

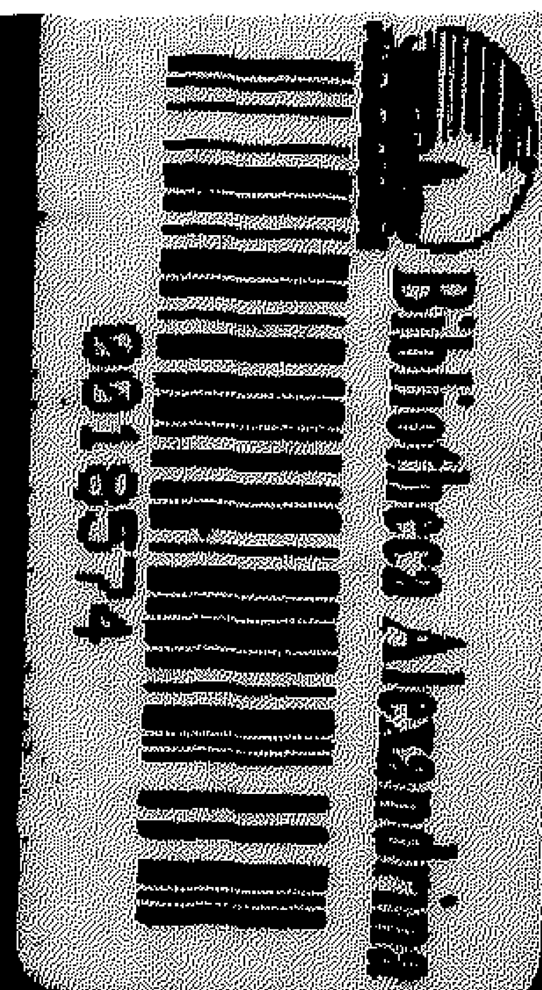
مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

محور « العرب والعالم »

العرب ودول الجوار الجغرافي

الدكتور عبد المنعم سعيد



العـــرب

ودول الجوار الجغرافي



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

محور «العرب والعالم»

العــرب
ودول الجوار الجغرافي

الدكتور عبد المنعم سعيد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: تموز/يوليو ١٩٨٧

المحتويات

قائمة الجداول

تمهيد

هذا الكتاب الذي بين يدي القارىء عن علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي ينصب أساساً على المستقبل الخاص بهذه العلاقات خلال فترة تمتد حتى القرن القادم وعلى وجه التحديد حتى عام ٢٠١٥. وفكرة الكتاب لا تعود الى المؤلف، وإنما الى مركز دراسات الوحدة العربية الذي أطلق منذ سنوات عدة برنامجاً شاملاً للدراسات المستقبلية عرف بعنوان «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي». هذا المشروع ـ من الناحية العملية ـ تضمنته وثيقة أعدها في عام ١٩٨٤ للمركز فريق مركزي من العلماء العرب من اختصاصات مختلفة، سعت الى وضع مشروع بحثي يحاول استطلاع مستقبل الوطن العربي من خلال اربعة محاور للبحث هي:

١ ـ العرب والعالم.
٢ ـ التنمية.
٣ ـ الدولة والمجتمع.
٤ ـ النموذج.

هذه المحاور الأربعة تتكامل فيما بينها، وهي تسعى جميعاً الى الاجابة عن السؤال البسيط، والمعقد في آن واحد: إلى أين يسير الوطن العربي؟ ولم تكن الأجابة سهلة، فهذا السؤال البسيط المعقد كان لا بد وأن يتفرع الى مئات من الأسئلة التي تتطلب الاجابة، حول مستقبل الدولة القطرية العربية، وعلاقاتها ببعضها البعض، وعلاقات اجزاء الوطن العربي، وكله بالعالم الخارجي. ولم يكن ممكناً أن تتضمن الأجابة بعداً وحيداً، فالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لحياة الأمم والشعوب في عالمنا أصبحت متشابكة ومترابطة ويعتمد كل منها على الأبعاد الأخرى. وكان على مصممي البحث ان يحددوا الفترة الزمنية للاستشراف، بحيث لا تكون قصيرة ومن ثم تكون أسيرة تماماً

للحاضر، أو بعيدة فتكون أقرب الى التخيل منها الى البحث العلمي، من ثم فقد استقروا على أن ثلاثة عقود تمتد بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠١٥ تمثل الفترة «المعقولة» التي تتجنب الوقوع في أي من المشكلتين.

وبعد تحديد الاسئلة الواجب الاجابة عنها، والفترة الزمنية التي يتعرض لها البحث، فقد أصبح مفروضاً وضع طريقة «الاستشراف»، بمعنى كيف يمكن استطلاع المستقبل. فمنذ بداية التاريخ الانساني، لم ينفك البشر عن التطلع الى المستقبل، ومحاولة التعرف عليه وكشف اسراره وطلاسمه. فلعل الانسان هو المخلوق الوحيد الذي يأسره عامل الزمن سواء ذلك الذي مضى أم ذلك القادم اليه. وبقدر ما سجل على حوائط المعابد وأوراق البردى، وصحائف الكتب، لكي يراكم خبرته ومعارفه ومعلوماته، فإن انشغاله وخياله لم يتوقفا عن التكهن بما هو آت. وانصرف الكهنة والسحرة من الأزمنة السحيقة ليستطلعوا النجوم ويفسروا الاحلام، ومنها يقدمون النصيحة لمن يطلب، وفي كثير من الأحيان، لمن يدفع. ولعل ذلك كان مصدر قوتهم لدى شيوخ القبائل والامراء والملوك والأباطرة ومنهم انحدر الينا من يقرأون الكف ويضربون الودع ويفتحون أوراق اللعب، ليعطوا الانسان نوعاً من الاطمئنان عما سيأتي وما سيكون. وبقدر ما كان كثير من هذه النبوءات تسبب اخطاء وأحياناً كثيرة كوارث، فاننا نعرف الآن أن بعضها لعب دوراً مؤثراً في إنقاذ الشعوب. فقصة النبي يوسف، عليه السلام، معروفة، وقدرته على تفسير احلام فرعون بهدي من الله عز وجل، جعلته يتنبأ بالسبع سنوات السمان، ومثيلاتها العجاف، وجعلته قادراً على أن يدير خزائن مصر، ويجنبها خطر المجاعة والفاقة، بمعرفته وحسن تدبيره.

ولكن العالم لم يعد على بساطته الأولى، وبقدر تقدمه وتعقيده ازدادت مشكلاته وأزماته، والأهم من ذلك لم تعد معرفة المستقبل مجرد حاجة نفسية للاطمئنان على أن ما سوف يحدث، أو ما يخبئه لنا القدر، سوف يكون مواتياً لرغبات البشر ونوازعهم، وانما أصبح التعامل مع الحاضر ذاته وما يجري فيه شبه مستحيل ما لم تكن هناك معرفة ما بما سيحدث في المستقبل، ومن ثم فإن العقدين الماضيين شهدا النمو التدريجي لعلم المستقبل. ورغم تعقده المتزايد واتساع أساليبه البحثية، والتي استفادت الى حد كبير من الثورة الكبرى في الحواسب الآلية، فإن هذا العلم أخذ يسير في ثلاثة مسارات كل منها له عيوبه ومزاياه: المسار الأول ينطلق من الماضي والحاضر إلى المستقبل فيكون الأخير امتداداً لعلاقات موجودة بالفعل وتتطور بمعدلات معينة بحيث يمكن تصور الحالة التي سوف تكون عليها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. أما المسار الثاني، فهو مسار قيمي يقوم على تشكيل صورة مثالية في المستقبل بحيث تفرض على الحاضر ضرورة اتخاذ اتجاهات معينة حتى يمكن تحقيق هذه الصورة. وأخيراً فإن المسار الثالث يعتمد أسلوب المشهد(*) بحيث يكون تطور أية علاقات

(*) اتفق الفريق المركزي للمشروع على استعمال «مشهد» بدلاً من «سيناريو» في جميع دراسات مشروع الاستشراف.

في اتجاه محدد رهناً بتوافر شروط معينة، وهكذا فإن تعدد الشروط يمكن ان يعطي عدداً متنوعاً من المشاهد أو الاحتمالات لتطور علاقة بعينها. ويتميز المسار الأول بوقوعه أسيراً للواقع وعدم القدرة على أخذ التطورات الكيفية التي ربما تحدث في المنظور الزمني موضع الاعتبار. أما المسار الثاني لعلم المستقبل فعلى الرغم من مثاليته وقدرته على تخيل التغيرات المتوقعة في المنظور الزمني، فإنه يتميز بقدر كبير من عدم الموضوعية والاستناد الى الخيال فضلاً عن التخوفات من تحيزات الباحث في بناء الصورة المستقبلية. وأخيراً فإن المسار الثالث يحاول الجمع ما بين الأسلوبين، ولكنه في محاولته هذه، إما أن تتعدد المشاهد إلى أعداد كبيرة فيصبح كل شيء ممكناً في المستقبل وهو ما يحرمه من مصداقيته العلمية، أو أن تقف هذه المشاهد على عدد محدود فتعيد جزءاً من أهواء الباحث وتصوراته الذاتية. وفي كل الأحوال فإن علم المستقبل لا يمكن ان يتجاهل المتغيرات التي تحدث فعلاً في الواقع، ولا قدراً من الخيال في استنباط المتغيرات الكيفية التي سوف تحدث في المنظور الزمني لأيّ عملية تاريخية.

وقد اختارت المجموعة الممتازة لفريق البحث التي أعدت إطار البحث المسار الثالث في علم المستقبل، ومن ثم فقد استقر الرأي على ثلاثة مشاهد أساسية، تمثل ثلاث مجموعات من الشروط أو المحددات التي يبدأ منها استشراف مستقبل الوطن العربي، حاولت أن تجمع ما بين النظرة المحافظة التي تستند الى قبول الأمر الواقع كما هو عليه في الوطن العربي الآن والقائم على التجزئة السياسية والدولة القطرية كأساس للتحليل، والنظرة الاصلاحية التي تتصور أنه حتى في ظل الأوضاع القائمة في الوطن العربي، فإن هناك اساليب كثيرة للتعاون والتنسيق بين الاقطار العربية تحسن من العلاقات القائمة بينها وتوفر لها أوضاعاً أفضل في التعامل مع العالم الخارجي، وأخيراً النظرة الراديكالية التي ترى أنه في ظل وحدة فدرالية بين الاقطار العربية جميعها، أو بين تلك الرئيسية فيها يمكن أن تفتح آفاقاً واسعة للامكانات الكامنة في الأمة العربية نحو التقدم والاستقلال. وقد تبلورت هذه الرؤى في ثلاثة مشاهد:

١ ـ مشهد التجزئة في الوطن العربي.
٢ ـ مشهد التنسيق والتعاون.
٣ ـ مشهد الوحدة الاتحادية (الفدرالية).

وهذا الكتاب الذي بين يدي القارىء هو جزء واحد من هذا المشروع الكبير والمتعدد الأبعاد، جرى بحثه ضمن مجموعة بحثية ممتازة شاركت في دراسة محور العرب والعالم وعملت طوال عام ١٩٨٦ تحت الاشراف المباشر للدكتور الاستاذ علي الدين هلال، المنسق لهذا المحور وعضو الفريق المركزي للمشروع. وكانت دراسة علاقات العرب بدول الجوار

الجغرافي واحدة من دراسات متعددة اشتملت على مستقبل النظام العالمي، والعلاقات العربية ـ العربية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلاقات العرب بالدول العظمى والكبرى، وأخيراً علاقات العرب بالمنظمات الدولية ودول العالم الثالث. والكتاب ـ من ثم ـ يجب ان ينظر اليه ليس كجزء منفصل، ولكن كدائرة تتقاطع وتترابط مع دوائر اخرى متعددة سوف ينشرها مركز دراسات الوحدة العربية على التوالي.

والكتاب ينقسم الى أربعة فصول، الأول منها ينصب على تحديد المداخل النظرية، او منطلقات البحث، التي يعتمد عليها المؤلف في تحليل العلاقات المعقدة بين الوطن العربي من جانب ودول الجوار الجغرافي من جانب آخر. أما الفصل الثاني فينصرف الى شرح تفصيلي لأبعاد هذه العلاقات كما تكونت خلال عملية تاريخية طويلة وحالتها في الوقت الحاضر. وفي الفصل الثالث فإن البحث يركز تماماً على مستقبل هذه العلاقات مسترشداً بالابعاد التي تم تحديدها في الفصل السابق ومن خلال المشاهد الثلاثة المشار اليها آنفاً والمحددة من قبل في وثيقة استشراف مستقبل الوطن العربي. وأخيراً فإن الفصل الرابع والأخير يحاول إضافة الى استخلاص الدروس والنتائج ان يضع بعض التوصيات العملية التي قد تعين في رسم سياسات تزيد من فرص الوطن العربي في تعامله مع الدول المجاورة وتحاول تجنب كثير من مزالق، ومآزق، هذا التعامل. ومن خلال الكتاب سيكتشف القارىء أن دول الجوار الجغرافي عُرِّفت على أنها تلك الدول التي لها حدود برية مشتركة مع الوطن العربي. ورغم تعدد هذه الدول، وتعرض البحث لها من وقت لآخر، فإن البحث قد اعطى أهمية خاصة، وتركيزاً أكبر، لثلاث منها هي تركيا وايران وأثيوبيا نظراً لما تشغله من أهمية استراتيجية وعلاقات متشابكة مع الوطن العربي في الماضي، والحاضر، وبالتأكيد في المستقبل.

وأخيراً فإن المؤلف لا يمكنه ان ينهي هذا التمهيد من دون ان يقدم شكره العميق لكل هؤلاء الذين ساهموا في انجاز هذا الكتاب. فهناك الذين ساهموا بصورة مباشرة فيه من حيث تقديم مادة علمية ظهرت في شكل تقارير فرعية أعطيت للمؤلف لإغناء بحثه، وأخص بالذكر اللواء أركان حرب طلعت مسلم رئيس وحدة الدراسات العسكرية في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام الذي قدم الاجزاء العسكرية الخاصة بهذا البحث، والزميل الصديق فتحي عثمان الخبير الاعلامي بالهيئة العامة للاستعلامات المصرية الذي قدم تقارير فرعية عن ماضي وحاضر علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي سياسياً واقتصادياً. أما الذين ساهموا في هذا البحث بصورة غير مباشرة فهم كثر. ويقف في مقدمتهم تلك المجموعة التي عملت بدأب خلال الفترة من تشرين الثاني /نوفمبر إلى شباط/فبراير ١٩٨٦ من خلال اجتماعات أسبوعية فحصت باقتدار ـ وأحياناً بقسوة ـ كل كلمة من هذا البحث وهم: د. علي الدين هلال، اللواء طلعت مسلم، د. اسامة الغزالي حرب، أ. فتحي عثمان، أ. وحيد عبدالمجيد، أ. جمال عبدالجواد. وحضر جميع الجلسات

وساهم فيها باقتدار وصبر الاستاذ اديب الجابر المدير التنفيذي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في مكتب القاهرة. لكل هؤلاء اتقدم بعميق شكري وامتناني، ولمركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام ورئيس الفريق المركزي للمشروع د. خيرالدين حسيب، فلولا مساهماتهم ما كان لهذا العمل أن يكتمل، ولكن ومع اكتماله، فإن كل ما جاء فيه يصبح مسؤولية المؤلف وحده.

د. عبد المنعم سعيد

القاهرة ـ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

الفَصْل الأوّل

الأصُول الفِكْرِيّة

أولاً : مقدمة

تعد دراسة العلاقات الدولية بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي المنطلق الاساسي وربما الأول للتعامل مع علاقات العرب مع العالم. فرغم انه قد يبدو للوهلة الأولى ان علاقات الاقطار العربية مع الدول العظمى أكثر كثافة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، فانه لا جدال ان جزءاً من هذه الكثافة يعود في أساسه لوجود علاقات بعينها بينها وبين دول الجوار وفي مقدمتها اسرائيل. ونظراً لأهمية هذه الاخيرة في علاقات العرب الدولية، فقد أفرد لها محور العرب والعالم بحثاً خاصاً. ورغم ذلك، فان اسرائيل سوف تظل فاعلاً مهماً في هذا الباب. فاذا كانت هي العدو الاساسي للعرب من الزاويتين الأمنية والاستراتيجية ـ وربما الثقافية والحضارية والاقتصادية كذلك ـ فان ذلك يعني ان علاقات العرب بباقي دول الجوار الجغرافي الاخرى لا بد وان تضع في حساباتها الواقع الحالي والمستقبلي لتطور علاقات هذه الدول مع اسرائيل وفق المشاهد المتصورة لهذا البحث كله.

واذا كانت هذه هي نقطة البداية «السياسية» لهذا البحث، فانها تفتح الباب لسلسلة طويلة من القضايا والمشكلات النظرية والفكرية. فاقتراب هذه الدول من اسرائيل الى درجة التحالف، أو الابتعاد عنها الى درجة العداء والصراع، لا بد وان يطرح بدوره علاقات هذه الدول، بالوطن العربي وبالعالم الخارجي على السواء في أبعادها الجغرافية والتاريخية، إضافة الى الامكانات والقدرات الذاتية لهذه الدول النابعة من خصائصها الديمغرافية والاقتصادية. فالواقع ان علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي ذات امتدادات تاريخية عميقة قبيل انشاء الدولة الصهيونية ضاربة في تاريخ شعوب المنطقة منذ التاريخ القديم وحتى العصر الحديث. فلا شك ان الدارس لمستقبل هذه العلاقات لا يمكنه ان يتغافل عن علاقات العرب التاريخية قبيل الاسلام وبعده ببلاد فارس القديمة وحتى ايران الحديثة، كما لا يمكنه أن يسقط من حسبانه فترة الخلافة العثمانية في فهم الواقع الخاص والمستقبلي لعلاقة العرب مع تركيا، أو

يتغافل عن دور العرب والاسلام في الدول الافريقية الواقعة في الحزام الجنوبي لعرب شمال افريقيا. وإذا كان كل ما سبق يمكن ان يقودنا الى شيء فهو التعقيد الشديد في علاقات الوطن العربي بدول الجوار الجغرافي، وهو الأمر الذي يستلزم البحث في عدد من المداخل النظرية التي يمكن ان تعين في فهم واقعها الحالي واستقراء مستقبلها.

ثانياً: المداخل النظرية

استناداً الى نظريات العلاقات الدولية العديدة، فإن دراسة علاقات العرب بجيرانهم يمكن أن تدخل في إطار أربعة مداخل مهمة هي: الجغرافيا السياسية، القومية، توازن القوى، والاعتماد المتبادل. ولعله من المفيد أن نلقي نظرة عابرة على كل منها.

١ ـ الجغرافيا السياسية (Geopolitics)

تعتبر دراسة البيئة المادية للدول من أقدم المداخل التي ركز عليها دارس العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي لها، بل والسلوك السياسي الداخلي ايضاً. ونجد أصول النظرية عند أرسطو الذي اعتقد ان العلاقة بين الانسان وبيئته غير قابلة للانفصام، لأنه يتأثر بكل من الظروف الجغرافية والمؤسسات السياسية. فالقرب من البحر شجع على قيام النشاط التجاري الذي عند توسعه عند درجة معينة يؤدي الى قيام الدولة ـ المدينة، والمناخ المعتدل يؤثر ايجاباً في تنمية الشخصية (القومية) والطاقة الانسانية والعقل الانساني[(١)]. ومن عباءة أرسطو نجد كلاً من مونتسكيو[(٢)] وجان بودان[(٣)] يعطي أهمية لدور العوامل المناخية في تشكيل السلوك السياسي. وبينما نجد توينبي يشكل نظريته التاريخية عن التحدي والاستجابة استناداً في جزء كبير منها لعوامل مثل المناخ والتربة والطبوغرافيا والموقع الجغرافي[(٤)]، نجد أن ماهان وماكيندر ربطا بين العامل الجغرافي من جانب وعناصر قوة الدولة واستراتيجيتها الخارجية من جانب آخر[(٥)]. ومن دراسات ماهان وماكيندر، فان كل أنصار المدرسة

---

(١) Aristotle, *The Politics of Aristotle* (Oxford: Clarendon Press, 1961), pp. 289-290.

(٢) Charles Louis de Secondat Montesquieu, *The Spirit of Laws,* translated by Thomas Nugent (Worcester: Isaiah Thomas, 1802).

نقلاً عن: James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (New York: Harper and Row, 1971), p. 47.

(٣) Jean Bodin, *Six Books of the Commonwealth* (New York: Macmillan, 1955).

نقلاً عن: Dougherty and Pfaltzgraff, Ibid., p. 46.

(٤) Arnold J. Toynbee, *A Study of History,* 12 vols. (London: Oxford University Press, H. Milford, 1934-1961).

(٥) Alfred T. Mahan, *The Influence of Seapower Upon History, 1660-1783* (Boston: Little, Brown, 1897), and Halford John Mackinder (Sir), *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (New York: W.W. Norton, 1962).

«الواقعية» في دراسة العلاقات الدولية مثل مورغنتار وسبيكمان قد اعطوا للبعد الجغرافي أهمية كبرى[٦]، واستطاع هارولد ومارغريت سبروت أن يشكلا نظرية متكاملة للعلاقات الدولية استناداً الى العلاقة ما بين بيئة الانسان المادية وبيئته النفسية[٧].

وهكذا فان دراسة وفهم العلاقة بين العرب ودول «الجوار الجغرافي» لا بد وان تقع - في أحد مداخلها - في إطار الجغرافيا السياسية. فعلاقات الجوار في العلاقات الدولية ليست اختياراً يقوم به البشر وإنما هو أحد «المحتمات» و«المقادير» التي عليهم أن يتعاملوا معها ومع أبعادها المتعددة. هذه الابعاد يمكن تحديدها بأربعة:

أ - البعد التاريخي

يكاد يتفق المفكرون والمحللون كافة على أن التاريخ والجغرافيا صنوان متلازمان فإذا كانت الجغرافيا تمثل المكان فإن التاريخ يمثل عنصر الزمان الذي يطرح حقيقة تطور المكان في بعده الزمني. ويصدق ذلك بجلاء في علاقات «الجوار الجغرافي» حيث تصبح التطورات فيها عبر حقب زمنية متتابعة، تعبيراً عن جزء من الذاكرة التاريخية لشعوب هذه الدول المتجاورة. فاذا نظرنا الى علاقات العرب وجيرانهم سوف نجد أنها امتدت عبر تاريخ طويل خلال الفترة قبيل وصول الاسلام الى المنطقة حين تفاعلت القبائل العربية مع الفرس في الشرق والبيزنطيين في القسطنطينية والجماعات الافريقية الحامية على الساحل الافريقي المطل على المحيط الهندي. وجاء الاسلام بعد ذلك ليعطي العرب دفعة قوية فامتدت راياتهم فوق فارس القديمة ليعطوها الاسلام من دون العروبة، وكان لاتّباع ايران المذهب الشيعي الاسلامي انعكاسات كبرى على تاريخ المنطقةوحاضرهاوبالتأكيد مستقبلها. وبينما حافظت القبائل التركية على سنية الاسلام فانها ما لبثت ان حملت رايته منذ القرن السادس عشر، وعبر اربعة قرون هيمنت هيمنة كاملة على معظم الوطن العربي، ولعل ذلك كان يحمل آخر ملامح الوحدة العربية في التاريخ. وفي افريقيا، فإن الاسلام انتشر بقوة التجارة والطرق الصوفية وأوجد جماعات اسلامية قوية في الدول الافريقية المجاورة، ولذا نجد في الوقت الحالي أن عدد المسلمين في اثيوبيا يصل الى ٤٠ بالمائة من سكانها، والى ٥٢ بالمائة في التشاد

(٦) Hans Joachim Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace,* 4th ed. (New York: Knopf, 1967), and Nicholas J. Spykman, *The Georgraphy of the Peace* (New York: Harcourt and Brace, 1944).

(٧) هارولد و مارغريت سبروت لهما العديد من المؤلفات في هذا الموضوع نخص منها كلاً من:

Harold Sprout and Margaret Sprout: *The Ecological Perspective on Human Affairs with Special Reference to International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, Center for International Studies, 1965), and *An Ecological Paradigm for the Study of International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, Center for International Studies, 1968).

والى ٧٠ بالمائة في النيجر والى ٥٥ بالمائة في مالي والى ٧٥ بالمائـة في السنغال. وتنخفض هـذه النسب كثيراً عند اقترابنا من منطقة افريقيا الجنوبيةحيث نجدها لا تتجاوز ٦ بالمـائة في كينيـا و٦ بالمائة في اوغندا و٠,٨ بالمائة في زائير و٠,٤ بالمائة في افريقيا الوسـطى[٨]. المهم هنا ان الاسلام قد خلق علاقات مكثفة مع معظم الدول الافريقية المجاورة للوطن العربي كـانت لها انعكاساتها المتبادلة على تاريخ المنطقة وحاضرها.

ب ـ البعد الجغرافي

خلال التاريخ الطويل للمنطقة العربية وجيرانها في الشرق الاوسط لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليـه الان. ومع التـاريخ الاستعـماري وقيام الـدول الحديثـة، فان رسم الحـدود بـين الأقـطار العـربيـة والاقـطار المجـاورة أصبـح يشكـل واحـداً من أبعـاد العـلاقـات فيـما بينهـا. فالعلاقـات السـوريـة ـ الـتركيـة لا يمكن فيهـا استبعـاد قضيـة لـواء الاسكندرونة الذي كان جزءاً تاريخياً من سوريا الكبرى. وكذلك فان مشكلات شط العرب وجزر الخليج مثل البحرين وطنب الصغرى والكبرى وابو موسى تتداخل في تعقيـدات نسيج التفاعلات العربية ـ الايرانية. ولعل الخلاف الليبي ـ التشادي على أقليم أوزو الواقع جنوب الصحراء الليبية والناجم عن الميراث التاريخي والاستعماري لـرسم الحدود بـين ليبيا والتشـاد يمثل بعداً جغرافياً للعلاقات بين التشاد وكل من ليبيا والسودان ومصر.

ج ـ البعد الديمغرافي

خلقت حقيقة الجوار الجغرافي بين العـرب وجيرانهم حقـائق ديمغرافيـة لا بد وان تلقي بظلالها على علاقاتهم. فالجوار خصوصـاً في بعده التـاريخي، جعل الجـماعات بحـركتها عـلى جانبي الحدود ثم استقرارها بعد رسمها تمثل امتدادات ديمغرافية من حيث الصفات والسمات اللغوية والعرقية والحضارية لكل طرف على الجانب الاخر. فالأكراد في شمال سوريا والعراق وايران وجنوب تـركيا يمثلون أقليـات في كل من هذه الدول ولكنهـا ترنـو الى دولتها المـوحدة المستقلة. كذلك فان هناك أقلية عربيـة يصل تعـدادها الى ثـلاثة مـلايين في إقليم عـربستان (خوزستان الايراني)، وأقلية عربية أخرى في أقليم لواء الاسكنـدرونة الـواقع تحت السيـطرة التركية غير معروفة العدد نظراً لقيام تركيا بتهجيرها الى الشمال. وبالمقابل فـان هناك أقليـات ايرانية في منطقة الخليج كلها بما فيها العراق. كذلك فان كثيراً من العائلات التركية استقرت في الوطن العربي خصوصاً في مصر والشام حتى بعد سقوط الخلافـة العثمانيـة وانتهاء الهيمنـة التركية عليها. وفي الدول الافريقية المجاورة للاقليم العربي فإن هناك العديد من الامتدادات

(٨) حامد ربيع، **الإسلام والقوى الدولية** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨١)، ص ١٢٠ ـ ١٢٨.

القبائلية المختلفة تقع على جانبي الحدود. ولعل قضية «عروبة» ارتيريا وجيبوتي تمثل أبعاد التماس الديمغرافي بين العرب ودول الجوار الجغرافية في افريقيا.

د ـ البعد الاقتصادي

هذا البعد ينصرف الى المشكلات التي تنجم من بعض الموارد الطبيعية والتي تصبح مشتركة نتيجة علاقات الجوار. ولعل ابرز الامثلة على ذلك مياه النيل التي تصبح قضية توزيعها قضية للأقطار العربية التي تستعملها وهي السودان ومصر وجيرانها في اثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير. وكذلك الحال بالنسبة لمياه نهر الفرات الذي يمر بأراضي تركيا وسوريا والعراق. كذلك فإن احتياطيات اليورانيوم الموجودة في منطقة أوزو تمثل أحد أبعاد النزاع الليبي ـ التشادي حول المنطقة.

٢ ـ القومية (Nationalism)

لا يوجد تعريف جامع شامل لمفهوم القومية يتفق عليه جميع المحللين والدارسين. وبقدر من التبسيط فانهم جميعاً يركزون على عدد من الروابط المشتركة مثل العرق واللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة وان اختلف التركيز من دارس إلى آخر(٩). ولكن ما يهمنا هنا ـ في إطار هذه الدراسة ـ ان وجود الرابطة ـ بخصائصها المختلفة ـ داخل جماعة إنسانية بعينها، والتي تميزها وتحدد موقفها من الجماعات الانسانية الاخرى، ليست وحدها كافية للتعريف بالقومية في العصر الحديث. فقد عرف التاريخ الانساني منذ بدايته جماعات إنسانية ذات اشكال متعددة تتماسك في داخلها بمجموعة من الروابط بدأت بالأسرة وانتهت بالامبراطورية. هذه الروابط تفاوتت كما سبق ذكره، ولكن كان واحد منها يمثل الولاء الذي يستحوذ استعداد المشاركين فيه للدفاع والذود عنه ضد الآخرين. وفي كثير من الأحيان فإن الولاء للعرق أو للدين أو للتراث المشترك كان يتجسد عملياً في الولاء لرأس المجموعة وأسرته سواء كان ملكاً أو أميراً أو خليفة. وفي التاريخ الحديث وبالتأكيد منذ الحروب النابليونية، فان عصراً جديداً من الولاء أصبح يكمن في الجماعة نفسها، وقد أصبحت على درجة عالية من التعقيد نتيجة نمو عمليتين تاريخيتين: أولاهما نمو وتعقد ظاهرة تقسيم العمل داخلياً. وثانيتهما وجود درجة عالية من الاتصال والتفاهم داخل الجماعة لكي يشمل شرائحها

---

(٩) لمناقشة هذا الموضوع أنظر المحاضرة الرائدة لارنست رينان، التي ألقيت في السوربون في ١١ آذار/مارس ١٨٨٢ عن ماهية الأمة:

Ernest Renan, «What Is a Nation?» in: Arend Lijphart, ed., *World Politics* (Boston: Allyn and Bacon, 1968).

كافة وليس فقط الطبقات العليا فيها. وقد حدد كارل دويتش سبعة شروط تساهم في تكوين القومية الحديثة هي[10]:

١ ـ التحول من الاقتصاد الزراعي القائم على الاكتفاء الذاتي الى اقتصاديات السوق والتبادل.

٢ ـ التعبئة الاجتماعية لسكان الريف وكثافة التبادل بينهم.

٣ ـ نمو المدن ونمو الحراك الاجتماعي داخلهم وبينهم وبين الريف.

٤ ـ نمو طرق المواصلات والاتصالات الاساسية التي تربط الأنهار والمدن وطرق التجارة بحيث تؤدي الى تدفق الانتقالات والسفر والهجرة.

٥ ـ التراكم والتركيز في رأس المال والمهارات البشرية والمؤسسات الاجتماعية ولكن بشكل متخصص ومتعدد ومتميز في المجالات المختلفة بحيث تقوم بشكل فعال في التأثير على السكان مع الجذب المتزايد لشرائح اجتماعية مختلفة لتشارك في هذه العملية.

٦ ـ ظهور مفهوم «المصلحة» لكل من الفرد والجماعة ككل والجماعات الفرعية الداخلة فيها ونمو وعي الفرد بذاته وبنزعته ليلتحق بجماعة خاصة موحدة باللغة والعادات الاتصالية الموحدة.

٧ ـ بعث الوعي الأمني لدى الأفراد وقبولهم لرموز «قومية» بشكل متعمد أو غير متعمد.

هذه العمليات في النهاية تقود الى تكوين الأمة أو القومية الواحدة، وتستكمل شكلها النهائي عن طريق القوة القهرية ـ والشرعية أيضاً ـ في شكل الدولة الحديثة. هذه الدولة القومية تكون قائمة على مجتمع من البشر قادر على الاتصال بكفاءة داخله وله سيطرة على موارد اقتصادية كافية للحفاظ على هذا المجتمع مع تنميتها المستمرة بالحراك الاجتماعي وتراكم الثروة وتقسيم العمل والرموز المشتركة ونقلها الى الاجيال الجديدة. في هذه «الدولة القومية» فان الفرد يكتسب صفة المواطنة وهي تعني مجموعة من الحقوق والواجبات المتساوية الخاصة بكل «مواطن» بغضّ النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو الجماعة الاجتماعية الفرعية التي ينتمي اليها، وتكتسب الدولة صفة السيادة وهي تعني من جانب السلطة العليا المتحكمة في اداء المواطن، وهي من جانب آخر المستحوذة على ولائه. ومن هنا جاء الفرق الذي ظهر مع الحروب النابليونية عن الفترة التاريخية التي سبقتها. فمنذ هذه الحروب بدأ العالم يشهد السياسات الخارجية للدول والحروب القومية، وهو ما يعني ان الجماهير العريضة من المواطنين أصبحت مرتبطة بالقوة والسياسات القومية بدلاً من مصالح الأسر الحاكمة[11].

(١٠) Karl W. Deutsch, «The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns of Political and Social Integration,» *World Politics*, vol. 5 (January 1953), pp. 169-194.

(١١) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 100.

ولكن ظهور الدولـة القوميـة بالمعنى المشـار اليه، لا يمثـل في حقيقته سـوى نمط مثالي (Ideal Type) ويستمد أصوله التاريخية من التجربة الأوروبية والغـربية التي عنـد انتشارهـا في بقيـة العالم أصبحت تستـدعي ملاحـظتين: أولاهما انها لم تنتشر بشكل متسـاوٍ ومـتزامن بـين الجماعات الانسانية، ومن ثم أصبحت موجودة في المجتمع العالمي امماً وقوميـات موزعـة بين أكثر من دولة. كذلك عُرفت دول متعددة القوميات ووجدت أخرى لم يقدر لها نتيجة ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي توافر صفة القـومية. وثانيتهما: وبخـاصة منـذ الحرب العـالمية الثانية، فـإنه حتى الـدول القوميـة أصبحت تتعرض لـلاختراق نتيجـة التطور في تكنـولوجيـا السلاح والاتصالات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والايديولوجيات العـابرة للقومية. إن ذلك كله صار يضع حدوداً عـلى مفاهيم الـدولة القـومية مثـل المواطنـة والولاء والسيادة.

المهم هنا ـ رغم هاتين الملاحظتين اللتين تزيـدان من تعقيد الـظاهرة ولكن لا تنفيـانها ـ ان وجود الدولة الحديثة، سواء استكملت مقومات قوميتها أم هي في طريقها الى استكمالها، قـد جعل المهمة الاولى للسلطة فيها أو جوهر المصلحة القومية بها هو حماية «الأمن القـومي» وهو ما يعني في أبسط معانيه قدرة الدولة على منع الآخرين من ايذائها سواء بغزوها أو تدميرهـا، وبمعنى أكثر بساطة فإن الأمن يعني حماية الوطن من الهجوم العسكري[١٢]. هذا الأمن القومي ذو طبيعة نسبية حيث يعتمد دائماً على مصدر التهـديد وقـدراته ونـواياه. ولمـا كانت الفكـرة القومية تعني في أحد جوانبها التميز عن «الآخرين» وخصوصاً هؤلاء الذين يمكن أن يصـيروا مصدراً للتهديد، فإن وجود قوميات مختلفة ومتجـاورة يضع بـالضرورة بذور الشـك والتوتـر والصراع والحاجة لحماية الأمن القومي لكل دولـة. وقد حـدثنا الحكيم الهنـدي كويتليـا (عام ٣٠٠ ق.م) في مبدئه المعروف باسم مبدأ مـاندالا ان الدول الملاصقة لبعضها البعض تشكل أعداء طبيعيين نظراً لأن بينها مساحة كبرى للاختلاف[١٣]. ويعطي التـاريخ بـرهنة عـلى هذه المقولة، ولكن العصر الحديث يضيف إليها ظاهرة القومية، بالمعنى الذي أشرنـا اليه سـابقاً، لكي يجعل التناقض يتعدى الابعاد المادية والجغرافية، الى الأبعاد السيكولوجية والايديولوجية للشعوب.

بهذا المعنى فإن «النظرية القومية» يمكن أن تكون مدخلاً لدراسة علاقـة العرب بـدول الجوار الجغرافي. ويرد على ذلك عدد من الملاحظات التاريخية الضرورية:

١ ـ إن القـومية العـربية ذات أصـول قديمـة ترجـع إلى ما قبـل ظهور الاسـلام حيث

---

(١٢) Robert J. Art, «Military Power,» in: *National, International Security and Peace* (Washington, D.C.: Consortium for International Studies Education, 1978), p. 1.

(١٣) Forest L. Grieves, *Conflict and Order: An Introduction to International Relation* (Boston: H. Mifflin, [c1977]), p. 56.

هاجرت القبائل العربية من جزيرة العرب الى خارجها، ثم نجحت بعد الاسلام في تعريب شعوب المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي ومن حدود تركيا شمالاً وحتى القرن الافريقي جنوباً. وبعد توالي الخلافات الاسلامية فقد تكونت حضارة عربيةاستمرت حتى الوقت الحاضر، لها خصائصها المميزة التي تشمل اللغة والدين والثقافة عموماً. ورغم هذه المسيرة الطويلة تاريخياً، فإن صفة «القومية» بمعناها الحديث بدأت تتردد على المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وبالتأكيد مع الحرب العالمية الأولى حين قامت الثورة العربية الكبرى في منطقة المشرق العربي. وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت هذه القومية أشكالاً مؤسسية من خلال جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة. وفي وقت انتشر تيار بين الجماعات الواعية من الشعوب العربية يسعى إلى إقامة الدولة العربية الواحدة أو الشاملة من خلال تقوية مؤسسات الجامعة وفعاليتها، فإن محاولات وحدوية متعددة بين واحدة أو أكثر من هذه الأقطار قد حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية. ولكن ـ وفي الوقت نفسه ـ فإن حركة الاستقلال الوطني قادت في النهاية الى ظهور دول عربية متعددة بلغت ٢١ دولة. وفي وقت عمقت هذه الدول من وجود أحد شروط القومية بالمعنى الحديث وهو شرط الاتصال والتفاهم والثقافة المشتركة، فإنها لم تنجح في تحقيق الشرط الآخر، وهو إنجاز مهمة تقسيم العمل فيما بينها، وربما كان ذلك أحد الأسباب المعوقة لاستكمال «العروبة» لمقوماتها الحديثة كقومية كاملة، وتقف في طريق تحقيق الانجاز التاريخي لها وهي إقامة الدولة الواحدة. يضاف الى ذلك ـ كأحد معوقات قيام الدولة القومية وجود عدد من الأقليات ذات الثقافة المتميزة ـ بمعنى انها غير مندمجة ثقافياً في نسيج الدول التي تقع فيها وإن شاركت في تقسيم العمل فيه ـ والتي تُوجس خِيفَةً من فكرة الاندماج العربي وأهمها الأكراد في العراق وسوريا والافارقة في جنوب السودان والبربر في شمال افريقيا.

٢ ـ ان الدول الثلاث الكبرى المحيطة بالوطن العربي وهي تركيا وايران وأثيوبيا تنتمي هي الأخرى إلى دول الحضارات القديمة في العالم، وهو الأمر الذي يعني وجود استمرارية تاريخية لعدد من الرموز «القومية» داخلها. وقد تزامن تقريباً في هذه الدول ـ مع الوطن العربي ـ تبلور ظهور القومية في معناها الحديث وإن اختلفت درجات ونوعية هذا التبلور من دولة الى أخرى عبر المرحلة التاريخية التي تزيد على قرن من الزمان. ولكن في النهاية فإن الرابطة العثمانية انتهت في العصر الحديث الى القومية التركية الطورانية، والرابطة الفارسية بدورها انتهت الى القومية الايرانية، والرابطة الحبشية الى القومية الأثيوبية. ورغم ان الدول الثلاث لا تزال تواجه عدداً من مشكلات الاندماج القومي ممثلاً في الأقليات الأرمنية والكردية والعلوية في تركيا، والأقليات الكردية والعربية في ايران، والأقليات الأرتيرية والصومالية (اوغادين) في أثيوبيا، فانها نجحت في تحقيق الانجاز القومي، وان كانت اثيوبيا تعد نسبياً أقل الدول الثلاث إنجازاً في هذا المضمار.

٣ ـ إن باقي دول الجوار الجغرافي الافريقية، وهي كينيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى والتشاد والنيجر ومالي والسنغال تعد من الدول الحديثة في الاطار العالمي، وقد حصلت على الاستقلال وصفة الدولة (Stateness) منذ ما لا يتجاوز ثلاثة عقود. ولذلك فان هذه الدول لا تزال تجاهد في عملية بناء الأمة (Nation Building) في ضوء الحقائق التي أفرزها وجودها كدول والتي تنتمي في معظمها الى تأثيرات الحقبة الاستعمارية وليس نتيجة التطور الذاتي لقبائلها وشعوبها.

٣ ـ توازن القوى (Balance of Power)

خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من هذا القرن، والى درجات متفاوتة فيما بعد ذلك، مَالَ علماء السياسة الى وصف السياسة الدولية على أنها تمثل ظاهرة من الظواهر توجد فيها وحدات مستقلة هي الدول القومية في حالة صراع سياسي أساسي. الملك المتوج لهذا الاتجاه الذي سمي بالواقعي هانز مور جنثاو، أكد بوضوح انه «لما كان هذا العالم بطبيعته يقوم على مصالح متعارضة والصراع فيما بينها فإن المبادىء الأخلاقية لا يمكن التوصل اليها بشكل كامل ولكن كل ما يمكن تحقيقه هو الاقتراب منها من خلال عملية مستمرة وغير مضمونة لتسوية هذا الصراع»[١٤].

بعض هؤلاء الواقعيين كمورجنثاو ونيبر أعاد طبيعة الصراع الدولي الى الطبيعة الانسانية، فكما ادعى مورجنثاو نفسه «فان انانية الانسان لها حدود، ولكن بحثه عن القوة (Power) ليس له حدود»[١٥]. البعض الآخر من هذه المدرسة ركز بشكل أكبر على طبيعة النظام الدولي كنظام متميز بما يسميه والتز بالفوضى الدولية[١٦]. فوجود دول متخاصمة وقوية في غياب حكومة عالمية وقانون دولي ينظم حل الصراعات فيما بينها، يخلق مأزقاً أمنياً للنخب الحاكمة في هذه الدول، بحيث يؤدي إلى ان يتنافس الجميع ليحصلوا على المزيد من عناصر القوة وليزيد إحساسهم بالأمن، إلا أن ذلك غالباً ما يؤدي الى نتيجة عكسية لأن الحصول على الأمن المطلق أمر صعب في ظل محاولة الجميع الاستزادة من هذه العناصر.

أياً كانت الأسباب وراء طبيعية العلاقات بين الدول، فان «الواقعيين» يتفقون على أن هذه العلاقات تنطوي على «صراع لا ينتهي على القوة ومن أجل المصالح»[١٧]. هذه المقولة تعود الى ثلاث مقولات أخرى تتعلق بالحياة السياسية. فجوهرها أولاً هو الصراع أو النضال

---

(١٤) Hans Joachim Morgenthau, *Scientific Man Versus Power Politics* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1946), p. 193.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1959), chap. 7.

(١٧) Hans Joachim Morgenthau and Kenneth W. Thompson, eds., *Principles and Problems of International Politics* (New York: Knopf, 1952), p. 34.

الذي قد يأخذ أشكالاً متنوعة، وهو ثانياً صراع ليس لـه نهاية، ثم ثـالثاً فـإن موضـوع هذا الصراع هو الحصول على مزيد من القوة. من هنا فإن السعي وراء القوة هو الهـدف الحقيقي للدول، وتنطوي تحته باقي الاهداف الأخرى.

ولكن قوة الدولة ـ بمعنى القدرة عـلى التحكم في عقول الآخـرين وأفعالهم(١٨) ـ ليست حقيقة مطلقة وانما تتوقف على التوزيع النسبي لعنـاصر القوة بينهـا وبين الـطرف أو الأطراف الدولية الأخرى في مواقف صراعية محددة بحيث تلجأ الدول عـادة الى موا-بهـة الاختلال في توازن القوى بينها وبين الآخرين من خلال واحدة من ثلاث استراتيجيات:

أ ـ **استراتيجية الاعتماد على الذات**: بمعنى تعبئة وحشـد الموارد القـومية للدولـة ذاتها، فيكون بمقدورهـا مواجهـة التهديـدات الواقعـة عليها منفـردة ومن دون معاونـة من الخارج. ولهذه الحالة سوابق تاريخية حيث اعتمد الاتحاد السوفياتي تماماً على موارده الذاتية في مـواجهة حروب التدخل الاجنبية والضغوط الرأسمالية خـلال الفترة مـا بين الحـربين العـالميتين الأولى والثانية. كذلك لجأت الصين الشعبية إلى هذه السياسة منذ اوائل الستينات ـ مع الخروج من التحالف الاشتراكي مع الاتحاد السوفياتي ـ وحتى بداية الثمانينات حينما بدأت الصين تدريجياً في تنسيق سياساتها الدفـاعية مـع الولايـات المتحدة الأمـريكيـة. خـلال هذه الفـترة اعتمدت الصين كلياً تقـريباً عـلى قدراتهـا الذاتيـة ومواردهـا الخاصـة في مواجهـة كل من التهـديدين السوفياتي والأمريكي. والملاحظ أن اسـتراتيجية الاعتـماد على الـذات هذه في عصرنـا الحالي استندت الى دول عملاقة في الموارد الطبيعية والبشرية.

ب ـ **إسـتراتيجية اللحـاق والاتباع**: هـذه الاستراتيجيـة تفـترض أن الـدولـة المهـدَّدة الأضعف تقوم بإلحاق نفسها واتباع الدولة المهدِّدة الأخرى لأمنها القومي، حتى تسد الفجـوة بين عناصر القـوة لديهـا مقارنـة بعناصر القـوة لدى الـدولة الأخـرى عن طريق التقليـل من التهديد الواقع عليها والحصول على عدد من المكاسب الجغرافية والاقتصادية. بهذا المعنى فإن اللحاق والإتباع يستهـدفان التهـدئة (Appeasement) فتتهـاون الدولـة مع الـدولة أو الـدول الأخرى المهدِّدة لها بأمل تفادي الهجوم عليها وتحويله ـ اذا أمكن ـ في اتجاه آخر. كذلـك فإن الدولة قد تتحالف مع الطرف المسيـطر والقوي في حـرب ما ـ حتى ولـو كان مصـدراً محتملاً للتهديد ـ من أجل الحصول على بعض من غنائم الحرب. والأمثلة التاريخية على ذلك وفيرة. فإعلان موسوليني الحرب على فرنسا، والاتحاد السوفياتي على اليابان خلال الحرب الثانية أمثلة ناصعة عـلى أن الاعتقاد بـاللحاق واتبـاع الجانب الأقـوى سيؤدي إلى الحصول على مكاسب جغرافية عند انتهاء القتال. ويعتبر قـرار ستالـين التحالف مع هتلر عام ١٩٣٩ تعبـيراً دقيقاً

(١٨) Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, p. 251.

عن كل هذه الدوافع. فالمعاهدة السوفياتية ـ النازية أدت إلى تقسيم بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي، وأدت موقتاً الى توجيه طموحات هتلر الى الاتجاه الغربي، وهكذا فان ستالين كان قادراً على الحصول على الوقت والأراضي باتباع هتلر. وعموماً، فإن دافعي التهدئة واقتسام الغنائم شكلان متميزان للحاق والاتباع. ففي الاول ـ التهدئة ـ يكون اللحاق لأغراض دفاعية وسيلة للحفاظ على الاستقلال في مواجهة تهديد محتمل. وفي الثاني ـ اقتسام الغنائم ـ يكون لأغراض هجومية من أجل اكتساب الاراضي(١٩).

ج ـ **استراتيجية توازن القوى**: هذه الاستراتيجية تعد أكثر الاستراتيجيات شيوعاً في تاريخ العلاقات الدولية، وبمقتضاها فان الدول تشترك في تحالفات من أجل تجنب السيطرة التي تقوم بها الدول الأقوى ولحماية نفسها من التهديد الناجم عن الموارد المتفوقة للدولة أو الدول الأقوى. وتلجأ الدول إلى أسلوب التوازن من أجل سببين رئيسيين: أولهما أن الدول ستخاطر ببقائها إذا فشلت في كبح جماح قوة الهيمنة المحتملة وقبل أن تكون قوية بشكل يصعب مواجهته ـ وفي هذه الحالة فإن اللحاق واتباع الدولة المسيطرة سيعني الاعتماد على النوايا الطيبة لهذه الدولة. أما الاستراتيجية الأكثر أمنا فهي التحالف مع تلك الدول التي ليس بمستطاعها السيطرة من أجل تجنب سيطرة هؤلاء الذين يستطيعون. والمثال التاريخي الكلاسيكي على ذلك هو الدبلوماسية الانكليزية من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين التي عمدت دائماً إلى اقامة التحالفات مع القوى الأضعف لمواجهة القوى الأقوى في القارة الأوروبية سواء أكانت هذه القوة هي فرنسا النابليونية أم ألمانيا الهتلرية. وقد كان مطروحاً على انكلترا دائماً ان تلحق بالقوة الأقوى واقتسام الغنائم معها ولكنها اختارت دائماً الطريق الخاص بإحداث التوازن عن طريق التحالف مع القوى الأضعف في القارة من أجل هزيمة الأقوى.

أما السبب الثاني لاختيار استراتيجية التوازن فهو أن اللحاق بالطرف الأضعف يزيد من نفوذ الدولة، أما اللحاق بالجانب الأقوى فانه عادة يؤدي الى انقاص نفوذ الدولة ويجعلها موضوعاً لأهداف الاطراف الأقوى في العلاقة(٢٠).

وإذا كانت الجغرافيا السياسية تمثل المعطيات المادية التي توفرها البيئة وتدور في ظلها علاقات الجوار، واذا كانت النظرية القومية تمثل المعطيات النفسية والعاطفية والتاريخية واللغوية التي تميز بين هذه الدول، فان نظرية القوة ـ وتوازن القوى تالياً ـ تمثل مدخلاً الى الطريقة التي تدير بها الدول هذه العلاقات. ورغم ان هذا الجزء هو ما يهمنا في هذه الدراسة، إلا انه ينبغي التنويه بأن كلا من الوطن العربي من جانب ودول الجوار الجغرافي

---

(١٩) Stephen M. Walt, «Alliance Formation and the Balance of World Power,» *International Security,* no. 9 (Spring 1985), pp. 6-8.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

من جانب آخر في تفاعلهما لا يعيشان في فراغ وانما يعيشان في عالم يترابط ويتواصل باطراد مما يخلق صعوبة كبرى في فصل تفاعلات الجوار عن مجمل التفاعلات الدولية للجانبين والتي سيتحتم بالضرورة الاشارة إليها كلما كان ذلك ضرورياً. ويمكن القول عموماً ان تفاعلات العرب ودول الجوار تتداخل مع عدد من دوائر التفاعلات الأخرى المهمة: أولاها بالطبع تلك المتعلقة بالنظام الدولي خصوصاً مع - وبين - الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وثانيتها إقليم الشرق الأوسط الذي يشمل إضافة إلى الأقطار العربية وايران وتركيا واثيوبيا كلا من اسرائيل وأفغانستان وباكستان، وثالثتها إقليم جنوب غرب آسيا الذي يمتد من جزيرة العرب حتى الهند والذي له عدد من الخصائص المتميزة المختلفة عن إقليم الشرق الاوسط وان تتداخل معه، ورابعتها الإقليم الافريقي حيث تتداخل مع الأقطار العربية ودول الجوار الافريقية جنوب الصحراء مع باقي النظام الافريقي الأسود ككل.

٤ ـ الاعتماد المتبادل (Interdependence)

اذا كانت المداخل الثلاثة السابقة تنطلق معرفياً من رؤية «صراعية» للنظام العالمي، فإن مدخل الاعتماد المتبادل يقف ليؤكد على الأبعاد التعاونية في الطبيعة الانسانية وفي العلاقات بين الدول. هذا المدخل يعتد بقوى التعليم والتفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي ليعزز من إمكانات السلام الدولي والكرامة والحريات الانسانية. هذا المدخل يبدأ من رؤية معرفية للعالم تراه يمثل «مجتمعاً» من الدول التي تتفاعل فيما بينها على مستوى عال له ديناميكيته الذاتية في مجالات التبادل الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي. خلال هذه التفاعلات فان الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة منها، مقيدة في ذلك عادة - ولكن ليس هذا ضرورياً دائماً - بالسلوك الاجتماعي والسياسي والتوجهات الثقافية لسكانها. وقد طرح دافيد ميتراني حجة مؤداها ان وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة والنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية والبيئة على المستويات الاقليمية والعالمية ستمثل ضغوطاً لا تقاوم من أجل التعاون الدولي[٢١].

المهم هنا أن مدخل الاعتماد المتبادل يفترض انه عند درجة معينة من الكثافة والتعقيد والتشابك في الاعتماد المتبادل بين دولتين يمكن أن يؤدي في النهاية الى انتفاء امكانات الصراع بينهما. والامثلة التقليدية على ذلك تتمثل في العلاقات الأمريكية - الكندية والعلاقات الأوسترالية - النيوزيلندية، وحتى في العلاقات الالمانية - الفرنسية التي عرفت تاريخاً طويلاً من الصراع والعداء المتبادلين. وينبغي التنبيه هنا الى أن علاقات الاعتماد المتبادل لا تعني بأي طريقة المساواة، فعلاقات الدول بطبيعتها غير متكافئة وتتوقف في النهاية على خصائص

(٢١) David Mitrany, *A Working Peace System* (Chicago, Ill.: Quadrangle Books, 1966).

العلاقة وتوجهات النخب الحاكمة إضافة الى مستويات القوة الكلية لأطراف العلاقة. وهكذا فان كوهين وناي يستخدمان تعبير الاعتماد المتبادل ليشيرا الى درجة من درجات التأثير المتبادل على ان يترك للباحثين تحديد كثافة كل علاقة ودرجة التكافؤ فيها، ومدى استفادة كل طرف منها(٢٢). وبناء على ذلك فانهما يقترحان ثلاث خصائص رئيسية لنموذج الاعتماد المتبادل(٢٣).

أ ـ ان فواعل دولية ـ غير الدول ـ تشارك بصورة مباشرة في السياسة العالمية. فهناك قنوات متعددة تصل المجتمعات بعضها ببعض وتشمل علاقات غير رسمية بين النخب الحاكمة إضافة الى تلك الرسمية، كما ان هناك علاقات غير رسمية تقوم بين نخب غير حكومية، كما ان هناك منظمات عابرة للقوميات كالمنظمات الدولية والشركات والبنوك المتعددة الجنسيات تلعب دوراً مهماً في تلك العلاقات.

ب ـ إن قائمة الموضوعات في علاقات الدول ذات طبيعة خاصة، فالموضوعات غير مرتبة بطريقة واضحة أو وفق أولويات متفق عليها، وان غياب هذا الترتيب والاولويات بين الموضوعات يعني ان موضوع الأمن بمعناه العسكري لا يتصدر دائماً قائمة هذه العلاقات.

ج ـ إن القوة العسكرية لا تستخدم بين الدول عندما تصل العلاقات فيما بينها الى درجة معقدة من الاعتماد المتبادل. فالقوة العسكرية تصبح وسيلة غير مؤثرة في هذه الحالة، والموضوعات المدرجة على قائمة العلاقات ستكون ذات علاقة ضئيلة مع الموضوعات التقليدية في السياسة الدولية كالأمن القومي أو هيكل القوى السائد في علاقة معينة. فالعلاقات عابرة القومية والتحالفات البيروقراطية الدولية والفاعلون غير الحكوميين من كل نوع يلعبون دوراً حاسماً في عمليات صنع القرار. وتقوم المؤسسات والمنظمات الدولية بمهمة وضع قائمة الموضوعات، كما تلعب دوراً مساعداً في عملية صنع التحالفات العابرة للقوميات وتجعل الدول الضعيفة قادرة على أخذ المبادرة والمساومة، بمعنى ان حجم الاستفادة من العلاقة لا يكون مساوياً لهيكل توزيع القوى بين الاطراف.

واذا عدنا الى علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي نجد ان تاريخ هذه العلاقات لم يكن صراعا كله، فالاسلام خلق رابطة روحية وثقافية بين العرب ومعظم دول الجوار مما خلق نوعاً من الرابطة الدينية بين شعوب هذه الدول والشعوب العربية. وفي العصر الحديث، على رغم ان علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الدول والوطن العربي في المجالات التجارية والاقتصادية لا تزال محدودة، الا انه بالإضافة الى ما هو موجود منها فان هناك شبكة

---

(٢٢) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., *The Handbook of Political Science: International Relations* (Reading, Mass.: Addison-Wesly, [©1975]), pp. 367-368.

(٢٣) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977), chap. 2.

كبرى من المنظمات الدولية التي تجمع بين عدد منها وبين الاقطار العربية، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظماتها المتخصصة التي تضم من دول الجوار كلا من تركيا وايران والتشاد ومالي والنيجر والسنغال وأوغندا، كما تضم منظمة الوحدة الافريقية، اقطار شمال افريقيا العربية ودول الجوار الجغرافي الافريقية، وتضم منظمة «الأوبك» ايران الى جانب الاقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط. وخلال الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٨ جمعت العراق وكلاً من ايران وتركيا منظمةٌ دفاعية واحدة هي حلف بغداد. هذا إضافة الى اشتراكها معاً في المنظمات الدولية العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وحركة عدم الانحياز (فيما عدا تركيا). ورغم ان كل ذلك يمثل قدراً محدوداً من التعاون الفعلي بين العرب وجيرانهم، فان استكشاف امكانات التطور المستقبلية فيه يصبح ضرورياً عند دراسة وفهم العلاقات بين الطرفين.

ثالثاً: خطة البحث

ينبغي ان يكون مفهوماً منذ الآن أن العلاقات الدولية ـ بما فيها علاقات العرب ودول الجوار الجغرافي ـ تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتشابك في العوامل والعناصر الداخلة فيها بحيث يصعب ـ إن لم يكن يستحيل ـ فصلها في الواقع العملي عن بعضها البعض. ورغم ذلك، ولأغراض تحليلية بحتة، فان المداخل الاربعة السابقة الى جانب أنها تمثل تعريفاً بالمفاهيم التي سوف تستخدم خلال هذه الدراسة، فانها تصلح لتقديم مؤشرات لتطور العلاقات وتحديد اتجاهاتها. ولما كان هذا البحث معنياً في الاساس بالمستقبل خلال فترة العقود الثلاثة المقبلة، وينطلق من متغير أساسي وهو تطور النظام الاقليمي العربي من واقع التجزئة الحالي الى الدولة الفدرالية الموحدة، فإن التطور في علاقات الجوار الجغرافي سوف يمثل المتغير التابع في هذا البحث.

وانطلاقاً من ذلك فان الفصل الثاني من هذا البحث سوف يتعرض لشرح أبعاد العلاقات بين العرب ودول الجوار الجغرافي في الماضي والحاضر. اما الفصل الثالث فسوف يخصص لمناقشة التأثيرات التي يمكن أن يطرحها كل من المشاهد الثلاثة لتطور النظام العربي (مشهد التجزئة، مشهد التنسيق الوظيفي الاقليمي، مشهد الوحدة) على تطور وشكل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي وبعد ذلك، فإنه يصبح من الضروري إعطاء الفرصة لفصل ختامي يحاول أن يستخلص الدروس ويعرض لبعض التوصيات التي يمكن ان تفيدنا في كيفية إدارة العلاقات مع جيراننا في المستقبل وبحيث لا يشكل هؤلاء الجيران عائقاً أمام التطور العربي ذاته.

الفَصْـل الثّـَاني
أبعـادُ علاقـاتِ الوَطَـن العـرَبيُ
بِـدُوَلِ الجِـوار الجغـرَافي

أولاً: مقـدمــة

قبل التعرض لمستقبل علاقـات الوطن العـربي بدول الجـوار الجغرافي تبعـاً للمشاهـد التي حددتها وثيقة مشروع بحث الاستشراف الصادرة عن مركز دراسات الوحـدة العربيـة[1]، فإن هذا الفصل سيحاول أن يفصـل أبعاد هـذه العلاقـات من خلال المقتربـات أو المـداخل الأربعة التي أوضحناها في الفصل الأول من هذه الدراسـة: الجغرافيـا السياسيـة، القوميـة، تـوازن القوى، الاعتـماد المتبادل. ولكن قبـل ذلك قـد يكون من الضروري أن نتعـرف عن قرب على عدد من الخصائص العامة لهذه الدول.

يحيط بالوطن العربي عشر دول (إضافة الى اسرائيل) هي ايران وتركيا من آسيا وأثيوبيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى والتشاد والنيجر ومـالي والسنغال تمثـل دول الجوار الجغـرافي المباشر، كما أنها تمثل «المجتمعات» و«المقادير» التي على العرب التعامل معها. هذه الـدول لها عدد من الخصائص المشـتركة وان تفـاوتت حدتهـا فيما بينهـا، والتي يمكن إجمالهـا على الـوجه التالي:

١ ـ **دول غـير رئيسية في النـظام الدولي**: بمعنى أنـه لا يوجـد بين هـذه الـدول دولـة عملاقة بأي من معايـير القوة التقليـدية والمتعـارف عليها بـالنسبة الى الفـاعلين الرئيسيـين في النظام الدولي سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو القوة العسكرية سـواء التقليديـة أو النووية أو القاعدة الصناعية أو الاقتصادية المؤثرة في النظام الاقتصـادي العالمي. ولكن ذلـك لا ينفي أن بعضها يشكل قوى اقليمية ذات تـأثير في المفهـوم العام لمـا يسمى منطقـة الشرق الأوسط وهي على وجه التحديد ايران وتركيا وأثيوبيا. وتتبع الأهمية الاقليمية لهذه الدول من

---

(١) ابراهيم سعدالدين [وآخرون]، «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام،» (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

حقيقة انها من زاوية عدد من عناصر القوة النسبية تشكل دولاً متوسطة مقارنة بباقي دول الجوار الجغرافي كما سيتم تبيانه بالنسبة الى هذه الدول فيما بعد بقدر من التفصيل. أما بالنسبة الى باقي الدول فهي دول صغيرة وذات تأثير محدود في الأوضاع الاقليمية. وربما لو أخذنا معياراً واحداً وهو القوة العسكرية مقاسة بعدد أفراد القوات المسلحة لوجدنا أن كينيا لا يزيد عدد أفراد قواتها المسلحة عن ١٦ ألف جندي (١٩٨٤)، وأوغندا عن ١٨ ألفاً (١٩٨٤)، وزائير عن ٢٦ ألفاً (١٩٨٤)، وأفريقيا الوسطى عن ٢٣٠٠ جندي (١٩٨٤)، والتشاد عن ٢٢ ألف جندي (١٩٨٤)، والنيجر عن ٢١٥٠ جندياً (١٩٨٤)، والسنغال عن ٩٧٠٠ جندي (١٩٨٤)، أما مالي فغير معروف على وجه التحديد عدد قواتها المسلحة، ولكن ليس متصوراً أن تزيد عن المعدلات المذكورة لهذه الدول. ورغم أن العدد ليس عادة هو المعيار الوحيد للحكم على قوة الدولة، الا أنه نظراً للضآلة الشديدة لحجم قواتها المسلحة، وفي ظل ظروفها الاقتصادية التي تمنع أي تعويض تكنولوجي لنقص العدد، فإن هذه القوات لا تكاد تكفي متطلبات الأمن الداخلي[٢].

٢ ـ **دول تنتمي الى العالم الثالث**: تندرج دول الجوار الجغرافي جميعها في اطار مجموعة الدول المعروفة باسم العالم الثالث، بل إن ثماني منها يمكن وضعها في اطار **التسمية الجديدة الدائعة في العلاقات الاقتصادية الدولية باسم العالم الرابع**، والتي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ٥٠٠ دولار في عام ١٩٨٤. هذه الدول هي أثيوبيا حيث يبلغ نصيب الفرد فيها ١١٠ دولارات ومالي ١٤٠ دولاراً وزائير ١٤٠ دولاراً وأوغندا ٢٣٠ دولاراً والنيجر ١٩٠ دولاراً وأفريقيا الوسطى ٢٦٠ دولاراً، وكينيا ٢٣٠ دولاراً والسنغال ٤٤٠ دولاراً، وتندرج التشاد ضمن هذه المجموعة ـ طبقاً لتقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٥ ـ رغم أنه لا تتوافر معلومات عن نصيب الفرد فيها. والأهم من ذلك أن ثلاث دول قد نمت سلبياً بمعنى انخفاض مستوى المعيشة فيها خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٤ حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي خلال هذه الفترة في زائير ١,٦ بالمائة وفي افريقيا الوسطى أو في النيجر ١,٣ بالمائة وفي السنغال ٠,٥ بالمائة. أما الدول الأربع الأخرى فان معدلات النمو فيها خلال الفترة نفسها متواضعة للغاية حيث لم تزد عن ٠,٤ بالمائة في أثيوبيا، و١,١ بالمائة في مالي، ٢,٩ بالمائة في أوغندا و٢,١ بالمائة في كينيا[٣]. وفي عام ١٩٨٥ فإن ست دول من الثماني تدهورت فيها الظروف الاقتصادية الى درجة المجاعة مما دعا هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية الى اعتبارها مناطق

---

(٢) *Africa South of the Sahara, 1986,* 5th ed. (London: Europa Publications Ltd., 1986), pp. 335, 355, 416, 540, 632, 714, 797, 998 and 1024.

(٣) World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986), p. 180.

منكوبة وهـذه الدول هي التشـاد ومالي والنيجـر وأثيوبيـا وكينيا والسنغـال(٤). تبقى من دول الجوار الجغرافي دولتان فقط هما تركيا وايران اللتان يمكن القـول ان لهما أداء اقتصـادياً متميـزاً حيث تندرج الأولى في اطار دول العالم المتوسطة الاداء الاقتصادي المنخفضـة الدخـل اذ بلغ نصيب الفرد فيها من الـدخل القـومي الاجمالي ١١٦٠ دولاراً في عـام ١٩٨٤، وبلغ متوسط معدل النمو فيها خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٤ حوالى ٢,٩ بـالمائـة سنويـاً، أما الثـانية ايـران فتندرج ضمن الـدول المتوسـطة الاداء الاقتصادي المرتفعة الـدخل حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الـدخل القـومي الاجمالي ٢١٦٠ دولاراً عـام ١٩٧٨، أما معـدل نموهـا خلال الفـترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٨ فقد بلغ حـوالى ٧,٩ بالمـائة سنـوياً. ويـلاحظ هنا ان ارتفـاع نصيب الفرد في ايران يرجع أسـاساً الى دخلهـا من النفط وهو السلعـة التي أخذت أسعـارها العالمية في التراجع الشديد في أعقاب عام ١٩٨٣ مما يقطع بانخفاض شديد في نصيب الفرد، خصوصاً اذا أضيف الى ذلك أن ايران تنفق نسبـة كبيرة من دخلهـا القومي عـلى الحرب مـع العراق(٥). واذا أخذنا بمعايير العمر المتوقع عند الميلاد في عـام ١٩٨٤ فسوف نجـد أن تركيـا وايران أيضاً لهما وضع متميز ضمن هذه المجموعة حيث يبلغ هـذا المعيار ٦٤ عـاماً في حـالة تركيا و٦١ عاماً في حالة ايران، بينما لا يتعـدى ٤٤ عامـاً في أثيوبيـا و٤٦ عامـاً في مالي و٥١ عاماً في زائير و٥١ عاماً في أوغندا و٤٣ عاماً في النيجـر و٤٩ عامـاً في افريقيـا الوسـطى و٥٤ عاماً في كينيا و٤٤ عاماً في التشاد و٤٦ عاماً في السنغال(٦).

٣ ـ **دول تـابعة**: تعتـبر دول الجوار الجغـرافي دولاً تابعـة للقوى العـظمى والكبرى في العالم. فمن الناحية السياسية والعسكرية فان تركيا عضو كامل العضوية في حلف الأطلسي، وأثيوبيا ذات روابط تكاد ترقى الى مرتبة التحـالف الايديـولوجي والاسـتراتيجي مع الاتحـاد السوفياتي ودول حلف وارسو، ولكن كلا من مـالي والتشاد والسنغـال وأفريقيـا الوسـطى من الدول ذات الروابط الأمنيـة مع فـرنسا والتي تسمـح لهذه الأخـيرة بالتـدخل العسكـري عند اللزوم، أما كينيا وزائير والنيجر وأوغندا فلها روابط ببريطانيا وبلجيكـا والولايـات المتحدة. وقـد كانت ايـران حتى الثورة الاسـلامية جـزءاً لا يتجزأ من التحـالف الغربي سـواء في ظل حلف بغداد أو الحلف المركزي أو بارتباطات الشاه الوثيقة مع واشنطن. واذا كان هنـا تباين في هـذه الناحيـة سواء من حيث اتجـاه التبعية أو درجتهـا حسب الأهمية الاسـتراتيجية لكـل

---

(٤) *Africa South of the Sahara, 1986.*

(٥) World Bank, Ibid., pp. 180-181.

أمّا معدّل المشير إلى نصيب من الدخل في ايران عام ١٩٧٨، انظر:

World Bank, *World Development Report, 1980* (Washington, D.C.: The Bank, 1980), p. 111.

(٦) World Bank, *World Development Report, 1986,* pp. 180 - 181.

دولة، فإن هذه الدول من الناحية الاقتصادية مندمجة اندماجاً كبيراً في اقتصاديات الدول الصناعية حيث نجد أن ٧٥,٤ بالمائة من صادراتها موجهة الى هذه المجموعة من الدول كما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ١)[٧]. ورغم أن هذه هي الصورة العامة لهذه الدول، فإن الجدول يعطي عدداً من المؤشرات:

أ - ان هذه النسبة تشكل انخفاضاً عن نسبة ٧٩ بالمائة المسجلة بالنسبة لعام ١٩٦٥.

جدول رقم (٢ - ١)
صادرات دول الجوار الجغرافي

دول الجوار الجغرافي	جهة وصول صادرات السلع (كنسبة مئوية من الاجمالي)							
	اقتصاديات السوق الصناعية		اقتصاديات اوروبا الشرقية		الاقتصاديات المرتفعة الدخل المصدرة للنفط		الاقتصاديات النامية	
	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣
اثيوبيا	٧٨	٦٦	٣	١	٦	٦	١٤	٢٨
مالي	٧	٧٢	٤	٢	صفر	(٠)	٨٩	٢٦
زائير	٩٣	٨٩	(٠)	(٠)	(٠)	(٠)	٧	١٠
اوغندا	٦٩	٨٤	٢	(٠)	(٠)	(٠)	٣٠	٣١
النيجر	٦١	—	(٠)	—	(٠)	—	٣٩	—
افريقيا الوسطى	٧١	٨٢	صفر	١	صفر	(٠)	٢٩	١٦
كينيا	٦٩	٤٧	٢	١	١	١	٢٨	٥١
التشاد	٦٤	٧٢	صفر	صفر	٢	(٠)	٣٤	٢٨
السنغال	٩٢	٥٤	(٠)	١	صفر	(٠)	٧	٤٢
تركيا	٧١	٤٧	١٥	٤	(٠)	١٢	١٤	٣٧
ايران	٩٧	٦٦	٢	١	٢	(٠)	٢٨	٣٤
متوسط دول الجوار(*)	٧٩	٧٥,٤	٣,١	١,٢	١,٢	٢,١	٣١,١	٣٣,٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.

(*) تم استبعاد النيجر من حساب متوسط نسبة دول الجوار لعدم توافر المعلومات عنها في سنة ١٩٨٥ وحتى تسهل المقارنة.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

---

(٧) نقلاً عن: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

واذا أضيف الى ذلك أن الصادرات بين هذه الدول ودول أوروبا الشرقية قد انخفضت هي الأخرى من ٣,١ بالمائة الى ١,٢ بالمائة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٣ بينما ارتفعت هذه النسبة فيما يتعلق بدول الاقتصاديات المرتفعة الدخل المصدرة للنفط (وهي من دول العالم الثالث) من ١,٢ بالمائة الى ٢,١ بالمائة وارتفعت بالنسبة الى الدول النامية من ٣١,١ بالمائة الى ٣٣,٦ بالمائة فانه يمكن استنتاج أن هناك توجهاً - وإن كان متواضعاً - لدى هذه الدول لانقاص تبعيتها للدول الصناعية - شرقاً وغرباً - وزيادة علاقاتها التجارية مع الدول النامية الأخرى.

ب - ان هناك ست دول تتراجع تبعيتها الاقتصادية للدول الغربية الصناعية هي أثيوبيا وزائير وكينيا والسنغال وتركيا وايران بينما تزداد تبعية ثلاث دول هي مالي وأوغندا وأفريقيا الوسطى. هذا مع استبعاد النيجر لعدم توافر معلومات عنها لعام ١٩٨٣ تسمح بالمقارنة.

ج - ان هناك علاقة عكسية بين درجة التبعية للاقتصاديات الصناعية الغربية والتوجه نحو الدول النامية فكلما انخفضت الأولى زادت الثانية والعكس صحيح.

د - انه لا توجد علاقة بين التحالفات الأمنية والعسكرية والسياسية ودرجة التبعية الاقتصادية. فرغم العلاقات بين أثيوبيا والدول الاشتراكية فان صادراتها لهذه الدول انخفضت من ٣ بالمائة عام ١٩٦٥ الى ١ بالمائة عام ١٩٨٣. ورغم علاقات تركيا بالدول الغربية انخفضت صادراتها لهذه الدول من ٧١ بالمائة في عام ١٩٦٥ الى ٤٧ بالمائة عام ١٩٨٣، وتنطبق القاعدة نفسها على كينيا والسنغال وزائير.

٤ - دول غير مستقرة سياسياً: إضافة الى التخلف الاقتصادي والتنموي لدول الجوار الجغرافي كدول تنتمي الى العالم الثالث، فان هذه الدول تعاني باقي مشكلات هذه المجموعة من الدول المتعلقة باستكمال البناء السياسي بحيث تتوافر لها نظم سياسية مستقرة وشرعية عبر فترة طويلة من الزمن. وتبلغ مشكلات البناء السياسي أوجها في دول الجوار الجغرافي الافريقية حيث توالت فيها الانقلابات العسكرية وحكومات الحزب الواحد وأحياناً الحرب الأهلية، كما حدث في الكونغو (زائير) في الستينات والتشاد وأوغندا في السبعينات والثمانينات. وخلاصة القول أن هذه الدول تعيش نظماً سلطوية تفتقر الى الاستقرار والشرعية. ونظراً للثقل النسبي الذي يعطيه هذا البحث لتركيا وايران وأثيوبيا باعتبارها القوى الاقليمية الرئيسية فإن نظرة سريعة على نظمها السياسية تصبح ضرورية[8].

(٨) اعتمدت النظرة للأوضاع السياسية داخل كل من ايران، تركيا واثيوبيا على ثلاثة تقارير داخلية كاوراق خلفية لـ: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، اشراف السيد يسين (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦).

أ ـ تركيا: يعيش النظام السياسي في تركيا أزمة سياسية شبه مستمرة، أعطت للمؤسسة العسكرية دوراً خاصاً في الحياة السياسية، حيث تدخلت ثلاث مرات في أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ (بمعدل مرة كل عقد من الزمان خلال العقود الثلاثة الأخيرة) لكي تمنع التدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية وتمنع البلاد من الانجراف الى الحرب الأهلية بحيث تقوم بدور المنقذ وقت احتدام الأزمة وأداة القمع للعنف والمعارضة والجماعات السياسية. فخلال هذه الفترة عرفت تركيا ظاهرة العنف والارهاب السياسي داخل اليمين واليسار وبينهما نتيجة وجود منظمات سرية عدة، أغلبها يسارية، توجه أنشطتها ضد النظام في تركيا وضد المصالح الأمريكية فيها. ومن أمثلة هذه المنظمات «جيش التحرير الشعبي التركي» و«منظمة الشباب الثوري التركية» والتي تنشط بصفة خاصة بين الطلاب الأتراك، إضافة الى «حزب العمل التركي» الماركسي التوجه، وعلى اليمين هناك عدد من المنظمات الاسلامية التي تقوم بأعمال عنف مثل منظمة «الاتحاد الاسلامي التركي». هذه الجماعات اليمينية واليسارية ظلت تمارس العنف ضد بعضها البعض وضد النظام السياسي التركي طوال العقود القليلة الماضية. ويضاف الى هذه المنظمات مجموعة أخرى ذات توجهات انفصالية مثل منظمة «الجيش السري لتحرير ارمينيا» و«الحزب الديموقراطي الكردي» التركي الذي يسعى الى إقامة دولة كردية مستقلة منفصلة عن تركيا.

ونتيجة لأعمال العنف التي قامت بها هذه المنظمات، إضافة الى الأوضاع الاقتصادية المتردية، خلال السبعينات، تدخل الجيش التركي للمرة الأخيرة عام ١٩٨٠، وبعد عامين قام بوضع دستور جديد سمح بعودة الأحزاب السياسية في صور جديدة مقيدة. ووافق ثلاثة منها على المشاركة في الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بعد أن أقر الدستور الجديد في استفتاء عام. ورغم ان هذه الاجراءات أعطت تركيا قدراً من الاستقرار السياسي النسبي، فان ذلك لم يمنع نهائياً استمرار وجود الجماعات السياسية التي تعلن عن معارضتها للنظام عن طريق العنف، والتي تعطي الفرصة للنظام العسكري ـ المدني للاستمرار في تركيا.

ب ـ ايران: عرفت ايران خلال تاريخها المعاصر ما عرفته باقي النظم السياسية في العالم الثالث، ذلك التبادل ما بين فترات المد الثوري والسلطوية السياسية. فبعد عودة شاه ايران الى عرشه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حدث التغيير السياسي الكبير ممثلاً في محاولة مصدق تأميم النفط الايراني وما صاحبها من توجهات وطنية ما لبثت أن انتكست بانقلاب عسكري عام ١٩٥٣. وعاد الشاه يهيمن على مقاليد السلطة من جديد في وجه معارضة شعبية ودينية طوال الفترة التي امتدت حتى عام ١٩٧٨ حينما نشبت الثورة الايرانية ونجحت في خلع الشاه وإقامة دولة دينية تحت قيادة الخميني، وهي الدولة ذات الصيغة الثورية الاسلامية والتي لا يمكن القول ان مرحلتها «الثورية» قد انتهت بعد وتحولت الى نظام

مؤسسي متكامل الأركان. فلا يزال النظام السياسي الايراني يواجه محاولات الاطاحة بالنظام من جانب بعض عناصر نظام الشاه أو عناصر ممن تولوا مناصب سياسية في النظام السياسي الايراني بعد الثورة. إضافة الى ذلك فهناك عدد من القوى المنظمة التي ساهمت في الثورة ضد نظام الشاه مثل منظمة «مجاهدي خلق» وحزب توده الشيوعي والقوى العلمانية الأخرى التي عانت القمع الشديد من النظام الايراني الحالي ممثلاً في الجيش الايراني والحرس الثوري الاسلامي مما دفع هذه المنظمات الى أنواع مختلفة من العنف المضاد تمثل في القاء المتفجرات وخطف الطائرات الى غيرها من أعمال العنف خصوصاً من جانب جماعة «مجاهدي خلق». يضاف الى هذه العملية «الداخلية» في النظام السياسي الايراني، وجود عدد من المشاكل الناجمة عن كون ايران تمثل مجتمعاً متعدد اللغات والقوميات مما يجعلها تعاني وجود جماعات تطالب بالانفصالية، لعل أبرزها في الوقت الحالي يتمثل في العمليات العسكرية المستمرة للأكراد ـ كما هو حادث في تركيا والعراق ـ في شمال غرب ايران، مما يؤدي الى اشتباكات مستمرة بين الأكراد وقوات الجيش الايراني ورجال الحرس الثوري الاسلامي.

ج ـ أثيوبيا: يعاني النظام السياسي الحالي في أثيوبيا أزمات سياسية متكررة منذ الاطاحة بالامبراطور هيلا سيلاسي في عام ١٩٨٤ نتيجة التناقض بين النظام العسكري الماركسي القائم والقوى الجديدة في المجتمع المتمثلة في الطلبة والمدرسين والعمال إضافة الى الطبقة الارستقراطية الاقطاعية التي بقيت فلولها من النظام القديم. ويكمن هذا التناقض في معارضة هذه القوى للحكم العسكري ومطالبتها بالحكم المدني والديمقراطي. ويقود هذه القوى حزب الشعب الثوري والحركة الشعبية الديمقراطية، وأدت أنشطتها الى تكرار الصدام بين قوات الجيش الأثيوبي والعمال والطلاب في أثيوبيا. والى جانب ذلك فهناك صراع داخل المجلس العسكري الثوري الحاكم في أثيوبيا بين المعتدلين والمتشددين، الأمر الذي أدى الى عدد من التصفيات المستمرة للعناصر المعتدلة وسيادة القوى المتشددة. الا أن أبلغ مظاهر عدم الاستقرار السياسي في أثيوبيا تنبع من الحركات الانفصالية وفي مقدمتها حركة تحرير أرتيريا التي تسعى الى انفصال أرتيريا عن أثيوبيا وإقامة دولة مستقلة، وحركة تحرير أوغادين التي تسعى الى فصل اقليم اوغادين والانضمام الى الصومال. هذا إضافة الى العديد من الجماعات المسلحة في مقاطعة تيغري والتي تسعى الى الانفصال هي الأخرى ومن ثم تتصادم مع الجيش الأثيوبي.

نخلص مما سبق الى أن دول الجوار الجغرافي للوطن العربي ـ سواء تلك الرئيسية أو غيرها ـ تتمتع بعدد من الخصائص المشتركة فيما بينها، والتي تشارك فيها الواقع الراهن للأقطار العربية نفسها. فلا توجد بينها دول عملاقة سواء بالمعنى الاستراتيجي والاقتصادي مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أو بالمعنى الاقتصادي مثل اليابان، أو بالمعنى الديمغرافي والحضاري مثل الهند أو الصين. فمثل هذه الدول تلقي بظلالها وتخلق أنماطاً من

التفاعلات والعلاقات المتميزة مع أقاليم أخرى في العالم مثل أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا التي تجاورها، تجعل لهذه الدول العملاقة دوراً متميزاً في تشكيل هذه الأقاليم وتحديد تطورها وربما لا يشكل ذلك في حد ذاته نعمة للوطن العربي، فقد يؤدي من خلال الضعف الكامن في دول الجوار الجغرافي الى استدعاء كل القوى العالمية الأخرى لكي تنفذ مجتمعة الى الوطن العربي مستخدمة في ذلك هذه الدول معابر لها. ولكن هذا الخطر لا ينفي وجود الفرصة القائمة لوجود تطور داخل الاقليم العربي بمعزل عن وجود تهديد مباشر من أي من هذه القوى العملاقة لو كانت ذات حدود مشتركة مع الوطن العربي. على أي حال فإن كلا من المخاطر والفرص يمكن استكشافها من خلال الأبعاد الأربعة لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي والمنوه عنها سابقاً.

ثانياً: الجغرافيا السياسية

لقد أشرنا في المبحث الأول الى أن بعد الجغرافيا السياسية في علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي ينصرف بدوره الى أربعة أبعاد رئيسية هي البعد التاريخي والبعد الجغرافي والبعد الديمغرافي والبعد الاقتصادي وسوف نتناول كلاً من هذه الأبعاد على حدة.

١ ـ البعد التاريخي

الخبرة التاريخية لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي تشهد بتراكم الشكوك المتبادلة والتوتر الكامن لفترات طويلة والتي يمكن أن تنفجر في لحظات معينة للتحول الى صراع شامل يصل الى الحرب الشاملة كما هو حادث بين ايران والعراق حالياً. ولكن بين التوتر والحرب، فان هناك أشكالاً متنوعة ومتعددة من الصدام. وفيما يلي فان البحث سيتعرض للخبرة التاريخية لعلاقات العرب بكل من دول الجوار الجغرافي الرئيسية على حدة.

أ ـ العلاقات العربية ـ التركية: لا يمكن النظر الى ماضي وحاضر هذه العلاقات وبالتالي مستقبلها، من دون النظر الى تلك الفترة التاريخية التي هيمنت فيها الامبراطورية العثمانية على مقدرات الوطن العربي والتي امتدت منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، حينما كانت تركيا لا تزال محتفظة بامبراطوريتها (العثمانية) التي كانت تضم ـ في ذلك الوقت ـ سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين والجزيرة العربية واليمن وجزر بحر ايجه، وذلك إضافة الى أراضي تركيا الحالية[٩]. فالرؤية العربية القومية ترى أن الوجود التركي في المنطقة العربية خلال هذه الفترة كان يمثل استعماراً اتخذ من وحدة

(٩) حسن فؤاد، «الأزمة الدستورية في تركيا،» السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٢٥ (تموز/ يوليو ١٩٧١)، ص ١٥٩.

الـدين غطاءً يخفي بـه حقيقته كـاستعمار سيـاسي وكان هـذا سبباً في عنف رد الفعـل القومي ضده. هذا الاستعمار كان يقوم على دعامتين[١٠]:

(١) التفرقة العنصرية بين التركية أو الطورانية بـاعتبارهـا «الجنس السيد» من نـاحية، وبين العرب أو الفلاحين بـاعتبارهم الجنس المحكـوم من ناحيـة أخرى. وكـانت تركيـا هي «المتروبول» وبقية الولايات والامارات مستعمرات تابعة.

(٢) نـظام الملة الذي حـدد الأتراك بمـوجبه مسؤوليـة الأقليات الـدينيـة في زعـامـاتهـا وقياداتها الطائفية، فبـدأت من هنا تتبلور شخصيـاتها داخـل جسم الدولـة ثم تجمدت حـين فرضت القوى الأوروبية نوعاً من الحماية على هذه الطوائف وانتزعت لها من الدولة امتيـازات مثـل الامتيازات الأجنبيـة. ويمثل نـظام الملة الأب المباشر لمشكلة الـطائفية في بعض أجـزاء الوطن العربي.

وتخلص هـذه الـرؤيـة الى أن الاستعـمار الـتركي هـو الـذي مهـد الـطريق حضـاريـاً وتكنـولوجيـا للاستعـمار الأوروبي في الوطن العـربي، حيث كان نقـطة الانعكـاس في المنحنى الحضاري وخط التقسيم بين تقدم الغرب وتخلف العرب. ثم تحايلت تـركيا في نهايـة المطاف للبقاء أطول مدة ممكنة ازاء الضغوط الخارجية والانحلال الداخلي، فكانت تبيع حرية ومصير الولايات الخـاضعة لهـا لتشتري بقـاءها، ومن ثم تنـازلت عن ولاياتهـا واحدة بعـد الأخرى للاستعمار الأوروبي حتى لا يجهز عليها.

وفي مواجهة هذه الرؤية العربية للعلاقات مع تركيا، فان هناك رؤية تركية معاكسـة[١١] تتلخص في أن الخـلافة العثـمانية قـد دافعت عن الوطن العـربي طوال قـرون طويلة ووقفت حائلاً دون التوسع الروسي والنمساوي في المنطقة، وفيما عدا الغـزو الفرنسي بقيـادة نابليـون لمصر عام ١٧٩٨، فإن العرب عاشوا في سلام وأمن خصـوصاً فيـما يتعلق بالتـدخل الأجنبي حتى منتصف القرن التاسـع عشر. وقد تمّ ذلـك من دون أن يقدم العـرب جنوداً لـلامبراطـورية لممارسة هذا الدفـاع، حتى تم ادخال التجنيـد الاجباري كنـظام عثماني في النصف الثـاني من القرن نفسه[١٢]. وأكثر من ذلك فإن العرب تمتعوا بالحكم الذاتي وعدم التدخل من السلطات

(١٠) انظر: جمال حمدان، الاستعمار والتحرير في العالم العربي (القاهرة: دار الحكمة، ١٩٦٤)، ص ١٢ - ٢٠

(١١) Kemal H. Karpat, «Arab Turkish Relations,» *Security* (University of Islamabad), vol. 1 (July - December 1975), pp. 16 - 26.

لمزيد من التفاصيل، انظر ايضاً:

Kemal H. Karpat, *Turkey: Foreign Policy in Transition, 1950 - 1974* (Leiden: E.J. Brill, 1975), pp. 108 - 134.

(١٢) من الملاحظ هنا ان المؤلف تجاهل ان مصر محمد علي والجيوش المصرية قـد لعبت ادواراً في خدمـة الدولـة =

العثمانية فيما عدا تلك المناطق الاستراتيجية مثل بغداد والبصرة واليمن. كذلك فإن المؤسسات الدينية والثقافية والقضائية في الدولة كانت معتمدة الى حد كبير على أشخاص من أصل عربي. ونتيجة الضغوط الاستعمارية التي بدأت في الاستيلاء على مناطق عثمانية في الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس ١٨٨١ ومصر ١٨٨٢ فان محاولة الاحياء الاسلامي للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) كانت ذات طابع مضاد للاستعمار والغرب، وفيها تمتع العرب والثقافة العربية بمكانة مرموقة.

وعلى الرغم من ذلك ـ من وجهة النظر التركية ـ فإن العرب تآمروا مع قوى أجنبية باستمرار لتقطيع أوصال الامبراطورية مما أدى الى وقوعهم أنفسهم تحت الهيمنة والاستعمار الغربي. وقد بدأت هذه المؤامرات بالتعاون بين مصر محمد علي وفرنسا وهو الأمر الذي أدى الى الفصل الواقعي لمصر عن الامبراطورية وسمح في النهاية بوقوع مصر تحت الاستعمار البريطاني. وهو الأمر الذي تكرر بعد ذلك في المشرق العربي. فالثورة العربية ضد الأتراك في عام ١٩١٦ كانت تدعمها بريطانيا في وقت كانت تركيا تدافع عن العالم الاسلامي، كما انها كانت ثورة من البدو أصحاب «المصالح الضيقة»، وليست ثورة قومية عربية. كما ينسب الى العرب قتلهم الجنود الأتراك الجرحى أثناء تلك الثورة. المهم هنا أن الثورة لم تؤد الى استقلال الأقطار العربية أو وحدتها في قطر واحد، وانما أدت الى تقسيمها ووقوعها تحت الوصاية الانكليزية والفرنسية(١٣).

إن مهمة البحث هنا ليست ـ بالطبع ـ التحقق من الصحة التاريخية لأي من الرؤيتين ولكن ما يهمنا ـ هنا ـ أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين العرب وتركيا مغلفة بالمرارة والضغينة، كما انها واقعة تحت تفسيرات تاريخية متناقضة، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على العلاقات بينهما الآن وفي المستقبل.

ب ـ العلاقات العربية ـ الايرانية: كما حدث في العلاقات العربية ـ التركية، فان حقيقة الجوار الجغرافي بين العرب وايران قد خلقت خبرة تاريخية قوامها التأثير المتبادل حسب نمو عناصر القوة بين الطرفين، بحيث إن ازدهار أي من الطرفين عاد في الغالب الى محاولته الهيمنة على الطرف الآخر. وترجع هذه الخبرة التاريخية الى القرن السادس قبل الميلاد حينما أنشأ سيروس العظيم امبراطورية فارسية كبرى امتدت بفضل داريوس الى وادي النيل شاملة بابل ومنطقة الشام. ورغم ان هذه الامبراطورية أخذت في التراجع بتأثير من الفتوحات اليونانية والرومانية، فان القبائل العربية في العراق الحالي بقيت في علاقات تبعية مع

= العثمانية خاصة فيما يتعلق بإخماد الثورة الوهابية في شبه الجزيرة العربية والثورة في اليونان والبلقان. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

الامبراطورية الفارسية. وحينما جاء الاسلام في القرن السابع الميلادي فقد حملته القبائل العربية الى بلاد فارس بعد معركة القادسية الشهيرة في التاريخ العربي الاسلامي حيث كانت البداية لانتهاء امبراطورية فارس التاريخية القديمة. ورغم أن النفوذ العربي ما لبث أن أخذ في التراجع فان الاسلام بقي وان اكتسب مميزاته الخاصة حيث اعتنقت ايران المذهب الشيعي الذي أضحى مذهب ٩٠ بالمائة من السكان فيها، بينما بقي المذهب السني أقلية، في وقت كان يمثل أغلبية في الوطن العربي(١٤).

وعلى الرغم من أن التاريخ الحديث لم يشهد مواجهة مباشرة بين الطرفين نتيجة وقوع الوطن العربي في اطار الخلافة العثمانية، فإن التمييز وربما التنافس الحضاري بين الطرفين ظل إحدى العلامات المشكلة للهوية القومية لهما خلال القرن الحالي عندما بدأت العلاقات بينهما تدخل مرحلة جديدة قائمة على التميز القومي. يقول الكاتب الايراني روح الله رمزاني انه «من بين اليونانيين والعرب والأتراك والمغول وأخيراً النفوذ الغربي الذين اخترقوا الثقافة الايرانية بنجاح خلال آلاف السنين، فان أياً منها لم يثبت تأثيره مثل تلك التأثيرات التي جاءت من العرب والبلدان الواقعة غرب ايران، فقد أحدثت تحولاً جوهرياً في الثقافة الايرانية من خلال الاسلام الذي ما لبث أن تأثر بدوره بنفوذ الحضارة الايرانية، وهي العملية التي وصفها ريتشارد فراي بأنها الفتح الفارسي للاسلام»(١٥).

ج ـ **العلاقات العربية ـ الأثيوبية**: على الرغم من أن العلاقات بين مصر القديمة والساحل الافريقي للبحر الأحمر والمحيط الهندي ترجع الى التاريخ القديم،وأن القبائل العربية عرفت المنطقة نفسها وهاجرت اليها قبيل ظهور الاسلام، فإن انتشار الامبراطورية العربية الاسلامية الى مصر وشمال افريقيا عموماً في القرن السابع الميلادي مثّل نقطة تحول في هذه العلاقات كماً وكيفاً. فبعد أن حاول العرب أن يرسلوا حملات عسكرية الى المناطق الجغرافية المجاورة جنوباً وفشلت بفعل الصحراء الافريقية الكبرى أساساً، فإن الاسلام ما لبث أن انتشر من خلال خطوط التجارة الاسلامية التي أخذت خمسة محاور انطلقت من الحواضر العربية في فاس وطرابلس والقاهرة وشمال السودان والجزيرة العربية نفسها الى المناطق الافريقية في الجنوب والساحل الشرقي لافريقيا. هذه الخطوط ما لبثت خلال فترة من الزمن بلغت سبعة قرون أن أدت إلى «أسلمة» المنطقة الممتدة من التشاد حتى السنغال، وعلى الساحل الشرقي من أرتيريا شمالاً حتى مناطق من كينيا وتانزانيا جنوباً. ومع الاسلام فقد تأثرت حضارة هذه المناطق ولغاتها التي اختلطت في كثير من الأحيان باللغة العربية كما هو في اللغة السواحلية المنتشرة في منطقة شرق افريقيا(١٦).

---

(١٤) *The Middle East and North Africa, 1982 - 1983*(London: Europa Publications Ltd., 1982), p. 389.

(١٥) Rouhollah K. Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1972), p. 113.

(١٦) *Africa South of the Sahara, 1986*, pp. 8 - 9 and 136 - 140.

من بين هذه المناطق الافريقية فان هضبة الحبشة (أثيوبيا الحديثة) كانت أكثرها قدماً في معرفة ظاهرة الدولة حيث تأسست فيها مملكة نحو عام ٥٠٠ قبل الميلاد. ولكن دخول المسيحية الارثوذكسية القبطية اليها في عام ٣٣٠ بعد الميلاد شكل ذاكرة تاريخية مستمرة حتى العصور الحديثة، تدور حول مقاومة النفوذ العربي والاسلامي الممتد الذي ظل يهدد هذه المنطقة حتى القرن التاسع عشر عندما حاول الخديوي اسماعيل في عامي ١٨٧٥ و١٨٧٦ أن يدفع الجيوش المصرية للاستيلاء على هضبة الحبشة. حتى ذلك التاريخ فان تيار الحركة والهجوم ـ رغم تردده وضعفه في أوقات كثيرة ـ كان يتم في اتجاه واحد من الجانب العربي والاسلامي الى المناطق الافريقية بما فيها أثيوبيا. ولكن هذه الأخيرة بعد أن نجحت بقيادة الامبراطور يوحنا الرابع في أن توقف الزحف المصري، فانها وتحت قيادة منليك الثاني (١٨٨١ ـ ١٩١٣) بدأت زحفاً مضاداً بالدخول كمنافس للدول الاستعمارية الأوروبية خصوصاً بريطانيا وفرنسا وايطاليا لاقتسام القرن الافريقي عبر ضم أجزاء عدة من الأراضي الصومالية بخاصة أوغادين وهرر[١٧]. وجاءت أهمية منليك التاريخية من كونه وضع بذور القومية الاثيوبية الحديثة مشكلة في مواجهة بين المسيحية والاسلام من جهة، وتصوره لحدود أثيوبيا التي جعلها تشمل معظم السودان والقرن الافريقي، والتي حاول الحصول على اعتراف الدول الاستعمارية الأوروبية بها في عام ١٨٩١ من جهة أخرى[١٨]. المهم ان الخبرة لعلاقات الطرفين مع بداية القرن الحالي تشكلت في المحاولة الاسلامية العربية لربط الحزام الاسلامي الممتد من السنغال حتى التشاد بالساحل الاسلامي الممتد من أرتيريا حتى كينيا عبر السودان ومن خلال أثيوبيا، والمحاولة الأثيوبية المسيحية الافريقية للامتداد من ساحل المحيط الهندي والبحر الأحمر حتى وسط افريقيا وجنوبها عبر جنوب السودان.

٢ ـ البعد الجغرافي

يتمثل البعد الجغرافي في علاقات العرب بدول الجوار في جانبين أساسيين: الأول ذو طابع جيوستراتيجي حيث تتحكم في مواقع استراتيجية ذات أهمية خاصة للعالم عموماً والوطن العربي خصوصاً. والثاني ان رسم الحدود بين هذه الدول والوطن العربي قد حدث في مراحل تاريخية متأخرة وعلى وجه التحديد في القرن العشرين بعد قرون من التواصل الجغرافي بين الطرفين. ولما كان هذا التحديد لم يتم على أسس موضوعية، وانما استند الى القوى الاستعمارية والنفوذ الغربي، فانه أدى الى توالد عدد من المشاكل المزمنة في العلاقات بين الطرفين.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(١٨) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، ٤٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

الجانب الجيوستراتيجي: بالنسبة الى دول الجوار الجغرافي الرئيسية الثلاث ـ تركيا وايران وأثيوبيا ـ فانها جميعاً تتحكم في مواقع استراتيجية حاكمة بالنسبة الى عديد من الدول العربية وأمنها الوطني. فتركيا تقع في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من البحر المتوسط مجاورة لكل من سوريا والعراق، وتنبع أهميتها الجيوستراتيجية من دورها المهم في الجناح الشرقي للحلف الأطلسي واشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يقعان في المياه الاقليمية التركية ويعتبر ان لهما أهمية استراتيجية دولية. فتركيا تمثل الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحرين الأسود والمتوسط وتمثل المنفذ البحري الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا الى الموانىء العالمية، والأهم من ذلك انها تمثل المنفذ البحري الوحيد الى المياه الدافئة للاتحاد السوفياتي. وهو الأمر الذي يجعلها ـ متكاملة في ذلك مع قناة السويس ومضيق باب المندب ـ جزءاً مهماً في المواجهة الاستراتيجية الكونية لكل من حلفي وارسو وشمال الأطلسي[١٩].

وتشغل ايران الشاطىء الشرقي للخليج العربي مواجهة في ذلك الأقطار العربية الخليجية، إضافة الى حدودها الطولية مع العراق. إضافة الى ذلك فان ايران تشارك الأقطار العربية التحكم في مضيق هرمز الذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية الطبيعية في العالم، وهو يعد ممراً دولياً تتمتع فيه جميع الدول بحقوق الملاحة من دون شروط. ويعتبر المضيق محوراً مهماً للأمن في منطقة الخليج ككل. فهو يشكل مع مضيق باب المندب وقناة السويس مثلث المضايق الاستراتيجية في المنطقة العربية. ومنذ بداية السبعينات فان ايران أخذت في تدعيم موقفها في هذا المضيق. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من انتهاء الوجود البريطاني في الامارات العربية الواقعة على الخليج قامت ايران باحتلال ثلاث جزر رئيسية لامارات رأس الخيمة والشارقة في ذلك الوقت وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتمكنت بذلك الاحتلال من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المضيق ككل، خصوصاً وانها كانت مسيطرة فعلاً على جزيرة هرمز وجزر لارك وجزر هنكام وأم الغنم وفارور وبني فارور وهي جزر تقع غرب مضيق هرمز داخل مياه الخليج[٢٠].

أما أثيوبيا والتي تجاور مباشرة ثلاثة أقطار عربية هي السودان وجيبوتي والصومال، فان أهميتها الجيوستراتيجية تنبع من كونها إحدى الدول المهمة المطلة على القرن الافريقي وهو ما يجعلها جزءاً مهماً في استراتيجية الدول العظمى إضافة الى مشاركتها كلاً من اليمن الديمقراطية واليمن العربية وجيبوتي التحكم في مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية. فهو يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين افريقيا ويحيط البحر الأحمر بخليج

(١٩) الموسوعة العربية الميسرة، إشراف محمد شفيق غربال (القاهرة: دار القلم والمؤسسة فرانكلين، [١٩٦٥])، ص ٣٧١ - ٧٨٩، والأهرام، ١٦/١٠/١٩٨٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٩٥، والأهرام، ٩/١/١٩٨٥.

عدن والمحيط الهندي. وتشطر جزيرة بريم التابعة لليمن الديمقراطية هذا المجرى المائي إلى قناتين: قناة شرقية عرضها ميلان فقط وعمقها نحو مائة قدم، وقناة غربية عرضها تسعة أميال وربع وعمقها نحو ألف قدم. وتجري كل الملاحة عملياً عبر القناة الغربية على طول طريق يبعد مسافة ميلين عن جزيرة بريم، وسبعة أميال عن الساحل الافريقي. وتمتلىء هذه المنطقة بالعديد من الجزر التي يتبع بعضها أثيوبيا مباشرة مثل أرخبيل الدهلاق والجزر الواقعة من خليج أساب، وتنازع اليمن العربية في السيادة على جزر حالب وفاطمة وحنش الكبرى والصغرى. كل ذلك يعطي لأثيوبيا أهمية استراتيجية بالنسبة الى المضيق. والأهم من ذلك كله من الزاوية الاستراتيجية ان أثيوبيا تسيطر مباشرة على قدر كبير من منابع النيل وتتيح أفضل طريق للوصول الى وادي النيل من الشرق وتسيطر عليه بصورة غير مباشرة(٢١).

الحدود: نجم عن الظروف التاريخية لرسم الحدود بين الأقطار العربية ودول الجوار الجغرافي عدد من المشاكل الحدودية التي عادة ما تتفجر من وقت الى آخر حسب تطور توازن القوى بين الطرفين. فبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ عدلت تركيا عن جميع ادعاءاتها بالنسبة الى الأقاليم العثمانية العربية السابقة ولكنها أوردت تحفظاً في شأن كل من لواء الاسكندرونة والموصل، حيث كان يعيش عدد من الأتراك. ثم تنازلت تركيا بعد ذلك عن مطالبتها بالموصل في عام ١٩٢٥ نتيجة ضغط من جانب بريطانيا ولكنها تمسكت بلواء الاسكندرونة وقامت بضمه نهائياً لتركيا عام ١٩٣٨ وقامت بتهجير سكانه العرب بحيث أصبح الأتراك يشكلون أغلبية ٨٥ بالمائة من سكانه. ولم تعترف سوريا بضم تركيا للواء كما أعلنت تركيا انها لن تقوم باعادته الى سوريا وهو الأمر الذي يشكل شوكة دائمة في العلاقات بين البلدين(٢٢).

واذا كانت مشكلات الحدود بين الأقطار العربية وتركيا قد أصبحت مقتصرة على لواء الاسكندرونة، فان هذه المشكلات بينها وبين ايران متعددة الأبعاد. فخلال فترة الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ادعت ايران بتبعية جزر البحرين لها، وظلت هذه الادعاءات ذات صبغة دبلوماسية تمسكت بريطانيا ازاءها بالوضع القائم. وفي عام ١٩٢٩ أصدرت بريطانيا قانوناً يلزم الايرانيين الذين يزورون البحرين بحمل جوازات سفر، وقابلت ايران ذلك بأن الزمت البحرينيين الذين ينزلون الى أراضيها بالتجنس بالجنسية الايرانية. كذلك اعترضت ايران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولي، وأثارت اعتراضات على ورود اسم البحرين كاحد بلدان الخليج في بعض وثائق الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧ أعلنت ان البحرين هي المديرية الرابعة عشرة

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، والاهرام، ١٩٧٧/٤/٢٥.

(٢٢) Karpat, «Arab Turkish Relations,» p. 25.

وخصصت لها مقعدين في مجلس نوابها. وقبيل الانسحاب البريطاني قامت ايران باحتلال جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى والتابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة(٢٣). وفي ٤ أيار/مايو ١٩٧٠ أعلن شاه ايران عن تنازله عن البحرين، في أعقاب الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في البحرين والذي أكد فيه الشعب البحريني رغبته في الاستقلال التام(٢٤)، الا ان بعض الدوائر الايرانية في عهد الثورة الاسلامية بدأت في التراجع عن هذا التنازل مع استمرار ايران في احتلال الجزر الثلاث(٢٥). الا أن مشاكل الحدود الكبرى مع ايران كانت مع العراق الذي ورث خلافات الحدود بين الدولة العثمانية وايران، لأن خط الحدود بين العراق وايران يستند الى معاهدة أرضروم المنعقدة بين الحكومة العثمانية والايرانية عام ١٨٤٧ وبروتوكول التحديد الموقع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣ من قبل الصدر الأعظم ووزير الخارجية العثماني والسفير الايراني ومن سفيري بريطانيا وروسيا بصفتهما دولتين وسيطتين، وقد أتمت لجنة خاصة تحديد الحدود على الأرض وفق المادة الثانية خلال عام ١٩١٤ غير ان الحكومة الايرانية رفضت الاعتراف بشرعية الحدود ولاسيما في شط العرب مما حمل العراق على التقدم بشكوى الى عصبة الأمم عام ١٩٣٤. فكانت ايران تدحض شرعية الحدود بينها وبين العراق بحجة أن معاهدة أرضروم لم يصدق عليها من قبل البرلمان الايراني على الرغم من انها عقدت عام ١٨٤٧ - اي قبيل انشاء البرلمان - واستندت اليها ايران في تسوية خلافاتها مع تركيا عام ١٩١٤. وفي عام ١٩٣٥ اقترح الشاه محمد رضا بهلوي ان يمنح العراق الحكومة الايرانية من ثلاثة الى خمسة كيلومترات في شط العرب لرسو السفن الايرانية، ولكن الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح مستندة الى أن القانون الاساسي (الدستور) للعراق لا يسمح بالتنازل عن شيء من أرضها، بيد أنها أبدت استعدادها لتأجير المقدار المقترح لرسو السفن الايرانية في شط العرب ارضاء للشاه. وبعد ذلك بقليل وفي ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧ عقدت معاهدة الحدود بين الطرفين، الا أن ايران ظلت على عدم رضاها على تعيين الحدود بينهما حتى وُقعت معاهدة جديدة في عام ١٩٧٥ بوساطة من الجزائر في شأن شط العرب والحدود البرية بينهما. الا أن العراق اعتبر ان هذه الاتفاقية حدثت في ظل ظروف مجحفة بالنسبة اليه الى جانب انه بعد

---

(٢٣) صلاح العقاد، «السياسة الايرانية والاستعمار الجديد»، السياسة الدولية، السنة ٢، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٦٦)، ص ٤٢ - ٤٣، وامين النفوري، «الحرب العراقية - الايرانية،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ١، العدد ١ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٢٣٥.

(٢٤) الاهرام، ٤/٥/١٩٧٠.

(٢٥) تجسدت وجهة النظر هذه في مجموعة من التصريحات ادلى بها آية الله روحاني الزعيم الديني في ايران، اشار فيها الى ان القرار البرلماني الايراني السابق بالتصديق على استقلال البحرين هو قرار غير شرعي نظراً لأنه حدث في عهد الشاه، وان هذه هي وجهة نظر النظام الايراني الجديد. الاهرام، ١٦/٦/١٩٧٩؛ ١٨/٦/١٩٧٩؛ ٢١/٩/١٩٧٩، و ٢٠/٤/١٩٨٠.

ان نفذ الالتزامات الواقعة عليه بمقتضى المعاهدة لم تقم ايـران بتنفيذ الـتزاماتهـا مما سـاهم في نهايـة الامر في انـدلاع القتال بـين الدولتـين في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ بعد أن قام في ١٧ أيلول/سبتمبر بالغاء اتفاقية ١٩٧٥ من جانبه[٢٦].

وبـالنسبة الى دول الجـوار الافريقيـة فان رسم الحـدود الأثيوبيـة ـ الصومـاليـة، وتلك الصومالية ـ الكينية حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونتيجة مفاوضات اشـتركت فيها ايطاليا التي قامت بالوصايـة على الصـومال بتفـويض من الامم المتحدة ابتـداء من ٢ كانـون الاول/ ديسمـبر ١٩٥٠، وكل من أثيـوبيا وبـريطانيـا، رسمت الحدود لكن عـلى أسس غير طبيعية أو بشرية، وإنما على أسس فلكيـة في معظمهـا، فهي اما تتبـع دوائر العـرض او تتبع خطوط الطول وهو الأمر الذي أدّى الى تقسيم الشعب الصومالي على جـانبي الحدود بصـورة متعسفة جعلتها نقاطاً مستمـرة للتوتـر[٢٧]. وقد خلقت الحـدود الاستعماريـة أيضاً مشكـلات مماثلة بين ليبيا والتشاد، حول إقليم أوزو، لا تزال تسيطر على العـلاقات بـين الطرفـين[٢٨]، وبين مالي من جانب وكل من الجزائر ومـوريتانيـا من جانب آخـر، إلا أن عام ١٩٨٣ شهـد التوصل الى تسوية منازعات الحدود في هذه الحالة الاخيرة[٢٩].

وبالنظر الى البعد الجغرافي فانه يمكن استخلاص نتائج مهمة:

أ ـ ان هناك علاقات استراتيجية تربط الأقطار العربية بدول الجوار الجغرافي بدافع من الأوضاع الجغرافية لهذه الأقـطار وقدرتهـا على التهـديد أو التحكم في مصـالح حيـوية للوطن العربي.

ب ـ ان الحدود بين هذه الاقطار ودول الجوار غير مستقرة وتتحكم فيها أوضاع تاريخية أكثر من كونها موضوعية.

ج ـ انه في حالة التوصل الى معاهدات لرسم الحدود فانها في أغلب الاحيـان لا تكون موضع الرضى الكامل من أي من الطرفين وبالتالي فإنه يسعى جاهداً لنقضها حينما تتوافـر له مصادر القوة الكافية لذلك.

٣ ـ البعد الديمغرافي

نشأ عن علاقـات الجوار الجغـرافي بين العـرب وجيرانهم عـدد من المشكلات متفـاوتة

---

(٢٦) اعتمدنا في هذا الجزء بصورة اساسية على دراسـة: النفوري، «الحـرب العراقيـة ـ الايرانيـة،» ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

(٢٧) انظر: احمد يوسف القرعي، «الخريطة السياسية للقرن الافريقي،» السيـاسة الـدولية: السنـة ١٤، العدد ٥٤ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨).

(٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥، ص ١٣٣.

(٢٩) *Africa South of the Sahara, 1986,* p. 628.

الحدة المتعلقة بالسكان وحركتهم عبر المجتمعات المختلفة. وتكـاد تنتفي هذه المشكـلات عبر الـزمن فيما يتعلق بـالعلاقـات العربـية ـ التركيـة، فقـد تم تهجـير وتـتريـك العـرب في لـواء الاسكندرونة بحيث أصبـح مشكلة تتعلق بالحق التـاريخي وحقوق السيـادة أكثر منهـا مشكلة ديمغرافية. وكذلك وبالدرجة نفسها فان الأقليات الـتركية التي بقيت في الـوطن امتزجت فيـه بالمصاهرة والتزاوج وكأن الرفض العـربي للوجود الـتركي أنصب على الصيغـة السياسيـة لهذا الوجود ولم ينسحب هذا الرفض أو يمتد الى العلاقات الاجتماعية وهي ظاهرة لم تتكرر في ظل الاحتلال الفرنسي والبريطاني(٣٠).

أما بالنسبة الى العلاقات العربية ـ الايرانية فان البعد الديمغرافي فيها أكـثر تعقيداً فمن جانب هناك أقليات ايرانية متعددة عاشت لسنوات طويلة في بلدان الخليج العربي خصوصـاً في الكويت والبحرين ودبي والساحل الشرقي للسعـودية. امـا العراق فـورث مشكلة الجاليـة الايـرانية الكبـيرة التي تقيم حول الأمـاكن المقدسـة في النجف وكربـلاء. وبعـد أن حـددت قوانين الجنسيـة في دول الشرق الاوسط، حمل كثـير من أبناء هـذه الجاليـة الجنسية الايـرانية وأصبحوا يثيرون بعض المشكـلات للحكومـة العراقيـة خصوصـاً في أوقات الأزمـة. وعـلى الجانب المقابل عبر الحدود الايرانية وفي الطرف الشـمالي الشرقي للخليج العـربي وشرق شط العرب توجد أقلية عربية تربو على الثلاثة ملايين نسمة في اقليم عربستان وترجع أصـولها الى قبيلة كعب العـربية واشتهـرت امارتهم بـاسم المحمرة، وكـانت تمارس عـلاقاتهـا الخـارجيـة مستقلة عن حكومة طهران، ونظرت اليهـا دول عدة كـأنها احدى امـارات الخليج العـربية، ولكن حينـما انتقلت السلطة الى رضا بهلوي عمـل على اخضـاع هذه الامـارة في عام ١٩٢٥ والتي كـانت تمثل حـاجزاً بـين ايران والـدولة العثـمانيـة. وكـما عملت تـركيـا عـلى تـتريـك الاسكندرونـة كـذلـك فعلت ايـران في عـربستـان ولكن بنجـاح أقـل، فغـيرت اسمهـا الى خوزستان وأخذت تناهض الثقافة العربية وتعمل على إضعاف العنصر العربي في الأقليم(٣١). يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى أثارتها عوامل الجوار بين ايران والعراق تتعلق بالأقلية الكردية لدى البلدين والتي تتوافر فيها حـركات قـومية تسعى الى الاستقـلال الذاتي حتى إن الاكـراد (ايران) قاموا بتأسيس جمهورية خاصة بهم في مهاباد عام ١٩٤٦ بتأييد من الاتحاد السوفياتي، وبعد انهيار هذه الجمهورية فإن النزعة الاستقلالية لهذه الاقلية على جانبي الحدود كان حـرياً بها ان تؤدي الى التقارب بـين البلدين، ولكن الذي حـدث عبر تـاريخ العـلاقات بينهـما هو استخدام كل بلد لطموحات الأكراد في البلد الآخر لزعزعة الوحدة الوطنية(٣٢). فقامت ايران

---

(٣٠) محمـد وفاء حجـازي، «العلاقـات المصرية الـتركية: جـذورها المـاضية واحتـمالاتها المستقبليـة،» السياسـة الدولية، السنة ٢١، العدد ٨٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٤١.

(٣١) العقاد، «السياسة الايرانية والاستعمار الجديد،» ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣٢) المصدر نفسه.

بذلك حتى عام ١٩٧٥ حينما التزمت ايران بوقف مساعدتها لثورة البرزاني ـ وهو الأمر الذي أدى الى انهيارها على الفور. والعراق في حربه مع ايران أعطى مساعدات للأكراد الايرانيين[٣٣].

وبالنسبة إلى العلاقات العربية ـ الاثيوبية، فإن بريطانيا وقعت اتفاقاً مع أثيوبيا في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ تعهدت فيه بسحب حكمها العسكري من منطقة هود وجزء من منطقة أوغادين وبأن تتولى الحكومة الاثيوبية ادارتها اعتباراً من ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥. ورغم ما اكدته الاتفاقية من حق القبائل في المراعي على جانبي الحدود فقد ثار الصوماليون واحتجوا على وضع جزء من الاراضي الصومالية تحت سيطرة اثيوبيا من دون موافقة اهالي البلاد اصحاب الحق الشرعي فيها. وقبل ان تستعيد اثيوبيا مناطقها السابقة في هود واوغادين، استطاعت الدبلوماسية الاثيوبية الحاق ارتيريا كأقليم اداري بها فدرالياً عام ١٩٥٢ ثم وحدوياً عام ١٩٦٢. وهكذا تمكنت اثيوبيا ـ باعتبارها دولة داخلية ـ ان تطل على السواحل للمرة الاولى في تاريخها الوسيط والحديث كله. وأصبحت اثيوبيا الهضبة في نحو مائة عام تحاط بحلقة من الاقاليم المضمومة الواسعة وتحولت الى دولة مختلطة دينياً ولغوياً. وباستقلال الصومال (البريطاني والايطالي) عام ١٩٦٠، اعتبرت الدولة الجديدة ان واجبها القومي يقتضي منها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي، بينما اعتبرت اثيوبيا وكينيا ـ اللتان تحتويان على اقليات صومالية ـ وفرنسا ـ المهيمنة على جيبوتي ـ ان الصومال تقوم بعمل عدائي ضد الوحدة الاقليمية لجاراتها[٣٤].

٤ ـ البعد الاقتصادي

شكل توزيع الموارد الطبيعية جانباً من نزاعات الحدود بين الاقطار العربية ودول الجوار الجغرافي. فالنزاع العراقي ـ الايراني على شط العرب يرجع جزئياً ـ على الأقل ـ الى الأهمية الاقتصادية لاستخدام هذا المورد البحري الحيوي المهم. كما ان النزاع الليبي ـ التشادي حول اقليم أوزو يعود في حقيقته الى اليورانيوم المعتقد وجوده في هذه المنطقة. إلا أن توزيع الموارد الطبيعية كثيراً ما يعد مشكلة في حد ذاته بغض النظر عن قصة الحدود وهو الامر الذي يتجسد في تأثير توزيع مياه النيل على العلاقات الاثيوبية بكل من السودان ومصر. فأثيوبيا تتحكم في حوالى ٥٩ بالمائة من مياه النيل وهي الكمية الحيوية لاقتصاديات كل من السودان ومصر. وكانت عملية تدفق مياه النيل الى مصر تحكمها اتفاقية ابرمت في عام ١٩٠٢ وتقضي بالا تقوم اثيوبيا ببناء أية سدود أو خزانات على بحيرة تانا أو النيل الأزرق من

---

(٣٣) انظر ملفات العلاقات العراقية ـ الايرانية في: الاهرام، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥.

(٣٤) القرعي، «الخريطة السياسية للقرن الافريقي،» ص ١١ ـ ١٦.

شأنها أن تؤثر على هذا التدفق، إلا أن اثيوبيا أعلنت تنصلها من هذه الاتفاقية بحجة انها أبرمت في ظل أنظمة استعمارية[٣٥]. ولذا فان مياه النيل اصبحت مرة اخرى موضوعاً للنزاع خصوصاً خلال السبعينات حين اعلنت اثيوبيا رغبتها في زيادة حصتها من مياه النيل الازرق باقامة سدود عليه بمساعدة الاتحاد السوفياتي لكي يمكن إقامة زراعة كثيفة في البلاد. وقد حاولت اثيوبيا ان تجعل من ذلك ورقة في مفاوضاتها مع السودان حيث طالب الرئيس الاثيوبي منغيستو هايلي مريام الرئيس السوداني السابق جعفر نميري في شباط/ فبراير ١٩٧٩ بأن تتنازل السودان لأثيوبيا عن جزء من مديرية النيل الأزرق ذات التربة الصالحة للزراعة في مقابل تأمين احتياجات السودان من المياه. وقد فشلت المفاوضات للمصالحة بينهما لهذا السبب[٣٦]. وحاولت مصر من جانبها ان تتلافى الأزمات الخاصة بمياه النيل من خلال انشاء مجموعة الاندوغو التي تضم دول حوض وادي النيل التسع بحيث يمكن من خلالها التشاور فيما بينها في القضايا الخاصة بهذا النهر.وفي حين عقدت هذه المجموعة اجتماعاتها بحضور سبع دول افريقية فان كينيا واثيوبيا تخلفتا عن حضور هذه الاجتماعات[٣٧].

وبالمقابل فإن مياه نهر الفرات تمثل إحدى المشاكل المميزة في العلاقات السورية ـ التركية، فتركيا من جانبها ترغب في إقامة العديد من السدود ومشاريع الري على نهر الفرات وهو الامر الذي يمكن ان يؤثر بالضرورة على كميات المياه التي تأتي عبر النهر الى سوريا وربما تؤثر في سد الفرات وفعاليته، وهو ما صار مصدر احتجاجات مستمرة من الحكومة السورية.

ثالثاً: القومية

على مدى يزيد قليلاً عن قرن من الزمان فان القوميات الحديثة في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن تعريفها في إطار هذا البحث بالأقطار العربية والأقطار الرئيسية المجاورة لها تكونت من خلال تلاحم وترابط عدد من العناصر التي يعود بعضها الى عصور قديمة وبعضها الآخر الى الظروف الدولية والحضارية والثقافية للقرنين التاسع عشر والعشرين. هذه العناصر يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ ان هناك ذاكرة تاريخية وثقافية لشعوب هذه المنطقة تعود الى العصور الامبراطورية القديمة التي لم تكن تعرف فكرة الحدود الجغرافية ومن ثم كانت لديها نزعة توسعية باستمرار

---

(٣٥) احمد ابو الحسن زرد، «العلاقات المصرية الاثيوبية،» السياسة الدولية، السنة ٢١، العدد ٨٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٣٨.

(٣٦) ابراهيم احمد نصرالدين، «مشكلات الاطراف العربية في القرن الافريقي،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٥٤.

(٣٧) زرد، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

بقدر ما تتكامل لهذا التوسع عناصر القوة اللازمة له. هذه الميول كانت متوافرة عبر عصور مختلفة بالنسبة الى العرب في الامبراطورية العربية الاسلامية ولدى الاتراك ممثلة في الامبراطورية العثمانية، ولدى الايرانيين في الامبراطوريات الفارسية المتعاقبة عبر التاريخ ولدى الاثيوبيين في الامبراطورية الحبشية.

٢ ـ ان هناك نقطة انطلاق جغرافية لهذه الشعوب تركت بصماتها على سماتها النفسية والثقافية تمثلت في شبه الجزيرة العربية بالنسبة الى العرب والتي انطلقوا منها لاستعراب منطقة تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي. وبجوار هذه المنطقة وجدت ثلاث هضاب تمركزت فيها شعوب متميزة، هي هضبة الأناضول حيث تركزت القبائل التركية، والهضبة الايرانية حيث وجد العنصر الفارسي، وهضبة الحبشة حيث عاش الاحباش. هذه الهضاب وشعوبها المحيطة بالصحراء العربية الشاسعة في ثلاث نقاط ارتكازية واستراتيجية ـ كما أسلفنا في القسم السابق ـ تحاورت مع الشعوب العربية بالسلاح أحياناً وبالاستيعاب الثقافي والحضاري أحياناً أخرى. هذا الجدل تمثل في موجات من التوسع والانكماش عبر فترات تاريخية طويلة، أدى الى تبلور جنيني للتمايزات فيما بينها، ووضعت البذور الاولى لتكوين الشخصية القومية لكل منها.

٣ ـ ان الاستعمار الاوروبي والنفوذ الغربي عموماً لعبا دوراً مهماً في تحديد الحدود الجغرافية لهذه الشعوب بحيث وفّرا شرطاً ضرورياً لظهور القوميات وهو الارض المحددة جغرافياً (Territorial Condition)، بحيث أصبح ممكناً الانتقال من الصفة الامبريالية الى صفة الدولة (Stateness) والتحول التدريجي من قومية الدولة (State -nation) الى الدولة القومية (Nation -state). واذا كان العنصران السابقان قد أديا الى تكوين رابطة «الذاكرة المشتركة» لشعب من الشعوب، فان هذا العنصر أضاف بعداً آخر للولاء داخلها حيث حدد الاطار المكاني للولاء، ومن ثم وضع البذور لفكرة الأمن القومي الذي يستلزم الدفاع عن «الوطن».

٤ ـ ان النفوذ الأوروبي لم يقتصر تأثيره فقط على رسم حدود الدولة، وإنما أسهم ـ إضافة الى عوامل داخلية أخرى ـ في عملية التحديث (Modernization) أو كما يفضل البعض تسميتها بالتغريب (Westernization). ففي خلال عملية المواجهة مع الغرب المهيمن نشأت الحاجة لتمثله في رموزه وأفكاره واستحضار عناصر قوته، ممثلة في الفكرة القومية ومركزية الدولة واستيعاب الاقليات والاسراع في عملية تقسيم العمل الداخلي من خلال تنمية وسائل الانتاج التي أدت عادة الى ظهور تكوينات اجتماعية أفقية (طبقات) من قلب التكوينات الاجتماعية الرأسية (القبائل والعشائر) وبروز الصناعة على حساب الزراعة، والحضر على حساب الريف، يربطهم جميعاً وسائل متقدمة للمواصلات والاتصالات جعلت ممكناً إعادة

النشاط للذاكرة الجمعية لهذه المجتمعات والتي تميزهـا عن المجتمعات الاخرى، وتضع أسس الخصام أو الوفاق بينها.

ولكن ينبغي التذكير هنا أن عملية تكوين القوميات الحديثـة في المنطقـة، ظلت تحدث في ظل ظروف متغيرة خاصة بكل شعب، ومن ثم فإنها لم تحدث مـوازية لبعضهـا البعض أو بطريقة واحدة. ولذا فإن التباين ما بين درجة الاكتمال القومي وأشكاله فيها خلّف آثـاراً على عملية التفاعل فيما بينها، وخاصة في إطار تفاعلها مع الاقطار العربية، التي وان حافظت على ذاكرة جمعية خاصة بها، فانها في الوقت نفسـه نتيجـة ظروف خـارجية وداخليـة انقسمت الى واحـد وعشرين قطراً حـدثت في داخلها عمليـة التقسيم الاجتماعي للعمـل وظهـور الـدولـة المركزية، وبدأ كل منها في تكوين ذاكرته الجمعية الخاصة سـواء من خلال دوره في الحضـارة العـربية أو المـرحلة التي سبقتها. ولعـل ذلك يحتـاج قدراً من التفصيـل يتناول ظهـور عملية التمايز القومي بين شعوب المنطقة في ظل ظروف الانتقال من عصر الرابطة الامـبراطوريـة الى الدولة الحديثة.

١ ـ تركيا

قلب تركيا الجغرافي هو هضبة الاناضول، وهي هضبة عالية لها حدود طبيعيـة، البحر في الشمال والغرب والجنوب، وفي الشرق توجد سلسلة من الجبال العـالية. الى هـذه الهضبة هاجرت القبائل التركية من وسط آسيا عبر وثبتين تاريخيتين: الاولى في القرن التاسع الميلادي حيث انتقل أفرادها الى بغداد وعملوا كفئة من المحاربين العبيد للدولة العباسية ثم استولـوا عليها مكونين دولة لهم. والثانية في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي حين قـاموا بـوثبتهم الثانية الى هضبة الاناضول حيث اقاموا مستوطنات لهم ما لبث ان كونت شعباً مستـوطناً في مواجهة المسيحيـين والأرمن والأكراد والسـريان داخل شبـه الجزيـرة التركيـة، والامبراطـورية البيـزنطيـة غربـاً والمغول شرقـاً والصليبيين جنـوباً من خـارجها. ومنـذ الوصـول الى بغـداد اكتسبت هذه القبائل الدين الاسلامي، ومعه اكتسبت التفكير الامبراطوري الذي دفعهـا الى الاستيـلاء على القسـطنطينيـة في عام ١٤٥٣ م. ومـع الاستيـلاء عـلى مصر في عـام ١٥١٧ أصبح سلطان الاتراك خليفة للمسلمين وأخذ في التوسع ليشمل سلطانه الوطن العربي جنوباً وغرباً حتى وقفت جيوشه على ابواب فيينـا عام ١٦٨٣ م. خـلال هذه المرحلة، وما بعـدها وحتى القرن التاسع عشر فإن هـوية الـدولة العثـمانية كـانت هويـة اسلاميـة ولم يكن الاتراك يعنـون سوى سكـان الأناضـول الذي يمثـل واحـداً من الاقـاليم الفقـيرة في الامـبراطـوريـة الشاسعة(٣٨).

---

(٣٨) G.A.O. Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East* (Leiden: E.J. Brill, 1971), pp. 331 - 338.

وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عاشت الامبراطورية أزمتها الكبرى من خلال مواجهة شاملة مع الغرب، وحاولت الهروب الى الذات برفض كل ما هو غربي أو بمحاولة تقليده والتغرب مثله. وخلال فترة الانحطاط الكبرى حين كانت رجل اوروبا المريض فإن اطرافها أخذت في التآكل بفعل حركات الاستقلال الوطني في جنوب شرق أوروبا حيث تحررت اليونان عام ١٨٢٩ والبلقان خلال الفترة من ١٨٥٩ الى ١٨٧٨ وبفعل الاستعمار الغربي في مصر والجزائر وتونس. ومع بداية القرن العشرين فان محاولة اصلاح الدولة كانت مرتبطة بحسم قضية الهوية التي بدأت تتأرجح بين الرابطة التركية (Pan -Turkism) والرابطة العثمانية (Pan - Ottomanism) والرابطة الاسلامية (Pan - Islamism)، ولم تكن الازمة الدستورية عام ١٩٠٨ سوى تعبير عن تصارع هذه الاتجاهات. وجاءت الحرب العالمية الاولى والثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وحسمت قضية الهوية لمصلحة الرابطة التركية. فقد بقيت الاناضول وحدها قادرة على المقاومة في مواجهة الحصار الخارجي وفي حاجة شديدة الى دولة. ومع الخروج العربي وضياع هيبة الخليفة لم يكن ممكناً أن تكون هذه الدولة عثمانية أو اسلامية. وهكذا ولدت القومية الدولة (State - Nation) في تركيا[٣٩].

لقد رسمت نتائج الحرب حدود الدولة ومحتواها الديمغرافي في الغالب، وأصبحت تركيا منذ عام ١٩٢٣ جمهورية تحت قيادة كمال أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري. وخلال فترة حياة أتاتورك (١٩١٩ ـ ١٩٣٨) حاول جاهداً أن يستوعب الميراث الغربي في تكوين دولة علمانية قومية بالمعنى الحديث. وهكذا أصبحت تركيا أرضاً للاتراك بقدر ما كانت الامبراطورية العثمانية أرضاً للمسلمين. وبعد ان كانت الامبراطورية مكونة من العديد من «الملل»، فان تركيا اصبحت مكان السكن للأمة التركية، وتغيرت طبيعة الاقليات فيها من حالة كونهم مللاً الى كونهم اقليات بالمعنى الغربي للكلمة ينبغي استيعابهم وتكيفهم في المجتمع ومشاركتهم فيه بالاستيعاب والهجرة ـ والقهر أحياناً ـ والتعددية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٤٠]. وقد حدث ذلك بدرجة معقولة من النجاح، فخلال فترة حكم أتاتورك تأكدت السلطة المركزية في الدولة بدرجة سمحت بقبول تعدد الاحزاب اعتباراً من عام ١٩٤٦، وتكونت النقابات العمالية خلال هذه الفترة ومنحت حق الاضراب عام ١٩٦٤. وواكب هذه التطورات السياسية تطورات اقتصادية واجتماعية مماثلة جعلت، مع مطلع الثمانينات، تمييز المجتمع التركي ممكناً على أسس طبقية وليس على أسس عرقية ودينية[٤١]. فبعد أن كانت نسبة الحضر في المجتمع التركي عام ١٩٦٠ تمثل ٣٠ بالمائة من

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٤١) Economist Intelligence Unit (EIU), *Quarterly Economic Review of Turkey* (Annual supplement, 1983), p. 3.

الشعب فقد أصبحت عام ١٩٨٤ تمثل ٤٦ بالمائة، بمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٩ بالمائة خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ و ٤ بالمائة خلال العقد التالي. وارتفع اجمالي الناتج المحلي من ٧٦٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ٤٧٤٦٠ عام ١٩٨٤، وانخفض نصيب الزراعة فيه من ٣٤ بالمائة الى ١٩ بالمائة، بينما ارتفع نصيب الصناعة فيه من ٢٥ بالمائة الى ٣٣ بالمائة والصناعات التحويلية من ١٦ بالمائة الى ٢٤ بالمائة والخدمات من ٤١ بالمائة الى ٤٧ بالمائة(٤٢).

وخلال هذه العملية فان بناء الأمة والتحديث والعلمانية كانت تسير جنباً الى جنب باعتبارها جميعاً ضد التقاليد (Traditions) وبخاصة الدينية منها، ورموزها في رجال الدين والطرق الصوفية والدراويش وطريقة اللبس وخصوصاً الطربوش والحروف العربية(٤٣). باختصار شديد فان تركيا التي اصبحت في صورتها الجديدة تضع قدماً في أوروبا وأخرى في آسيا حاولت ان تتمثل طريق القوميات الاوروبية الغربية، والاندماج معها وهو الامر الذي سنناقشه بالتفصيل فيما بعد. ولكن المهم هنا أن هذه المسيرة لم تكتمل بعد، فلا يزال الجانب الديمقراطي والتعددي فيها ضعيفاً، فالجيش التركي لا يزال هو عماد الأمة، بمعنى انه المحافظ على كيانها ووحدتها وهو ما حدث ليس فقط من خلال انشاء الدولة في صورتها الحديثة وانما ايضا من خلال تدخله في الحياة السياسية ثلاث مرات خلال ربع القرن الاخير، وهو ما يعني ان أداة القهر وليس العملية السياسية في المجتمع هي التي لا تزال أداة تحقيق الاجماع القومي، وهو ما يشكل سمات القومية في صورها الدنيا.

٢ ـ ايـران

قلب ايران الجغرافي هو الهضبة الايرانية التي ترتفع عن سطح البحر ارتفاعات تتراوح ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ متر. يحيط بها مجموعة جبال شاهقة أهمها مجموعة جبال زاغروس Zagros التي تنحدر مكونة مجموعة من الوديان والسهول(٤٤). وداخل هذه الهضبة وجد العنصر الفارسي الذي ظل طوال التاريخ يمثل المجموع الاساسي من سكان فارس ومنهم عرف الاسم القديم لايران (Persia)، وذلك على الرغم من وجود جماعات سكانية متميزة عبر التاريخ في الهضبة منهم الاذرباجانيون والاتراك والاكراد والعرب وأقلية صغيرة من الهنود(٤٥). ومن خلال هذه الهضبة وعبر الجبال ومن خلالها نشأت الامبراطورية الفارسية القديمة التي

(٤٢) World Bank, *World Development Report, 1986*, p. 184.

(٤٣) Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East*, pp. 347 - 348.

(٤٤) *The Middle East and North Africa, 1982 - 1983*, p. 386.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

توسعت لتشمل بلاد بين النهرين (العراق) وتستولي على الامبراطورية البابلية عام ٥٣٣ قبل الميلاد وتصل الى مصر وتقهرها في عام ٥٢٥ ق.م. وعلى مدى ما يقرب من قرنين من الزمان ظلت فارس مع اليونان تمثلان القوى العظمى في العالم، حتى نجح الاسكندر الاكبر في غزوها في عام ٣٣١ ق.م. ومنذ ذلك التاريخ دخلت فارس القديمة في مرحلة انحطاط طويلة، فيما عدا بعض الفترات القصيرة، حتى جاء الاسلام اليها، حين نجح العرب في هزيمة الامبراطورية الساسانية الفارسية في معركة القادسية الشهيرة عام ٦٣٧ م(٤٦).

ومع الاسلام فان التاريخ الفارسي تغير تماماً. فرغم ان فارس لم تظهر كهوية سياسية مستقلة حتى القرن السادس عشر، فان انتقال مقر الخلافة الاسلامية من دمشق الى بغداد عام ٧٥٠ م سمح ببروز النفوذ الفارسي الذي ما لبث ان تزايد في الامبراطورية الاسلامية بخاصة مع تفكك الخلافة العباسية وسيطرة الدين الاسلامي على بلاد فارس كلها وكتابة لغتها القديمة بحروف عربية. وما يهمنا هنا أن هذه الفترة عرفت أول تمييز على أساس الهوية ما بين العرب والعجم. ورغم ان الدين الاسلامي دعا الى المساواة بينهما «الا بالتقوى»، فان تطور السياسة العملية في التاريخ الاموي والعباسي جعل التمايزات فيما بينهما تنمو عبر السنين في ظاهرة عرفت في التاريخ العربي الاسلامي باسم «الشعوبية» التي وضعت أساس وجذور التعصب لهوية بعينها قامت على اساس الجنس والعرق والمنشأ، خاصة بعد ان تبادل العرب والعجم (الفرس) مراكز التأثير في الدولة الاسلامية(٤٧). وجاء التميز الثاني في التاريخ الايراني (الفارسي) مع مطلع القرن السادس عشر حين برزت ايران (فارس) كهوية سياسية مستقلة عندما أسس اسماعيل الصفوي (١٥٠٢ ـ ١٥٢٤) الامبراطورية الصفوية التي وقفت عقبة في مواجهة التوسع التركي العثماني الذي أخذ يتمدد جنوباً في المشرق العربي اولاً ثم في بقية الوطن العربي ثانياً. وفي مواجهة «سنية» الدولة العثمانية فان الصفويين وجدوا في الاتباع الرسمي للمذهب الشيعي الاسلامي، وفرضه على الاغلبية السنية في البلاد أداة للتميز والوحدة الوطنية وسلاحاً في مواجهة الاتراك. وخلال هذه الفترة فان «الفارسية» و«الشيعية» اصبحتا وجهين لعملة واحدة هي «الهوية القومية» للشعب الفارسي(٤٨).

خلال القرون الاربعة التالية منذ بداية حكم الصفويين دخلت ايران في فترات انحدار طويلة وفترات ازدهار قصيرة. وبحكم وضعها فانها اخذت في مواجهة الضغوط الخارجية عليها من أفغانستان ـ التي احتلتها لفترة قصيرة في النصف الاول من القرن الثامن عشر ـ في الشرق، وروسيا في الشمال والامبراطورية العثمانية في الغرب. ومع ازدياد النفوذ البريطاني في

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٤٧) Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East*, p. 309.

(٤٨) *The Middle East and North Africa, 1982 - 1983*, p. 389.

الهند في اواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر وضعت ايران في قائمة الموضوعات الاستراتيجية للسياسة الاوروبية. وكما حدث في باقي أقطار المنطقة فإن النفوذ الأوروبي أخذ في التزايد نتيجة الحصول على امتيازات تجارية وصناعية واستخراجية، وهو الأمر الذي ساعد على إيقاظ الوعي القومي الايراني خصوصاً وان التنافس بين القوى العظمى على ايران أعطاها قدراً من حرية الحركة. وخلال الحرب العالمية الاولى، ورغم بقاء ايران على الحياد نظرياً، فانها كانت ساحة لكل القوى المتحاربة. وفي نهاية الحرب تدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها الى حد الفوضى الشاملة وأدت الى وقوع انقلاب عسكري بقيادة رضا خان وزير الحربية عام ١٩٢١ ثم اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٢٣ واخيراً توج نفسه شاهاً في عام ١٩٢٥ ليحل بذلك محل أسرة الكاجار التي حكمت ايران منذ نهاية القرن الثامن عشر[٤٩].

وخلال فترة حكم كل من رضا شاه (١٩٢٥ ـ ١٩٤١) وابنه محمد رضا شاه (١٩٤١ ـ ١٩٧٨) فقد حدثت مجموعة من التطورات المهمة في المجتمع الايراني والسياسة الايرانية نجملها فيما يلي:

١ ـ قويت شوكة الحكومة المركزية في الدولة الايرانية رغم وجود فترات طويلة من الاضطراب السياسي والاجتماعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى فترة تأميم النفط الايراني في مطلع الخمسينات (١٩٥١) والغائه (١٩٥٣) خلال حكم مصدق، وفترات اضطراب قتالية خلال الستينات والسبعينات. وربما كانت هذه الفترات ذاتها سبباً في تقوية الدولة وأجهزتها ممثلة في جهازها البيروقراطي والجيش والشرطة. ولكن الملاحظ ان هذه الدولة ظلت أوتوقراطية في جوهرها رغم محاولات محمد رضا شاه في بعض الأحيان تكوين نوع من التعددية الرسمية في الدولة.

٢ ـ ومع مركزية الدولة فان حدودها رسمت مع جيرانها وهو الأمر الذي تضمن دخول عدد من الأقليات في الدولة سلمياً أو بالقهر المباشر كما حدث مع امارة عربستان العربية في المحمرة والتي استولت عليها ايران بالقوة المسلحة عام ١٩٢٥.

٣ ـ حدثت عملية تحديث واسعة في الدولة. فمع مطلع القرن العشرين لم تكن ايران سوى بلد بدائي للغاية يعتمد أساساً على الزراعة ويعيش ربع سكانه البالغين عشرة ملايين قبائل رحل. وباختصار شديد فانها لم تكن تقدمت بأي شكل عما كانت عليه أوضاعها في القرون الوسطى. وفي عهد رضا بهلوي حدثت طفرة كبيرة في التعليم وفي النظام القضائي والصحة، وبدأ تكوين طبقة عاملة صناعية وحُدثت الزراعة وتقدم وضع المرأة التي أصبح

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٢.

تعليمها اجبارياً ومنع عنها لبس الحجاب والشادور(٥٠). وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها وحتى منتصف الخمسينات فان عملية التحديث الايرانية توقفت نسبياً بفعل عوامل خارجية وداخلية، ثم عادت بعد ذلك الى الانطلاق مع مطلع الستينات حين طبق قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٦٢ وأعطيت المرأة حق التصويت في عام ١٩٦٣ وتحسنت الأوضاع والتأمينات الاجتماعية بشكل عام. ومع التوسع في الطبقة العاملة، نشأت وتوسعت طبقة كبيرة من التكنوقراط(٥١). وخلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ فان معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي بلغ ٩,٤ بالمائة سنوياً، وبلغ معدل الزيادة في نصيب الفرد ٦,٣ بالمائة سنوياً وهي معدلات لم يتعدها سوى عدد قليل من الدول خلال هذه الفترة، وحدثت قبل القفزة الكبرى في أسعار النفط التي حدثت بعد عام ١٩٧٣ وأعطت لايران دفعة أكبر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٥٢). وقد كان للصناعة والمواصلات نصيب كبير من هذا النمو(٥٣). وخلال الستينات وحدها فان الزراعة نمت بمعدل ٤,٤ بالمائة والصناعة بمعدل قدره ١٣,٤ بالمائة والصناعات التحويلية ١٢ بالمائة والخدمات ١٠ بالمائة سنوياً، أما في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٨ فقد نمت الزراعة بمعدل ٥,٢ بالمائة وانخفض معدل النمو الصناعي الى ٤ بالمائة. أما الصناعات التحويلية وكذلك الخدمات فقد نمت الى ١٦,١ بالمائة سنوياً لكل قطاع. وبين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ فإن عدد العاملين في الزراعة انخفض من ٥٤ بالمائة الى ٣٩ بالمائة بينما ارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٢٣ بالمائة الى ٣٤ بالمائة وفي الخدمات من ٢٣ بالمائة الى ٢٧ بالمائة. وارتفع عدد السكان الذين يعيشون في المدن من ٣٤ بالمائة من عدد السكان الى ٥٠ بالمائة (٥٤). ولا شك ان كل هذه التطورات عكست درجة متزايدة من تقسيم العمل الاجتماعي.

وعلى الرغم من كل هذه التطورات الرئيسية الثلاثة، والتي ساهمت في تكوين الشخصية القومية الايرانية، فانها تلازمت مع عدد من السمات التي شكلت استمراراً للتاريخ الايراني ـ الفارسي القديم. وأهم هذه السمات استمرار النزعة الامبراطورية الايرانية التوسعية، وهي نزعة تكونت خلال التاريخ الايراني كله، حيث ان الحفاظ على حدود متميزة للدولة، جعلها باستمرار عرضة للتفكك الداخلي والنزاعات بين العنصر الفارسي وباقي الأقليات، والانكشاف أمام التدخل الخارجي عسكرياً وثقافياً. ومن ثم فإن الحفاظ على

---

(٥٠) Roger M. Savory, «Social Development in Iran during the Pahlavi Era,» in: George Lenczawski, ed., *Iran under the Pahlavis* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1978), pp. 86 - 97.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٥٢) Charles Issawi, «The Iranian Economy, 1925 - 1975,» in: Ibid., p. 140.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥٨.

(٥٤) World Bank, *World Development Report, 1980,* pp. 112 - 113.

الدولة ذاتها ظل مرتبطاً باستمرار بالتوسع الخارجي(٥٥). وهي صفة يصفها الكاتب الايراني رمزاني انها تمثل نوعاً من «القومية العدوانية» الناجمة عن ميول لعدم التكيف في الشخصية القومية الايرانية، مما يجعلها تميل الى اتخاذ دور الهيمنة (hegemonie) في المنطقة التي تعيش فيها وبالذات منطقة الخليج، وتضع القوميتين الايرانية والعربية في طريق التصادم الذي يمكن أن يكون له من الآثار في المنطقة ما يتجاوز الصراع العربي الاسرائيلي(٥٦). وقد حرص شاه ايران محمد رضا بهلوي ووالده من قبله على التأكيد على هذه النزعة الامبراطورية. ولم يكن الاحتفال الكبير في عام ١٩٧١ بمرور ٢٥٠٠ عام على انشاء الامبراطورية الفارسية الا تأكيداً رمزياً على استمرار هذه النزعة خصوصاً في ظل تصور ايران لكي تكون قوة اقليمية ان لم تكن كونية عظمى.

ولكن هذه النزعة الامبراطورية كانت لها آثارها وتوجهاتها الداخلية، فقد منعت تحويل التقسيم المتزايد للعمل الاجتماعي الى تعددية سياسية تعطي الطبقات والأقليات فرصة الاندماج في كيان قومي موحد، وجعلت من القهر الأساس الرئيسي للتعامل مع التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الايراني. وهو الأمر الذي أدى في النهاية الى الثورة الايرانية الاسلامية والإطاحة بالشاه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. ورغم ان ذلك شكل تغيراً أساسياً في النظام السياسي والايراني، فانه لم يؤد الى تغيير كبير في الطابع الامبراطوري للتكوين القومي الايراني. فاذا كانت النزعة الامبراطورية في عهد الشاه تستند الى التاريخ الفارسي قبل الاسلام، فان ايديولوجية الثورة في أوسع معانيها كانت الاسلام، وهو ايديولوجية «عابرة للقوميات» بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية للشعوب مستندة في ذلك الى الدين، وفي أضيق معانيها فان الاسلام الشيعي - وهو كما أسلفنا يمثل الفتح الفارسي للاسلام - هو أيضاً ايديولوجية عابرة للقوميات حيث يمتد تصور هيمنتها الى كل الأقليات الشيعية وراء الحدود القومية. الجديد هنا ان استناد القومية التوسعية الفارسية الى عنصر الدين في أوسع معانيه وأضيقها يعطي زخماً وعنفواناً أكبر بكثير مما كان عليه الحال في قومية تستند الى التراث التاريخي للشعب الفارسي.

٣ - أثيوبيا

من الناحية الجغرافية فان قلب أثيوبيا تشكله هضبة ضخمة ترتفع في بعض مواقعها الى ٤٦٢٠ متراً فوق سطح البحر. تربطها مجموعات من الجبال التي تنحدر بنسب متفاوتة في الاتجاهات الجغرافية الأربعة حتى تصل الى بعض المنخفضات التي تصل الى ١٠٠ متر تحت

---

(٥٥) Nieuwenhuijze, *Sociology of the Middle East*, p. 309.

(٥٦) Ramazani, *The Persian Gulf: Iran's Role*, pp. 114 - 115.

سطح البحر قرب البحر الأحمر(٥٧). وداخل هذه الهضبة التي عرفت تاريخياً باسم هضبة الحبشة نما عدد من الحضارات القديمة. وقد أشرنا من قبل الى ان دخول المسيحية الأرثوذكسية القبطية الى هذه المنطقة في عام ٣٣٠ الميلادي شكل ذاكرة تاريخية مستمرة حتى العصور الحديثة بخاصة مع انتشار الاسلام حولها. وقد أشرنا من قبل أيضاً ان منليك الثاني أمبراطور الحبشة وضع البذور الحديثة للقومية الاثيوبية والتي اتسمت بتصور توسعي واضح لحدودها السياسية، حددها في رسالة أرسلها الى ملوك الدول الاستعمارية الأوروبية عام ١٨٩١، ونوردها هنا نظراً لأهميتها(٥٨):

«تبدأ من الحدود الايطالية (أرفالي) الواقعة على البحر ممتدة على خط يتجه غرباً مخترقاً سهل ميدا عند جيجرا، ومنها الى غابات نهر مارب واراند. ويتجه الخط من هذه النقطة جنوباً الى ماهيو هلاود جسا وجورا حتى نهر عطبره وستيت حتى مدينة تومات.

ومن هذه المدينة تلتقي الحدود مع القضارف حتى مدينة كاركوج على النيل الأزرق. ويمتد منها الخط حتى يصل الى نقطة التقاء نهر سوباط (سبت) بالنيل الأبيض، ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينه اربوري والمناطق المحيطة حتى يبلغ بحيرة سامبورو.

أما في الشرق فان الحدود الحبشية تضم أراضي بورن والعروس وتمتد حتى الحدود الصومالية متضمنة منطقة اوغادين، وفي الشمال تضم الحدود منطقة حبر اواظ وجاد أبورس حتى مناطق عيسى الصومالية وصولاً الى امبوس، ومنها يمتد خط الحدود ليشمل بحيرة عسال ومنطقة محمد انفاري وصولاً الى مشارف البحر ليلتقي بمنطقة أرفالي.

واذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لامبراطوريتي فسأحاول إذا ما وهبني الله العمر والقوة أن أعود بهذه الامبراطورية الى حدودها القديمة الممتدة حتى مدينة الخرطوم السودانية وبحيرة نيانزا.

لقد ظلت أثيوبيا جزيرة مسيحية لمدة ١٤ قرناً من الزمان وسط محيط من الملحدين الكفار فاذا كانت الدول الأجنبية التي تبعد عنا مسافات طويلة (يقصد الدول الأوروبية الاستعمارية) جاءت لكي تقتسم الأراضي الافريقية فيما بينها، فانني لن أقف منها موقف المتفرج. ولما كانت عناية الرب قد حفظت أثيوبيا وحمتها حتى اليوم، فإنني أثق ان الرب سيستمر يحميها ويوسع حدودها، في المستقبل واثق بأن الرب لن يعرضها لمعاناة التقسيم بين الدول الأخرى.

ورغم انه ليس لدينا النية في الوقت الحالي لاستعادة حدودنا الساحلية عن طريق القوة، فانني أثق أن عناية الرب ستهدي الدول المسيحية لتعيد حدودنا على ساحل البحر، أو على الأقل بعض المناطق على الساحل».

ومن هذه الرسالة يتضح أن طبيعة نظرة أثيوبيا لذاتها كامبراطورية لها «حدودها القديمة الممتدة»، وذات تميز ديني مسيحي «وسط محيط من الملحدين الكفار» والحاجة الشديدة الى

---

(٥٧) *Africa South of the Sahara, 1986,* p. 401.

(٥٨) نقلاً عن: حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

موطىء قدم على البحر، وبداية المواجهة مع الدول الأجنبية التي لا يمكن أن تقف منها أثيوبيا «موقف المتفرج» ولعل هذه النقطة الأخيرة هي التي شكلت الخطر الذي ساعد على مزيد من التبلور للقومية الأثيوبية الحديثة حيث أدى من جانب الى خلق روح المقاومة للغزو الأجنبي الاستعماري ومن جانب آخر أدى الى رسم حدود الدولة الأثيوبية. وقد أخذت هذه المواجهة مرحلتين تاريخيتين[٥٩]. الأولى واستمرت من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩١٣ وعرفت بداية التوسع الايطالي في أرتيريا عام ١٨٨٢ وفرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ وقيام الصومال الايطالي في ٢٠ أيار/مايو ١٨٨٩ واعلان ارتيريا مستعمرة ايطالية عام ١٨٩٠ وقيام الصومال البريطاني عام ١٨٩٧، هذا فضلاً عن النزاع الأثيوبي الايطالي خصوصاً حول أوغادين وهود.

أما المرحلة الثانية فبدأت بموت منليك الثاني عام ١٩١٣ ونشوب الحرب العالمية الأولى في العام التالي، وامتدت حتى منتصف الخمسينات. وفيما بين بداية هذه المرحلة ونهايتها (١٩١٤ - ١٩٥٤) شهدت خريطة القرن الافريقي أبرز أحداثها، ابتداء من توقيع معاهدة الصداقة الايطالية الأثيوبية عام ١٩٢٨، الى الغزو والاحتلال الايطالي لأثيوبيا فيما بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤١ ثم سيطرة بريطانيا كلياً على الأقاليم الصومالية التي كانت موضع ادعاءات بين القوى المتصارعة (البريطانية والايطالية والأثيوبية) وهي تشكل ٩٠ بالمائة من الأقاليم التي يسكنها الصوماليون في القرن الأفريقي فيما عدا جيبوتي. وكان هذا يعني في المقام الأول انكماش أثيوبيا الى هضبتها مرة أخرى طوال هذه السنوات بعد التوسع الذي تحقق في عهد منليك الثاني.

وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً تولي الامبراطور هيلاسيلاسي العرش في ٣ نيسان/ابريل عام ١٩٣٠ ومقاومته للايطاليين رغم انعدام التوازن بين القوة الأوروبية الحديثة والقوة الافريقية البدائية. ورغم المقاومة الأثيوبية فقد قامت ايطاليا بضم أثيوبيا في أول أيار/مايو ١٩٣٦. وبقيام الحرب العالمية الثانية ورجحان كفة الحلفاء، انهزمت ايطاليا بدخول القوات البريطانية الى أديس أبابا عام ١٩٤١ بمعاونة واضحة من قوات المقاومة الأثيوبية بقيادة هيلاسيلاسي. لقد كانت هذه المقاومة - إضافة الى عوامل أخرى - سبباً في استجابة الحلفاء لعدد من مطالب أثيوبيا التي تراها «تاريخية» وأدت الى استيلائها على اقليم ارتيريا عام ١٩٥٢ في اطار فدرالي ثم وحدوي عام ١٩٦٢ وعلى اقليم اوغادين اعتباراً من عام ١٩٥٥.

لقد كانت هذه الفترة هي التي أعطت أبناء الحبشة نوعاً من التميز الداخلي، ليس فقط باعتبارهم مسيحيين في مواجهة المسلمين كما كان في الماضي، ولكن باعتبارهم قوة قادرة على

(٥٩) القرعي، «الخريطة السياسية للقرن الافريقي،» ص ١١ - ١٦.

مقاومة الغزو الخارجي، وانتزاع دولة كبيرة بل ومتعددة الجماعات العرقية والدينية من مخالب الدول الاستعمارية. وهكذا فان القومية الأثيوبية الحبشية عرفت بعض الملامح الامبراطورية التوسعية التي عرفتها القومية الفارسية. وقد حاولت أثيوبيا بقيادة هيلاسيلاسي أن تخلق نوعاً من الرابطة الافريقية بين سكانها مستفيدة من اختيار أديس أبابا مقراً لمنظمة الوحدة الافريقية في أيار/مايو ١٩٦٣، ومن قرار المنظمة عام ١٩٦٤ خلال مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في القاهرة الذي نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الافريقية الراهنة(٦٠). وكان الهدف من هذه الرابطة الافريقية أن تعطى أثيوبيا نفوذاً سياسياً يتعدى حدودها السياسية الى باقي افريقيا بخاصة تلك الدول المجاورة للأقطار العربية في افريقيا. ورغم ذلك فان الرابطة الأثيوبية الافريقية لم تنجح في عملية صهر الأقليات داخل حدود الدولة، بخاصة في ارتيريا واوغادين، بل وفي بعض الأحيان داخل المجموعات العرقية الحبشية ذاتها. فقد ظلت أثيوبيا من أفقر الدول الافريقية بل أفقر دول العالم أجمع. ولم يتعد نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ١١٠ دولارات أمريكية عام ١٩٨٤. ولم تزد نسبة المتعلمين بين الكبار (٢٠ ـ ٢٤ عاماً) عن ١ بالمائة عام ١٩٨٣. ولم يزد العمر المرتقب عند الولادة فيها عن ٤٤ عاماً في عام ١٩٨٤. ورغم حدوث بعض التحسن في تقسيم العمل الاجتماعي في الدولة فانه ظل محدوداً للغاية مقارنة حتى بباقي الدول الافريقية الأخرى. فقد ظل نصيب الزراعة من الدخل المحلي الاجمالي يشكل ٤٨ بالمائة عام ١٩٨٤، ولم يزد نصيب الصناعة عن ١٦ بالمائة والصناعة التحويلية عن ١١ بالمائة في العام نفسه. وظل نصيب الزراعة من القوى العاملة حوالى ٨٠ بالمائة من عدد السكان عام ١٩٨٠ مقابل ٨ بالمائة و١٢ بالمائة فقط للصناعة والخدمات على التوالي، أما نسبة الحضر فلم تتعد ١٥ بالمائة من السكان في عام ١٩٨٤(٦١).

وقد كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والمجاعة والجفاف والفساد في النظام السياسي والاقتصادي دور مهم في الثورة الاشتراكية الأثيوبية عام ١٩٧٤ التي تبنت الفلسفة الماركسية اللينينية ايديولوجية لها. هذه الايديولوجية وان مثلت تمرداً على الطابع الأبوي التاريخي الديني للامبراطورية الأثيوبية، فانها أيضاً مثلت فلسفة عابرة للقوميات ليس بطابعها الأممي فقط وانما بادعائها القدرة على عبور فكرة القومية داخل أثيوبيا ذاتها وخارجها، ومن ثم تبرير هيمنتها الداخلية وتطلعاتها الخارجية. الجديد هنا ان الثورة أعطت زخماً جديداً وقدرة أكبر على تعبئة الجماهير في الداخل لتحقيق أهداف داخلية وخارجية ذات طابع عصري وعلماني في لباس من السعي الى تحقيق العدل الاجتماعي. وهنا فاننا نجد قدراً من التشابه بين موقعي الثورة الاسلامية في ايران، والثورة الاشتراكية في أثيوبيا، رغم بعد الشقة الايديولوجية بينهما.

---

(٦٠) *Africa South of the Sahara, 1986,* p. 406.

(٦١) World Bank, *World Development Report, 1986,* pp. 236 - 237.

٤ ـ القومية العربية

مثلت شبه الجزيرة العربية المنطلق التاريخي لما نسميه اليوم «الأمة العربية» حيث عاشت القبائل والشعوب العربية (بمعنى المتحدثة باللغة العربية) في فترات تاريخية موغلة في القدم. ورغم وجود إشارات متعددة لوصف هذه الجماعات البشرية باسم «العرب»، فان تنظيمها الاجتماعي السياسي الأساسي كان القبيلة المستندة الى فكرة النسب المشترك، الذي كان يعود بها الى أصلين أولهما قحطان وأولاده ونسله ويدعون العرب العاربة، وثانيهما عدنان ويدعون العرب المتعربة أو المستعربين وبينما سكنت المجموعة الأولى في الجنوب الغربي للجزيرة (اليمن) فان الثانية سكنت في شمال الجزيرة[٦٢].

وأعطى مجيء الاسلام القبائل العربية عقيدة مشتركة وجعل اللغة المشتركة بينها لغة القرآن. ورغم هذه الرابطة، فإن العرب لم يتخلصوا من قبليتهم، وهو الأمر الذي ساهم في الفتن والثورات التي ظهرت في عهد الخليفتين عثمان وعلي. وشهدت الفترة الأموية ظهور قوة المفاهيم القبلية في سياسة الدولة، رغم تغلغل المفاهيم الاسلامية في الحياة وتزايد تأثيرها لدى العرب[٦٣]. وخلال هذه الفترة ـ على أي حال ـ حدث تطوران مهمان: أولهما نشأ من اندماج مصالح عدد من القبائل العربية في البلدان المفتوحة، وثانيهما زيادة نفوذ اللغة العربية بعد أن أصبحت لغة للدواوين والادارة[٦٤].

وخلال فترة الخلافة العباسية حدثت مجموعة من التطورات السياسية التي ساعدت على تميز العرب «كعرب» وليس كقبائل ومسلمين. أولها نجم عن ذلك التمييز بين العرب والعجم (الفرس) ـ وهو الذي ساهم كما أشرنا من قبل في وضع بذور القومية الفارسية ـ وتجسد في الخلاف والصراع بين الأمين والمأمون. وثانيها ان العرب أسقطوا في ديوان الجند الذي كان التسجيل فيه على أساس من القبيلة التي تحصل على العطاء من الخليفة. ومع هذا السقوط فإن أحد عوامل التمييز بين العرب أنفسهم على أساس قبلي ساهم في محو الحدود بينهم. وثالثها انه مع استمرار استيطان القبائل العربية في الأمصار ومع سقوطهم من ديوان الجند فانهم تدريجياً بدأوا الاختلاط بأهل الريف والمدن والاشتغال بالتجارة، مما كون بينهم مصالح مشتركة أضعفت العصبية القبلية بمفهومها الاجتماعي. ورابعها ان اللغة العربية استمرت في الانتشار والتوسع في الأمصار ونشأت حواضر ثقافية ازدهرت فيها اللغة والثقافة بدرجة تنافس حتى عاصمة الخلافة. وهكذا فمع نهاية العصر العباسي يمكن القول ان أصول

---

(٦٢) عبدالعزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥ ـ ٢٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣ و ٤٩ ـ ٥٠.

أمة عربية بالمعنى الثقافي واللغوي للكلمة تكونت خلال هذه الفترة(٦٥).

وكانت فترة الخلافة العثمانية فترة ركود في تطور الأمة العربية، بل أثرت سلباً على الثقافة العربية. فمع أن اللغة العربية بقيت الى حد كبير لغة الدراسات الدينية، الا انها لم تعد لغة الادارة التي أصبحت تركية، «ولم تعد الثقافة العربية تجد التشجيع الرسمي، فكانت الفترة العثمانية فترة ركود لها»(٦٦). وخلال القرن التاسع عشر والعشرين بدأ العرب يخرجون من دائرة الركود هذه مستندين الى اللغة العربية التي بقيت تمثل قاعدة ثقافية مشتركة، وبتأثير من تحديات داخلية نجمت عن التدهور الداخلي في الامبراطورية العثمانية وعجزها عن الاصلاح الذاتي ومن ظروف الهجمة الاستعمارية الأوروبية والاحتكاك الثقافي مع الغرب ليتجهوا بمفهوم العروبة من مفهوم ثقافي واجتماعي الى العروبة بمفهوم «سياسي قومي»(٦٧) يسعى الى إنشاء الدولة العربية الواحدة.

ولم يحدث هذا التطور فجأة أو خلال فترة قصيرة. فقد بدأ من خلال مجموعة كبيرة من المفكرين والمصلحين العرب الذين شاهدوا فساد الدولة العثمانية وقهرها للعرب، وتأثروا بالأفكار الغربية التي تولدت عن الثورة الفرنسية عن القومية «والحرية والاخاء والمساواة». وحتى الحرب العالمية الأولى فقد تركزت معظم جهودهم في اصلاح الدولة العثمانية على أساس من القيم الليبرالية والدستورية على أساس من اللامركزية والحكم الذاتي مع بعث اللغة والثقافة العربية عن طريق التعليم واستخدام اللغة في المؤسسات الرسمية في المناطق العربية(٦٨). ونجد في الكتابات العربية في مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى بعض الملامح المشتركة، مثل الحديث عن الأمة العربية، والاشادة بأمجاد العرب وبدورهم الحضاري والتأكيد على اللغة العربية كرابطة مشتركة. ولكن الفكرة القومية (كانت) لا تزال في مرحلة التكوين وتأتي الاشارات الى الوطن (والوطنية)، أما فكرة الوطن العربي الكبير فلم تكن وجدت بعد التعبير الواضح(٦٩). ونتيجة السياسات العثمانية تجاه العرب وبخاصة سياسة «التتريك» نفض العرب أيديهم من فكرة اصلاح الدولة، وقامت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ مستندة في ذلك الى الاسلام والعروبة معاً. ويلاحظ هنا ان الثورة العربية وإن أكدت على «فكرة» الأمة، فانها لم تؤكد على وحدة كل البلدان العربية، بل اقتصرت دعوتها الى وحدة البلاد العربية التابعة للدولة العثمانية في آسيا، فلم يكن هناك ترابط ما بين فكرة الأمة العربية الواحدة والدولة الواحدة(٧٠).

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٧٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٦٨) المصدر نفسه، الفصول: ٥، ٦ و ٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

وخـلال العقود التـالية، حـدثت مجموعـة من المؤثرات التي أثـرت في الحركـة القوميـة العربية ايجاباً وسلباً يمكن تحديدها فيما يلي:

أ ـ معـركة الاستقـلال عن الدول الاستعـمارية الغـربية وتـدعيم هذا الاستقـلال بعد تحقيقه في مواجهتها.

ب ـ القضيـة الفلسطينيـة والصراع العـربي ـ الاسرائيـلي والصراعـات مـع دول الجـوار الجغرافي.

ج ـ التنمية والتحديث كـأحدى الحقـائق المهمة في القـرن العشرين التي فرضت نفسهـا على الأقطار العربية فرادى ومجتمعة.

د ـ رسم حدود الوطن العربي ككل استناداً الى الاتفاقيات التي حصلت بموجبها الأقطار العربية والأقطار المجاورة على الاستقلال ورسم الحدود بين دول هذا الوطن.

ونتيجة لهذه المؤثرات برزت ثلاثة تيارات داخل الحركة العربية يمكن اجمالها على الوجه التالي:

ـ **التيار العربي الوحدوي**: وهو الذي سعى الى قيام الدولة العربية الواحـدة لكي تجسد الكيان السياسي للأمة العربية. وساهم في هذا التيار كل من حزب البعث وحركـة القوميـين العرب ومصر الناصرية، من خلال سعيهم الى تحقيق الوحدة من خـلال الاتفاق السيـاسي. وقد نما هذا التيار خلال الخمسينات والستينات وكان أبرز انجازاتـه تحقيق الوحـدة المصرية ـ السـورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). والعمـل من أجـل الـوحـدة السـوريـة ـ المصريـة ـ العـراقيـة (١٩٦٣) واتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١) بين مصر وسوريا وليبيا.

ـ **التيار العربي الوظيفي**: وهو الذي سعى الى تحقيق الدولة العربية الواحدة من خلال التنسيق والتكـامل بـين الأقطار العـربية ـ كل قطر له سيادته ـ من خلال مؤسسـات اقليميـة لمـواجهة تحـديات أمنيـة وتنمويـة. فتم انشاء جـامعة الـدول العربيـة عـام ١٩٤٥، ووقعت معـاهدة بـين أقطارهـا للدفاع المشـترك والتعاون الاقتصـادي عام ١٩٥٠. وكـذلك تكـوين المجلس الاقتصادي العربي الذي عقد أولى دوراته في أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ توصل المجلس الى اتفاقيـة اعتمدت جـدولاً موحـداً للتعريفـة الجمركية. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٧ تم التوصل الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العـربية وفي ١١ تمـوز/يوليـو من العام نفسـه تم تكـوين مجلس الـوحـدة الاقتصـاديـة ودخلت هـذه الاتفـاقيـة مـرحلة التنفيـذ بمشاركـة ١٣ قـطراً عـربيـاً في شبـاط/فـبرايـر ١٩٦٤، وفي ١٣ أب/أغسطس من العام نفسه تم توقيع اتفاقية انشاء السوق العربية التي وقعت عليها أربعـة

أقطار عربية[٧١]. ونجم عن هذا التيار انشاء ما يزيد على ١١٧ منظمة واتحاداً عربياً[٧٢].

- التيار العربي القطري: وهو التيار الذي استند الى وجود الدولة القطرية العربية ونمو صفتها المركزية والمؤسسية والتحديثية. فرغم ان معظم الأقطار العربية أبقت في دساتيرها ووثائقها الرسمية واعلانات قادتها حقيقة انتمائها الى أمة عربية فانها انصرفت الى بناء الدولة القطرية الحديثة. وتوضح الجداول (٢ - ٢) و(٢ - ٣) و(٢ - ٤) مقدار التغير في البنية الاقتصادية والتحديثية للأقطار العربية مقاسة بنمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض نصيب الزراعة وارتفاع نصيب الصناعة والصناعة التحويلية، وانخفاض نسبة العاملين في الزراعة مع ارتفاعها في الصناعة والخدمات، والارتفاع المستمر لنسبة الحضر بين السكان[٧٣]. ويرى أنصار هذا التيار العربي القطري انه لا يمكن تحقيق الوحدة العربية الشاملة أو وحدات عربية جزئية الا بعد استكمال مسيرة بناء الدولة القطرية من حيث وجود الديمقراطية والعلمانية فيها حيث ان ذلك يمثل طريق تحقيق هذه الوحدة[٧٤].

وينبغي التنبيه هنا الى ان التيارات العربية الثلاثة لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، فقد توازت في فترات كثيرة، وتداخلت لدى عديد من المفكرين، ولكن يمكن القول ان كل تيار منها غلب مرحلة من المراحل. فبينما نجد التيار الوظيفي يلمع مع انشاء جامعة الدول العربية والعقد الذي تلاها، فان التيار الوحدوي ما لبث ان ارتفع نجمه خلال الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ مع ارتفاع نجم مصر الناصرية ودورها القائد بين البلدان العربية، ليعود التيار الوظيفي مرة أخرى - وبأشكال جديدة خلال السبعينات استجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي استجدت في هذه الفترة[٧٥]. ورغم ان التيار العربي القطري كان موجوداً طوال هذه الفترة بصورة خافتة داخل الحركة القومية العربية، فان لمعانه في السياسة العربية لم يقدر له الحدوث الا خلال الثمانينات وفي أعقاب التطورات التي أحدثتها اتفاقيات كامب دافيد المصرية - الاسرئيلية - الأمريكية ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (١٩٧٨

---

(٧١) انظر: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢١٨؛ بعد الحسن زلزلة، «التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات،» في: انور عبد الملك [وآخرون]، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٧ - ١٣٨، و
Europa International Yearbook, 1984 (London: Europa Publications Ltd., [n.d.]), p. 128.

(٧٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٥٦.

(٧٣) World Bank, *World Development Report, 1986,* pp. 182-183.

(٧٤) برهان غليون، «فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية او جدل الوحدة والديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٨ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٤ - ١٧.

(٧٥) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ١٥٦.

و١٩٧٩) والحرب العراقية ـ الايرانية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. المهم هنا ان ارتفاع نجم هذا التيار أو ذاك لم تكن آثاره تخص الأقطار العربية فقط وانما امتدت آثاره الى دول الجوار الجغرافي والتفاعلات بينها وبين الوطن العربي، وهو الأمر الذي أفرز سياسات بعينها سوف نتناولها في القسمين التاليين.

جدول رقم (٢ ـ ٢)
هيكل الانتاج للأقطار العربية

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤
الاردن	—	٣٤٣٠	—	٨	—	٣٠	—	١٥	—	٦٢
الامارات العربية المتحدة	—	٢٨٨٤٠	—	١	—	٦٧	—	٩	—	٣٢
تونس	٨٨٠	٦٩٤٠	٢٢	١٥	٢٤	٣٥	٩	١٤	٥٤	٥٠
الجزائر	٣١٧٠	٥٠٦٩٠	١٥	٦	٣٤	٥٣	١١	—	٥١	٤١
الجماهيرية العربية الليبية	١٥٠٠	٣٠٥٧٠	٥	٢	٦٣	٦٤	٣	٤	٣٣	٣٤
السعودية	٢٣٠٠	١٠٩٣٨٠	٨	٣	٦٠	٦٠	٩	٧	٣١	٣٨
السودان	١٣٣٠	٦٧٣٠	٥٤	٣٣	٩	١٦	٤	—	٣٧	٥١
سوريا	١٤٧٠	١٥٩٣٠	٢٩	٢٠	٢٢	٢٤	—	—	٤٩	٥٧
الصومال	٢٢٠	١٣٦٤	٧١	—	٦	—	٣	—	٢٤	—
العراق	٢٤٣٠	—	١٨	—	٤٦	—	٨	—	٣٦	—
عمان	٦٠	٧٦٨٠	٦١	—	٢٣	—	—	—	١٦	—
الكويت	٢١٠٠	٢١٧١٠	(٠)	١	٧٣	٥٨	٣	٨	٢٧	٤١
لبنان	١١٥٠	—	١٢	—	٢١	—	—	—	٦٧	—
مصر	٤٥٥٠	٣٠٠٦	٢٩	٢٠	٢٧	٣٣	—	—	٤٥	٤٨
المغرب	٢٩٥٠	١٣٣٠٠	٢٣	١٧	٢٨	٣٢	١٦	١٧	٤٩	٥١
موريتانيا	١٦٠	٦٦٠	٣٢	٣٠	٣٦	٢٧	٤	—	٣٢	٤٢
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن العربية	—	٢٩٤٠	—	٢٤	—	٢١	—	٩	—	٥٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.

المصـدر: World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986), pp. 182-183.

جدول رقم (٢ - ٣)
القوى العاملة في الأقطار العربية

البلد	النسبة المئوية للسكان في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة)		النسبة المئوية للقوى العاملة						المتوسط السنوي لنمو القوى العاملة (نسب مئوية)		
			الزراعة		الصناعة		الخدمات				
	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٨٣	١٩٦٥-١٩٨٣	١٩٧٣-١٩٨٣	١٩٨٠-٢٠٠٠
الاردن	٥١	٤٨	٤١	٢٠	١٦	٢٠	٤٣	٦٠	٢,٦	١,٤	٤,٦
الامارات العربية المتحدة	—	٦٨	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	٥٠	٥٦	٥٣	٣٥	٢٠	٣٢	٢٧	٣٣	١,٤	٢,٩	٢,٩
الجزائر	٥٠	٥٠	٥٩	٢٥	١٤	٢٥	٢٧	٥٠	١,٦	٣,٦	٤,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٥٣	٥٢	٤٢	١٩	٢٠	٢٨	٣٨	٥٣	٣,٦	٤,٣	٤,٣
السعودية	٥٣	٥٤	٦٩	٦١	١١	١٤	٢٠	٢٥	٣,٩	٥,٨	٣,٢
السودان	٥٣	٥٢	٨٤	٧٨	٧	١٠	٩	١٢	٢,٥	٢,٥	٢,٩
سوريا	٤٧	٤٩	٥٣	٣٣	٢٠	٣١	٢٧	٣٦	٣,١	٣,٥	٤
الصومال	٤٩	٥٣	٨٧	٨٢	٥	٨	٨	١٠	٣,٨	٢	١,٧
العراق	٥١	٥١	٥٠	٤٢	٢٠	٢٦	٣٠	٣٢	٢,٩	٣,١	٣,٧
عمان	٥٣	٥٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	٦٠	٥٧	١	٢	٣٤	٣٤	٦٥	٦٤	٥,٣	٧,١	٣,٢
لبنان	٥١	٥٦	٢٨	١١	٢٥	٢٧	٤٧	٦٢	٢,٥	٠,١-	٢,١
مصر	٥٥	٥٧	٥٦	٥٠	١٥	٣٠	٢٩	٢٠	٢,٢	٢,٤	٢,٣
المغرب	٥١	٥٢	٦٠	٥٢	١٥	٢١	٢٥	٢٧	١,٦	٢,٨	٣,١
موريتانيا	٥٢	٥٣	٩٠	٦٩	٤	٨	٦	٢٣	١,٩	٢,٤	٢
اليمن الديمقراطية	٥٢	٥٢	٦٨	٤٥	١٦	١٥	١٦		١,١	١,٨	٣,٣
اليمن العربية	٥٤	٥١	٨١	٧٥	٨	١١	١١	٤	١	٢,١	٣,٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥، الجداول الاحصائية.

جدول رقم (٢ ـ ٤)

التحضر في الأقطار العربية

البلد	سكان الحضر				النسبة المئوية لسكان الحضر				عدد المدن التي تزيد سكانها عن نصف مليون نسمة	
	النسبة المئوية من إجمالي السكان		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		في أكبر المدن		في مدن تزيد عن نصف مليون نسمة			
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	١٩٧٣ ـ ١٩٨٤	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الاردن	٤٧	٧٢	٤,٧	٤,٧	٣١	٣٧	صفر	٣٧	صفر	١
الامارات العربية المتحدة	٥٦	٧٩	١٦,٧	١٠,٤	—	—	—	—	—	—
تونس	٤٠	٥٤	٤,١	٣,٨	٤٠	٣٠	٤٠	٣٠	١	١
الجزائر	٣٢	٤٧	٢,٥	٥,٤	٢٧	١٢	٢٧	١٢	١	١
الجماهيرية العربية الليبية	٢٩	٦٣	٨,٩	٧,٩	٥٧	٦٤	صفر	٦٤	صفر	١
السعودية	٣٩	٧٢	٨,٤	٧,٣	١٥	١٨	صفر	٣٣	صفر	٢
السودان	١٣	٢١	٦,٣	٥,٥	٣٠	٣١	صفر	٣١	صفر	١
سوريا	٤٠	٤٩	٤,٨	٤,٣	٣٥	٣٣	٣٥	٥٥	١	٢
الصومال	٢٠	٣٣	٦,٤	٥,٤	—	٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر
العراق	٥١	٧٠	٥,٧	٥,٥	٣٥	٥٥	٣٥	٧٠	١	٣
عمان	٤	٢٧	١٠,٨	١٧,٦	—	—	—	—	—	—
الكويت	٧٥	٩٣	٩,٣	٧,٧	٧٥	٣٠	صفر	صفر	صفر	صفر
لبنان	٤٩	—	٦,٢	—	٦٤	٧٩	٦٤	٧٩	١	١
مصر	٤٠	٢٣	٣	٣	٣٨	٣٩	٥٣	٥٣	٢	٢
المغرب	٣٢	٤٣	٤	٤,٢	١٦	٢٦	١٦	٥٠	١	٤
موريتانيا	٧	٢٦	١٦	٥,١	—	٣٩	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن الديمقراطية	٣٠	٣٧	٣,٤	٣,٥	٦١	٤٩	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن العربية	٥	١٩	٩,٧	٨,٨	—	٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: World Bank, *World Development Report, 1986,* pp. 240-241.

رابعاً: توازن القوى

اذا كانت «الجغرافيا السياسية» و«القومية» قد لعبتا دور المعطيات والمقادير التي أثرت وتؤثر على علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي فان المدخل الحالي ـ توازن القوى ـ ينصرف الى مجموعة السياسات التي اتبعها طرفا العلاقة الواحد ازاء الطرف الآخر. وقد بيّنا في المبحث الأول ان هذه السياسات يمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواع هي: الاعتماد على الذات، اللحاق والاتباع، والتوازن. وبالطبع فان هذه السياسات تمثل أنماطاً مثالية (Ideal types) نظرية، ولكنها في الواقع العملي التاريخي تتأثر بمجموعتين من العوامل هما:

أ ـ ان علاقات الجوار موضع البحث تمثل اتجاهاً واحداً من اتجاهات العلاقات الدولية للأطراف، ومن ثم فان اتخاذ نمط من أنماط السياسة الخارجية يعكس في الواقع محصلة لمجموعة التهديدات والاغراءات، المخاطر والفرص الواقعة في الاطارين الاقليمي والدولي التي تحيط بكل وحدة سياسية على حدة. وعلى سبيل المثال فانه لا يمكن فهم ـ وتحديد مسار ـ علاقات العرب مع ايران وتركيا بمعزل عن علاقات كليهما مع الاتحاد السوفياتي، وعلاقات كليهما مع دول «الاطار الشمالي» لمنطقة الشرق الأوسط أي باكستان وأفغانستان أو علاقات تركيا مع أوروبا. كذلك لا يمكن عزل علاقة العرب مع أثيوبيا عن تنافس القوى العظمى في منطقة القرن الأفريقي. ويصدق الشيء نفسه على الأقطار العربية فرادى ومجتمعة خصوصاً في ضوء حدة واسترخاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ب ـ ان السياسات الخارجية لطرفي العلاقة تحددت أيضاً بالتغيرات الداخلية فيها، وفيما يتعلق بالأقطار العربية، فبالاضافة الى التغيرات الداخلية فيها فرادى، فان صعود وهبوط نجم التيار العربي الوحدوي يلعب دوراً أساسياً في تكييف العلاقة على انها بين «العرب» ككل ودول الجوار الجغرافي فرادى ومجتمعة (ويضاف اليها اسرائيل هنا بالضرورة). فصعود التيار القومي العربي الوحدوي يخلق امكانية للتعامل مع العرب كمجموعة سياسية ذات مصالح مشتركة في الواقع أو محتملة. أما هبوط هذا التيار، وبزوغ التيار القومي الوظيفي أو القطري فانه يخلق الظروف للتعامل مع العرب كدول منفردة أو كمجموعات اقليمية.

وانطلاقاً من هذه العوامل، والمعطيات السابق ذكرها، فاننا يمكن أن ننصرف الى فحص العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي مركزين على الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى الآن لنستخلص أنماطاً للعلاقات تسمح باستشراف مستقبل هذه العلاقات.

١ ـ العلاقات العربية ـ التركية

من الزاوية الجيوبوليتيكية والديمغرافية فان التهديد الرئيسي لتركيا يأتي من جانب الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو. فتركيا لها حدود طويلة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي، كما

تشرف على المضايق الاستراتيجية (البوسفور والدردنيل) ذات الأهمية القصوى لموسكو في الوصول الى المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط. يلي ذلك في الأهمية عدد من التهديدات الأخرى ذات الصلة بعلاقات تركيا التاريخية مع اليونان وقبرص ومع دول الجوار الجغرافي ايران والعراق وسوريا. وما يهمنا هنا التأكيد عليه هو ان التهديد السوفياتي ظل هو الحقيقة الأساسية وراء السياسة الخارجية والأمنية التركية عموماً، والتي حددت توجهها الى الغرب والتحالف الأمني والاقتصادي معه.

فبعد فترة من المرارة ازاء الغرب تلت الحرب العالمية الأولى نتيجة مساهمة الأخير في تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية والأوضاع المشينة ـ بالنسبة الى تركيا ـ التي كرستها اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، فان صعود نجم المانيا الغازية في أوروبا جعل كلاً من بريطانيا وفرنسا تسعى الى التقارب مع تركيا بالوصول الى اتفاقيات جديدة خاصة بالمضايق أقرب الى وجهة النظر التركيةالتي أقرها مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦(٧٦). وخلال الحرب العالمية الثانية ـ التي مثلت مرحلة تحول بالنسبة الى السياسة الخارجية التركية ـ وقفت تركيا على الحياد في الحرب اذ كانت تخشى كلا من المانيا والاتحاد السوفياتي الذي أصبح الى جانب الحلفاء اعتباراً من عام ١٩٤١(٧٧). خلال هذه الفترة تحسنت العلاقات العربية ـ التركية نسبياً خصوصاً أثناء الحرب، فقد تعاطفت تركيا مع حركات الاستقلال الوطني العربية، وكأنها ترد على بريطانيا وفرنسا اعتمادهما على الحركات نفسها في السابق للنيل من الامبراطورية. ولكن النتائج التي أسفرت عنها الحرب جعلت تركيا تنهي حيادها ومرارتها تجاه الغرب لتلحق به لحاقاً كاملاً. هذه النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

ـ بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى وهيمنته على أوروبا الشرقية والأهم من ذلك مطالبته في ٧ آب/أغسطس ١٩٤٦ بتعديل اتفاقية مونترو المنظمة للعمل في المضايق التركية بحيث توضع قواعد جديدة للمضايق تقرها دول البحر الأسود وأن يتم الدفاع عن المضايق بصورة مشتركة لكل من الاتحاد السوفياتي وتركيا(٧٨).

ـ نشوب الحرب الباردة التي بدأت قضاياها في التواتر ابتداء من قضية المضايق وشمولها لمناطق مجاورة لتركيا في أوروبا الشرقية واليونان وايران.

ـ بروز التيار القومي العربي الوحدوي تدريجاً بعد الحرب وارتباط هذا التيار بحركة عدم الانحياز التي خرجت في هذه الفترة من النفوذ الغربي واقتربت من الاتحاد السوفياتي

---

(٧٦) Norman Hill, *International Politics* (New York: Harper and Row, 1963), p. 239.

(٧٧) *The Middle East and North Africa, 1982-1983,* pp. 811-812.

(٧٨) Hill, Ibid., p. 240.

بخاصة مع عقد مصر لصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ مما جعل المنطقة كلها تدخل في الحرب الباردة الدولية.

لقد أسفرت هذه النتائج عن سياسة تركية تقوم على التوازن بمواجهة الاتحاد السوفياتي عن طريق التحالف مع الغرب، مع اقامة تحالفات اقليمية موالية للغرب ومعادية للاتحاد السوفياتي وحركة القومية العربية التي تمثلت في التيار العربي الوحدوي الذي أصبحت مصر مركزه في النصف الثاني من الخمسينات. أما بالنسبة الى التحالف مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة فقد بدأ بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة لتركيا عام ١٩٤٧ ودخول تركيا عضواً في مجلس أوروبا في آب/أغسطس ١٩٤٩ ثم مشاركتها في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وأخيراً انضمامها الى حلف الأطلسي كعضو كامل في عام ١٩٥٢[٧٩].

وفي منطقة الشرق الأوسط فان تركيا عمدت الى سياسة موازية للسياسة الأولى، فقد اعترفت باسرائيل عام ١٩٤٩ ثم عمدت الى بناء التحالف الاقليمي الموالي للغرب الذي تمثل في توقيع اتفاقية حلف بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥. ولقد كانت معركة حلف بغداد مواجهة بين محاولتين لبناء نظام اقليمي في المنطقة تمثل أولها في محاولة الغرب بناء نظام شرق أوسطي موالٍ يضم تركيا وايران وباكستان والأقطار العربية، وثانيهما يقوم على نظام اقليمي عربي يستند الى اتفاقية الدفاع العربي المشترك، مضاد لاسرائيل والغرب، ويسعى الى عدم الانحياز في العلاقات بين المعسكرين الدوليين الغربي والشرقي. وقد حقق الغرب انتصاراً جزئياً بانضمام العراق الى الحلف، ولكنه في الوقت نفسه فشل في ضم أي قطر عربي آخر اليه بتأثير من المواجهة العربية التي قادها جمال عبد الناصر لهذا الحلف. لقد ترتب على هذه المواجهة موافقة الحلف على مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ وموافقة تركيا في آذار/مارس ١٩٥٧ على أن تشارك مع الولايات المتحدة عسكرياً في مواجهة «الأنشطة المخربة» في الشرق الأوسط[٨٠]. وكان المقصود بذلك امتداد التيار العربي الوحدوي الى دول المشرق العربي. وهكذا فان تركيا بدأت في ممارسة هذا الدور بأن حشدت قواتها على الحدود السورية للضغط على سوريا التي اجتاحها تيار مطالب بالوحدة العربية مع مصر وهو الأمر الذي حدث بالفعل في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨ وهي الوحدة التي لم تلبث أن أدت الى قيام الثورة في العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وخروج العراق من حلف بغداد. وهكذا فان حلف بغداد ـ الذي سمي فيما بعد الحلف المركزي ـ ضم دولاً خارج الاقليم العربي وان كانت من دول جواره الجغرافي.

---

(٧٩) *The Middle East and North Africa, 1982-1983*, p. 812.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨١٣.

لقد كانت الخمسينات فترة المواجهة بين تركيا والعرب بشكل عام، رغم وجود علاقات طيبة بينها وبين كل من الأردن والسعودية اللتين كانتا أيضاً في مواجهة مع التيار العربي الوحدوي. ففي هذه الفترة نجد تركيا في عام ١٩٥٨ تقف من المشكلة الجزائرية عند عرضها على الأمم المتحدة في صف فرنسا وضد الثورة الجزائرية. كذلك عند قيام الأزمة اللبنانية في العام نفسه فان القوات الأمريكية التي احتلت لبنان نقلت جواً من قاعدة «انسرليك» في تركيا ودون اعتراض من الحكومة التركية(٨١). وكانت تركيا خلال هذا العقد وثقت علاقاتها مع اسرائيل، فبعد ان اعترفت بها اعترافاً واقعياً في ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٩ قامت اسرائيل بتعيين قنصل عام لها في تركيا في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه. وفي ١٩٥٠ اعترفت تركيا اعترافاً قانونياً كاملاً باسرائيل، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية. ولم تضع تركيا أية عراقيل على هجرة اليهود الأتراك الى اسرائيل، الذين كان عددهم ٧٨٧٣٠ شخصاً في عام ١٩٤٨ وانخفض في نيسان/ابريل ١٩٤٩ الى ٣٠ ألفاً. وفي حزيران/يونيو ١٩٥٠ عقدت اتفاقية تجارية بين الطرفين تلاها ابرام اتفاق نقل جوي في شباط/فبراير ١٩٥١. واستمرت تركيا في توثيق علاقاتها مع اسرائيل طوال الخمسينات رغم قيامها بسحب سفيرها من تل أبيب في عام ١٩٥٦ نتيجة مشاركة الأخيرة في العدوان الثلاثي على مصر، حيث أكدت تركيا لاسرائيل ان هذه الخطوة يقصد بها الحفاظ على حلف بغداد. وبعد العدوان عادت العلاقات مرة أخرى كما كانت، بل أصبحت أكثر قوة خصوصاً مع تزايد المد القومي العربي(٨٢).

وخلال عقد الستينات فان هذا المسار المتصادم للعلاقات العربية التركية بدأ في التراجع نتيجة عاملين:

الأول: حدوث الأزمة القبرصية الأولى ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والتي وجدت تركيا نفسها فيها ليست معزولة فقط عن الدول الاشتراكية أو الأقطار العربية المجاورة لها بل ومعزولة كذلك عن الدول الغربية ذاتها واسرائيل التي اختارت صف اليونان في هذه المواجهة. ولقد لعبت مصر في ذلك الوقت دوراً رئيسياً في تكتيل دول عدم الانحياز وراء الاتجاه الذي يطالب بالمحافظة على استقلال قبرص ووحدة أراضيها(٨٣).

الثاني: ان التيار القومي العربي الوحدوي بدأ في الانكسار نتيجة الانفصال السوري

---

(٨١) نبية الاصفهاني، «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٤، العدد ٥٢ (نيسان/ابريل ١٩٧٨)، ص ٩٥.

(٨٢) نجدة فتحي صفوة، «موقف تركيا من قضية فلسطين،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٩٣ - ٩٧.

(٨٣) انظر: مفيد محمود شهاب، «المشكلة القبرصية،» **الأهرام الاقتصادي** (كانون الثاني/يناير ١٩٦٥)، و**الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٦٥.

عن الجمهورية العربية المتحدة، وفشل مشروع الوحدة المصرية ـ السورية ـ العراقية في عام ١٩٦٣ واستحكام الحرب الباردة العربية خلال هذه الفترة.

لقد لعب هذان العاملان دوراً مهماً في تغيير مسار العلاقات العربية التركية. فمنذ منتصف الستينات بدأ القادة الأتراك يفصحون عن رغبتهم في تنمية العلاقات بين الطرفين، بعد مرحلة عداء استغرقت خمسة عشر عاماً. ففي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ أعرب وزير الخارجية التركي آنذاك فريدون اركن أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان التركي عن «ضرورة سعي تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية وتنظيف هذه العلاقات مما علق بها من شوائب». وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ذكر رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميريل في حديثه أمام البرلمان ما يلي: «سيكون من بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع الأقطار العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي وتطوير التعاون المثمر معها في كافة الميادين»(٨٤).

وانطلاقاً من هذه الرغبة بدأت الحكومة التركية اتصالاتها مع الحكومات العربية لاطلاع المسؤولين العرب على حقيقة النوايا التركية الجديدة وتمهيد الطريق أمام عودة العلاقات الطبيعية بين الأتراك والعرب. وقد كانت لهذه الاتصالات نتائجها الايجابية، اذ تبادلت تركيا والأقطار العربية التمثيل الدبلوماسي على أعلى مستوى. وسجل التبادل التجاري بين الجانبين نمواً مطرداً. فقد ارتفعت قيمة صادرات تركيا الى الأقطار العربية من ٢٦ مليون دولار في ١٩٦٦ الى ٤٦,٤١١ مليون دولار عام ١٩٧٠. وارتفعت قيمة وارداتها من ٤٣,٩ مليون دولار الى ٥٥,٣٩٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها وبالمقابل تقلص حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل فقد انخفضت قيمة الصادرات التركية الى اسرائيل من ١٠,١ ملايين دولار في ١٩٦٠ الى ٢,٧٠٨ مليون دولار في ١٩٧٠. وهبطت قيمة وارداتها من ٧,٦ ملايين دولار الى ١,٦٢٩ مليون خلال الفترة نفسها(٨٥).

وأهم من هذا كله، فانه بعد حرب ١٩٦٧ أيدت تركيا الموقف العربي فطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل، ودعت الى وجوب ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوقه القومية، ولكنها في الوقت نفسه لم تخضع للمطالب العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل(٨٦). الا ان النقلة الكيفية في موقف تركيا من الوطن العربي حدثت بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة عدد من التطورات المهمة نوجزها فيما يلي:

---

(٨٤) كمال المنوفي، «التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية،» السياسة الدولية، السنة ١٢، العدد ٤٤ (نيسان/ابريل ١٩٧٦)، ص ١٤٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٨٦) Karpat, «Arab Turkish Relations,» p. 25.

ـ حدث تحول عام في الأوضاع العربية بعد الحرب فقد تراجع التيار العربي الوحدوي وبرز التيار العربي الوظيفي حتى نهاية السبعينات.

ـ أبرزت الحرب أزمة الطاقة العالمية وأهمية النفط العربي في الساحة الدولية مما جعل العديد من دول الغرب تتسابق للتقارب الى الأقطار العربية المصدرة للنفط خصوصاً تلك التي تكونت لديها فوائض مالية ضخمة. وكان من الطبيعي أن تفكر تركيا أيضاً في المشاركة في هذا السباق. وهنا بعد ان كان معظم انتباه تركيا ينصب على ما يربطها بالدول الأوروبية والغربية، طالبة من هذه الدول التكنولوجيا والثقافة وكل ما يلزمها للتحديث والتغريب، بدأت تلتفت الى الأقطار العربية مكتشفة موقعها الجيوبوليتيكي الفريد الذي جعلها نقطة التقاء بين القارتين الأوروبية والآسيوية والذي قد يؤهلها لكي تتعامل اقتصادياً مع الوطن العربي.

ـ تدهورت الأوضاع الاقتصادية التركية خلال السبعينات مما جعلها في حاجة ملحة الى أسواق جديدة واستثمارات عديدة حتى يمكنها الخروج من هذه الأزمة. وقد كانت الأسواق العربية والرأسمال النفطي العربي مصدراً مهماً للمساهمة في هذا الخروج.

ـ انه للمرة الثانية، فإن الأزمة القبرصية في عام ١٩٧٤ والتي أدت الى التدخل التركي في قبرص، أوضحت مكانة اليونان ودنو مكانة تركيا داخل التحالف الغربي مما جعل تركيا للمرة الثانية تتوجه الى الوطن العربي طلباً للتأييد في المحافل الدولية.

ـ الوفاق الدولي بين المعسكرين الاشتراكي والغربي جعل ممكناً لأعضاء كلا المعسكرين انتهاج سياسات مستقلة نسبياً عن سياسات الدول القائدة في كل منها وهو ما ينطبق على تركيا بالنسبة الى حلف الأطلسي خصوصاً في ظل الموقف الأمريكي من الأزمة القبرصية.

أدت هذه التطورات الخمسة الى تحول درامي في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي. فخلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ شاركت تركيا كلا من ايران وباكستان المشتركة معها في الحلف المركزي في الادلاء بتصريح شفهي يحتوي على اعتراف هذه الدول الثلاث بالحقوق الشرعية للفلسطينيين. كما قدمت تركيا الى سوريا وعن طريق الصليب الأحمر شحنات كبيرة من مصل الدم كاشارة للتعاطف مع الجانب العربي[٨٧]. وبعد حرب تشرين الأول/اكتوبر أيدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ كما صوتت لمصلحة قرار الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والذي يعرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز

(٨٧) الاصفهاني، «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي،» ص ١٠٠.

العنصري[٨٨]. وفي عام ١٩٧٦ استقبلت تركيا وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية واعترفت بها على أساس أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٨٩]. وفي آب/أغسطس ١٩٧٩ أصبحت تركيا أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع المنظمة[٩٠]. وخلال الفترة نفسها فقد نمت علاقات اقتصادية بين تركيا والعديد من الأقطار العربية ـ وهو ما ستتعرض له فيما بعد ـ في وقت أخذت علاقاتها باسرائيل في التقلص. وكما يظهر الجدول رقم (٢ ـ ٥) فان الصادرات الاسرائيلية لتركيا، فضلاً عن ضآلتها كنسبة من الواردات التركية، فانها أخذت في التراجع خلال الثمانينات، كذلك فان تركيا لا تظهر كشريك رئيسي في جداول الواردات الاسرائيلية[٩١].

جدول رقم (٢ ـ ٥)
صادرات اسرائيل الى تركيا
(بالألف دولار)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
تركيا	٣٧٨٠٠	٢٢٢٠٠	٢٦٣٠٠

المصدر: *Europa International Yearbook, 1984* (London: Europa Publications Ltd., [n.d.]), p. 885.

وهكذا، يمكن القول إن العلاقات العربية ـ التركية تميزت بالميل الى الصدام خلال فترة صعود التيار العربي الوحدوي خلال الخمسينات وحتى منتصف الستينات، حيث سعت تركيا الى ربط نفسها بحلف الأطلسي واسرائيل واقامة تحالف مضاد للعروبة غربي الاتجاه يسعى الى جذب أقطار عربية الى خارج المنظومة العربية، ثم بدأ هذا الميل في التراجع نتيجة ظروف متعددة، بينها تراجع هذا التيار الوحدوي. ثم اتجهت هذه العلاقات الى التعاون ـ وهو ما سيظهر أكثر كثافة من التعرف على جانبه الاقتصادي ـ بعد سيادة التيار الوظيفي على المنطقة. ولكن مع نهاية السبعينات وخلال الثمانينات فان مجموعة أخرى من المتغيرات يمكن أن تحدد مسار السياسة الخارجية التركية خلال العقود الثلاثة المقبلة والمحددة لاستشراف مستقبل

(٨٨) سيم شاكهاك، «موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٠٦.

(٨٩) محمود علي الداود، «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٦٨.

(٩٠) شاكهاك، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٩١) *Europa International Yearbook, 1984*, p. 885.

الوطن العربي. هذه المتغيرات نجملها فيما يلي:

ـ تكرس التيار القطري داخل مجموعة الأقطار العربية، وهو ما يعني ان الاعتبارات الجماعية في العلاقات العربية ـ التركية تراجعت لتحل محلها اعتبارات ثنائية بين تركيا وكل قطر عربي على حدة تبعاً للظروف الجيوبوليتيكية وتوازن القوى بين الطرفين. ولما كانت سوريا والعراق هما القطران العربيان المجاوران لتركيا فـإن الميزان العسكـري بينهما يمكن أن يشكـل أبعاد مستقبل العلاقة بين تركيا وكل منهما. هذا الميزان يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٦)[٩٢]:

ـ تراجع أسعار النفط العالمية مع توافر فائض منه في السوق العالمية مما قلل من النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي للأقطار العربية المصدرة للنفط.

ـ حدوث تغيير داخلي في الأوضاع السياسية والاقتصادية التركية في عام ١٩٨٠ أدى الى تزايد نفوذ العسكريين في الحكم وتوجههم اليميني الذي جعلهم يتجاوزون المرارة التركية تجاه الغرب بخصوص قبرص ويسعون الى تدعيم علاقاتهم بالولايات المتحدة وحلف الأطلسي مع السعي لتطوير الانتساب التركي للجماعة الأوروبية الى عضوية كاملة بحلول عام ١٩٩٥.

جدول رقم (٢ ـ ٦)
الميزان العسكري بين تركيا وكل من
سوريا والعراق للسنة ١٩٨٥

البيان	تركيا	المقارنة	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع
التعداد (مليون نسمة)	٤٩,٥	٤,٥	١١	٣,٣	١٥	١,٩	٢٦
المساحة (كلم٢)	٧٧٩٤٥٢	٤,٢	١٨٤٠٥٠	١,٨	٤٣٨٣١٧	١,٣	٦٢٢٣٦٧
القوات المسلحة (الف فرد)	٦٣٠	١,٦	٤٠٢,٥	١,٢	٥٢٠	٠,٦	٩٢٢,٥
الناتج المحلي (مليار دولار)	٥٠,٨٦٤	٢,٦	١٩٠٧٤٥	١,٧	٣٠,٥٥٦	١	٥٠,٣٠١
انفاق دفاعي (مليون دولار)	١٥٩٢	٠,٥	٣٢١٠	٠,١٤	١٠٢٩٣	٠,١٣	١٣٥٠٣
دبابات قتال رئيسية	٢٩٢٢	٠,٧	٤٢٠٠	٠,٨	٣٧٥٠	٠,٤	٧٩٥٠
قطعة مدفعية	٢٢٢٥	٠,٦	٤٠٠٠	٠,٦	٣٦٥٠	٠,٧	٧٦٥٠
صواريخ ارض/ارض.	١٨	٠,٣	٥٤	٠,٤	٤٣	٠,٢	٩٧
طائرات قتال	٣٨٨	٠,٨	٥٠٠	٠,٨	٥٠٠	٠,٤	١٠٠٠
غواصات	١٦						
سفن رئيسية	١٨	٩	٢	١٨	١	٦	٣
زوارق صواريخ سريعة	٩	٠,٤	٢٢	٠,٩	١٠	٠,٣	٣٢

المصدر: طلعت مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،» بحث خاص معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٩٢) طلعت مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،» بحث خاص معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

ـ دعم من هذا المتغير السابق عودة الحرب الباردة بين العملاقين السوفياتي والأمريكي منذ نهاية السبعينات وخلال الثمانينات.

لقد أدت هذه التطورات جميعها الى عودة تركيا لتضع سياستها الخارجية في اطار التجمع الغربي، فبعد أن كانت تركيا قد أغلقت القواعد الأمريكية الأربع لحلف الأطلسي عام ١٩٧٥ فانها عادت وعقدت معاهدة مع الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٠ لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد سمحت للولايات المتحدة بزيادة منشآتها العسكرية عن ٢٥ في مقابل معونة عسكرية قدرت في عام ١٩٨٤ بما يساوي ٧١٥ مليون دولار[٩٣]. ونتيجة هذه العودة فإن تركيا بدأت في اتخاذ مواقف مماثلة لتلك التي يتخذها الغرب عموماً في الشرق الأوسط، فهي ترى الصراع العربي ـ الاسرائيلي كنوع من الصراع السوفياتي الأمريكي ومن ثم فانها أصبحت تميل الى تقوية الروابط مع اسرائيل في مواجهة سوريا التي ترتبط مع الاتحاد السوفياتي بمعاهدة للتعاون والصداقة، فضلاً عن وجود تهديد سوري من وجهة النظر التركية خاص بلواء الاسكندرونة ومعاونة «الارهابيين» الأتراك والأرمن وتقديم الدعم للقبارصة اليونانيين[٩٤]. وفي منتصف الثمانينات فان تركيا على رغم انها لم تغير من مواقفها الرسمية الأساسية المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، فانها أصبحت أقل اهتماماً بالموضوع في منتصف الثمانينات عما كانت عليه قبل سنوات مضت. إضافة الى ربطها المتزايد بين حركة التحرر الفلسطيني «وظاهرة الارهاب الدولي» التي أصبحت تركيا تقف منها موقفاً متسقاً ومتماثلاً مع وجهة النظر الأمريكية. ولذا فان بعض المراجع يشير الى تعاون بين اسرائيل وتركيا في مجال «مكافحة الارهاب» خصوصاً بعد أن قامت اسرائيل بتزويد تركيا وثائق تدل على وجود علاقات بين جماعات «ارهابية» تركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث حصلت هذه الجماعات على تدريب ومعدات عسكرية مختلفة في معسكرات تابعة للمنظمة، كذلك قامت اسرائيل بتسليم عدد من الأتراك أسرتهم مع مقاتلي المنظمة عند غزوها لبنان عام ١٩٨٢ كما ان الوثائق التي عثر عليها المسؤولون الإيرانيون في السفارة الأمريكية في طهران عند الاستيلاء عليها أكدت وجود تعاون تركي ـ ايراني ـ اسرائيلي بتشجيع من الولايات المتحدة[٩٥]. يضاف الى ذلك ان ايران تتخذ موقف التحالف الغربي الأطلسي من الحرب العراقية ـ الايرانية وهو الحياد وعدم الرغبة في أن يحقق أي من الجانبين انتصاراً حاسماً على الطرف الآخر اذ يخشى أن يأتي مثل هذا الانتصار لمصلحة الاتحاد السوفياتي[٩٦]. هذا الموقف الحيادي يمكن أن نشهده في الموقف السياسي التركي من الحرب ومن العلاقات الاقتصادية المتوازنة مع كلا الطرفين، وهو الأمر

(٩٣) طلعت مسلم، «تركيا والعالم العربي: الابعاد السياسية والعسكرية،» الاهرام، ١٩٨٥/١/٣١.

(٩٤) مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،».

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) مسلم، «تركيا والعالم العربي: الابعاد السياسية والعسكرية،».

الذي سنناقشه، بقدر من التفصيل في القسم التالي من الدراسة والخاص بالاعتماد المتبادل.

وهكذا فإن تركيا تكون مع منتصف الثمانينات قد عادت الى موقعها الأصلي الذي يسعى الى الاندماج في مؤسسات التحالف الغربي كموازن للسوفيات من ناحية، وأداة لتنمية تركيا نفسها من ناحية أخرى. ولكنها في الوقت نفسه تسعى الى الاستفادة من عدد من المميزات التي حصلت عليها خلال العقد الماضي من عضويتها في المؤتمر الاسلامي وشبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية التي راكمتها خلال هذه الفترة في منطقة الشرق الأوسط، إضافة الى مميزات موقعها الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربي. وهو الأمر الذي عبر عنه رئيس وزراء تركيا تورغوت أوزال بعد فوزه في الانتخابات في شباط/فبراير ١٩٨٤ حين ذكر ان تركيا «تقف بحزم مع الغرب في حلف الأطلسي والمؤسسات المشابهة، ولكنها في الوقت نفسه تكون جسراً بين الغرب والعالم الاسلامي وهو الموقف الذي تقف فيه تركيا بانفراد لكي تنمي روابط اقتصادية، ومع الوقت سياسية بين الطرفين»[٩٧]. وقد ردد عديد من المسؤولين الأتراك مثل هذه المقولات مضيفين اليها ان تركيا القوية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً هي عامل من عوامل الاستقرار في المنطقة (الشرق الأوسط)[٩٨]. وهكذا يمكن استخلاص أن تركيا في ظل ظروفها الحالية ترمي الى لعب دور مزدوج وهو أن تكون ممثلة للغرب في الشرق الأوسط، وممثلة للشرق الأوسط والعالم الاسلامي لدى الغرب.

٢ ـ العلاقات العربية ـ الايرانية

هنالك قدر من التشابه في مسار ومنحنى العلاقات العربية الايرانية وذلك الخاص بالعلاقات العربية ـ التركية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نشوب الثورة الايرانية الاسلامية. فبالنسبة الى ايران ـ كما هو الحال بالنسبة الى تركيا ـ فان الاتحاد السوفياتي يمثل التهديد الرئيسي لايران من الزاوية الجغرافية حيث توجد حدود مشتركة بين الطرفين. أما بالنسبة الى توازن القوى بينهما فان الاتحاد السوفياتي دولة عظمى بكل المقاييس الاقتصادية والعسكرية بينما تنتمي ايران الى العالم الثالث بهذه المقاييس نفسها، والميراث التاريخي لعلاقات الدولتين يخلق عقدة ايرانية مستمرة بوجود رغبة سوفياتية في الهيمنة على ايران. هذا الميراث التاريخي يمتد الى القرن التاسع عشر حين قامت روسيا القيصرية بالاستيلاء على عدد من المناطق الشمالية التي كانت جزءاً من الامبراطورية الفارسية التاريخية. وبعد الحرب العالمية الأولى وقيام الاتحاد السوفياتي وفي ظل ظروف التناقض الايراني البريطاني في الخليج، فان طهران عقدت معاهدة مع موسكو في عام ١٩٢١ احتفظت فيها الأخيرة بحق التدخل في شؤون ايران الداخلية اذا هددت دولة ثالثة بالهجوم على الأراضي السوفياتية من أراضي ايران. وهي المعاهدة التي ظل الايرانيون دوماً

---

(٩٧) Andrew Wilson, «Turks Want to Act as Bridge,» *Daily News*, 25/2/1984.

(٩٨) انظر تصريحات وزير الخارجية التركي في ٢٤/٥/١٩٨٤ في ملفات جريدة الاهرام (الاسوشيتد برس).

يعتقدون انها عقدت بين أطراف غير متكافئة وتضع بلادهم رهينة للتدخل السوفياتي وهو الأمر الذي دعا النظام الثوري الايراني الى الغائها من طرف واحد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة استمرت القوات السوفياتية في احتلالها شمال ايران على الرغم من الاتفاق بين الحلفاء بأن يتم الانسحاب بعد الحرب مباشرة. وقد شكل ذلك إحدى الأزمات بين الحلفاء خلال عام ١٩٤٦. وطرح الموضوع على مجلس الأمن في الأمم المتحدة حيث تم الضغط على الاتحاد السوفياتي حتى انسحب في أيار/مايو من العام نفسه بعد أن كرس العقد الايرانية بوجود نيات سوفياتية توسعية في الأراضي الايرانية[٩٩]. وهكذا فان العامل السوفياتي ظل عاملاً حاكماً في توجه ايران الخارجي وتجاه المنطقة العربية. وبالنسبة الى هذا التوجه الأخير فانه يمكن تقسيم السياسة الخارجية الايرانية في عصر الشاه الى أربع مراحل: الأولى وتمتد من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٠ والثانية وتمتد من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٧ والثالثة وتمتد من عام ١٩٦٧ وحتى نجاح الثورة الاسلامية في ايران[١٠٠].

وقد تميزت المرحلة الأولى بتبني ايران لمواقف دبلوماسية مؤيدة للعرب في الأمم المتحدة. فانحازت الى جانب خطة الأقلية الداعية الى إقامة دولة واحدة فدرالية في فلسطين. وهو الموقف الذي كان مطابقاً لموقف الأقطار العربية في الجمعية العامة. وقد جرت عادة الباحثين على تفسير هذا الموقف بأنه يرجع الى المشاعر الايرانية المعادية لبريطانيا والى حساسية ايران تجاه قضية التضامن الاسلامي[١٠١].

ولكن دراسة أكثر حداثة أوضحت ان الاختيار الايراني كان راجعاً الى عدم وضوح حقيقة العلاقة بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي الذي كان مؤيداً لقرار التقسيم ولانشاء دولة اسرائيل. ولكن ما ان أنشئت الدولة الصهيونية ووضحت علاقتها بالغرب حتى حسمت ايران موقفها واعترفت باسرائيل على أساس من الأمر الواقع (De Facto) وفتحت قنصلية لها في تل أبيب[١٠٢].

وشهدت المرحلة الثانية في ظل تصاعد المد القومي العربي بزعامة جمال عبد الناصر، تطوراً كبيراً في علاقة ايران باسرائيل من جانب، ومحاولة محاصرة المد القومي العربي والاتحاد السوفياتي من خلال حلف بغداد من جانب آخر. ولم يعكر صفو العلاقات الايرانية ـ

---

(٩٩) Hill, *International Politics*, p. 149.

(١٠٠) في تفاصيل هذه المراحل، انظر: حسن نافعة، «أنماط التفاعلات بين الحرب العراقية الايرانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ٧ ـ ٢٢. (بحث غير منشور)

(١٠١) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd ed. (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1962), p. 405.

(١٠٢) R.K. Ramazani, «Iran and the Arab - Israeli Conflict,» in: Robert O. Freedman, ed., *World Politics and the Arab-Israeli Conflict* (New York: Pergamon Press, 1980), pp. 130-131.

الاسرائيلية خلال هذه المرحلة سوى حادث اغلاق القنصلية الايرانية في تـل أبيب ابان حكم مصدق عام ١٩٥٢، وهو الحادث الـذي يرى البعض انـه عكس ضرورات اقتصاديـة نتيجة انخفاض عوائد النفط أكثر مما عكس تغيراً حقيقياً في المشاعر تجاه اسرائيل. واعتراض ايـران على العدوان الثلاثي على مصر نجم من تصـور ايراني بـأن هذا العـدوان يمكن أن يؤدي الى زيادة النفوذ السوفياتي في المنطقة، فضلاً عن معارضة الولايات المتحدة نفسهـا للعدوان(١٠٣). على أي حال ان استمرار المد القومي بعد عـام ١٩٥٦ والوحـدة المصرية ـ السـورية في عـام ١٩٥٨ والثورة العراقيـة وسقوط حلف بغـداد في العام نفسـه جعل ايـران تدخـل في مرحلة مواجهة سياسية ودبلوماسية ودعائية مع حركة القوميـة العربيـة بقيادة عبـد الناصر نجم عنهـا مزيد من التنسيق التركي ـ الايراني في اطار الحلف المركزي، والايراني ـ الأمريكي من خلال هذا الحلف حيث قامت الولايات المتحدة بتوقيع ثلاث اتفاقيات دفـاعية مـع الدول الثـلاث الباقية في الحلف (ايران وباكستان وتركيا) في ٥ آذار/مارس ١٩٥٩. هذه الاتفاقيـات كانت تدور في اطار مبدأ ايزنهاور المعلن في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ والذي تضمن ان الولايات المتحدة مستعدة لمساندة دول الشرق الأوسط عسكرياً لمواجهة أي عـدوان من دول «محكومـة بالشيوعية الدولية». وقد عكست الاتفاقيات وجهة النظر هذه حيث جعلت المهمة الـدفاعيـة التي تحتوي عليها مواجهة العدوان الشيوعي ومحاولات التخريب(١٠٤). وبالتالي فـانها لم توحـد المساعدة الأمريكية في حالة وجـود عدوان سـوفياتي فقط، وانما في حالات دول أخـرى ذات علاقة وثيقة بموسكو. وكان المقصود بها في هـذه الفترة اتجـاه المد القـومي العربي النـاصري، حيث استخدمت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور في تدخلها في لبنان في عام ١٩٥٨(١٠٥).

وهكذا فان ايران قامت باتباع استراتيجية للتوازن ـ في مواجهة الاتحاد السوفياتي وحركة القومية العربية ـ قوامها التنسيق مع التحالف الغربي وتقسيم العمل بينهاوبين تركيا حيث قامت الأخيرة بالضغط على سوريا، بينما تقوم طهران بالضغط على العراق، كما وجدت في اسرائيل حليفاً طبيعياً فتصاعدت مستويات التعاون بين الطرفين من خلال التنسيق بين الاستخبارات الاسرائيلية والاستخبارات الايرانية وتدعيم العلاقات التجارية بين الطرفين ومحاولة ايران ترويج البضائع الاسرائيلية في منطقة الخليج. ثم توج التعاون عام ١٩٦٢ بفتح مكتب اتصال اسرائيلي على مستوى السفارة في طهران وهو ما أدى الى قيام مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية معها. ودخل التيار القومي العربي بزعامة عبد الناصر مرحلة صدام سافر مع ايران بسبب موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي(١٠٦).

---

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٠٤) Congressional Quarterly, Inc., *The Middle East: U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs,* 4th ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, Inc., 1979), pp. 37-38.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) نافعة، «أنماط التفاعلات بين الحرب العراقية الايرانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ١١.

لقد انتهت المرحلة الثانية من العلاقات العربية الاسرائيلية بالهزيمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي ادت الى تراجع التيار القومي الثوري في المنطقة والهيمنة التدريجية للتيارات المحافظة في الوطن العربي. ومن هنا بدأت المرحلة الثالثة في هذه العلاقات والتي امتدت حتى سقوط الشاه. ومثلما حدث في حالة العلاقات العربية التركية، فان العلاقات العربية الايرانية اخذت بدورها في التحسن ولكن من منطلقات مختلفة. فبينما كانت تركيا مجروحة بالموقف الغربي من المشكلة القبرصية وتسعى الى تحقيق انجازات اقتصادية ومالية مع الوطن العربي خصوصاً بعد الثورة النفطية في عام ١٩٧٣، فان ايران انطلقت من تصور وجود فراغ للقوة مع تراجع دور مصر الاقليمي يسمح لايران بان تكون القوة الاقليمية العظمى في المنطقة بالمعنى السياسي والعسكري وفي اطار التحالف الغربي. ومن هذا المنطلق فان ايران قامت بمجموعة من السياسات نجملها بالتالي:

أ ـ إضافة الى الاستمرار في استراتيجية التوازن التي تقوم على موازنة الاتحاد السوفياتي بعلاقات وثيقة مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، فان الشاه بدأ تدريجاً في تنمية القدرات الذاتية لايران سواء في جانبها الاقتصادي أو جانبها العسكري مستفيداً في ذلك من الارتفاع المحسوس في أسعار النفط خلال السبعينات وهو الأمر الذي نقل ايران تدريجا من دائرة التوابع الى دائرة الشركاء والحلفاء ـ حتى ولو كان حليفا صغيرا ـ للغرب، ومرشحاً ليكون ممثلاً للمصالح الغربية في المنطقة من جانب والمصالح الايرانية الذاتية من جانب اخر.

ب ـ في اتساق مع الدور الايراني الجديد في المنطقة فإنها أخذت تدريجاً في إعطاء نفسها قدراً من المشروعية وتبييض وجهها في المنطقة خصوصاً ازاء الوطن العربي من خلال مجموعة من الاجراءات أهمها:

(١) بدأت ايران في تغيير موقفها تدريجاً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي فقد دان الشاه شخصياً الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧[١٠٧] واعيدت العلاقات الدبلوماسية بين طهران والقاهرة بعد أن قامت الأولى باغلاق مكتب الاتصال الاسرائيلي فيها، وخفض التمثيل الاسرائيلي في ايران الى مستوى التمثيل التجاري فقط[١٠٨]. وخلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ قامت ايران بتقديم معونة طبية للأقطار العربية، كما قدمت طائرات وطيارين للسعودية للمساعدة في بعض مشاكل الامداد للقوات التي قدمتها خلال المعركة، وسمحت للطائرات السوفياتية التي كانت تحمل أسلحة لمصر وسوريا بالمرور فوق الاراضي الايرانية ولم تسمح للمتطوعين اليهود الاستراليين بالعبور الى اسرائيل

(١٠٧) Ramazani, «Iran and the Arab - Israeli Conflict,» p. 134.

(١٠٨) نافعة، المصدر نفسه، ص ١٢.

خلال طهران [١٠٩]. كما اعترفت ايران بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبأن منظمة التحريرالفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب [١١٠].

(٢) أعلنت ايران ـ كما اسلفنا ـ وقف مطالبها في البحرين.

(٣) قامت ايران بتحقيق وفاق ايراني ـ عراقي من خلال اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

ج ـ في تواز مع هذا الاتجاه الوارد في النقطة السابقة والذي ارتبط في الحقيقة بصعود التيار المحافظ في الساحة العربية وبخاصة في مصر بعد السادات فان ايران لم تخفف من علاقاتها غير العلنية مع اسرائيل سواء من العلاقات التجارية أم من تدريب العسكريين أم تنسيق الاستخبارات وغيرها من المجالات[١١١]. وفي الوقت نفسه فان ايران وسعت مجال امنها القومي ليشمل الخليج وخليج عمان والمحيط الهندي[١١٢] سواء من خلال استيلائها على الجزر العربية الثلاث عند مضيق هرمز أو بالتوسع في سلاحها البحري، او باشتراك قواتها في قمع حركة ظفار الثورية في عمان.

(د) بدأت ايران في لعب دور حلقة الوصل بين السياسة الغربية الامريكية في المنطقة والوطن العربي المحافظ هذه المرة واسرائيل من خلال محاولة لعب دور الوسيط بين الاطراف الثلاثة ومساندة واشنطن للانفراد بعملية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال اتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ واتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨[١١٣].

وجاءت الثورة الاسلامية الايرانية لتشكل المرحلة الرابعة والاخيرة في العلاقات العربية ـ الايرانية. هذه المرحلة تميزت بعدد من السمات التي يمكن اجمالها فيما يلي:

(١) اعتمدت الثورة في ايران على ايديولوجية دينية عابرة للقوميات كما اسلفنا، ومن ثم فان توجه الدولة الايرانية أصبح يتميز أساسا بالاعتماد على الذات بمعنى تعبئة الجهود الذاتية للدولة الايرانية والجماهير الشيعية خارج ايران وفي الاقطار العربية خصوصاً (الخليج العربي ولبنان) والجماهير الاسلامية بشكل عام في المنطقة العربية وخارجها. وانطلاقا من هذه الاستراتيجية فان ايران خلعت نفسها من التحالف مع الغرب والولايات المتحدة بل وخاضت مواجهة مع واشنطن خلال السنوات الاولى للثورة. وفي الوقت نفسه فان ايران لم

---

(١٠٩) Ramazani, Ibid., p. 135.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١١١) M.G. Weinbaum, «Iran and Israel: The Discreet Entente,» *Orbis*, vol. 18, no.4 (Winter 1975), pp. 1070-1087.

(١١٢) Ramazani, «Iran and the Arab - Israeli Conflict,» p. 136.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤١.

تقم بالحاق نفسها بالمعسكر الاشتراكي المقابل وقامت بفض الاتفاقية الموقعة بين ايران والاتحاد السوفياتي عام ١٩٢١ والمشار إليها آنفاً من جانب واحد.

(٢) عمدت الدولة الايرانية الى مجموعة من السياسات التي تشكل مواجهة مع الاقطار العربية نجملها فيما يلي:

- الحرب مع العراق والتي بدأت عام ١٩٨٠ واستمرت خلال الثمانينات ولم تكن الحرب تعبيرا فقط عن تناقضات جيوبوليتيكية وقومية كما أسلفنا، ولكنها أيضاً وسيلة ايرانية معلنة لتصدير الثورة وتغيير نظم الحكم العربية. فرغم محاولات العراق المتكررة للتسوية السلمية للصراع، وكان آخرها بادرة الرئيس العراقي في عام ١٩٨٦، فان ايران وضعت تغيير نظام الحكم في العراق شرطاً لانهاء الحرب سواء في مواجهة المبادرات العراقية أم العربية أم الدولية.

- مدت ايران نطاق مواجهتها مع العراق الى باقي اقطار الخليج العربية حيث قامت بضرب ناقلات النفط التي تحمل نفطها وقامت بقصف إحدى نقاط الحدود الكويتية وبعض منشآت نفط الكويت وحتى قبل الحرب فانها بدأت في اعادة المطالبة بالبحرين لتكون جزءاً من ايران مرة اخرى. فقد اعلن الزعيم الديني صادق روحاني احد زعماء ايران ان البحرين جزء من الدولة الايرانية لان البرلمان الايراني الذي قرر التخلي عن حق ايران في البحرين بعد الان (اي بعد الثورة) برلمان غير شرعي لانه اتخذ قراره في ظل حكومة الشاه وان البحرين ستظل الاقليم الرابع عشر لايران الى حين يتخذ البرلمان الايراني الجديد قراراً مخالفاً. وقال ايضا ان جزر الخليج الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى تعد تاريخيا جزءا من الامبراطورية الفارسية القديمة وقد أعاد القائد الايراني هذه التصريحات اكثر من مرة[١١٤].

- اصبحت ايران تعتبر نفسها حامية للشيعة في البلدان العربية (الخليج ولبنان) وهو الذي ظهر في الاتهامات التى توجهها القيادات الايرانية لحكومات هذه البلدان بانها تقوم بممارسة «القهر والاضطهاد» ضد الطائفة الشيعية[١١٥]. إضافة الى ذلك فان ايران بدأت في تجنيد وتدريب وتقديم المساعدات للمنظمات الشيعية السياسية منها والعسكرية.

- تقوم ايران بمساعدة ومد يد العون للمنظمات الاسلامية الاصولية الراديكالية في كل البلدان العربية كنوع من تصدير الثورة الايرانية الى الوطن العربي.

(٣) صار تحرير فلسطين جزءاً من استراتيجية ايران الثورية الاسلامية وجزءا من

(١١٤) انظر: الاهرام، ١٩٧٩/٦/١٦؛ ١٨/١٩٧٩/٦؛ ١٩٧٩/٦/١٨؛ ١٩٧٩/٩/٢١؛ و١٩٨٠/٤/٢٠.
(١١٥) الاهرام، ١٩٧٩/٩/٢١.

مشروعية الثورة ذاتها. ومن ثم فانها احدثت تغييراً جذرياً تجاه اسرائيل حيث قامت ايران بقطع علاقاتها «الدبلوماسية» مع اسرائيل في ٧شباط/فبراير ١٩٧٩ ورفع العلم الفلسطيني على المبنى الذي كانت تشغله البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية. وكان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اول زعيم اجنبي يزور ايران بعد الثورة. ولكن مع بداية الحرب بين ايران والعراق حاولت المنظمة الوساطة بينهما من دون جدوى وعندما عاد العراق الى حدوده الدولية رفضت المنظمة منطق ايران في استمرار الحرب وتحولت الى تأييد العراق(١١٦). وقد أدى ذلك الى توتر بين ايران والمنظمة، وأصبح سبيل ايران الى تحرير فلسطين يقوم على اعمدة ثلاثة هي:

- هزيمة العراق والنظم العربية التي لا تتبنى المنهج الاسلامي في الحكم كشرط اساسي لحدوث التحرير.

- مساندة سوريا وليبيا في موقفهما من الصراع العربي - الاسرائيلي.

- تشجيع الجماعات الشيعية في لبنان على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي مع مدّها بمئات عدة من المتطوعين الايرانيين.

ولكن كل ذلك لم يمنع ايران من استمرارها في إبقاء بعض الجسور المفتوحة مع اسرائيل خصوصاً فيما يتعلق بقيام الاخيرة بامدادها بقطع الغيار اللازمة لآلة الحرب الايرانية - الامريكية الصنع.

(٤) إضافة الى استراتيجية الاعتماد على الذات الايرانية فانها ساعدت على تصديع الصف العربي، وبخاصة بعد البيان الثلاثي مع سوريا وليبيا في ٢٢ شباط/فبراير١٩٨٣.

(٥) خلال هذه المرحلة فإن التيار القطري مسيطر على الوطن العربي. ورغم ان أقطار الخليج العربية والاردن ومصر قدمت مساعدات متباينة للعراق، فان علاقات ايران مع الوطن العربي ظلت على أساس قطري تبعاً للظروف الجيوبوليتيكية وتوازن القوى بين ايران من ناحية وكل قطر عربي بصفة منفردة من ناحية أخرى. ويوضح الجدول رقم (٢ - ٧) توازن القوى العسكري بين ايران وكل من اقطار الخليج العربي(١١٧).

---

(١١٦) شفيق السامرائي، «الحرب العراقية - الايرانية والموقف العربي،» ورقة قدّمت الى: مؤتمر الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، شباط/فبراير ١٩٨٦، ص ٢٥ - ٢٦.

(١١٧) مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،».

جدول رقم (٢ - ٧)
الميزان العسكري لايران والمقارنة لقواتها مع الأقطار العربية المحتمل الصراع معها عام ١٩٨٥

القطر أو التجمع / البيان	ايران	العراق	المقارنة	اقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج
التعداد (مليون نسمة)	٤٣	١٥	٢,٩	١,٦	١,٤	٠,٢٩	٠,٤	١٠,٤	١,٨	١٥,٨٩	٣٠,٨٩
المساحة (كلم٢)	١,٦٤٨,٥٠٠	٤٣٤,٩٢٤	٣,٨	٣٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠	١١٤٣٧	٦٧٨	٢٢٤٠٠٠٠	١٧١٨٨	٢,٦٤٣٠٣	٣,٠٧٧٢٢٧
القوات المسلحة	٦٢٥	٥٢٠	١,٢	٢١,٥	٤٣	٦	٢,٨	٦٢,٥	١٢	٤٧,٨	٦٦٧,٨
الناتج المحلي	١٢٢,٦٨٧	٣٠,٥٥٦	٤	٧,٥٨٥		٦,٤٢١	٥,٠٩٠	١١٩,٥٩٧	٢١,٢٦٩	١٨٧,٥٥٧	٢١٨,١١٣
انفاق دفاعي	١٧,١٩٦	١٠,٢٩٣	١,٦	١٩٦٠	١٨٦٧	١٦٦	٣٣٢	٢٢٨٦٧	١٤٣٠	٢٨٦٢٢	٣٨,٩١٥
دبابات قتال رئيسية	١٨٥٠	٣,٧٥٠	٠,٥	٣٣	١٣٦	٢٤	—	٤٥٠	٢٤٠	٨٨٣	٤٦٣٣
قطعة مدفعية	٤٢٠٠	٣,٦٥٠	١,٢	١٠٥	٧٠	١٤	٢٠	٤٦٣	٣٨	٧١٠	٤٣٦٠
صواريخ ارض/ارض		٤٣	صفر	—	—	—	—	—	٤	٤	٤٧
طائرات قتال	٨٠	٥٠٠	٠,٢	٥٢	٤٢	١٧	—	٢٠٥	٧٦	٩٢	٨٩٢
غواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—		—
سفن رئيسية	٨	١	٨	—	—	—	—	٨	—	٨	٩
زوارق صواريخ سريعة	٧	١٠	٠,٧	٨	٦	٣	٢	٩	٦	١٦	٣٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه

٣ ـ العلاقات العربية ـ الاثيوبية

اختلفت الاصول التي استند اليها تطور العلاقات العربية ـ الاثيوبية عن تلك التي ساهمت في تطور علاقات العرب بكل من تركيا وايران. فبينما تأثرت هذه العلاقات الاخيرة بحقيقة مجاورة الدولتين للاتحاد السوفياتي ـ إحدى القوتين الأعظم في عالمنا ـ بكل ما يرتب على ذلك من نتائج جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية، فإن علاقات العرب بأثيوبيا استمدت أصولها من الاوضاع الجيوبوليتيكية والقومية التي أسلفنا الاشارة اليها. ورغم اختلاف الأصول فان النتائج لم تختلف كثيراً. فبعد استيلاء اثيوبيا على كل من ارتيريا وأوغادين من جانب واستقلال السودان والصومال وجيبوتي وانضمامها الى جامعة الدول العربية فان جذوراً وضعت لتوتر وصراع عربي ـ اثيوبي طويل المدى. فالجانب العربي يرى ان استيلاء اثيوبيا على هذه المناطق كان عملاً مضاداً لحركة التحرر الوطني العربية القومية التي كانت تسعى الى تحقيق الاستقلال الوطني لجميع المناطق التي تعتقد في عروبتها وضرورة تخلصها من الاحتلال الاجنبي. ولذلك لم يكن مدهشاً ان تؤيد مصر وعديد من الاقطار العربية حركات التحرر الارتيرية التي انبثقت في مطلع الستينات. وكان من الطبيعي عندما حصل الصومال على استقلاله السياسي في تموز/ يوليو ١٩٦٠ ان يتطلع الى استكمال وحدة ترابه، ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على «تحقيق وحدة الاراضي الصومالية». وكان هذا يعني مطالبة اثيوبيا باقليم اوغادين، ومطالبة كينيا بالاقليم الشمالي الشرقي، بل ومطالبة فرنسا ايضا باقليم عفروعيس (جيبوتي)، على اساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية[١١٨].

ومن الجانب الاثيوبي فان قبول وجهة النظر العربية كان يعني تقطيع أوصال اثيوبيا وحصرها داخل هضبتها بعيداً عن ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي وحرمانها من أي أهمية استراتيجية متعلقة بمضيق باب المندب. ولذلك فان اثيوبيا اخذت في اتباع مجموعة متكاملة من السياسات يمكن اجمالها على الوجه التالي:

أ ـ ربط اثيوبيا بالغرب عامة والولايات المتحدة خاصة فمنذ عام ١٩٤٢ سمحت اثيوبيا لواشنطن بإقامة قاعدة للاتصالات في أسمرة ما لبثت ان تحولت الى قاعدة كاملة عام ١٩٤٤ ولفترة غير محدودة عند لقاء هيلاسيلاسي مع الرئيس الأمريكي روزفلت في ذلك العام. وقد نجم عن هذه التنازلات الاثيوبية غض الولايات المتحدة النظر بالنسبة الى الاجراءات الاثيوبية تجاه ارتيريا والضغط على بريطانيا لقبول وجهة النظر الاثيوبية بخصوص

---

(١١٨) نبية الاصفهاني، «المواجهات المسلحة الاثيوبية الصومالية،» السياسة الدولية، السنة ١٤، العدد ٥٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨)، ص ٢٣ ـ ٢٥.

اوغادين. وهكذا فان اثيوبيا اصبحت أحدى الركائز الأمريكية الرئيسية في افريقيا واستراتيجيتها ازاء البحر الاحمر والمحيط الهندي(١١٩).

ب ـ في اتجاه مواز للسياسة السابقة وجدت أديس ابابا في اسرائيل حليفاً طبيعياً نظراً لأنهما الدولتان الوحيدتان غير العربيتين اللتان تطلان على البحر الاحمر وتجمعهما مصلحة مشتركة في ان لا يتحول هذا البحر الى «بحيرة عربية»(١٢٠). وقد تنبهت اسرائيل مبكراً الى أهمية التعاون بين الدولتين فصرح وزير الدفاع الاسرائيلي الراحل موشي دايان عام ١٩٥٢ أن أمن اثيوبيا وسلامتها هو ضمان لاسرائيل. ونمت العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية خلال الخمسينات والستينات في المجالات الاقتصادية والعسكرية. فإضافة الى تدريب العسكريين قامت اسرائيل بمشروعات انمائية في مجالات التجارة والزراعة وصناعة اللحوم. ويلاحظ ان هذه المشروعات كلها ركزت في منطقة ارتيريا اعتباراً من عام ١٩٥٢ الذي شهد قيام الاتحاد الفدرالي بين ارتيريا واثيوبيا(١٢١). واذا كان ذلك قد شكل اعترافاً اثيوبياً واقعياً باسرائيل، فقد جاء الاعتراف الدبلوماسي عام ١٩٥٦ حين تبادل الطرفان التمثيل القنصلي الذي رفع الى درجة سفارة عام ١٩٦١ وتم تبادل السفراء فعلاً في عام ١٩٦٢(١٢٢).

ج ـ وتكاملت مع السياستين السابقتين سياسة ثالثة تقوم على خلق المتاعب للسودان من خلال مساندة اثيوبيا للانفصاليين في جنوب السودان، مع وضع ذلك في اطار يتوسع في تحديد الحدود الجغرافية للقومية الاثيوبية. لقد اشرنا سابقاً الى مذكرة منليك الاولى الى الدول الاوروبية عام ١٨٩٩ التي أوضح فيها عزمه على استرجاع الحدود القديمة لاثيوبيا التي تمتد من الخرطوم وحتى بحيرة نيانزا (فيكتوريا). وفي ايار/ مايو ١٩٦٣ كرر رئيس الوزراء الاثيوبي المزاعم نفسها امام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية حين اعلن ان الدول الاستعمارية حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الاطلسي حيث لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان أو التشاد أو افريقيا الوسطى أو نيجيريا وإنما كان هناك فقط اثيوبيا التي تمتد بطول وعرض القارة الافريقية(١٢٣). وكان الهدف الاثيوبي من تأييد الانفصاليين السودانيين في حده الاقصى يعني تكوين دولة في جنوب السودان ذات انتماء افريقي وعزل ما بين الشمال العربي واثيوبيا، وفي حدها الادنى تصلح للمقايضة مع مشكلة ارتيريا.

---

(١١٩) نقلاً عن مجلة الشرق الأوسط (الانكليزية)، والقبس، ١٩٨٦/٨/٢٤.

(١٢٠) Raman G. Bhardwaj, *The Dilemma of the Horn of Africa* (New Delhi: Sterling Publications, 1979), pp. 148-149.

(١٢١) عبد الله النفيسي، «ارتيريا: شأن جزيري عربي،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٢، العدد ٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٢٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي، «العلاقات الصهيونية الاثيوبية في ضوء المتغيرات الاخيرة،» الجمهورية (العراق)، ١٩٨٥/٢/١٩.

(١٢٣) نصر الدين، «مشكلات الاطراف العربية في القرن الافريقي،» ص ٥٢.

د ـ السعي الى إقامة تحالف افريقي مسيحي غربي في مواجهة الامتداد العربي الاسلامي في افريقيا. فإضافة الى اختيار أديس ابابا مقراً لمنظمة الوحدة الافريقية عزز من المكانة السياسية لاثيوبيا في افريقيا، فإنها سعت الى اقامة تحالف اثيوبي كيني في مواجهة الصومال، حيث وقّع الطرفان عام ١٩٦٣ اتفاقية للتعاون العسكري بينهما لا يزال مفعولها سارياً حتى الوقت الحاضر[١٢٤].

نجم عن هذه السياسات أن اصبحت الستينات زمناً للمواجهة العربية ـ الاثيوبية. إضافة الى زيادة المساعدة العربية للثورة في أرتيريا والمساعدة الاثيوبية لحركة انانيا الانفصالية في جنوب السودان، نشبت الحرب الصومالية ـ الاثيوبية الاولى في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤[١٢٥].

ولكن الحرب الصومالية ـ الاثيوبية الاولى، لم تدم اكثر من شهرين: فقد سرى قرار وقف اطلاق النار باستثناء بعض الاختراقات على الحدود عندما طلب وزراء الخارجية الافارقة أثناء مؤتمر لهم في دار السلام من ١٢ الى ١٥ شباط/ فبراير ١٩٦٤ من الحكومتين الصومالية والاثيوبية، الشروع في مفاوضات من أجل تسوية سلمية للنزاع. ولم تمض ايام حتى وُقّعت اتفاقية الخرطوم ـ بفضل وساطة الرئيس السوداني ابراهيم عبود ـ التي نصت على انسحاب القوات على الجانبين، وعلى بعد ١٠ الى ١٥ كيلومتراً من الحدود. ومن ذلك التاريخ، جنح الصومال الى طريق التفاوض لتحقيق مطالبه الاقليمية، وان كان الامر لم يخل من بعض التحرشات التي جرت على الحدود في شباط/ فبراير ١٩٦٨. وتكونت لجنة اثيوبية ـ صومالية مشتركة، تجتمع كل ثلاثة شهور، للعمل على حل مشاكل الحدود بين البلدين.

ويلاحظ ان الوضع العسكري للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب اذ أبرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الامبراطوري من حيث التجهيز والتدريب. وذلك بفضل المعونة العسكرية الأمريكية الضخمة التي ظلت سنوات عدة تتدفق على أثيوبيا. اما القوات الصومالية فعلى الرغم من القدرات القتالية العالية التي كانت تتمتع بها، فإنها كانت لا تزال دون المستوى الذي يسمح لها بتحقيق نصر.

ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات حدثت مجموعة من التغيرات الداخلية والاقليمية التي أدت الى بعض الهدوء النسبي في العلاقات العربية ـ الاثيوبية. فقد تدهورت الاوضاع الاقتصادية في كل من الصومال واثيوبيا لأسباب مختلفة جعلت الحل العسكري للخلافات بينهما امراً متعثراً.

---

(١٢٤) *Africa South of the Sahara, 1986.*

(١٢٥) بشأن تطور الحرب، انظر: الاصفهاني، «المواجهات المسلحة الاثيوبية الصومالية،».

وانهكت الثورة الارتيرية أثيوبيا وحركة انانيا السودان، ومن ثم فقد صارت هناك فرصة للوفاق بين دول المنطقة. فقامت علاقات تجارية بين اثيوبيا والصومال وساهمت اثيوبيا في عام ١٩٧٢ في انجاز اتفاقية جنوب السودان التي هدفت الى انهاء الحركة الانفصالية في جنوبه. واخيراً فان اثيوبيا شاركت الدول الافريقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل في عام ١٩٧٣[١٢٦].

ورغم خطوات التهدئة هذه، فانه لم يمض وقت طويل حتى عادت العلاقات الى التوتر من جديد نتيجة عوامل متعددة:

أ ـ من الناحية الدولية فان حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ وما حدث فيها من اغلاق لمضيق باب المندب بتعاون عربي بين مصر وبين كل من اليمن العربية واليمن الديمقراطية والنتائج النفطية التي أسفرت عنها الحرب أضفت أهمية متزايدة على منطقة القرن الافريقي الذي أصبح إحدى المناطق المتحكمة في مسار نفط الخليج الى الاسواق الاوروبية والأمريكية. وكان من نتائج الحرب كذلك ان صعد نجم الولايات المتحدة في منطقة القلب العربية نتيجة انفراد واشنطن بادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسيطرة المنظور العربي المحافظ على الأقطار العربية. ولذا فان الاتحاد السوفياتي وفي إطار سعيه الى إقامة تحالفات جديدة في المنطقة وجد في الصومال ـ الذي أصبح محكوماً منذ عام ١٩٦٩ بقيادة الجنرال محمد سياد بري الذي تبنى الاشتراكية العلمية ـ فرصة لتعويض ما كان يفقده في منطقة القلب فضلاً عن مميزاتها الاستراتيجية في المحيط الهندي ومدخل البحر الاحمر واستناداً الى اتفاقية للتعاون العسكري وقعها الاتحاد السوفياتي مع الصومال عام ١٩٦٣ فان الاتحاد السوفياتي بدأ في إغداق المعونة العسكرية على الصومال بحيث بدا وكأن من الممكن حدوث اختلال في التوازن العسكري الصومالي ـ الاثيوبي.

ب ـ في الوقت نفسه تدهورت الاوضاع الاقتصادية في اثيوبيا وبلغت حد المجاعة وتصاعد القتال في أقليم أرتيريا مع افتقاد الحكومة القدرة العسكرية على قمع الثورة الأرتيرية التي حققت نجاحات عسكرية مهمة. وتدهورت الاوضاع داخل الامبراطورية على نحو أدى في شباط/ فبراير ١٩٧٤ الى قيام حركة تمرد عسكرية ثم ثورة أسفرت في النهاية عن عزل الامبراطور وقيام حكم ثوري في ١٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٤ ما لبث هو الآخر أن أعلن تبنيه الاشتراكية العلمية تحت قيادة منغيستو هايلي مريام.

ج ـ منذ شباط/ فبراير ١٩٧٢ شرعت شركة نفط أمريكية في اعمال حفر على الجانب الاثيوبي من الحدود في اقليم أوغادين. وقد أسفرت هذه الاعمال عن اكتشاف النفط بكميات

---

(١٢٦) المصدر نفسه.

مهمة في «تينيكو» التي تقع على بعد ٣٠ ميلاً من الحدود الصومالية وضماناً من هذه العمليات كانت الحكومة الاثيوبية حشدت قوات لها على الحدود. وردت مقديشو بالمثل ولم تفلح المحادثات التي جرت بين الحكومتين خلال شهري كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣ وكانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ في تهدئة الامور بين البلدين، خصوصاً وان القوات الاثيوبية حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه في الاقليم. وزاد من اشتعال الموقف أن «جبهة تحرير غرب الصومال» التي تعمل في اقليم أوغادين زادت من نشاطها في هذا الاقليم من اجل فصله عن اثيوبيا وضمه الى الصومال. واستمر تصعيد هذا النشاط حتى شهر آب/ اغسطس ١٩٧٧.

أدت جميع هذه التطورات في النهاية الى نشوب الحرب الصومالية الاثيوبية الثانية وفيها حاولت الصومال ان تدعم حركة تحرير غرب الصومال بقوات عسكرية ما لبثت أن أحرزت نجاحات عسكرية. وتراجعت القوات العسكرية الاثيوبية في الغرب في الوقت الذي كانت تتراجع فيه امام القوات الارتيرية في الشمال. ومن اللحظة التي بدا فيها وكأن الصومال ستحرز انتصاراً عسكرياً فان الاتحاد السوفياتي قرر اختيار «الاشتراكية العلمية» في اثيوبيا بدلاً من تلك في الصومال. وبغض النظر عن الدوافع الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية فقد كانت وجهة نظر موسكو ان التحرك الصومالي تجاه اثيوبيا كان في الحقيقة يحدث في اطار خدمة المخططات العربية المحافظة في السعودية ومصر في مواجهة النظام «التقدمي» في اثيوبيا. ومن ثم فان موسكو وكوبا بدأتا في تقديم مساعدات كبيرة الى أديس ابابا. واعتباراً من مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ بدأ الاتحاد السوفياتي في سحب قواعده من الصومال وقامت مقديشو بطرد ١٥٠٠ خبير عسكري سوفياتي. ولما كانت هذه هي المرة الثانية التي يطرد فيها السوفيات من المنطقة في غضون خمسة اعوام (المرة الاولى من مصر في عام ١٩٧٢)، فان المعونة العسكرية السوفياتية تدفقت على اثيوبيا بقيمة قدرها مليار دولار خلال شهر كانون الاول/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧٨ وقدمت كوبا ـ بتنسيق مع الاتحاد السوفياتي ـ قوات وخبراء عسكريين. وأدى ذلك كله الى قلب نتيجة المعركة فبدأت القوات الصومالية في التراجع وانسحبت تماماً من إقليم أوغادين في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٨ ونجحت أديس ابابا في الحد من نشاط «جبهة تحرير غرب الصومال» وأجبرت القوات الارتيرية على التراجع.

لقد أدى الانتصار الأثيوبي على الصومال الى بروز اثيوبيا كقوة اقليمية يحد طموحاتها تدهور الاوضاع الاقتصادية فيها والتي بلغت حد المجاعة خلال النصف الاول من الثمانينات في وقت كانت تتصف الصومال وجيبوتي والسودان بالظروف نفسها. ونتيجة ذلك تشكلت العلاقات الاثيوبية ـ العربية خلال الثمانينات على الوجه التالي:

ـ أصبحت أثيوبيا متفوقة تفوقاً عسكرياً على الأقطار العربية المجاورة لها منفردة

ومجتمعة كما هو موضح في الجدول رقم (٢ ـ ٨) الذي يعرض للتوازن العسكري بين اثيوبيا وكل من السودان والصومال وجيبوتي[١٢٧].

جدول رقم (٢ ـ ٨)
الميزان العسكري بين اثيوبيا والاقطار العربية
المحتمل الصراع معها عام ١٩٨٥

البيـان	اثيوبيا	السودان	المقارنة	الصومال	المقارنة	جيبوتي	المقارنة	مجموع الاقطار العربية	المقارنة
حجم القوات المسلحة	٢١٧	٥٦,٥	٣,٨	٦٢,٧	٣,٤	٤,٥	٤٨	١٢٣,٧	١,٨
دبابات قتال	٩٣٥	١٧٠	٥,٥	٢١٥	٢,٣	—		٣٨٥	٢,٤
مدفعية	٩٠٠	٢٦٩	٣,٣	١٣٠	٦,٩	٢٨	٣٢	٤٢٧	٢,١
صواريخ ارض/ارض	—	—	—	—	—	—	—	—	—
طائرات قتال	١٥٠	٤٥	٣,٣	٦٤	٢,٣	—		١٠٩	١,٤
هليكوبتر عسكرية	٣٠								
غواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سفن سطح	٢								
زوارق صواريخ	٤	—		٢	٢			٢	٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) الى ان المعلومات غير متوافرة.
المصدر: المصدر نفسه.

ـ نجم عن الانتصار الاثيوبي حالة استقطاب دولي في المنطقة. فمع تزايد التأييد السوفياتي الكوبي لاثيوبيا بدأت الولايات المتحدة في اعطاء معونات عسكرية للصومال وحصلت على قواعد فيها وشنت حملة دعائية ضد اثيوبيا وانعكس هذا الاستقطاب الدولي على الوضع الاقليمي. فبينما أخذت الاقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة في مساندة الصومال وحاولت واشنطن رأب الصدع في العلاقات الصومالية ـ الكينية، فان اثيوبيا ـ بمساعدة سوفياتية أقامت ما يسمى بحلف عدن الذي ضم إضافة اليها كلاً من اليمن الديمقراطية وليبيا.

ـ ورغم ذلك فان الولايات المتحدة ومعها اسرائيل وجدتا في ظروف المجاعة الاثيوبية فرصة للنفاذ من جديد الى اثيوبيا من خلال المعونات الاقتصادية والصحية. وهكذا مع

(١٢٧) مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار».

منتصف الثمانينات فان اثيوبيا تكون مع احتفاظها بصلاتها الوثيقة مع موسكو مدت جسور التعاون مع واشنطن، مما جعلها ـ وفقاً لمصادر صومالية ـ تحصل على بعض المساعدات العسكرية، (قطع غيار لطائراتها من طراز ف ـ ٥ ومستشارين عسكريين) من اسرائيل مقابل تواطؤها في هجرة يهود الفلاشا الى اسرائيل(١٢٨).

ـ ومع استقرار الوضع السياسي والعسكري نسبياً داخل اثيوبيا وانحسار المجاعة في منتصف الثمانينات فان اثيوبيا بدأت مرة اخرى في تدعيم حركة العقيد جون غارانغ في جنوب السودان وهي الحركة التي بدأت تهدد وحدة السودان وسلامته الاقليمية(١٢٩).

خامساً: الاعتماد المتبادل

على الرغم من علاقات الجوار التي تربط بين الوطن العربي واحدى عشرة دولة مجاورة له مباشرة، فإن علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين محدودة للغاية، ولعل ذلك يفسر جزئياً ـ على الأقل ـ غلبة العلاقات الصراعية بين العرب وجيرانهم. وربما كان ذلك راجعاً في بعض منه الى أن كلاً من الطرفين يمثل دولاً تابعة للعالم الغربي الرأسمالي في مجالات الاقتصاد والمال. والاكثر من ذلك أهمية ان كثيراً من المجالات التي كان يمكن ان تصلح كمجالات للتعاون المشترك مثل الروابط الدينية التي يمثلها الاسلام في حالة علاقة الاقطار العربية بمعظم دول الجوار الجغرافي، والمسيحية كما هو الحال في الرابطة التي تربط الكنيسة القبطية المصرية بالكنيسة الاثيوبية والروابط الديمغرافية السالف الاشارة اليها، فانها اصبحت مجالات للصراع اكثر منها للتعاون بين الطرفين. ورغم وجود شبكة كبيرة من المنظمات الدولية التي تجمع الجانبين مثل منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، إضافة الى منظمات الامم المتحدة المختلفة، فان هذه الشبكة أصبحت ساحة لإشهار الصراع بينهما اكثر منها ادوات لادارة وحل الصراعات والخلافات بين الطرفين. ويرد على علاقات الاعتماد المتبادل بين العرب ودول الجوار الجغرافي عدد من الملاحظات نوجزها فيما يلي:

١ ـ ان التعاون السياسي يغلب على التعاون الاقتصادي الذي هو جوهر فكرة الاعتماد المتبادل. فبمقارنة الجدول رقم (٢ ـ ٩) والخاص بالتبادل الدبلوماسي على مستوى السفارات بين البلدان العربية ودول الجوار، بجدول رقم (٢ ـ ١١) والخاص بالاقطار العربية التي تظهر

---

(١٢٨) الاهرام، ١٥/١٠/١٩٨٣.
(١٢٩) الاهرام، ١٩٨٥ و١٩٨٦.

كـدول رئيسية في جداول التجارة (صـادرات أو واردات) لدول الجـوار الجغـرافي[130]. ورغم وجـود ٨١ سفارة عـربيـة في دول الجـوار الجغـرافي تشكـل ٣٨,٥ بـالمـائـة من اجمـالي عـدد السفارات الممكنة (٢١٠)، فان ١٧ قطراً عربياً فقط تظهر كأقطار رئيسية في جداول التجارة (صادرات أو واردات) لدول الجوار الجغرافي وهو ما يشكـل ٨,١ بالمـائة فقط من الامكـانية المحتملة اذا ما كان هناك تعاون اقتصادي فعال.

٢ ـ ان التعاون السياسي الممثل بوجود السفارات يتكثف مـع أكثر الـدول صراعاً مـع الوطن العربي. فباستثناء السنغال، فان الدول الثلاث الاخرى في التمثيل الدبلوماسي العـربي في دول الجوار الجغرافي هي ايران وتركيـا واثيوبيـا على التـوالي. وقد كـانت ايران حتى عـام ١٩٨١ فقط هي الدولة الأولى في التفضيلات الدبلوماسية العربية حيث كان عـدد السفارات العربية فيها ١٩ سفارة الا ان كلاً من الاردن والمغرب وتونس قامت بقطع العلاقات معها في ذلك العام بينما أبقى العراق نفسه سفارته في طهران. وربما يفسر ذلك بالوزن الاقليمي لهذه الدول، ولكنه يمكن ان يفسر أيضاً بأن حدة الصراع تستلزم وجود عدد من القنوات المفتوحة على الخصوم.

٣ ـ وتظهر الظاهرة نفسها مرة أخرى في حالة العلاقات التجاريـة، فباستثنـاء السنغال مـرة اخرى، فـان الدول الثـلاث الاولى هي ايران وتـركيا واثيـوبيا. وبـاستثناء هـذه الدول الثلاث والسنغال معها فإن الوطن العربي لا يشكل أهمية تذكر ـ من الناحية التجارية ـ لباقي دول الجوار الجغرافي. وعلى أي حال فان نظرة متفحصة للدول الاربع ـ كما يوضحها الجدول رقم (٢ ـ ١٠) تشير الى أهمية الاقطار العربية كسوق تصديرية لسلعها، بينما تتشكل وارداتهـا من النفط أساساً حتى ولو شكل ذلك جزءاً مهماً من وارداتهـا[131]. ففي حالـة ايران المنتجة للنفط سوف لا نجد سـوى دولة الامـارات العربيـة المتحدة كإحـدى دول الواردات الرئيسيـة وحتى ذلك تتراجع فيه قيمة الواردات من ٣٣,٠٠٦ مليون ريال ايـراني عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ الى ٣٢,٣٧١ مليـونـاً الى ١٠,٧٥٦ مـلايـين ريـال في العـامـين ١٩٨١/ ١٩٨٢ و١٩٨٢/ ١٩٨٣ عـلى التوالي. هـذا في وقت تصدر فيـه ايران الى أربعـة أقطار عـربية. هي الكـويت ولبنـان والسعوديـة والامارات بنسب متصـاعدة من صـادراتها ارتفعت من ٦,٩ بـالمـائـة الى ١٣,١ بـالمائـة الى ١٤,٩ بالمـائة خـلال السنوات الثـلاث عـلى التـوالي. والمـلاحظ ان هـذا التصاعد يتم رغم الحرب العراقية ـ الايرانية. وبالنسبة الى تركيا فان وارداتها العربية تأتي من قطرين عربيين فقط تأتيان ضمن الأقـطار الرئيسيـة الموردة لهـا وهما العـراق وليبيا. ورغم أهميتهـا النسبية في سجل الواردات التركية، فانه يلاحظ أيضاً ان هذه الأهمية آخذة في التراجع حيث

---

(١٣٠) الجـدولان مـركبـان من: *Africa South of the Sahara, 1986,* and *The Middle East and North Africa, 1986* (London: Europa Publications, 1986).

(١٣١) الجدولان مركبان من: المصادر نفسها.

بلغت نسبة الواردات منها الى الواردات الكلية التركية ٢٥,٢ بالمائة عام ١٩٨٢ ثم تراجعت الى ١٨,٨ بالمائة عام ١٩٨٣ الى ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٨٤. ولكن الصادرات التركية ـ الاكثر تنوعاً ـ تذهب الى العراق وليبيا وسوريا (من بين دول الصادرات الرئيسية) وتشكل نسبة مؤثرة في الصادرات التركية الكلية حيث بلغت نسبتها ١٥,٨ بالمائة عام ١٩٨٢، تراجعت الى ٩,٨ بالمائة عام ١٩٨٣ ثم عادت مرة اخرى الى الارتفاع في عام ١٩٨٤ حيث بلغت النسبة ١٥,٩ بالمائة من الصادرات التركية. وبالنسبة الى اثيوبيا فاننا نجد السعودية والكويت تردان بين دول الواردات الرئيسية وبنسبة لا تتعدى ٤,٧ بالمائة من قيمة الواردات عام ١٩٨٠، ومع استبعاد الكويت في العامين التاليين (لعدم توافر المعلومات) فان هذه النسبة تتراجع الى ٣,٦ بالمائة عام ١٩٨١ و١ بالمائة عام ١٩٨٢. أما بالنسبة الى الصادرات الاثيوبية للأقطار الرئيسية فنجد من بينها مصر وجيبوتي والسعودية بنسب مؤثرة بلغت ٢٠,٣ بالمائة عام ١٩٨٠ و١٦,٦ بالمائة عام ١٩٨١ و١٧,٢ بالمائة عام ١٩٨٢ واخيراً بالنسبة الى السنغال فانه من بين اقطار الواردات الرئيسية لها نجد الجزائر والعراق التي تمثل ٧,٥ بالمائة من قيمة وارداتها عام ١٩٧٨ و٩,٤ بالمائة عام ١٩٧٩ و٩,٣ بالمائة عام ١٩٨٠. ونظراً لعدم توافر المعلومات عن السنوات التالية فان هذه النسب ربما ترجع الى ارتفاع اسعار النفط في الفترة نفسها. اما بالنسبة الى الصادرات فحتى بين الاقطار الرئيسية لا نجد سوى موريتانيا التي تبلغ نسبة صادرات السنغال اليها من اجمالي صادراتها الكلية ٣,٢ بالمائة و٣,٩ بالمائة و٥,٩ بالمائة في السنوات الثلاث على التوالي.

ـ يمكن القول انه بين دول الجوار الجغرافي العشر، فان تركيا تقف وحدها نسبياً لتكون ذات علاقات اعتماد متبادل مع الوطن العربي ذات ثقل نسبي. فإضافة الى التبادل التجاري الذي يجعل للنفط العربي أهمية خاصة في الواردات التركية والسوق العربية التي تمثل مجالاً رئيسياً للصادرات التركية فان هناك اكثر من مجال تعددت فيه صور الاعتماد المتبادل هذه.

أولها: خط انابيب النفط العراقي الى تركيا والتي فضلاً عن كونها سهلت وصول النفط العراقي الى تركيا نفسها فانها أعطت منفذاً للنفط العراقي قريباً من الاسواق الاوروبية. وبالمقابل فإن تركيا تستخدم الطرق البرية العراقية لتمر صادراتها من خلالها الى بلدان الخليج[132]. وثانيها: انه منذ نهاية السبعينات وخلال ما انقضى من الثمانينات فان الشركات التركية وجدت في الوطن العربي مجالاً واسعاً للعمل والاستثمار. بحيث ارتفع اجمالي عدد الشركات التركية العاملة في الوطن العربي من ٢٢ شركة تركية عام ١٩٧٨ الى ٣٠٠ شركة عام ١٩٨٤.

---

(١٣٢) الداود، «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها،» ص ٦٧.

جدول رقم (٢ - ٩)
السفارات العربية في دول الجوار الجغرافي

الاقطار العربية / دول الجوار	اثيوبيا	التشاد	افريقيا الوسطى	زائير	اوغندا	مالي	النيجر	السنغال	تركيا	ايران	مجموع كل قطر عربي
الاردن						×	×		×	×	١
الامارات العربية المتحدة								×		×	٢
البحرين									×	×	٢
تونس									×		٢
الجزائر	×			×	×		×	×	×	×	٨
الجماهيرية العربية الليبية	×		×						×	×	٦
جيبوتي	×										١
السعودية	×								×	×	٦
الســودان	×	×	×	×	×				×	×	٧
سوريا								×	×	×	٣
الصومال										×	٣
العراق			×		×		×				٦
عمان									×	×	٣
قطر									×	×	٢
الكويت									×		٣
لبنان								×	×	×	٣
مصر	×	×	×	×	×	×	×	×	×		٩
المغرب						×	×		×		٥
موريتانيا								×	×	×	٤
اليمن الديمقراطية	×									×	٢
اليمن العربية	×								×	×	٣
مجموع الاقطار العربية	٨	٢	٥	٦	٦	٧	٤	١١	١٦	١٦	٨١
اسرائيل				×					×		٢

المصـــادر: *Africa South of the Sahara, 1986,* 5th ed. (London: Europa Publications Ltd., 1986), and *The Middle East and North Africa, 1986* (London: Europa Publications Ltd., 1986).

جدول رقم (٢ ـ ١٠)
شركاء التجارة الرئيسيون
لدول الجوار الجغرافي (صادرات وواردات)
أ ـ ايـران

الصادرات (حتى ظهر السفينة)	١٩٨٠ ـ ١٩٨١	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٩٨٢ ـ ١٩٨٣
النمسا	٧٣٩	٣٤٨	١٧٠
بلجيكا	٥٩٦	٢٦٤	٣٤٩
تشيكوسلوفاكيا	٥٣٩	٦٤٣	٦٦٨
فرنسا	١٤٣٢	٦٣٧	٨٣٢
المانيا الاتحادية	٢٠٧٩٠	٨٦١٧	٤٤٨٣
ايطاليا	٣٧٤٠	٣٦٨٢	٢٩٩٥
اليابان	٢٩٧	٩٥	٥٨٦
الكويت	٥٢٧	٩٤٠	١٢٧٨
لبنان	٦٨٩	٤٦٩	—
هولندا	٤٢٤	٢٠٣	٣٦٥
السعودية	١٦٥٩	١٧٨٣	٧٥٦
سويسرا	٣٩٥٩	٢٠٩٣	٨٢٧
الاتحاد السوفياتي	٥٧١٢	٣١٦٩	٤٦٦٩
الامارات العربية المتحدة	٣٠٥	٣٥٠	١٥٢٨
بريطانيا	١٦١٢	٧٣١	٨٢٤
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٤٥٩٥٠	٢٧٠٢٩	٢٣٨٨٢

الواردات (حتى ميناء الشحن)	١٩٨٠ ـ ١٩٨١	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٩٨٢ ـ ١٩٨٣
استراليا	٢٥٣٩٩	١٥٤٠٨	٢٤٩٤٨
النمسا	٩٩٦٨	٢٦٨٧٨	١٦٤٢٩
بلجيكا	١٩٦٧٠	٢٥٤٥٠	٢٨٦١٤
فرنسا	٣٧٧١١	٣٦٤٦٤	٣٢٢٣٠
المانيا الاتحادية	١١٧٤٣٥	١٨٠٢٦٦	١٦٣٨٥٣
ايطاليا	٤٣٠٢٤	٥٧٢٤٥	٤٦٧٤٣
اليابان	٧٥٩٨٨	١٢٩٦٠٦	١٠٥٨١٠
كوريا	٣٠٣٥٥	٤٩١٣٩	٣٣٨١٤
هولندا	٢٣٩٣٥	٣٥٥٣٩	٢٦٣٧٢
رومانيا	١٤٨١٩	٢٤٠٨٧	٣٩٢٠٨
اسبانيا	—	٣٢٩٨٨	٣٠٣٧١
سويسرا	٣٢٢٠٨	٤٢٤٢٧	٢٥٠٠٤
الاتحاد السوفياتي	٥٨٦٦٥	١٥٤٩٧	٢٢٨٣٨
الامارات العربية المتحدة	٣٣٠٠٦	٣٢٣٧١	١٠٧٥٦
بريطانيا	٥٦٦٢١	٦٨٢٢٨	٦٠٠٢٠
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٧٧٦٨٤١	١٠٨١٩٥١	١٠٠٢٣٢٦

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.

ـ ما عدا منتجات النفط ومذيبات الهيدروكربون المنتجة من النفط.

المصادر: المصادر نفسها.

ب ـ تركيا
شركاء التجارة الرئيسيون (بالمليون دولار امريكي)

الصادرات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٨٨	١٠٧	١٩٠
فرنسا	١٩٥	١٨٠	٢٠١
المانيا الاتحادية	٧٠٧	٨٣٨	١٢٨٠
ايران	٧٩١	١٠٨٨	٧٥١
العراق	٦١٠	٣٢٠	٩٣٥
ايطاليا	٣٢٧	٤٢٣	٥٠١
الجماهيرية العربية الليبية	٢٣٥	١٨٥	١٤٢
هولندا	١٠٥	١٤١	١٨١
رومانيا	٣٥	٥٩	٥٧
سويسرا	٣٢٤	٢٨٧	٣٥٨
سوريا	٦٣	٥٩	٦٢
الاتحاد السوفياتي	١٢٤	٨٨	١٣٩
بريطانيا	١٨٩	٢٤٧	٢٦١
الولايات المتحدة الامريكية	٢٥٢	٢٣٢	٣٦٨
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٥٧٤٦	٥٧٢٨	٧١٣٤

الواردات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
بلجيكا/اللوكسمبورغ	١٤٧	١٤٨	١٩٩
فرنسا	٢٦٣	٢١٩	٢٤٣
المانيا الاتحادية	١٠٠٩	١٠٥٣	١١٧٢
ايران	٧٤٨	١٢٢٢	١٥٤٨
العراق	١٣٠٩	٩٤٦	٩٤٤
ايطاليا	٤٣٣	٥١٠	٦٢٩
اليابان	٣٥٧	٣٤٩	٤٠٥
الجماهيرية العربية الليبية	٩٢٠	٧٩٤	٦٦١
هولندا	١٥٨	١٨٢	٢١٢
رومانيا	٢٤٠	١٤٨	١١٨
سويسرا	٣٣٠	٢٦٦	٤٣٤
بريطانيا	٤١٥	٤٤١	٤٤٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٨١٤	٦٩٥	١٠٧٣
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٨٨٤٣	٩٢٣٥	١٠٧٥٧

ج - اثيوبيا

شركاء التجارة الرئيسيون (بالمليون بير)

الصادرات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
بلجيكا	١٠٥٠٦	—	—
جيبوتي	١٠٠٣٥١	٤٠٨٣٢	٧٧٥١٩
مصر	٣	٢٠٨٠٤	١٠٩٩٩
فرنسا	٥٨٣٩٩	٥٢٩٣٠	٤٤٣١١
المانيا الديمقراطية	٣٩٢٥	٤٣٤٤	١٥٤٢٢
المانيا الاتحادية	٧٤٥٩٣	٨٣٩٦٨	١٣٣٥٧١
ايطاليا	٨٩١٥٠	٥٦٦١٢	٤٣٩١٣
اليابان	٥٦٦٤٥	٥٩٤٢٢	٦٢١٧٢
هولندا	١٧٨٨٤	١٠٧٢٧	١٠٥٠٤
السعودية	٦٦٤٢٠	٧٢٥١٦	٥٦٠١٥
اسبانيا	٧٦٨٠	—	—
الاتحاد السوفياتي	٨١١٩٣	٤٣٤٤	٥٠٤٢
بريطانيا	١٨٤٥١	٢٥٣٥٦	١٦٩٢٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٩٦٢١	١٦٦٠٧٠	٢١٦٠٤٥
اليمن الديمقراطية	١١٤٣٧	—	—
يوغوسلافيا	٣٤١٦٩	٣٣٦٠٤	١٥١٥٤
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٨٧٨٧٥٠	٨٠٥٠٥٦	٨٣٦٢٩٥

الواردات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الصين الشعبية	٢٠٧٤٢	١٧٢٨٦	٨٢١٠
فرنسا	٣٢٦٣٤	٤٦٦٨١	٥٢١١١
المانيا الديمقراطية	٣٤٦٦٦	٢٧٦٥٣	٣١٨٤٨
المانيا الاتحادية	١٤٢٣٨٧	١٤٣٧٤٧	١٥٧٨٧٧
الهند	١٣١٥٦	—	—
اسرائيل	٢١٣١٧	—	—
ايطاليا	١٦١٤٧٧	٢٥٢٨٨٢	١٨٥٥٠٤
اليابان	١٢٩٧١٥	١٠٨٧٩٩	١٤٥٤٣١
كينيا	١٥٥٩٦	—	—
كوريا	١٤٥٥٧	—	—
الكويت	٦٩٢٢٥	—	—
هولندا	٣٣٩٨٦	٢٣٣٢٩	٣٠٤٢٤
السعودية	١٨١١	٥٦٤٣٣	١٧٩٥٧
السويد	٢٢٢٤٩	—	—
سويسرا	٩٢٧٣٦	—	—
الاتحاد السوفياتي	٢٨٧٧٤٦	٣١١٠٣٨	٤٤١٨٢١
بريطانيا	٩٧٩٣٠	٩١٠٢٥	١٢٢٨١٠
الولايات المتحدة الامريكية	١١٤٨٨٥	١١٧١٩٥	٦٣٨٦٥
يوغوسلافيا	٣٥٦٨٠	١١٥٥٨	١٧٣٤٢
المجموع (اضافة الى دول أخرى)	١٤٩٤٧٠٣	١٥٢٨٩٠٨	١٦٥٢٨٢٩

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: البنك المركزي الاثيوبي، المجلة الفصلية.

د ـ التشاد

شركاء التجارة الرئيسيون

(بالمليون فرنك فرنسي)

الصادرات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الكاميرون	١٩٧١	١٢٨٢	٢٥١٧
افريقيا الوسطى	٢٠٨٤	١٨٠٤	١٧٤١
الكونغو	٣٩٧٩	٣١٦٩	٤٩٢١
الدانمرك	٤٤٢	١٠٩	—
فرنسا	٢١٥٠	٢٩٧٦	٦٨٣٨
الغابون	٧٥٣	٦٤٨	٥٤٦
المانيا الاتحادية	٩٢١	١٠٩	٦٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٢٩٣	٧٠٥	١١٧
نيجيريا	٥٣٨٩	٣٨٧٨	١٩٧٦١
اسبانيا	٥٤٦	٦٨٢	٣٧٦
بريطانيا	١٥٣	١٨٠	٣٩
زائير	١٢١٩	٤٩٦٥	١٥٢٩
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٨٤٨٣٢	٩٠٥٢٦	١٠١٠٣٣

الواردات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
بلجيكا/اللوكسمبورغ	٥٩٢٩	٧٦٢٦	٢٠٨٨
الكاميرون	٧٢٥٧	٩٣٢٨	١٣٦٤٢
افريقيا الوسطى	٢٣٢٦	٢٨٥١	٢٤٥٤
الصين الشعبية	٢٥٤٨	٢١٨٧	٢٨٩١
الكونغو	٧٧٤٥	٤٧٤٩	٣٩٢٤
فرنسا	٧٧٢٨٨	٧٦٤٢٦	١٠٥٩٧٢
الغابون	٤٨٩٤	٢٢٩٤	٣٩٢٤
المانيا الاتحادية	٤١٠٩	٦٥١٠	٧١٤٩
ايطاليا	٢٢٤٧	٣٨٦٠	١١٠٧٨
هولندا	٢٣٢٩	٨٢٧٩	٢١١٦٣
نيجيريا	٢١٩٤٣	٢٥٦٢٤	٢٨٠٥١
السنغال	٦١٦٠	٦٦٩٠	٥٩٤٠
تايوان	٤١٨٧	٢٨١٦	٤١٢٨
بريطانيا	٢٥٠٤	٣٧٣٤	١٥٤٢٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٢٠٨	٢٠٢٥١	١٧٨٦٧
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	١٨٢١٣٥	٢٠٨٥٨٣	٢٨٣٢٥٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

ـ صادرات ١٩٨٣ (بالمليون فرنك فرنسي): الكاميرون ١٠٦٣؛ افريقيا الوسطى ٣٥٨؛ الكونغو ٩٩؛ فرنسا ٣٨٠٦٩ ونيجيريا ١٠٤٦.

المصدر: تقرير احصاء نجامينا.

هـ ـ افريقيا الوسطى
شركاء التجارة الرئيسيون
(بالمليون فرنك)

الصادرات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
بلجيكا/اللوكسمبورغ	٩٥٠	١٢٨٥	٣١٠٠
التشاد	٥٥٠	٤٠٠	٣٣٠
فرنسا	٤٢٤٥	٦٢١٥	١٢٦٣٥
اسرائيل	٤٨٠	٥٤٥	٦٤٠
ايطاليا	٧٧٥	١٩٢٠	٢٣٥
اليابان	٣٨٥	٤٩٠	١٣٠
اسبانيا	٢٤٥	٥٢٥	٤٨٠
الولايات المتحدة الامريكية	٨٤٠	٤٥٥	٦٩٠
المجموع (اضافة الى دول أخرى)	١٠١١٢	١٣٩٩٦	١٩٧٦٤

الواردات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
فرنسا	٨٣٢٥	٥٩٩٠	٨٥٦٥
المانيا الاتحادية	١٠١٠	١٣٩٠	١١٤٥
ايطاليا	٢٠٥	٣٦٠	٢٧٥
هولندا	٤٢٠	٧٠٠	٤٨٠
بريطانيا	٢٦٥	٣٢٠	٤٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٥	٤٨٠	٥٣٥
يوغوسلافيا	١٣٠٠	٥٢٠	٣٥
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	١٤٦١٥	١٣١٥٤	١٥٥٤٠

المصدر: تقرير احصائي شهري من دولة افريقيا الوسطى.

و ـ مالي
شركاء التجارة الرئيسيون
(بالمليون فرنك المالي)

الصادرات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصين الشعبية	٣٧٢١	٣٢	٥٨٦٣
فرنسا	١٣٨٣٩	١٣١٥٧	١٢٠٠٢
المانيا الاتحادية	٧٧٩٢	٥٦٩٠	٦٢٣٤
ساحل العاج	٨٨٦٩	٩٩٠٦	٩٥٦٤
اليابان	٦٩٩	١٣٥٨	٢٨٣٢
هولندا	—	—	٢٠٨٦
السنغال	٢٣٩	٣٣٢	١٧٤
الاتحاد السوفياتي	٦٦٨	—	—
بريطانيا	٢٠٣٢	٤٠٩٣	٤٤٦٢
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٤٥٥٠٠	٦٢٧٠٠	٨٦٦٠٠

الواردات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
بلجيكا/اللوكسمبورغ/ايطاليا/هولندا	٤٤٣١	٦١٤١	٥٠٢٠
الصين الشعبية	٣٨١٩	١٥٦٨٢	٣٩٣٦
فرنسا	٢٩١١٥	٤٨٠٦٩	٢٥٣٧١
المانيا الاتحادية	٦٠٣٢	٩٠٩٥	٩٢٤٤
ساحل العاج	١٣٧٢١	١٦٩٥٧	٣٠٣٨٥
اليابان	٢٠٠٣	١٥٣٢	١٤١٧
السنغال	٨٧٩١	٦٦٣٠	٨٦٠٥
الاتحاد السوفياتي	٣٩٠٠	٣٧٢٧	٣١٥٣
بريطانيا	٣٣٩٩	١٩٨٥	٢٣٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٦٧٧	٣٣٥٣	٢٨٨٠
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٩٣٠٠٠	١٥٢٩٠٠	١٨٦١٠٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.
المصدر: وزارة الدولة لشؤون التخطيط.

ز ـ النيجر
شركاء التجارة الرئيسيون (بالمليون فرنك)

الصادرات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
بنين	٣٠٠	٤٧١	١
بوركينافاسو	١٦٠	٤٠٢	٢٧
فرنسا	٦٨٧٥	١٢٤٥٠	١٧٢٧
المانيا الاتحادية	٩٣٥	١٤١	١١
ايطاليا	٢٢٥	٧٢	٤٩
ساحل العاج	١٣٥	٢٢٩	٣٣
اليابان	٥	١٤٠	—
نيجيريا	٣٤٠٠	٤٢٨٤	٧٤٤
بريطانيا	١٨٠	٢٤٥	—
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥	٥٠٥	٤
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	١٢٦٢٠	١٩٥٥٦	٣١٩٧

الواردات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	١٦٨٦	١٧٥٧	٣٦١
الصين الشعبية	٤٠٢	٨٨١	٧٠١
فرنسا	٦٦٤٩	١٣١٩٧	٢٥٠٢٣
المانيا الاتحادية	١٠٨١	٢٢١٧	٣٠٢٨
ساحل العاج	٩٥٧	٢٤٠٢	٤٤١٧
اليابان	٢٦٢	٩٠٩	٢٠٨٤
هولندا	٦٧٤	٨٦٦	١٧٣٨
نيجيريا	٥١٤	١٣٠٣	٢٦٦١
السنغال	٢٣٠٠	٤٥٦	٧٧١
الولايات المتحدة الامريكية	٢٦٧٥	١٩٤٩	٩٩٨
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٢١٨٩٩	٤٠٣٨٣	٤٨٢٢١

ـ عام ١٩٧٧ (بالمليون فرنك): فرنسا ١٧٥٤٨ ، ونيجيريا ٦٢٧٩.
ـ الارقام محولة لخمسة ملايين فرنك تقريباً.
ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.
المصدر: تقارير جمارك النيجر.

ح ـ السنغال
شركاء التجارة الرئيسيون
(بالمليون فرنك)

الصادرات (حتى ظهر المركب)	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
فرنسا	٣٩٦٩٩	٥٠٧٠٣	٣٢٢٧٦
غامبيا	٨٥٦	٧٠٠	١٢٠٠
المانيا الاتحادية	٢٠٤٣	٢٤٠٨	٢٥٣١
اليونان	٢٣٩٩	١٩٠٣	٢٣٥٢
غينيا بيساو	—	—	٣٢٩٧
ايطاليا	١٢٢٦	٥٣١٦	١٩٤٦
ساحل العاج	٦٤٢٦	٥٠٧٣	٧٥٧٨
اليابان	١٨٢٨	١٦٦٩	٢٣٠١
مالي	٥٣٦٨	٤٦٢٠	٥٩٢٠
موريتانيا	٣٠٢٨	٤٥٣٩	٥٩٦٩
هولندا	١٠٨١	٩٧٩	—
النيجر	٥٣٢	٥٤٠	٩٣٩
نيجيريا	٢٠٩٧	١١٣٩	١٤٣٣
البرتغال	٧٠٩	١٧٤٧	١٥٧٥
بريطانيا	٥٤٧٦	٨١٧١	٥٧٠٦
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	٩٥٢٥٩	١١٣٨٥٨	١٠٠٧٦٧

الواردات (حتى ميناء الشحن)	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٥٧٦٧	٥٧٨٦	٥٧٦٧
البرازيل	٣٢٦٣	٣٤٠٦	٣٢٦٣
الصين الشعبية	٢٧٣٢	٣٦١٥	٢٧٣٢
فرنسا	٦٦٨١٢	٧٥٧٣٠	٦٦٨١٢
المانيا الاتحادية	٧٩١٠	٨٧٤١	٧٩١٠
العراق	٧٩٣٩	١٢٧٧٥	٧٩٣٩
ايطاليا	٦٩٠٢	٨٩٩١	٦٩٠٢
ساحل العاج	٦٠٣٣	٦٤٨٤	٦٠٣٣
اللوكسمبورغ	٢٩٨٢	٤٠١٤	٢٩٨٢
هولندا	٣٩٢٧	٤٤٨٣	٣٩٢٧
نيجيريا	٤٧٣٣	٦٩٦٥	٤٧٣٣
باكستان	٤٧٦٤	٣٧٨٧	٤٧٦٤
اسبانيا	٣١٨٩	٤٧٦٩	٣١٨٩
تايلاند	٢٣٦٨	١١٠٩٦	٢٣٦٨
بريطانيا	٥٩٦٦	٦٤٦٢	٥٩٦٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣١٩٢	٩٣٤٩	١٣١٩٢
المجموع (اضافة الى دول اخرى)	١٧٠٣١٤	١٩٧٩٧٩	١٧٠٣١٤

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

ط ـ اوغندا

شركاء التجارة الرئيسيون (بالألف شلن)

الصادرات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
استراليا	١٢٢٩١٨	٨٣٢٠٦	٧٠٥٩٦
كندا	٢٧١٨٠	٦٧١٢	١٧٦٠
المانيا الاتحادية	٧٨٠٦٩	٨٠٣٤٨	٧٨١٠٣
اليونان	—	٨٨	—
هونغ كونغ	١٨١٠٤	١١٠١٦	٥٢٥
المجر	—	٤٦٧٩٢	—
اليابان	١٧١٦٤٠	١٩٢٨٢٩	٢١٩٧٥٠
كينيا وتانزانيا	١٢٩٢١	٤٢٤١٢	٩٨٠٠٥
هولندا	١١١٨٣٧	٣٨٢٩٦	٣١١٧٠١
بولندا	٢٦٩٣٩	٦٩٣٥١	—
اسبانيا	١٤٣٣٢٢	٧٢٠٤٧	—
السودان	٥٦٧٠٢	٢٥١٦	٥٠٠٩
السويد	١٤٩٢٧	٣٩٤٣	—
الاتحاد السوفياتي	—	٢٨٦٣٩	—
بريطانيا	٨٩٥٤٣٩	٤٩٨٨٣٤	٣٩٤٥٢٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٥٥٨٦٥	٢١٢٠٨٠	٣٤١٩٤٩

الواردات	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
استراليا	–	٢٠٧٨	٤٤٥٦
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	١٥٩٠١	٥٥٣١٤	—
الصين الشعبية	٢٩٨٧	–	٧٦٠٣
الدانمارك	٦٤١٦	١١٨٤٥	–
فرنسا	٥٣٩٤٩	٥٦٤٩٤	٤١١١٧
المانيا الاتحادية	١٨٢٢٧٢	١٨٥١٤٠	١٣٩٨٣٩
هونغ كونغ	٧٨٩٠	٦٥٠٨	٢٢٧٢
الهند	٥٥٠٢٠	٨٤٣٢٩	١٦٧٣٣٤
اسرائيل	٣٤٩	٨٩١	–
ايطاليا	١٠٩٧٨٩	١٠٣٨٦٦	٩٩٦١١
اليابان	٦٧٩٩١	١٢٢٧١٥	٥٣٩٥٠
كينيا وتانزانيا	٦٦٦٠٠٠	٤١٩٠٤٨	٤٢٠٣١٦
هولندا	١٣٦٥٨	٢٩٥٢٣	٩٢٥٧
باكستان	٤٥٠	١٦٣٩	—
السويد	٣٨٨٨	٥٠٠٧	–
سويسرا	١٦١٢٧	١٦٤٧٢	—
الاتحاد السوفياتي	٦٥٨٤	٦٨٥٢	—
بريطانيا	١٨٧٠١٢	٢٥٦٠٠١	٢٨٩٧١٢
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٠١٧	٢٨٣٦٥	١٠٥٧١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) الى ان المعلومات غير متوافرة.

ي - زائير
بلاد منتقاة (بالمليون زائيري)

الصادرات (حتى ظهر المركب)	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٦٤٣٦	١٥٤٦٠	٣٤١٥٨
فرنسا	١٢٤٥	٢٨٦٤	٤٨٨٠
المانيا الاتحادية	١٠٥٣	١٨٤١	٣٢١٤
ايطاليا	١١٢٠	٢٠٦٢	٤٢٨٧
اليابان	٧٠٢	١٩٩٦	٣٧٥٧
هولندا	٢٢٦	٣٢٧	٦٤٦
جنوب افريقيا	٢٢١	—	—
سويسرا	٧٤٤	—	—
بريطانيا	١٦٠٥	٢٤٢٥	٣٤١٦
الولايات المتحدة الامريكية وكندا	١٩٥٦	٤٩٤٥	١٠٠٩٧
زامبيا	٣	—	—

الواردات (ميناء الشحن)	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٧٢١٣	٨٦١٦	١١٠٩٧
فرنسا	٣٤٩٤	٤٦٤	٦٦٧٠
المانيا الاتحادية	٤٣٥١	٣٩٩٨	٤٠٢٥
ايطاليا	١٩٩٩	٢٠٨٧	١٤٩٥
اليابان	١٢٧٧	٣٠٩٩	٢٤٧٢
هولندا	٧٦٣	١١٣٣	١٤٣٧
بريطانيا	١٨٠٠	٨١٩	١٨٩٧
الولايات المتحدة الامريكية وكندا	٤٣٤٥	٦١٨١	٥٤٠٥

ك ـ اسرائيل
شركاء التجارة الرئيسيون
(بالالف دولار امريكي)

الصادرات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
استراليا	٦٠٧٠٠	٦٤٠٠٠	
النمسا	٤٩٣٠٠	٣٧٤٠٠	
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٢٠٦٩٠٠	٢٣٢٢٠٠	
كندا	٤١٧٠٠	٣٣٠٠٠	
فرنسا	٣٠١٣٠٠	٢٥٨٦٠٠	
المانيا الاتحادية	٤١٣٧٠٠	٣٦٦٩٠٠	
اليونان	٥٦٩٠٠	٤٠٠٠٠	
هونغ كونغ	٢١٦٨٠٠	١٧٩٨٠٠	
ايطاليا	٢١٧٢٠٠	٢٠٢٣٠٠	
اليابان	٢٠٦١٠٠	١٩٨٤٠٠	
هولندا	٢١٢٣٠٠	١٩٩٤٠٠	
نيجيريا	٦١٩٠٠	٤٢٣٠٠	
رومانيا	٢٢٩٠٠	٢٤٢٠٠	
سنغافورة	٤٧٣٠٠	٤٠٤٠٠	
جنوب افريقيا	٩٨٦٠٠	٧٨٤٠٠	
اسبانيا	٣٠٤٠٠	٢٨٦٠٠	
السويد	٤٧٢٠٠	٤١٤٠٠	
سويسرا	٢٢٣٧٠٠	١٥٨٢٠٠	
تركيا	٢٢٢٠٠	٢٦٣٠٠	
بريطانيا	٤٧٢٨٠٠	٤١٧٠٠٠	
الولايات المتحدة الامريكية	١٢٢٠٨٠٠	١١١٩٢٠٠	
يوغوسلافيا	٢٥٢٠٠	٢٥١٠٠	

الواردات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الارجنتين	٦٧٠٠٠	٥٩٤٠٠	٦٦٩٠٠
استراليا	٣٤٥٠٠	٤٩٩٠٠	٤٦٢٠٠
النمسا	٤١٩٠٠	٣٨٦٠٠	٤١٠٠٠
بلجيكا/ اللوكسمبورغ	٣١٩٨٠٠	٣٦٧٥٠٠	٥٨٢٨٠٠
البرازيل	٥٨٩٠٠	٦٠٤٠٠	٢٩٣٠٠
كندا	٩٠٢٠٠	١١٢٤٠٠	١٠٤٧٠٠
الدانمرك	٣٣٢٠٠	٣٣٧٠٠	٤١٩٠٠
فنلندا	٦٤٧٠٠	٥٠٧٠٠	٥٦٣٠٠
فرنسا	٣٤٠٧٠٠	٣٦٤٧٠٠	٤٠٦١٠٠
المانيا الاتحادية	٨٤١٢٠٠	٨٩٥٢٠٠	١٠٤٠٤٠٠
هونغ كونغ	٣٥٧٠٠	٣٩٠٠٠	٣٦٨٠٠
ايطاليا	٣٩٣٢٠٠	٤٤١٩٠٠	٤٧١٣٠٠
اليابان	١٢٧٧٠٠	١٨٦٣٠٠	٢٧٣٧٠٠
هولندا	٢٥٣٣٠٠	٢٤٨٣٠٠	٢٣٣٩٠٠
رومانيا	٥٧٥٠٠	٤٤٦٠٠	٣١٤٠٠
جنوب افريقيا	١٠٣٢٠٠	١٦٦٨٠٠	١٦٩٦٠٠
اسبانيا	٥٩١٠٠	٤٢١٠٠	١٢٤٧٠٠
السويد	٧٤٦٠٠	١٠١١٠٠	١١٧٢٠٠
سويسرا	٤٥٦٣٠٠	٤٨٥٤٠٠	٥٢٢٧٠٠
بريطانيا	٦٠٣٨٠٠	٦١٨٨٠٠	٦٦٧٣٠٠
الولايات المتحدة الامريكية	١٦٣٠٣٠٠	١٥٤٢٠٠٠	١٦٥٠١٠٠
يوغوسلافيا	٢٦٢٠٠	٣٠٢٠٠	٣٥٠٠٠

جدول رقم (٢ - ١١)
الاقطار العربية التي تظهر كاقطار رئيسية في جداول التجارة لدول الجوار الجغرافي (صادرات وواردات)

القطر / دول الجوار	اثيوبيا	التشاد	افريقيا الوسطى	زائير	اوغندا	مالي	النيجر	السنغال	تركيا	ايران	مجموعة الاقطار العربية
الاردن											—
الامارات العربية المتحدة										×	١
البحرين											—
تونس									.×		—
الجزائر							×	×			٢
الجماهيرية العربية الليبية		×							×		٢
جيبوتي	×										١
السعودية	×									×	٢
السودان											١
سوريا					×						١
الصومال											—
العراق								×	×		٢
عمان											—
قطر											—
الكويت	×									×	٢
لبنان										×	١
مصر	×										١
المغرب											—
موريتانيا								×			١
اليمن الديمقراطية											—
اليمن العربية											—
مجموع الاقطار العربية	٤	١	—	—	١	—	١	٣	٣	٤	١١
اسرائيل	×		×		×						٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.

المصادر: *Africa South of the Sahara, 1986, and The Middle East and South Africa, 1986.*

ويوضح جدول رقم (٢ - ١٢)[١٣٣] زيادة عدد هذه الشركات خلال الفترة ما بين العامين من ٢٢ شركة عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠ شركة في عام ١٩٨٤، وزاد عدد الأقطار العربية التي تعمل فيها الشركات التركية من ٥ أقطار عام ١٩٧٨ الى ٩ أقطار في عام ١٩٨٤. والأهم من ذلك ان تعاقدات هذه الشركات قد زادت زيادة كبيرة. فجدول رقم (٢ - ١٣)[١٣٤] يوضح أن الشركات التركية ضاعفت ما تفرز به متعاقدات اربعة اضعاف خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤، حيث ارتفعت قيمة تعاقداتها من ٣٤٦١ مليون دولار الى ١٤٤٨٨ مليون دولار. ورغم ان معظم هذه التعاقدات تتركز في ثلاثة أقطار عربية فقط هي ليبيا والسعودية والعراق، فالملاحظ أيضا أن عدد البلدان التي تفوز فيها بتعاقدات يتزايد من ٥ اقطار عام ١٩٨٠ الى ٨ أقطار عام ١٩٨٤. وثالثها ان العمالة التركية التي كانت تنتشر تقليدياً في أوروبا وجدت في الوطن العربي سوقاً جديداً للعمالة. وخلال عام ١٩٨١ بلغ العدد الاجمالي للعمال الأتراك في الاقطار العربية ١٣٥ الف عامل بينهم حوالى ٨٠ الفاً في ليبيا و ٣٥ الفاً في السعودية و ١٥ الفاً في العراق وبلغ متوسط عائدات العمال الاتراك في الوطن العربي المحولة الى تركيا ٦ آلاف دولار سنوياً للفرد الواحد بالمقارنة بمتوسط ١٨٠٠

جدول رقم (٢ - ١٢)
الشركات التركية التي تعمل في الاقطار العربية
(١٩٧٦ - ١٩٨٤)

القطر / السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الاردن			٢	٣	١١	١١	١٢
الامارات العربية المتحدة	١	١	٢	٢	٢	٢	٢
تونس					١	١	١
الجزائر					١	١	١
الجماهيرية العربية الليبية	١٣	١٩	٣٤	٦٨	٩٨	١٠٥	١١٢
السعودية	٤	٥	١٣	١٩	٧٩	١٠٩	١٢٩
العراق	٣	٤	٧	١٣	٣٥	٣٥	٣٦
الكويت	١	١	٣	٥	٦	٦	٦
مصر					١	١	١
المجموع	٢٢	٣٠	٥١	١١٠	٢٣٤	٢٧١	٣٠٠

المصدر: *Middle East* (London), (March 1985), p. 28.

(١٣٣) *Middle East* (London), (March 1985), p. 28.
(١٣٤) المصدر نفسه.

جدول رقم (٢ - ١٣)
قيمة العقود التي فازت بها الشركات التركية
في الاقطار العربية للفترة، ١٩٨٠ - ١٩٨٤
(بالمليون دولار)

القطر / السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الاردن	١١	٤٣	٤٣	١٠٨	١٠٨
الامارات العربية المتحدة	٣٥	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
تونس					١٦
الجزائر			٣٧	٣٧	٣٧
الجماهيرية العربية الليبية	٢٣٤٠	٧١٠٠	٨١٦٧	٨٥٦٥	٨٦٤٠
السعودية	٦٣٤	١٠٥٠	٣٣٠٢	٤١٢٥	٤٥٦٤
العراق	٤٣٠	٧٢٨	٩٥٢	١٠٣١	١٠٥١
الكويت	١١	١٢	١٦	١٧	١٧
مصر				١٦	١٦
المجموع	٣٤٦١	٨٩٧٢	١٢٥٥٦	١٣٩٣٨	١٤٤٨٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٨.

دولار سنوياً للفرد الواحد من مواطنيهم العاملين في دول اوروبا الغربية[١٣٥]. ورابعها يعد نهر الفرات الذي ينبع من تركيا ويمر بكل من سوريا والعراق في طريقه الى شط العرب والخليج العربي أحد الموضوعات التي تصلح كمجال للتعاون بين الاقطار الثلاثة. وحتى الآن فان النهر يعتبر أحد الموضوعات الخلافية، فرفض كل من سوريا والعراق قيام تركيا بانشاء عدد من السدود على النهر أدى الى انخفاض حجم تدفق مياه النهر الى اراضيهما، ولكن تركيا تسعى الى حل توفيقي لهذه المسألة مع البلدين، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي - في حال نجاحه - الى خلق موضوع جيد للاعتماد المتبادل بين البلدان الثلاثة[١٣٦].

اذا كان كل ما سبق يشير الى ضعف الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي مع الاستثناء النسبي لحالة تركيا فانه يمكن القول ايضا ان الجداول السابقة تشير الى

(١٣٥) وليام هيل، «العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية - العربية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٧١.
(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢.

ضعف الاعتماد المتبادل بين اسرائيل ودول الجوار الجغرافي. فلا يوجد تمثيل دبلوماسي مرتفع لها الا في دولتين فقط هما زائير وتركيا إضافة الى ذلك فانها لا تعد شريكاً رئيسياً تجارياً لدول الجوار الا في ثلاث دول هي اثيوبيا وافريقيا الوسطى وأوغندا. وبالنسبة الى اثيوبيا فان اسرائيل تظهر في جانب الواردات لأثيوبيا وبقدر ضئيل مقارناً بباقي مورديها الرئيسيين. وفي حالة افريقيا الوسطى فإن اسرائيل تظهر في جانب الصادرات وبقيمة ضئيلة أيضاً ولكن متصاعدة نسبياً خلال السنوات المتاحة ارقام عنها (من ١٩٧٥ الى ١٩٧٧). وينطبق الشيء نفسه على اوغندا وان كانت اسرائيل لا تظهر إلا في جانب الواردات. وبالنسبة الى اسرائيل نفسها كما في جدول (٢ - ١٠/ي) فانه لا يوجد من بين دول الجوار الجغرافي كشريك تجاري رئيسي سوى تركيا - التي تظهر في جانب الصادرات - ولكن بمقدار ضئيل ايضاً من اجمالي الصادرات الاسرائيلية حيث لا تزيد قيمتها عن ٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٣.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي

في الفصل الثاني من هذا البحث قمنا بتحديد خصائص ومكونات العلاقات بين العرب من ناحية ودول الجوار الجغرافي من ناحية أخرى من خلال دراسة أربعة محاور رئيسية للعلاقة: الجغرافيا، السياسية القومية،توازن القوى، والاعتماد المتبادل. ولقد اظهرت دراسة هذه المحاور التعقيد الشديد الذي تشتمل عليه هذه العلاقات، وهو التعقيد الذي لا ينبع فقط من الحقائق الجغرافية والتشابه التاريخي النابعة من ظاهرة «الجوار» ذاتها، وانما ترجع ايضا الى التطور الذاتي في تشكيل الدولة القومية لطرفي العلاقة وتوازن القوى بينهما. كل ذلك يجعل عملية استشراف مستقبل العلاقة مسألة معقدة بدورها ويحدها الكثير من المحاذير العلمية. فالدول التي نتعامل معها تنتمي جميعاً الى العالم الثالث الذي ما زالت نماذج التطور فيه بالغة الغموض وتغلب عليه العناصر الذاتية والشخصية التي يصعب اخضاعها للتحليل العلمي الدقيق بحيث يمكن اصدار توقعات تتميز بدرجة عالية من اليقين. ورغم ذلك، فإن استيعاب هذه الحقيقة، وان كانت سبباً في التحفظ والتحوط على نتائج الدراسة، فانها يجب الا تقف حائلاً دون استشراف المستقبل. فهذه العملية الاخيرة هي ارتياد للمجهول، وبطبيعتها فانها تسعى الى استجلاء ما هو ممكن التوصل اليه في المستقبل على ضوء الخبرة التاريخية، والعناصر التي أمكن الكشف عنها في العلاقة، وتبقى دائماً مساحة من العناصر التي يصعب حسابها، فضلاً عن «المفاجآت» التي يزخر بها هذا النوع من البلدان في علاقاتها مع بعضها البعض.

ولذلك فإن هذا البحث سوف يركز على استجلاء مستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي على ضوء المشاهد الثلاثة لاستشراف مستقبل الوطن العربي التي وضعها فريق من المتخصصين في مركز دراسات الوحدة العربية وهي: التجزئة، التنسيق،

الوظيفي والوحدة الفدرالية[1]، بحيث يتم التعرض لمستقبل كل من المحاور الاربعة السابقة على ضوء كل مشهد مع التعرض لمستقبل كل علاقة مع دول الجوار على حدة.

أولاً: مشهد التجزئة في الوطن العربي[2]

١ ـ مقدمة

هذا المشهد يقوم على استمرار الاوضاع السائدة حالياً في منتصف الثمانينات في الوطن العربي، بمعنى استمرار تجزئته الى دول ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض، بل واحتمال حدوث مزيد من البلقنة السياسية فيه، او اندراج أقطاره في اطار نظم اقليمية اوسع منه مع الدول المحيطة بالاقليم العربي. ولهذا المشهد عدد من الملامح الاساسية التي أوردتها وثيقة مشروع بحث الاستشراف الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية:

أ ـ مع استمرار التجزئة في شكل الدولة القطرية فإن المؤسسات والنزعات القطرية على مستوى النخبة سوف تتكرس.

ب ـ ستستمر خطط التنمية على أساس قطري وتابع، مركزة على الجوانب الاقتصادية فقط، وسيترتب على ذلك بقاء مستويات التبادل التجاري بين الاقطار العربية على وضعها الحالي، أو يتجه هذا التبادل الى النقصان السلبي.

ج ـ لن توجد أي تفضيلات بين الأقطار العربية في التجارة وانتقال عوامل الانتاج باستثناء العمالة مع ميل واضح من الأقطار الميسورة الى تقليص الاعتماد على العمالة العربية الوافدة.

د ـ ستوجد محاولات تعاون أو تكامل سياسي أو اقتصادي أو عسكري بين الأقطار، ولكنها ستظل محاولات غير مستقرة وغير ناجحة، ومرتبطة بمصالح وأمزجة النخبات الحاكمة، ومرتبطة بموقف بعض القوى الاجنبية منها.

هـ ـ سيكون هناك مزيد من الاستقطاب الاجتماعي، يتجسد في مزيد من التفاوتات في الدخول وفرص المعيشة، بين الأقطار وفي داخل كل قطر.

و ـ ستكون هناك محاولات مشاركة سياسية محدودة ولكنها متذبذبة وغير مستقرة.

---

(١) سعدالدين ابراهيم [وآخرون]، «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام»، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٧.

ز ـ سيستمر اختراق القيم الغربية، خصوصاً الاستهلاكية والفردية منها للمجتمع وأنماط المعيشة.

ح ـ ستزداد ردود الفعل الساخطة شعبياً، وذلك في شكل تيارات اسلامية أو غيرها و/ أو محاولات انقلابات عسكرية، و/ أو انتفاضات حضرية.

ط ـ ستزداد احتمالات ومحاولات البلقنة والنزعات الانفصالية على أسس التنمية (لغوية أو دينية أو عرقية أو قومية).

ي ـ ستزداد علاقات التبعية بين اقطار الوطن العربي والعالم الخارجي ويتزايد اندماج الوطن العربي ككل في النظام الرأسمالي العالمي.

ك ـ ستفرض البيئة العالمية بأحداثها وتطوراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية نفسها على كل قطر من دون مقاومة محسوسة.

ل ـ ستزداد النزاعات العربية ـ العربية حدّة، وقد تظهر بعض آليات جديدة لفض هذه المنازعات.

م ـ ستستمر ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على حالها، بكل التداعيات السلبية لذلك.

ن ـ ستزداد محاولات الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي في مجمله ويكون رد الفعل العربي إما في شكل مقاومة متفرقة ولكن مؤثرة في بعض الاحيان واما تنهار هذه المقاومة وتسود سياسة الاستسلام والتهاون مع اسرائيل.

س ـ من المتصور ان تقيم بعض الاقطار العربية علاقات وثيقة في إطار دول العالم الثالث أو مجموعة عدم الانحياز أو مجموعة الدول الافريقية، ولكن ذلك سيتم على أساس ثنائي ومن الارجح أنه لا يؤدي الى تغيرات كيفية في علاقات الوطن العربي بهذه التجمعات الدولية.

هذه الملامح الخمسة عشر تعني ان الوطن العربي ككل ودوله فرادى تعاني ضعفاً شديداً في المناعة ازاء التحديات الخارجية بما فيها تلك الصادرة عن دول الجوار الجغرافي، وهو ما يؤدي الى قابليتها للاختراق من قبل هذه القوى الخارجية، وهو الامر الذي سيؤثر بالتالي على الأقطار العربية فرادى ومجتمعة بحيث يطرح امكانات تقسيم الأقطار القائمة فيها، أو اندماجها ولحاقها بأقليم غير عربي. وحتى يمكن اختبار هذه الفرضية، واستكشاف

تأثيراتها على علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي خلال فترة البحث (١٩٨٥ ـ ٢٠١٥) فان علينا أن نتناول ذلك من خلال المقتربات او المداخل الاربعة التي اوضحناها في المبحث الاول من هذه الدراسة: الجغرافيا السياسية، القومية، توازن القوى، الاعتماد المتبادل.

٢ ـ الجغرافيا السياسية

في الجزء الثاني من هذا البحث نكتشف مباشرة ان هناك «عقدة تاريخية» تتحكم في علاقات العرب مع كل من دول الجوار الجغرافي الرئيسية حتى الآن. هذه العقد نلخصها هنا فيما يلي:

أ ـ عقدة العلاقات العربية ـ التركية وتدور حول مسؤولية الطرفين في انهيار الامبراطورية العثمانية ومعاونة الغرب الاستعماري في تقطيع أوصال الامبراطورية والهجوم على شعوبها.

ب ـ عقدة العلاقات العربية ـ الايرانية وتدور حول التراث التاريخي لمحاولة كل من طرفي العلاقة الهيمنة على الطرف الآخر قبل الاسلام وبعده والتي ادت إلى وجود تناقض وتنافس حضاري وثقافي.

ج ـ عقدة العلاقات العربية ـ الأثيوبية التي تشكلت مع بداية القرن الحالي وتشكلت في المحاولة الاسلامية العربية لربط الحزام الاسلامي الممتد من السنغال حتى التشاد بالساحل الاسلامي المنحدر من أرتيريا حتى كينيا عبر السودان ومن خلال اثيوبيا والمحاولة الاثيوبية المسيحية الافريقية للامتداد من ساحل المحيط الهندي والبحر الاحمر وحتى وسط افريقيا وجنوبها عبر جنوب السودان.

وبالنظرة المقارنة للعقد الثلاث نكتشف ان «عقدة» العلاقات العربية ـ التركية هي عقدة تنتمي الى الماضي أساساً رغم ان بعضاً من آثارها لا يزال باقياً معنا حتى اليوم. أما في الحالتين الثانية والثالثة فإن الماضي القريب واحداث الحاضر تغذيها باستمرار وتقطع باستمرار المواجهة بين الطرفين في الخليج العربي والقرن الافريقي. ومما يعزز من هذه النظرة أن التناقضات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية في العلاقات العربية ـ التركية تكاد تتوارى في أولويات الطرفين وراء مثيل هذه التناقضات في علاقات العرب مع كل من تركيا واثيوبيا فبالمقارنة نكتشف ما يلي:

(١) ان النزاع العربي التركي حول اقليم الاسكندرونة تتراجع اهميته باستمرار في جدول اعمال العلاقة بين الطرفين مقارنة بقضايا الحدود في العلاقات العربية ـ الايرانية مثل شط العرب والجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وحتى البحرين نفسها التي لا تزال موضع المطالبة من النظام الايراني او مقارنتها بقضايا الحدود الصومالية ـ الاثيوبية. ففي

هاتين الحالتين الأخيرتين فان مثل هذه القضايا كانت ولا تزال سبباً في صراعات مسلحة بين الطرفين، كما انها تتعمق بفعل هذه الصراعات نفسها.

(٢) انه رغم الاهمية الاستراتيجية لمضيقي البوسفور والدردنيل التركيين باعتبارهما جزءاً مهماً من أمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط - فانها ايضا تقل أهمية بالنسبة الى الامن العسكري والاقتصادي العربي عن مضايق هرمز وباب المندب حيث تشارك الأقطار العربية ايران واثيوبيا التحكم في هذه المضايق. فبينما يعد مضيق هرمز وباب المندب ممرين للنفط العربي والايراني اللازم للحياة الاقتصادية لكلا الطرفين، فان باب المندب يضيف عقدة ثانية في العلاقات العربية - الاثيوبية تتعلق بعروبة البحر الاحمر والصراع العربي -الاسرائيلي.

(٣) ان هناك تفاوتا في حدة مشكلات الاقليات الواقعة بين الطرفين. فبينما نجد ان الأقلية التركية في الوطن العربي وتلك العربية في تركيا مالتا الى الذوبان في المجتمعات التي عاشتا فيها، فإن الاقلية العربية لدى ايران والاقليات الايرانية في الخليج لا تزال تؤكد على هويتها الثقافية وأحياناً السياسية. وتزيد المشكلة حدة في العلاقات العربية - الاثيوبية. فمنذ فترة طويلة ينظر سكان ارتيريا الى أنفسهم باعتبارهم امتداداً للمجتمع العربي والاسلامي، كما أن سكان منطقة أوغادين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الصومال الكبير ويخوضون حربا مسلحة في هذا السبيل. وبالمقابل فان قبائل عفر في جيبوتي تنظر الى نفسها - وكذلك اثيوبيا - كامتداد للقبائل الاثيوبية ، والأهم من ذلك، فان أثيوبيا تعتبر قبائل جنوب السودان امتداداً لحزام القبائل المسيحية الافريقية التي تواجه المد العربي الاسلامي شمالها.

(٤) ان الخلافات العربية - التركية حول توزيع مياه نهر الفرات، وان كانت لا تزال نقطة احتكاك في العلاقات السورية - التركية فانها لا تزال أقل حدة من خلافات توزيع الموارد المتعلقة بشط العرب في العلاقات العربية - الايرانية أو بتوزيع مياه النيل في العلاقات العربية - الاثيوبية أو بقضية إقليم أوزو في العلاقات الليبية - التشادية.

نخلص من ذلك إلى انه من الزاوية الجيوبوليتيكية البحتة فانه من المتصور ان تستمر هذه الاتجاهات في المستقبل. فالأغلب أنه في ظل استمرار التيار القطري في الوطن العربي، وهو ما يجعل العلاقات الجيوبوليتيكية بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي تقوم على أساس قطري ليس قومياً أن تصبح المشكلات العربية - التركية في حقيقتها مشكلات سورية - تركية. ولما كانت سوريا لا تزال تعتبر صراعها مع اسرائيل يشكل الاولوية الأولى في اهتماماتها، فان الارجح انها تميل الى عدم إثارة قضايا نهر الفرات أو لواء الاسكندرونة بل قبول التوفيق فيما يتعلق بالقضية الأولى على الاقل مع بقاء القضية الثانية من دون حل، وهو الأمر الذي يعني في جوهره الاعتراف بالامر الواقع خصوصاً مع التغير الكبير في الطبيعة الديمغرافية للواء وربما قبول السيطرة التركية عليه خلال العقود الثلاثة المقبلة من استمرار هذا

المشهد. وعلى العكس من ذلك، فإن التناقضات العراقية ـ الايرانية، والأثيوبية مع الصومال والسودان وجيبوتي ستستمر على الأرجح في اطار اعتبار كل من هذه الأقطار أن تناقضاتها الجيوبوليتيكية لا تزال في مقدمة أولوياتها القومية، ومن ثم سبباً للصراع.

٣ ـ القومية

ويعزز من وجهة النظر السابقة التطورات الحادثة في التجربة القومية لطرفي العلاقة. فنقطة البداية في مشهد التجزئة هي أن التيار القطري وتنمية القوميات القطرية المحلية سيظلان مهيمنين على الوطن العربي. وفي الوقت نفسه نلمح فروقاً جوهرية في دول الجوار بين تركيا من جانب وايران واثيوبيا من جانب آخر. فتركيا أكثرها تقدماً من حيث تبلور الظاهرة القومية فيها بالمعنى الحديث من حيث علمانيتها. وتطور تجربة التحديث فيها على نحو متسارع مقارنة بباقي دول المنطقة. فالدستور التركي الصادر في ١٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ينص على ان الدستور وضع على أساس من «مفهوم القومية» ويعطي السيادة المطلقة «للأمة التركية». وتنص المادة الثانية منه ـ وغير القابلة للتعديل على نحو مطلق ـ على ان الجمهورية التركية هي دولة «ديمقراطية علمانية، واجتماعية»[٣] واذا وضعنا في الذهن ان تركيا تسعى الى الانضمام الى الجماعة الاوروبية في منتصف التسعينات بعد فترة طويلة من الانتساب الى الجماعة منذ عام ١٩٦٤، فانها تفعل ذلك باعتبار انه يعد استكمالا لحلقات مشاركتها في المؤسسات الغربية مثل مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحلف الاطلسي واستناداً ـ كما تقول المصادر التركية ـ الى مشاركتها للغرب في «القيم الاخلاقية والسياسية والاقتصادية». وهكذا فان تركيا تعتبر دخولها الجماعة شهادة بانضمامها الى «الغرب» بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي كما هو حادث بالمعنى الأمني والعسكري بانضمامها الى حلف الاطلسي[٤]. ولما كان هذا الانضمام لا يزال مشروطاً من جانب الجماعة باستكمال تركيا لديمقراطيتها، وهو الأمر المرجح حدوثه في فترة أدناها عشر سنوات وأقصاها نهاية القرن الحالي، فان علاقات تركيا مع الوطن العربي ربما تتشابه مع العلاقات العربية مع الدول الاوروبية الحديثة الديمقراطية مثل اليونان واسبانيا (خصوصاً في حالة الاخيرة حيث توجد تناقضات جيوبوليتيكية خاصة في سبتة ومليلة) والتي يربطها بالوطن العربي البحر الابيض المتوسط حيث تغلب النظرة الى الوطن العربي كسوق اقتصادية وساحة للنفوذ الدبلوماسي والسياسي ولكن ليس موضوعاً للغزو والاحتلال العسكري. وتحاول تركيا

---

(٣) *Turkey 1986 Almanac* (Turkish Daily News Publications, 1986), p. 94.

(٤) «Turkey - EEC Relations,» in: *Turkey 1983 Almanac* (Turkish Daily News Publications, 1983), p. 496.

استغلال موقفها من العالم الاسلامي والعربي كعامل مساعد في عملية انضمامها الى الجماعة الاوروبية وكميزة اضافية لها تبرر هذا الانضمام كما يتبين من النص التالي[٥]:

«تركيا هي البلد الأوروبي الوحيد العضو في المؤتمر الاسلامي والذي له خبرة واسعة في الشرق الاوسط وروابط متميزة مع البلدان الاسلامية. ولذلك فمع انضمام تركيا الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فان اوروبا تفوز ببعد جديد في تكاملها السياسي. وعلى الجانب الآخر، فان وجود تركيا داخل الجماعة، وارتباطاتها مع كل من اوروبا والبلدان الاسلامية سوف يكونان عنصرين للاستقرار في الشرق الاوسط والمحافظة على السلام فيه. وكما هو واضح في هذا الاطار، ان الدور المزدوج الذي يمكن ان تلعبه تركيا سوف يضع مكونات يكمل بعضها البعض لسياسة خارجية متكاملة ذات فائدة لكل من اوروبا والشرق الاوسط».

واذا كان يمكن فهم شيء من هذا النص، فهو أن تركيا العضو في الجماعة الاوروبية ستضع سياستها في اطار سياسة الجماعة الاوروبية والتحالف الغربي عموماً. واذا أضفنا الى ذلك أنه من المنتظر عندئذ ان تكون اوروبا الغربية اكثر تكاملاً مما هي الآن، فإن العلاقات العربية ـ التركية ستبتعد على الأغلب من كونها علاقات للجوار الجغرافي بما يعنيه ذلك من ابعاد جيوبوليتيكية وتفاعلات قومية وتقترب من المجرى العام للعلاقات العربية ـ الاوروبية، التي عندئذ ستخضع للاهداف الاقتصادية والأمنية للمعسكر الغربي.

وعلى خلاف مع هذا الوضع لتطور القومية التركية، فان التعصب القومي الساعي الى التوسع والغزو والاحتلال العسكري هو ما يميز القوميتين الاثيوبية والايرانية. فكما اشرنا من قبل فكلتا القوميتين تتميز بكونها عابرة للقوميات وترفض ـ وتسعى لتجاوز ـ الحدود الجغرافية القائمة بينها وبين جيرانها العرب، أي أن التوسع ـ بمعناه الأمني والعسكري ـ يعد احدى وسائل بناء الأمة ذاتها ومقاومة تيارات التجزئة والانفصال فيها. وبينما يبدو ذلك واضحاً من السلوك الاثيوبي تجاه السودان والصومال وجيبوتي ـ كما أسلفنا ـ فان تعبيرات ذلك تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في حالة ايران. فحرب ايران مع العراق قدمت دائماً باعتبارها حرب «الاسلام» ضد «الكفر»، وأشير اليها كثيراً ليس بأنها الحرب العراقية ـ الايرانية وانما الحرب الاسلامية ـ البعثية. ويقول الخميني في رده على المطالبين بوقف الحرب مع العراق لأن القوات العراقية لم تعد داخل ايران: «ان بعض السادة يقولون لو كان الامر يتعلق بوجود قوات البعث داخل اراضينا لضحينا بآخر فتى وآخر فتاة لاخراجهم.. هذه هي القضية التي يرفضها الاسلام. هل الاسلام أقل منزلة من شعبنا؟ هل الاسلام أقل مكانة من بلدنا؟ إننا الآن نفكر في سبيل الاسلام». وتختزل هذه الدعوة الاسلامية بوضوح في شكل من أشكال التعصب القومي الايراني وتستخدم أداة لتبرير التدخل الايراني في الشؤون العراقية «حيث لا فارق بين الشعبين في ظل الاسلام» ويقول علي خامينئي في خطاب له في آذار/ مارس ١٩٨٢: «ان الأمة الايرانية والحكومة لا يمكن ان تتجاهلا الشؤون العراقية.. ليست هناك حكومة أو أمة أخرى في العالم ـ غير ايران ـ لها الحق في الاهتمام

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

بمستقبل العراق.. ان حكومة المستقبل في العراق يجب ان تكون اسلامية وشيعية.. ان سياسة الامام الخميني سوف تكون سياسة العراق المستقبلية. فهو قائد الأمة الاسلامية، وليس هناك فارق بين الأمتين الايرانية والعراقية في القبول بالامام القائد وفي اتباع الامام وخطه. ان مسؤولي الحكومة والدولة تحدهم الحدود الدولية ولكن الامام لا تحده حدود جغرافية». ولم تكتف ايران بالتصريحات فقط تجاه العراق، بل انشأت أيضاً عدداً من المؤسسات التي تحول هذا الفكر الى خطوات عملية، فقد أعلن في طهران في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ تشكيل «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق» وذلك كتجمع للقوى العراقية ـ الشيعية المعارضة، ويرأسه حجة الاسلام سيد محمد باقر حكيم الذي اعلن عزمه الاطاحة بالحكومة العراقية «واحلال حكومة اسلامية محلها». كما تؤيد ايران حزب «الدعوة» الشيعي الذي يقوم بأعمال عنف ضد الحكومة العراقية[٦]. وفي الوقت نفسه فإن ايران تعتبر نفسها مسؤولة عن حماية الاقليات الايرانية والشيعية في منطقة الخليج العربي. ففي معرض حديثه عن مبررات ضم ايران للبحرين، ذكر الزعيم الديني الايراني آية الله صادق روحاني، (من كبار معاوني الخميني) أن حكومة بلاده بعثت الى حاكم البحرين لتنذره بأنه ما لم يكف عن ممارسة «القهر والاضطهاد» ضد طائفة الشيعة وما لم يقم باستعادة العمل «بالقوانين الاسلامية» فان الحكومة سوف تدعو شعب البحرين الى ان يطلب الانضمام الى الجمهورية الاسلامية في ايران[٧].

من هذه التصريحات نكتشف بسهولة اننا امام قومية توسعية في ذروة عنفوانها وشوفينيتها، ويعطيها الاسلام الذرائع والاسباب للتعبئة الداخلية والتوسع الخارجي عن طريق اقناع الجماهير والاقليات بعدالة موقفها. وفي المقابل فان التيار القطري العربي المهيمن، فضلا عن انه سمح لاقطار عربية ان تؤيد ايران، فانه حتى لم ينجح في تعبئة جماهيره الداخلية. فالقومية القطرية ـ فضلاً عن حداثتها وعجزها عن الحصول على ولاء كل المواطنين ـ لا تزال تستند الى القمع الصادر من حزب أو أسرة حاكمة. والاكثر خطورة ان الدولة كثيراً ما تختزل في شخص واحد، وترتبط معاركها القومية به، مما يجعل الشعور القومي مختزلاً في شخص واحد مهما بلغت مواهبه وانجازاته وهو ما يؤدي في النهاية الى ضمور القومية القطرية ذاتها. ونتيجة هذا الضعف الكامن في «القومية القطرية» فانها كثيراً ما تعجز عن استيعاب ولاء جميع المواطنين في القطر ذاته او تطمئن الى وجوده. ويبدو ذلك واضحاً في الحالة العراقية. فقد تعامل الحكم العراقي مع العناصر الشيعية، ومع القادة الشيعة بعد الثورة الايرانية بمنطق التعامل مع القوى المهددة للتكامل القومي القطري، والمنتمية الى كيان خارجي، وليس بمنطق التعامل مع أنداد يطالبون بالمشاركة السياسية بأوسع

(٦) اسامة الغزالي حرب، «تأثير الحرب بين العراق وايران على اوضاعهما السياسية والاقتصادية،» ورقة قدّمت الى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

(٧) المصدر نفسه.

معاني الكلمة. ولذلك لم يكن غريباً قيام الحكم العراقي قبيل الحرب مع ايران بترحيل آلاف الشيعة العراقيين ذوي الأصل الايراني خصوصاً إلى ايران. ولم تحمهم جنسيتهم العراقية من الشك في ولائهم للدولة عندما تقوم الحرب[٨].

نخلص من ذلك الى أننا نواجه قوميات متصادمة بالضرورة، وهي النقطة التي ستظل متحكمة خلال العقود المقبلة في تكوين الشعور النفسي لطرفي العلاقة بين الأقطار العربية من جانب وايران واثيوبيا من جانب آخر. وربما في حالة ايران فان هناك حالة اختلال واضحة في عنفوان وقوة النزعة القومية لدى الطرفين. فبينما تستند القومية الايرانية الى ايديولوجية عالمية عابرة للقوميات هي الاسلام، فان القوميات القطرية العربية في الخليج، وبخاصة في حالة استمرار عزلتها عن بقية المحيط العربي كما هو متصور في هذا المشهد ووقوفها معزولة عن باقي المصادر العربية للقوة المادية والروحية تصبح غير قادرة على المواجهة في ميدان الولاء والروح المعنوية والدفعة النفسية اللازمة لاستمرار المواجهة. وهو الامر الذي يعطي لايران ميزة استراتيجية كبرى ويجعلها اكثر قدرة على الانتصار.

٤ ـ توازن القوى

الخبرة التاريخية لعلاقات توازن القوى بين الاقطار العربية ودول الجوار الجغرافي تعطي وزناً لعامل بروز التيار القومي العربي الوحدوي في سعي دول الجوار الى التحالف مع الغرب عموماً والولايات المتحدة واسرائيل خصوصاً مع امكان التحالف ما بين ايران وتركيا في مواجهة هذا التيار. ومع تراجع تيار الوحدة وهيمنة التيار القطري فإن هذه الدول تقلص من علاقاتها مع اسرائيل بحثاً عن مشروعية لها في المنطقة العربية تسمح لها بمد نفوذها الاقتصادي (كما هو الحال مع تركيا) أو الأمني والعسكري (كما هو الحال مع ايران واثيوبيا). وفي هذه الحالة الاخيرة، فان دول الجوار الجغرافي تصبح في غير حاجة ماسة لاسرائيل، وان كان ذلك لا يمنع من وجود تعاون محدود في بعض المجالات بين الطرفين، كالتنسيق التركي ـ الاسرائيلي (والامريكي) في مجال «مقاومة الارهاب» أو الايراني ـ الاسرائيلي في مجال مد ايران بالسلاح او الاسرائيلي ـ الاثيوبي فيما يتعلق بمضيق باب المندب او هجرة الفلاشا. وحتى يمكن استشراف مستقبل العلاقات العربية مع كل من الدول الثلاث على ضوء مشهد التجزئة فلا بد لنا أولاً من التعرف على مستقبل ميزان القوى بين الطرفين خلال فترة الاستشراف.

أ ـ ميزان القوى العربي ـ التركي[٩]

يصعب تقدير تطورات الامكانات العسكرية والتسليحية لتركيا نظراً لكثرة المتغيرات

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) طلعت مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،» بحث خاص معد لمشروع =

التي تتعلق بها هذه التطورات. أولها ارتباط المتغيرات بالوضع الداخلي في تركيا والذي شهد عام ١٩٨٤ تغيراً في نظام التنمية ومازال يحتمل تغيرات داخلية اخرى، وثانيها ارتباط تطور هذه الامكانات بحلف الاطلسي الذي تشارك فيه، وثالثها ارتباط التطور بتطور العلاقات بين الاقطاب الدولية وبخاصة الاتحاد السوفياتي الذي يشاركها الحدود وتطور قوته العسكرية، ورابعها بتطور الصراع التركي ـ اليوناني حول قضايا مختلفة أهمها الصراع حول قبرص، وخامسها ارتباط الاقتصاد التركي بأسواق الاقطار العربية النفطية (الاسلامية) وانخفاض اسعار النفط الذي يتوقع استمراره حتى عام ١٩٩٥، وأخيراً ـ وليس آخراً ـ بتطور الحرب العراقية ـ الايرانية وتأثيره على تركيا.

ومن المتوقع زيادة عدد السكان في تركيا بمعدل ٢,٢ بالمائة بحيث يصل عدد سكانها الذي يمثل ٤٩,٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ الى حوالى ٥٤,٧ مليونا عام ١٩٩٠، وحوالى ٦٠,٣ مليونا عام ١٩٩٥، وحوالى ٦٦,٦ مليونا في عام ٢٠٠٠ ليصل في عام ٢٠١٥ الى ٨٩,٧ مليوناً تقريباً أي أن عدد السكان يتضاعف تقريباً خلال الثلاثين عاماً المقبلة. ويصل عدد الشبان الذكور الى حوالى ١٢ بالمائة من مجموع السكان. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١) المقارنة بين نمو عدد السكان وعدد الشبان الذكور في سن التجنيد وحجم القوات المسلحة بثبات النسب الحالية. الا ان حجم القوات لن يصل غالباً الى الحجم الوارد في الجدول نتيجة للأعباء الاقتصادية التي يتطلبها مما يمكن ان يؤثر بالتالي على حجم القوات الاحتياطية،

جدول رقم (٣ ـ ١)
تطور القوات المسلحة التركية للفترة، ١٩٨٥ ـ ٢٠١٥ (بالآلاف)

البيان / السنة	عدد السكان (بالمليون)	عدد الشبان الذكور (من ١٨ ـ ٣٠)	حجم القوات العاملة (بالآلاف)	عدد الذكور (مليون) (٣١ ـ ٤٥)	حجم الاحتياطي (بالألف)
١٩٨٥	٤٩,٥	٥,٩٥٧	٦٣٠	٤,٠١٠	٩٣٦
١٩٩٠	٥٤,٧	٦,٥٨٣	٦٩٦	٤,٤٣١	١,٠٣٤
١٩٩٥	٦٠,٣	٧,٢٥٧	٧٦٧	٤,٨٨٥	١١٤٠
٢٠٠٠	٦٦,٦	٨,٠١٤	٨٤٨	٥,٣٩٥	١٢٥٩
٢٠١٥	٨٩,٧	١٠,٣٩٤	١١٤٢	٩,٢٥١	٢١٥٩

المصدر: طلعت مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار،» بحث خاص معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

= استشراف مستقبل الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

والاغلب ان حجم القوات سيتوقف عند المليون وقد يصل حجم القوات الاحتياطية الى مليونين.

وفيما يتعلق بالتسليح يلاحظ ثبات حجم التسليح التركي تقريباً نتيجة لشدة تقادم السلاح التركي وان تركيا قد لجأت أخيراً الى تحديث بعض الاسلحة بادخال نظم جديدة على المعدات القديمة وان هناك حوالى ٢٤٠ طائرة قتال قد تقادمت وان مشتريات وتصنيع تركيا من طائرات القتال لا تزيد كثيراً عدد الطائرات المطلوب الاستغناء عنها. وقد احتسب في ذلك حوالى ٨٠ طائرة إضافية إضافة الى انتاج ١٦٠ طائرة «ف ـ ١٦» خلال الفترة حتى عام ١٩٩٨ و١٢٣ طائرة يحتمل استلامها خلال عام ١٩٨٦ وما يحتمل شراؤه ايضا. الا ان كثرة ما تحتاجه القوات التركية لتحسين اوضاعها لا تسمح لها كثيراً بتوسع قواتها أفقياً خصوصاً وان البنية الاساسية للقوات التركية تحتاج الى تطور جذري في مجال الوقاية من اسلحة التدمير الشامل والاسلحة المضادة للدبابات والمدفعية وخفة الحركة والرؤية الليلية وأجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات وأنظمة الدفاع الجوي. وأغلب هذه العناصر ليست من أسلحة القتال الرئيسية التي تقارن بها القوات. وقد اعتبرت الدبابات المشتراة عام ١٩٨٥ هي الاضافة الحقيقية بينما يتم التطور أساساً عن طريق الاحلال والتجديد للدبابات القديمة. ونظراً للمصاعب الاقتصادية التي تواجهها تركيا فليس من المتوقع حدوث تغيير مهم في قواتها المسلحة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٥، ويوضح الجدول رقم(٣ ـ ٢) تطورات التسليح في تركيا خلال فترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ٢٠١٥).

جدول رقم (٣ ـ ٢)
تطورات التسليح في الجيش التركي للفترة،
١٩٨٥ ـ ٢٠١٥

السنة / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
دبابات قتال رئيسية	٢٩٢٢	٣١٠٠	٣١٠٠	٣١٠٠	٣١٠٠
قطعة مدفعية	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥	٢٢٢٥
صواريخ أرض/أرض	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
طائرات قتال	٣٦٨	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠
غواصات	١٦	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
سفن سطح رئيسية	١٨	٢١	٢١	٢١	٢١
زوارق صواريخ سريعة	٩	٩	٩	٩	٩

المصدر: المصدر نفسه.

ونظراً لأن مشهد التجزئة يفرض فهم الميزان العسكري التركي على ضوء علاقته بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها، فان سوريا والعراق هما القطران الاساسيان في العلاقات العربية ـ التركية في ظل هذا المشهد. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٣) مقارنة تطور الميزان العسكري بين تركيا وكل من البلدين خلال الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

جدول رقم (٣ ـ ٣)
المقارنة بين القوى العسكرية التركية وبين
القوى العسكرية السورية والعراقية
أ ـ عام ١٩٨٥

البيان	تركيا	المقارنة	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع
التعداد (مليون نسمة)	٤٩,٥	٤,٥	١١	٣,٣	١٥	١,٩	٢٦
المساحة (كلم٢)	٧٧٩٤٥٢	٤,٢	١٨٤٠٥٠	١,٨	٤٣٨٣١٧	١,٣	٦٢٢٣٦٧
القوات المسلحة (ألف فرد)	٦٣٠	١,٦	٤٠٢,٥	١,٢	٥٢٠	٠,٦	٩٢٢,٥
الناتج المحلي (مليار دولار)	٥٠,٨٦٤	٢,٦	١٩,٧٤٥	١,٧	٣٠,٥٥٦	١	٥٠,٣٠١
انفاق دفاعي (مليون دولار)	١٥٩٢	٠,٥	٣٢١٠	٠,١٤	١٠٢٩٣	٠,١٣	١٣٥٠٣
دبابات قتال رئيسية	٢٩٢٢	٠,٧	٤٢٠٠	٠,٨	٣٧٥٠	٠,٤	٧٩٥٠
قطعة مدفعية	٢٢٢٥	٠,٦	٤٠٠٠	٠,٦	٣٦٥٠	٠,٧	٧٦٥٠
صواريخ أرض/أرض	١٨	٠,٣	٥٤	٠,٤	٤٣	٠,٢	٩٧
طائرات قتال	٣٨٨	٠,٨	٥٠٠	٠,٨	٥٠٠	٠,٤	١٠٠٠
غواصات	١٦	∞	—	∞	—	∞	—
سفن رئيسية	١٨	٩	٢	١٨	١	٦	٣
زوارق صواريخ سريعة	٩	٠,٤	٢٢	٠,٩	١٠	٠,٣	٣٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.
المصدر: المصدر نفسه.

ب ـ عام ١٩٩٠

البيان	تركيا	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع سوريا + العراق	المقارنة
التعداد	٥٤,٧	١٧	٣,٤	١٦,٤	٣,٣	٣٣,٤	١,٦
القوات المسلحة	٦٩٦	٦٢٢	١,١	٥٧٠	١,٢	١١٩٢	٠,٦
دبابات القتال الرئيسية	٣١٠٠	٤٢٠٠	٠,٧	٣٧٥٠	٠,٨	٧٩٥٠	٠,٤
قطع المدفعية	٢٢٢٥	٤٠٠٠	٠,٦	٣٦٥٠	٠,٦	٧٦٥٠	٠,٣
صواريخ أرض/أرض	١٨	٥٤	٠,٣	٤٣	٠,٤	٩٧	٠,٢
طائرات القتال	٤٥٠	٥٣٦	٠,٨	٥٠٠	٠,٩	١٠٣٦	٠,٤
الغواصات	٢٢	٢	١١	—	∞	٢	١١
سفن السطح الرئيسية	٢١	٦	٣,٥	١١	١,٩	١٧	١,٢
زوارق الصواريخ	٩	٢٥	٠,٤	١٠	٠,٩	٣٥	٠,٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

ج - عام ١٩٩٥

البيـــان	تركيا	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع سوريا + العراق	المقارنة
التعداد	٦٠,٣	١٥	٤	٢٢	٢,٧	٣٧	١,٦
القوات المسلحة	٧٦٧	٥٤٨	١,٤	٧٦٢	١	١٣١١	٠,٦
دبابات القتال الرئيسية	٣١٠٠	٤٢٠٠	٠,٧	٣٦٠٠	٠,٩	٧٨٠٠	٠,٤
المدفعية	٢٢٢٥	٤٠٠٠	٠,٦	٣٦٠٠	٠,٦	٧٦٠٠	٠,٣
الصواريخ	١٨	٥٤	٠,٣	٣٦	٠,٥	٩٠	٠,٢
طائرات القتال	٤٥٠	٥٤٨	٠,٨	٥٠٠	٠,٩	١٠٤٨	٠,٤
الغواصات	٢٢	٤	٥,٥	—	∞	٤	٥,٥
السفن الرئيسية	٢١	٨	٢,٦	١٢	١,٨	٢٠	١
زوارق الصواريخ السريعة	٩	٢٥	٠,٤	١٠	٠,٩	٣٥	٠,٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

د - عام ٢٠٠٠

البيـــان	تركيا	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع سوريا + العراق	المقارنة
التعداد	٦٥	١٧	٦,٥	٢٦	٢,٥	٤٣	١,٥
القوات المسلحة	٨٢٧	٦٢٢	١,٣	٩٠١	٠,٩	١٥٢٣	٠,٥
دبابات القتال الرئيسية	٣١٠٠	٤٢٠٠	٠,٧	٣٨٠٠	٠,٨	٨٠٠٠	٠,٤
المدفعية	٢٢٢٥	٤٠٠٠	٠,٦	٣٨٠٠	٠,٦	٧٨٠٠	٠,٣
الصواريخ	١٨	٥٤	٠,٣	٣٦	٠,٥	٩٠	٠,٢
طائرات قتال	٤٥٠	٥٤٨	٠,٨	٥٠٠	٠,٩	١٠٤٨	٠,٤
الغواصات	٢٢	٨	٢,٨	—		٨	٢,٨
السفن الرئيسية	٢١	١٢	١,٨	١٤	١,٥	٢٦	٠,٨
زوارق الصواريخ	٩	٢٥	٠,٤	١٢	٠,٨	٣٧	٠,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

هـ - عام ٢٠١٥

البيان	تركيا	سوريا	المقارنة	العراق	المقارنة	المجموع سوريا + العراق	المقارنة
التعداد	٨٩,٧	٣٦	٢,٥	٤٣	٢,١	٧٩	١,١
القوات المسلحة	١١٤٢	١٣١٧	٠,٩	١٤٩٠	٠,٨	٢٨٠٧	٠,٤
دبابات القتال الرئيسية	٣١٠٠	٤٢٠٠	٠,٧	٤٠٠٠	٠,٨	٨٢٠٠	٠,٤
المدفعية	٢٢٢٥	٤٠٠٠	٠,٦	٤٠٠٠	٠,٦	٨٠٠٠	٠,٣
الصواريخ	١٨	٥٤	٠,٣	٤٨	٠,٤	١٠٢	٠,٢
طائرات القتال	٤٥٠	٦٠٠	٠,٨	٦٠٠	٠,٨	١٢٠٠	٠,٤
الغواصات	٢٢	١٤	١,٦	٤	٥,٥	١٨	١,٢
السفن الرئيسية	٢١	١٢	١,٨	١٢	١,٨	٢٤	٠,٩
زوارق الصواريخ	٩	٢٥	٠,٤	١٥	٠,٦	٤٠	٠,٢

توضح الجداول السابقة مقارنة بين العناصر الرئيسية للميزان العسكري بين تركيا وكل من سوريا والعراق. الا انه على ضوء التهديدات الواقعة على تركيا فان احتمالات الصراع التركي مع الاقطار العربية محدودة للغاية، اذ ان درجة تعرض تركيا كبيرة وبخاصة تعرضها للاتحاد السوفياتي ولذا فان اي حكومة لتركيا لا بد وان تسعى الى تهدئة التوتر بينها وبين العرب خلال الثلاثين عاماً القادمة لتوفير القوة اللازمة لمواجهة الاتحاد السوفياتي وبلغاريا واليونان وتدعيم قواتها في قبرص.

الا ان الميزان يمكن ان يوضح افتقار البلدان العربية الملاصقة لتركيا الى القوة البشرية بحيث تتفوق تركيا على مجموع تعداد سكان سوريا والعراق معاً بينما يزيد مجموع القوات المسلحة عن اجمالي القوات المسلحة التركية رغم زيادة القوة التركية عن أي منهما. ويزيد الانفاق الدفاعي لكل من سوريا والعراق عن الانفاق العسكري التركي وحتى باحتساب المعونات العسكرية الامريكية فان الانفاق الدفاعي السوري سبق الانفاق الدفاعي التركي. ولا شك ان العراق يفوق كليهما على ان هذا من المتوقع ان يتأثر بالانخفاض بالنسبة الى كل من سوريا والعراق نتيجة انخفاض العوائد النفطية بينما يحتمل زيادة المساعدات الامريكية لتركيا بدرجة ضعيفة مع احراز معدلات نمو افضل في الدول الغربية والولايات المتحدة.

ومن الواضح أن الدبابات السورية وحدها تزيد بكثير عن مجموع الدبابات التركية وان العراق لا يقل عن ذلك كثيراً، وان الدبابات التركية لا تنمو أفقياً بنسبة معقولة حيث ان النمو الرئيسي لها هو بادخال تعديلات على الدبابات القديمة. الا انه يحتمل حدوث

خسائر في الدبابات السورية والعراقية نتيجة للاشتباك مع اسرائيل وايران. كما يتنظر ان تقل قدراتها على تعويض خسائرهما من هذه الاسلحة نتيجة لانخفاض العوائد النفطية. الا انه من المتوقع ان تظل سوريا على الاقل متفوقة عددياً على تركيا في عدد دباباتها. وميزان المدفعية يبقى مشابهاً لميزان الدبابات. وتبدو تطورات تسليح هذه الدول من الصواريخ ارض ارض في استمرار التفوق لدى كل من سوريا والعراق. الا اننا لا بد ان نضع في الاعتبار استهلاك بعض الصواريخ لدى العراق في الصراع مع ايران وان تطورات الصواريخ التركية قد تشمل ادخال تعديلات فنية حديثة على الصواريخ الموجودة او احلالها بصواريخ جديدة ذات قدرات أعلى بينما يتأخر الاتحاد السوفياتي في تزويد حلفائه أحدث التعديلات على الصواريخ. اما طائرات الهليكوبتر المسلحة فانه رغم ان البيانات المتيسرة تشير الى ان تركيا لا تملك اياً منها ولا ينتظر حصولها عليها قريباً لعدم التعاقد عليها حتى أواخر عام ١٩٨٥، فان هذا لا يعني ان تركيا لن تحصل عليها ولكن ينتظر تأخر ذلك الى اواخر الثمانينات أو اوائل التسعينات.

يبدو واضحاً اهتمام تركيا وتفوقها البحري على الاقطار العربية المجاورة اذ يزيد عدد الغواصات التركية عن مجموع ما لدى العراق وسوريا وكذا عن مجموع ما لدى اقطار الخليج وكذا سفن السطح الكبيرة الا انه يقل لديها عدد زوارق الصواريخ عنه في كل من سوريا ومصر وليبيا. كما يتضح من دراسة مشترياتها اهتمامها بتقوية سفن السطح الكبيرة والغواصات وبالحصول على تراخيص لبناء الغواصات والسفن. إضافة الى الاهتمام بسفن السطح الرئيسية نجد تركيا تهتم اهتماماً خاصاً بسفن وزوارق الانزال وهي في ذلك تتفوق على جاراتها من الاقطار العربية، بل وتتفوق على مجموع أغلب الاقطار العربية. وبتصور تطور القوات البحرية لكل من تركيا وجيرانها سواء من الاقطار العربية وغير العربية فمن المعتقد ان تركيا ستحتفظ بتفوقها البحري بالمقارنة بالأقطار العربية التي لها حدود مشتركة معها لكن درجة هذا التفوق ستقل نتيجة للتطور البحري لكل من سوريا والعراق، كما ان التفوق التركي لا يكفي لمواجهة الأخطار البحرية الاخرى وبخاصة السوفياتية واليونانية والأعباء البحرية التي ستتحملها تجاه قواتها في قبرص والتزاماتها نحو القبارصة الاتراك. وتتفوق الصناعة التركية في مجال التصنيع الحربي عن كل الاقطار العربية الحالية، واذا وضعنا في الاعتبار احتياجات التصنيع والتسويق والظروف العربية الحالية فانه في حالة مشهد التجزئة فان تركيا ستواصل تفوقها في هذا المجال عن الاقطار العربية.

ب ـ ميزان القوى العربي ـ الايراني[10]

يصعب تقدير تطورات الميزان العسكري لايران نظراً لظروف الحرب العراقية ـ

(١٠) المصدر نفسه.

الايرانية واحتمالات تأثيرها على هذه التطورات، ولذا فان هذه التطورات ستبنى على اساس الواقع الحالي، ومؤشرات التغير الموجودة حالياً مع ايضاح لتصور احتمالات تأثير الحرب عليه.

ينتظر زيادة عدد السكان في ايران حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بمعدل ٣ بالمائة وبحيث يصل عدد السكان في عام ١٩٩٠ الى ٥٣ مليوناً. وفي عام ٢٠٠٠ الى ٧١ مليوناً ويستمر في الزيادة بحيث يصل في عام ٢٠١٥ الى حوالى ١٠٤ ملايين أي ان عدد السكان يزيد عن الضعف خلال ثلاثين عاماً. الا انه نتيجة لظروف الحرب العراقية ـ الايرانية فمن المتوقع ان تقل نسبة الرجال عن النساء في الفترة القادمة لتصل الى ٤٥ بالمائة تقريباً بدلاً من ٥٠,٧٤ بالمائة حالياً وان يظهر بوضوح انخفاض في معدل نمو السكان اعتباراً من عام ١٩٩٥ تقريباً نتيجة الخسائر في الشباب خصوصاً ذوي الاعمار أقل من ٢٠ سنة. كما أن استمرار الحرب يقلل من معدل نمو عدد الشباب من الذكور في سن التجنيد بحيث لا يتوقع ان يزيد عددهم عن ٥,٥ ملايين فرد في عام ١٩٩٠ وحوالى ٧ ملايين عام ٢٠٠٠ وحوالى عشرة ملايين عام ٢٠١٥.

اذا استمرت نسبة القوات العاملة الايرانية الى عدد الذكور في سن التجنيد كما هي حوالى ٥,٩ بالمائة فان القوات العاملة يمكن ان يزيد عددها الى ٣٢٥ الف مقاتل في عام ١٩٩٠ و٤١٤ الف مقاتل عام ٢٠٠٠ و ٥٩٠ الف مقاتل عام ٢٠١٥. ويزداد حجم القوات الاحتياطية الى ٣٧٣ الفاً عام ١٩٩٠ و٤٧٥ الفاً عام ٢٠٠٠، و٦٧٨ الفاً عام ٢٠١٥. اما حجم القوات شبه العسكرية فيزداد من ٢,٨٢ مليون حالياً الى حوالى ثلاثة ملايين عام ١٩٩٠، و٣,٨ ملايين عام ٢٠٠٠ و٥,٤٦٧ ملايين عام ٢٠١٥.

يتوقف الناتج المحلي العام ودرجة نموه على عوامل عدة مختلفة أهمها التغير في اسعار النفط، واستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية وآثارها على الناتج المحلي العام ومعدلات نموه، ومعدلات التضخم العالمية والمحلية وسيترك تقديرها للجانب الاقتصادي من الجدول. إلا أنه في ضوء استمرار الحرب يمكن القول بأن معدلات تصدير النفط الايراني ستنخفض نتيجة لقصف مصبات التصدير ومجمعات الضخ مما يقلل من الناتج القومي المحلي بما لا يزيد عن ١٠ بالمائة (تمثل صادرات السلع والخدمات غير النتاجية ٢٠ بالمائة من صادرات ايران) وينتظر ان تنخفض قيمة هذا الناتج المحلي العام نتيجة لانخفاض أسعار النفط حتى عام ١٩٩٥ حيث تبدأ الاسعار في الارتفاع مرة اخرى وبالتالي يزيد الناتج المحلي العام. الامر الذي سيخفض من قدرة ايران على تحديث أسلحتها ومعداتها وتغطية أوجه النقص فيها ويقلل من قدرتها على الانفاق الدفاعي الذي قدر عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ بحوالى ١٣,٨٧٧مليار دولار امريكي ليصل الى متوسط حوالى ٨ مليارات دولار سنوياً حتى ١٩٩٥ حيث يحتمل ارتفاعه مرة اخرى. ويلاحظ ان هذه النفقات تشمل تجهيز مسرح العمليات.

تشير مشتريات ايران من الاسلحة في الاعوام الماضية الى اهتمامها بشراء دبابات قتال رئيسية بحيث تحصل ايران منذ عام ١٩٨٢ على مائة دبابة قتال رئيسية سنوياً مما يعني انها يمكنها الاستغناء عن الدبابات «ت ٥٤»، و«ت ٥٥»، و«م ٤٧» المتقادمة (حوالى ٣٠٠) وزيادة عدد دباباتها. الا ان استمرار حظر بيع الاسلحة من الدول المصدرة الرئيسية للسلاح لا يمكنها من تحقيق تغيير جذري في ميزان المدرعات لديها وهو أمر مرتبط باستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية ولذا فان عدد الدبابات الرئيسية لدى ايران لا ينتظر ان يزيد عن الفين حول عام ١٩٩٠ و ٢٥٠٠ عام ١٩٩٥ بينما يمكن ان يزيد الى اربعة الاف سنة ٢٠١٥ في حالة انتهاء الحظر على تصدير الاسلحة الى ايران. ولا ينتظر زيادة العدد عن ذلك نظراً لأن طبيعة الارض في ايران لا تسمح باستخدام الدبابات. اما اذا تمكنت ايران من اختراق العراق فقد يزيد عدد الدبابات الايرانية الى ضعف ذلك لامكان استخدامها في الصحراء وحول الخليج.

وعلى الرغم من ان المدفعية الايرانية معروفة بأرقامها الكبيرة الا ان اغلبها من الهاونات ١٢٠ ملم وعادة ما لا تحسب اعدادها. وتشير المصادر الى ان ايران اشترت مدافع متوسطة منذ عام ١٩٨١ وبدأت تتلقى مائة مدفع منها سنوياً منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٤ وانها قامت بشراء صفقة أخرى عام ١٩٨٥ يتوقع ان تشتمل على المعدل نفسه تقريباً إضافة الى عربات الصواريخ المتعددة الفوهات التي يحتمل ان تكون بمعدل ٣٠ قطعة سنوياً، بينما يخرج من الخدمة ما يقابلها من المدافع ذات العيار أقل من ١٠٠ ملم. وهكذا فان عدد قطع المدفعية الايرانية ينتظر ان يصل في عام ١٩٩٠ الى حوالى ٨٣٠ مدفعاً متوسطاً وحوالى ٣٠ هاوتزراً متوسطاً وحوالى ٢٠٠ عربة صواريخ متعددة الفوهات إضافة إلى الهاونات ١٢٠ ملم الموجودة حالياً. أي ان الارقام الاجمالية لا تتغير ولكن تتغير نوعياتها بما يحقق قدرات قتالية أكبر بينما يزيد الرقم بحوالى ٥٠٠ في عام ١٩٩٥ ويمكن ان يزيد بعد ذلك بحوالى الف قطعة حتى عام ٢٠١٥ مع خروج الهاونات ١٢٠ ملم من الخدمة لتقادمها. أما الصواريخ أرض ـ أرض والتي يبدو أن ايران كانت قد حصلت على كمية محدودة منها استهلكتها في عام ١٩٨٥ فيتوقع ان تعمل طهران على الحصول عليها من الصين ولا يتوقع ان تحصل على اكثر من ١٢ قاذفاً حتى عام ١٩٩٠ تزيد الى ٢٤ حتى عام ١٩٩٥ وتصل الى مرحلة الاستقرار بحوالي ٣٦ قطعة عام ٢٠٠٠ يكون الوارد بعد ذلك احلالا بدل ما يتقادم.

واتجهت ايران الى تحديث وسائل الدفاع المضادة للدبابات بالاعتماد اساساً على الاسلحة الموجهة المضادة للدبابات والمدافع الذاتية الحركة وينتظر ان تستمر كذلك في الفترة القادمة، على انه يتوقع ان تستهلك أغلب ما تستورده باستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية.

وتتجه ايران الى تقوية اسطولها ويبرز حالياً اهتمامها بشراء سفن الانزال والسفن المعاونة بحيث زادت قدرة انزالها من اربع سفن انزال دبابات الى ست ويحتمل ان تزيد

قدراتها على الانزال في حال اتساع نطاق الحرب وامتدادها الى بلدان الخليج.

وبرز الاهتمام بتقوية القوات الجوية بشراء ثلاثمائة مقاتلة صينية و ٨٠ طائرة تدريب من سويسرا. ولا شك ان ايران تسعى الى تعديل الميزان في مجال القوات الجوية نظراً للضعف النسبي الشديد بالنسبة الى كل من العراق والسعودية. وعلى هذا فيحتمل ان يصل عدد طائرات القتال الايرانية عام ١٩٩٠ الى حوالى اربعمائة طائرة وان تستغل طائرات التدريب «PC - 7» السويسرية (٤١ طائرة) كطائرة هجوم خفيفة. الا ان هذه الارقام تبقى موضع شك لاحتمالات الخسائر اثناء الحرب. ومن المتصور في حالة انهاء الحظر المفروض على ايران ان تسعى الى تسليح قواتها الجوية بطائرات حديثة وان تزيد عدد طائراتها خصوصاً بعد عام ١٩٩٥ لتصل الى ٦٠٠ طائرة قتال نحو عام ٢٠٠٠. وقد يتوقف عند هذا الرقم أو يزيد الى حوالى ٧٠٠ طائرة عام ٢٠١٥. أما عن الدفاع الجوي فلا تتوافر معلومات كافية عنه، لكن من المنتظر أن تتحسن وسائل الدفاع وتزداد أعدادها نتيجة مشترياتها من الصين الشعبية، الا ان الموقف يختلف كثيراً في حال انهاء الحظر.

...

وسبق ان اشارت بعض المصادر الى امكان بدء انتاج ايران أسلحة نووية خلال التسعينات من القرن الجاري الا ان اغلب توقعات هذه الدراسات لم يتحقق، كما ان النشاط النووي الايراني يكاد يتوقف بحيث لا يتوقع ان تبدأ المفاعلات النووية الايرانية في العمل خلال التسعينات كما ينتظر في حالة اتمامها ان تخضع لرقابة دولية صارمة بحيث يصعب على ايران انتاج اسلحة نووية.

اما عن الانتاج الحربي فالمؤكد ان ايران تنتج الاسلحة الصغيرة بموجب ترخيص مع استيراد الاجزاء المتقدمة في حين ان انتاج الطائرات الخفيفة وطائرات النقل والمقذوفات الموجهة والعربات المدرعة غير معروف. ولذا فانه ليس من المتوقع خلال ما تبقى من القرن العشرين ان تنتج ايران اكثر من باكورة لانتاج الطائرات الخفيفة والمقذوفات الموجهة والعربات المدرعة بحيث تدخل مراحل الانتاج الكمي في الفترة بعد عام ١٩٩٥ مع توقع احتمال البدء في انتاج الطائرات المقاتلة وطائرات التدريب والهليكوبتر وزوارق الهجوم السريعة بحيث تدخل مرحلة الانتاج الكمي حوالى عام ٢٠١٠. وتتأثر احتمالات الانتاج الحربي بمسار الحرب العراقية ـ الايرانية الا ان هذا التأثير سيكون محدوداً.

ونظراً لأن مشهد التجزئة يفرض فهم الميزان العسكري الايراني على ضوء علاقته بالميزان العسكري للأقطار العربية المحتمل المواجهة معها، فان العراق واقطار الخليج العربي هي الاقطار الرئيسية في العلاقات العربية ـ الايرانية في ظل هذا المشهد. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٤) تطور الميزان العسكري خلال الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٥.

جدول رقم (٣ ـ ٤)
الميزان العسكري لايران والمقارنة لقواتها مع الأقطار العربية المحتمل الصراع معها
أ ـ عام ١٩٨٥

البيان / القطر أو التجمع	ايران	العراق	المقارنة	أقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج	المقارنة
التعداد (مليون نسمة)	٤٣	١٥	٢,٩	١,٦	١,٤	٠,٢٩	٠,٤	١٠,٤	١,٨	١٥,٨٩	٣٠,٨٩	١,٤
المساحة (كلم^2)	١,٦٤٨,٥٠٠	٤٣٤,٩٢٤	٣,٨	٣٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠	١١٤٣٧	٦٧٨	٢٢٤٠٠٠٠	١٧١٨٨	٢,٦٤٢٣٠٣	٣٠٧٧٢٢٧	٠,٥
القوات المسلحة	٦٢٥	٥٢٠	١,٢	٢١,٥	٤٣	٦	٢,٨	٦٢,٥	١٢	١٤٧,٨	٦٦٧,٨	٠,٩
الناتج المحلي	١٢٢,٦٨٧	٣٠,٥٥٦	٤	٧,٥٨٥	٢٧٥٩٥	٦,٤٢١	٥,٠٩٠	١١٩,٥٩٧	٢١,٢٦٩	١٨٧,٥٥٧	٢١٨,١١٣	٠,٦
انفاق دفاعي	١٧,١٩٦	١٠,٢٩٣	١,٦	١٩٦٠	١٨٦٧	١٦٦	٣٣٢	٢٢٨٦٧	١٤٣٠	٢٨٦٢٢	٣٨,٩١٥	٠,٤
دبابات قتال رئيسية	١٨٥٠	٣,٧٥٠	٠,٥	٣٣	١٣٦	٢٤	—	٤٥٠	٢٤٠	٨٨٣	٤٦٣٣	٠,٤
قطعة مدفعية	٤٢٠٠	٣,٦٥٠	١,٢	١٠٥	٧٠	١٤	٢٠	٤٦٣	٣٨	٧١٠	٤٣٦٠	١
صواريخ أرض/أرض	؟	٤٣	صفر	—	—	—	—	—	٤	٤	٤٧	صفر
طائرات قتال	٨٠	٥٠٠	٠,٢	٥٢	٤٢	١٧	—	٢٠٥	٧٦	٣٩٢	٨٩٢	٠,١
غواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سفن رئيسية	٨	١	٨	—	—	—	—	٨	—	٨	٩	٠,٩
زوارق صواريخ سريعة	٧	١٠	٠,٧	٨	٦	٣	٢	٩	٦	٢٦	٣٦	٠,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه.

ب ـ عام ١٩٩٠

القطر أو التجمع / البيان	ايران	العراق	المقارنة	أقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج	المقارنة
التعداد	٥٣	١٦,٤	٣,٢	١,٧	١,٦	٠,٤	٠,٥	١٢,١	٢,٢	١٨,٥	٣٤,٩	١,٥
القوات المسلحة	٣٢٥	٥٧٠	٠,٦	٢١,٥	٤٥	٨	٣,٥	٧٢,٥	١٤,٥	١٦٥	٧٣٥	٠,٤
دبابات القتال الرئيسية	٢٠٠٠	٣٧٥٠	٠,٥٣	٣٣	١٣٦	٢٤	—	٦١٠	٢٤٠	١٠٤	٤٧٩٣	٠,٤
المدفعية	٤٢٠٠	٣٦٥٠	١,٢	١١٧	٧٠	١٤	٢٧	٥٣٠	٩٤	٨٥	٤٥٠٢	٠,٩
الصواريخ	١٢	٤٣	—	—	—	—	—	—	٤		٤٧	٠,٣
طائرات القتال	٤٠٠	٥٠٠	٠,٨	٥٢	٧٤	٢٦	٦	٢٧٥	٧٦	٥٠	١٠٠٩	٠,٤
الغواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السفن الرئيسية	٨	١١	٠,٧	—	—	—	—	٨	—	٨	١٩	٠,٤
زوارق صواريخ سريعة	٧	١٠	٠,٧	٨	٦	٣	٢	٩	٦	٢٦	٣٦	٠,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

ج - عام ١٩٩٥

القطر او التجمع / البيان	ايران	العراق	المقارنة	أقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج	المقارنة
التعداد	٦١	٢٢	٢٫٨	١٫٧	١٫٧	٠٫٥	٠٫٦	١٦	٢	٢٣	٤٥	١٫٤
القوات المسلحة	١٠٣٩	٧٦٢	١٫٤	٢٤	٥٢	١٠	٤٫٢	٨٣	١٦	١٨٩٫٢	٩٥١٫٢	١٫١
دبابات القتال الرئيسية	٢٥٠٠	٣٦٠٠	٠٫٧	٧٠	١٦٥	٢٤	٥٤	٦٥٠	٣٦٠	١٣١٣	٤٩٢٣	٠٫٥
المدفعية	٤٧٠٠	٣٦٠٠	١٫٣	١٣٠	٧٠	١٤	٢٧	٥٣٠	٩٤	٨٦٥	٤٤٦٥	١٫١
الصواريخ	٢٤	٣٦	٠٫٧	—	—	—	—	—	٤	٤	٤٠	٠٫٦
طائرات القتال	٥٠٠	٥٠٠	١	٥٢	٧٤	٢٦	١٢	٣٥٠	٧٦	٤٢٥	٩٢٦	٠٫٥
الغواصات	٦	—	مطلق	—	—	—	—	٣	—	٣	٣	٢
سفن	٨	١٢	٠٫٧	—	—	—	—	٩	—	٩	٢١	٠٫٤
السفن الرئيسية	١٤	١٠	١٫٤	١٢	٦	٣	٣	٩	١٢	٤٥	٥٥	٠٫٣
هليكوبتر مسلحة	٣٦	١٠٠	٠٫٤	—	٧	١٠	—	٢٤	٣٠	٧١	١٧١	٠٫٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

د ـ عام ٢٠٠٠

القطر أو البيان / البيان	ايران	العراق	المقارنة	أقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج	المقارنة
التعداد	٧١	٢٦	٢,٧	٢	٢	٠,٥	٠,٧	١٩	٣	٢٧,٣	٥٣,٣	١,٣
القوات المسلحة	١٢١٥	٩٠١	١,٣	٢٧	٦٢	١٠	٥	٩٩	٢٠	٢٢٣	١١٢٤	٠,٩
الدبابات الرئيسية	٣٠٠٠	٣٨٠٠	٠,٧	٧٠	١٩٥	٢٤	٥٤	٧٦٠	٣٦٠	١٤٦٣	٥٢٦٣	٠,٦
المدفعية	٤٧٠٠	٣٨٠٠	١,٢	١٣٠	٧٠	١٤	٢٧	٦٥٠	٩٤	٩٨٥	٤٧٨٥	١
صواريخ أرض/أرض	٣٦	٣٦	١	—	—	—	—	—	٤	٤	٤	٠,٩
طائرات قتال	٦٠٠	٥٠٠	١,٢	٥٢	٩٠	٢٦	١٢	٣٩٠	٩٠	٦٦٠	١١٦٠	٠,٥
غواصات	١٢	—	مطلق	—	—	—	—	٦	—	٦	٦	٢
سفن سطح	٨	١٤	٠,٦	—	—	—	—	١٢	—	١٢	٢٦	٠,٣
صواريخ	٢١	١٢	١,٨	١٢	٩	٣	٤	١٥	١٢	٥٥	٦٧	٠,٣
هليكوبتر مسلحة	٧٢	١٠٠	٠,٧	—	٧	١٠	—	٤٨	٣٠	٩٥	١٩٥	٠,٤

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

هـ ـ عام ٢٠١٥

القطر أو التجمع / البيان	ايران	العراق	المقارنة	أقطار الخليج: عمان	الامارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	السعودية	الكويت	المجموع	العراق + الخليج	المقارنة
التعداد	١٠٤	٦٣	١,٧	٣,٥	٤	١	١,٥	٣٢	٥	٤٧	١٠٩	٠,١
القوات المسلحة	١٩٥٤	١٥٠٠-٢٠٠٠	١-١,٣	٤٧	١٢٢	٢١	١٠,٥	١٦٦	٣٣	٣١٥	١٨١٥-٢٣١٥	١,١-
دبابات القتال الرئيسية	٤٠٠٠	٣٨٠٠	١,١	١٠٠	٢٠٠	٢٤	٥٤	١٢٠٠	٣٦٠	١٩٣٨	٥٧٣٨	٠,٧
المدفعية	٥٧٠٠	٣٨٠٠	١,٥	٢٠٠	٧٠	٥٠	٥٠	٩٠٠	١٠٠	١٤٧	٥١٧٠	١,١
صواريخ أرض/أرض	٣٦	٤٥	٠,٨	—	—	—	—	—	٤	٤	٤٩	٠,٧
طائرات القتال	٧٠٠	٥٠٠	١,٤	٥٢	٩٠	٢٦	١٢	٤٠٠	١٠٠	٦٨٠	١١٨٠	٠,٦
الغواصات	١٨	—	مطلق	—	—	—	—	١٢	—	١٢	١٢	١,٥
السفن الرئيسية	١٢	١٤	٠,٩	—	—	—	—	١٠	—	١٠	٢٤	٠,٥
زوارق الصواريخ	٢٨	١٢	٢,٣	١٢	٩	٣	٤	١٥	١٢	٥٥	٦٧	٠,٤
هليكوبتر مسلحة	١٠٨	١٠٠	١,١	—	١٤	١٠	—	٦٠	٣٠	١١٤	٢١٤	٠,٥

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

واذا نظرنا الى الجداول السابقة، وعلى ضوء مشهد التجزئة سنجد ان ايران متفوقة في جميع عناصر القوة العسكرية على كل من عمان والامارات وقطر والبحرين والكويت الآن وفي المستقبل على حد سواء. وحتى بالنسبة الى السعودية فان ايران تتفوق عليها في جميع اشكال القوة العسكرية التي يمكن ان تشارك في ميدان القتال من قوات مسلحة ودبابات ومدفعية. وتتعادل الدولتان في السفن الرئيسية وزوارق الصواريخ السريعة تقريباً. ويبقى للسعودية عنصر تفوق واحد هو طائرات القتال الرئيسية عام ١٩٨٥ والتي تعززها طائرات أواكس للانذار المبكر. ولكن المهم هنا انه تدريجياً فان ايران ستبدأ في تصحيح الميزان الجوي وتتفوق فيه عام ١٩٩٠ ويستمر تفوقها خلال باقي فترة الاستشراف.

ويبقى العراق وحده، القطر العربي الذي يحقق تفوقاً موقتاً على ايران في عدد من المجالات الحاسمة مثل الدبابات وطائرات القتال في عام ١٩٨٥ وهما المجالان ـ وبخاصة في مجال الطيران ـ اللذان ساعدا العراق على الصمود حتى الان في ميدان القتال مع ايران. بعد ذلك نجد ان عناصر التفوق الايرانية عند بداية فترة الاستشراف (التعداد والمساحة والقوات المسلحة والانفاق الدفاعي والمدفعية) لن تلبث ان تستمر وتساهم في تصحيح ما تبقى لمصلحة العراق من مزايا استراتيجية (بخاصة في عنصر الطيران) ابتداء من عام ١٩٩٠ خصوصاً اذا ما نجحت ايران في كسر الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح اليها، ما يمكّنها من حسم الصراع المسلح لمصلحتها خصوصاً اذا ما أخذ في الاعتبار عناصر أخرى مثل الروح المعنوية والارادة القومية والقدرة على تعبئة الموارد الداخلية وهي العناصر الكيفية التي تعطي ايران فرصة مستقبلية اكبر في احداث تغييرات جوهرية لمصلحتها في ميدان القتال مع العراق[١١].

ج ـ ميزان القوى العربي ـ الاثيوبي[١٢]

تعتبر اثيوبيا اكثر دول الجوار الجغرافي ثباتاً في احتمالات تطورات امكاناتها العسكرية والتسليحية. ويعتبر ميزانها العسكري اقل موازين تلك الدول تعرضاً للتغيير رغم انها اعلاها في معدلات نمو السكان. الا ان الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الاجمالي يجعل اي عوامل أخرى بطيئة التأثير على الميزان العسكري. ولا شك ان الميزان يتعرض لتغييرات شديدة نسبياً نتيجة لاختلاف سياسات القوى الدولية العظمى او نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية جديدة. الا ان ضعف الهيكل الانتاجي وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي يحدان كثيراً من امكان حدوث طفرة في الميزان العسكري الاثيوبي.

---

(١١) طلعت مسلم، «التوقعات المستقبلية للمسار العسكري للحرب العراقية ـ الايرانية،» ورقة قدمت الى: ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية ـ الايرانية، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ١٣٠.
(١٢) المصدر نفسه.

ينتظر ان يظل معدل نمو مستوى سكان اثيوبيا ٢,٦ بالمائة بحيث يصل تعداد السكان عام ١٩٩٠ الى ٤٨ مليوناً وعام ٢٠٠٠ الى ٦٤ مليوناً وحوالى ٩٤ مليوناً عام ٢٠١٥. وفي حالة ثبات النسب الحالية بين السكان فان حجم القوات المسلحة يحتمل ان يكون كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ٥).

جدول رقم (٣ ـ ٥)
تطور حجم القوات المسلحة الأثيوبية
للفترة، ١٩٨٥ ـ ٢٠١٥

السنة	عدد السكان (بالمليون)	عدد الشباب الذكور (سن ١٨ ـ ٣٠) (بالمليون)	حجم القوات العاملة (بالألف)	عدد الذكور (٣١ ـ ٤٥) (بالمليون)
١٩٨٥	٤٠,٩	٤,٠٠٠	٢١٧	٢,٨٠٠
١٩٩٠	٤٨	٤,٦٩٤	٢٥٥	٣,٣٨٦
١٩٩٥	٥٤,٦	٥,٣٤٠	٢٩٠	٣,٧٣٨
٢٠٠٠	٦٤	٦,٢٦٠	٣٤٠	٤,٣٨١
٢٠١٥	٩٤	٩,١٩٣	٥٠٠	٦,٤٣٥

المصدر: المصدر نفسه.

من الواضح ان معدل نمو الناتج القومي في اثيوبيا ليس مرتفعاً، بل وان اثيوبيا تعتبر من أكثر الاقتصاديات المنخفضة الدخل انخفاضاً إضافة الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مما لا يشكل قوة اقتصادية تساند القوة العسكرية ولا يسمح بانفاق دفاعي عالٍ، ولو بدا ان مدفوعات الواردات من معدات واسلحة وكذا القروض العسكرية تحذف من الحسابات الاثيوبية إضافة الى ان واردات الاسلحة أخيراً في اثيوبيا تحولت الى قروض طويلة الأجل بما يحتمل عدم سدادها تماماً. وسيلاحظ ان الانفاق العسكري الاثيوبي انخفض اعتباراً من عام ١٩٨١ بعد ان انخفض انخفاضاً حاداً من ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ لم يستعده مرة اخرى.

تدل دراسة صفقات الاسلحة المنشورة في المجلات المتخصصة على اهتمام اثيوبيا بتحديث دباباتها وطائراتها الهليكوبتر والمقاتلات وسفن السطح الرئيسية وطائرات التدريب بينما لا تهتم بتحديث مدفعيتها أو الصواريخ أرض/ أرض أو الغواصات وزوارق الصواريخ. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٦) التطورات المحتملة للميزان العسكري الاثيوبي ومقارنته بالبلدان العربية التي يحتمل الصراع معها.

جدول رقم (٣ - ٦)
الميزان العسكري بين أثيوبيا والأقطار العربية المحتمل الصراع معها
أ - عام ١٩٨٥

البيان / القطر أو التجمع	أثيوبيا	السودان	المقارنة	الصومال	المقارنة	جيبوتي	المقارنة	مجموع الأقطار العربية	المقارنة
حجم القوات المسلحة	٢١٧	٥٦,٥	٣,٨	٦٢,٧	٣,٤	٤,٥	٤٨	١٢٣,٧	١,٨
دبابات قتال	٩٣٥	١٧٠	٥,٥	٢١٥	٢,٣	—		٣٨٥	٢,٤
مدفعية	٩٠٠	٢٦٩	٣,٣	١٣٠	٦,٩	٢٨	٣٢	٤٢٧	٢٠,١
صواريخ أرض / أرض	—	—	—	—	—	—	—	—	—
طائرات قتال	١٥٠	٤٥	٣,٣	٦٤	٢,٣	—	∞	١٠٩	١,٤
هليكوبتر مسلحة	٣٠	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
غواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سفن سطح	٢	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
زوارق صواريخ	٤	—	∞	٢	٢	—	∞	٢	٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه.

ب - عام ١٩٩٠

البيان	أثيوبيا	السودان	المقارنة	الصومال	المقارنة	جيبوتي	المقارنة	مجموع الأقطار العربية	المقارنة
حجم القوات	٢٥٥	٥٧	٤,٥	٧٥,٢	٣,٤	٤,٥	٥٦,٧	١١٨,٧	٢,١
دبابات القتال	٩٣٥	١٧٠	٥,٥	١٨٥	٥	—	∞	٣٥٥	٢,٦
المدفعية	٧٥٠	٢٦٩	٢,٨	١٠٠	٧,٥	٢٨	٢٦,٨	٣٩٧	١,٩
طائرات القتال	١٦٦	٥٩	٢,٨	٦٤	٢,٦	—	∞	١٢٣	١,٣
هليكوبتر مسلحة	٣٠	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
سفن سطح	٢	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
زوارق صواريخ	٤	٢	٢	٤	١	—	∞	٦	٠,٧

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

جـ ـ عام ٢٠٠٠

البيان	أثيوبيا	السودان	المقارنة	الصومال	المقارنة	جيبوتي	المقارنة	مجموع الأقطار العربية	المقارنة
حجم القوات	٣٤٠	١٢٠	٢,٨	٧٨	٤,٤	٤,٥	٧٥	٢٠٢,٥	١,٧
دبابات القتال	١٠٠٠	٢٠٠	٥	١٨٥	٥,٤	—	∞	٣٨٥	٢,٦
المدفعية	٩٠٠	٤٠٠	٢,٣	١٣٠	٦,٩	٢٨	٣٢	٥٥٨	١,٦
صواريخ أرض/أرض	٩	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
طائرات القتال	١٨٠	٧٢	٢,٥	٧٢	٢,٥	—	∞	١٤٤	١,٣
هليكوبتر مسلحة	٣٦	١٢	٣	١٢	٣	—	∞	٢٤	١,٥
غواصات	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سفن سطح	٤	—	∞	—	∞	—	∞	—	∞
زوارق صواريخ	٦	٤	١,٥	٢	٣	—	—	٦	١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

د ـ تطورات التسليح الرئيسية لأثيوبيا للفترة، ١٩٨٥ ـ ٢٠١٥

البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
دبابات قتال رئيسية	٩٣٥	٩٣٥	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
مدفعية	٩٠٠	٧٥٠	٨٧٠	٩٠٠	٩٦٠
صواريخ أرض/أرض	—	—	٩	٩	١٨
طائرات قتال	١٥٠	١٦٦	١٨٠	١٨٠	٢٠٠
هليكوبتر مسلحة	٣٠	٣٠	٣٦	٣٦	٤٨
غواصات	—	—	—	—	—
سفن سطح رئيسية	٢	٢	٤	٤	٦
زوارق صواريخ	٤	٤	٦	٦	٨

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

ومن الجدول رقم (٣ ـ ٦) نكتشف بسهولة ان اثيوبيا تتفوق تفوقاً كبيراً على الاقطار العربية الثلاثة المجاورة لها خلال فترة الاستشراف كل على حدة ومجتمعة مما يعطيها القدرة العسكرية على فرض شروطها السياسية والاقتصادية على هذه الاقطار، بخاصة اذا ما أخذ

في الاعتبـار تحالفهـا مع الاتحـاد السوفيـاتي وكل من ليبيـا واليمن الديمقراطية واستمرار تحالفها الدفاعي مع كينيا وفي غياب التزامات امريكية أو غربية للأقـطار العربيـة الثلاثـة تعادل هـذه التحـالفات. ولكن ميـزان القوى لا يشتمـل فقط على العنـاصر العسكريـة المؤثرة في سـاحة القتال فهناك عناصر أخرى لا بد من أخذها في الاعتبار. أهمها ان القدرة الاقتصادية لأثيوبيا محدودة للغاية حيث تعد واحدة من أكثر دول العالم فقراً إضافة الى ظروف المجاعـة، وثورات الأقليات في ارتيريا واوغادين، فضلاً عن القلاقل السياسية الداخلية، كل ذلـك يضع قيـوداً شديدة على قدرة اثيوبيا في استخدام تفوقها العسكري الحالي ويصبح المستقبل مرتبـطاً بقدرة اثيوبيا على التغلب على ظروف المجاعة وتحقيق الاستقرار الـداخلي وبعض التنميـة الداخليـة حتى يمكنها الاستفادة من هذا التفوق لتحقيق أهدافها السياسية التوسعية في المنطقة المحيـطة بها وهي الامور التي يمكن ان تتحقق خلال فترة زمنية تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات.

٥ ـ الاعتمـاد المتبـادل

في ضـوء ما سبق في المبحث الثـاني فانـه لا توجـد بين الاقـطار العربيـة ودول الجـوار الجغرافي جميعاً باستثناء تركيا علاقات اعتماد متبادل ذات وزن يمكن ان تجعـل من الاعتبارات التعاونية في العلاقات ما يخفف من وطأة الاعتبارات الصراعية الأمنية والعسكرية الناتجة عن البعـدين الجيـوبـوليتيكي والقـومي. ونـظراً للظروف الـداخليـة في بلدان الجـوار الجغـرافي والاقطار العربية خصوصاً في حـالة مشهـد التجزئة، وانتماء الجميع الى العالم الثالث فإن هذه الاوضاع يمكن ان تتغير في المستقبل القريب او البعيد على السواء. وبالنسبـة الى حالـة تركيـا فيرد عليها عدد من الملاحظات:

أ ـ إن تنامي علاقات الاعتماد المتبادل بين تـركيا والـوطن العربي حـدث نتيجة الحقبـة النفطية وتوافر موارد للثروة كبيرة لدى الأقطار العـربية المنتجـة للنفط والتي تسرب بعضها الى بقية الأقطار العربية نتيجة القروض والمعونات وهجرة العمالـة مما جعـل تركيـا تجد في السـوق العربية مجالاً لصادراتها ولعمل شركاتها واستشاراتها وعمالها. وخـلال الفترة نفسهـا فان تـركيا كانت تواجه مصاعب اقتصادية جمـة جعلتها بحـاجة الى رؤوس الامـوال العربيـة والى النفط العـربي بشروط ميسرة. ولما كـان متوقعـاً ان تنخفض اسعار النفط خـلال الفـترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٥ وبعدها تبدأ هذه الاسعار في الارتفاع مرة اخرى، فانه يمكن توقع تراجع اتجـاه الاعتماد المتبادل بين تركيا والاقطار العربية خلال هذه الفترة ثم عودة هذا الاتجاه مرة اخرى.

ب ـ ان علاقات الاعتماد المتبادل تنامت في ظل الابتعاد الموقت لتركيا عن العالم الغربي بفعـل الأزمة القـبرصية، ممـا دفع تـركيا الى البحث عن مصـادر أخرى في العـالم الاسـلامي لتدعيم قدراتها الاقتصادية. ولكن مع عودة تركيا الى الساحة الغربيـة كما أسلفنـا، وتطلعهـا الى اللحاق بالغرب والجماعة الاوروبية فانه من المتصور ان يقل تـركيزهـا على الـوطن العربي

وانصرافها الى فتح اسواق جديدة لمنتجاتها في اوروبا وفي بقية العالم الاسلامي ودول العالم الاخرى.

ج ـ ليس معنى ما سبق أن علاقات الاعتماد المتبادل بين تركيا والوطن العربي ستختفي وانما المرجح أنها ستتركز في عدد محدود من الاقطار. فكما اسلفنا فان هذه العلاقات نشأت أساساً مع أقطار الخليج العربية والعراق وليبيا إضافة الى الاردن ومصر. ومع تراجع أسعار النفط، فانه من المتوقع ان تبقي تركيا علاقاتها الاقتصادية القوية مع كل من العراق والسعودية ومصر، ولن يكون ذلك لأسباب اقتصادية خاصة وانما سوف تضاف اليها اسباب امنية مهمة نوضحها عند مناقشة مستقبل العلاقات العربية ـ التركية. وبالنسبة الى الاسباب الاقتصادية التي تجعل من هذه الدول مركزاً للتوجه التركي للوطن العربي نجد ان العراق، اثناء فترة الحرب مع ايران وبعدها، يمثل سوقاً مهمة للصادرات وللشركات التركية، كما سيتزايد اعتماد العراق على خط انابيب النفط الذي يمر عبر الاراضي التركية حتى ينقل نفطه مباشرة الى اوروبا. اما السعودية فرغم انخفاض اسعار النفط فانها تظل أقل البلدان العربية تأثراً بانخفاض الاسعار نظراً لاحتياطاتها المالية الضخمة وقدرتها المستمرة على تعويض النقص في الاسعار بزيادة الانتاج التي تسمح بها احتياطاتها النفطية الهائلة. وبالنسبة الى مصر فانها ستظل اكبر سوق في منطقة الشرق الاوسط بقدرتها على استيعاب الصادرات التركية. واذا كانت هذه الاسباب الاقتصادية تمثل عوامل جذب لاستمرار تركيا في علاقات اعتماد متبادل مع الاقطار الثلاثة، فان هناك عاملاً إضافياً يأتي من أنه مع دخول تركيا الجماعة الاوروبية فانها ستواجه منافسة قوية ليس فقط في السلع المصنعة من جانب الدول الاوروبية الصناعية المتقدمة، وانما ايضا في السلع الزراعية التي ستأتي من جانب اليونان واسبانيا والبرتغال مما يدفع تركيا الى ابقاء اختياراتها مفتوحة مع الوطن العربي عموماً والاقطار الثلاثة خصوصاً.

٦ ـ مستقبل العلاقات العربية ـ التركية

اذا كانت الأبعاد الأربعة السابقة اعطتنا التوجه العام لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافي، فان البحث سينصرف بعد ذلك الى ابراز الخطوط المميزة لمستقبل كل علاقة على حدة خلال العقود الثلاثة المقبلة. وفيما يتعلق بالعلاقات العربية ـ التركية يمكن وضع التصورات التالية:

أ ـ إن العلاقات العربية ـ التركية ـ رغم احتمال وجود توترات من وقت الى آخر مع سوريا او الفلسطينيين بسبب «الارهاب» ـ فانها لن تشهد مواجهة مسلحة، ربما الا في حالة مواجهة عالمية ـ يصعب الاعتقاد في امكانيتها ـ تنحاز فيها تركيا للغرب وسوريا الى جانب الاتحاد السوفياتي.

ب ـ ان تركيا ستستمر في تدعيم علاقتها بالغرب خلال العقد الاول من فترة الاستشراف، وسيتأثر توجهها نحو الاقطار العربية بشكل متزايد بالتوجه الغربي، ومن ثم فان تركيا ستسعى الى جذب الاقطار العربية نحو التحالف الغربي، وبخاصة كل من العراق والسعودية ومصر، في ابعاده الأمنية مستفيدة في ذلك من طابعها الاسلامي وعضويتها في منظومة الدول الاسلامية، والضغوط الواقعة على الأقطار العربية سواء من قبل ايران أو اسرائيل.

ج ـ سيدعم هذا الاتجاه التغير المنتظر في موازين القوى بين ايران والعراق بعد خمس سنوات والذي يمكن أن يؤدي الى توافر امكانية لانتصار الأولى وهو الامر الذي ستخشاه تركيا لعدد من الاسباب. أولها انه يؤدي الى انتصار التوجه الاسلامي المتشدد غير العلماني وهو ما يمكن ان يكون له تأثيرات سلبية داخلية في تركيا. وثانيها ان انتصار ايران سيؤدي الى تداعيات كبرى في منطقة الخليج والمشرق العربي ـ نفصلها فيما بعد ـ تؤدي الى فترة اضطراب كبرى ستخشى تركيا ان تؤدي الى تدخل الاتحاد السوفياتي في المنطقة وبخاصة في سوريا وهو الامر الذي لا ترغب فيه. وثالثها ان فترة الاضطراب هذه يمكن ان تقلل من المزايا الاقتصادية التي تسعى تركيا للحصول عليها. ورابعها ـ وأهمها ـ أن الانتصار الايراني سيجعل ايران دولة اقليمية عظمى مهيمنة وهو الامر الذي يمكن ان تخشاه تركيا بالمعنى الامني والاستراتيجي. ولذلك ينتظر ان تسعى تركيا الى منع حدوث ذلك عن طريق التنسيق الأمني مع العراق والذي بدأت بعض بوادره فعلاً حين منح العراق تركيا الحق في استخدام قواتها المسلحة لمطاردة الأكراد الاتراك في الأراضي العراقية(١٣). ولكن ليس منتظراً أن يتحول هذا التنسيق الأمني الى مشاركة فعلية في الحرب أو حتى بعد انتهائها لمصلحة ايران الا اذا حاولت ايران مد ثورتها الاسلامية الى تركيا نفسها أو قامت بالاعتداء على الاراضي التركية.

د ـ خلال العقد الاول ربما تستمر تركيا في موقفها الرسمي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي المؤيد للموقف العربي حتى تستمر مشروعيتها لدى الوطن العربي، ولكن الارجح أن الاعلان عن هذا الموقف سيكون أكثر خفوتاً عن ذي قبل، وبالتوازي مع ذلك ستتدعم العلاقات التركية ـ الاسرائيلية في المجالات الاقتصادية ومكافحة الارهاب، وربما تحاول تركيا ان تلعب ادواراً وسيطة في دفع عملية التسوية للصراع عن طريق مفاوضات بين الاردن واسرائيل. وفي هذا الاتجاه ينتظر ان تدعم تركيا علاقاتها مع مصر والاردن باعتبارهما طرفين اساسيين في عملية التسوية ويزيد على ذلك في حالة الاردن تنسيق أمني لمراقبة العناصر داخل منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن وللحصول على معلومات عن التحركات الفلسطينية عبر المنظمات التركية المتعاونة مع الفلسطينيين.

(١٣) المصدر نفسه.

هـ ـ بعد العقد الاول وفي حالة دخول تركيا الى الجماعة الاوروبية وتراجع التناقضات اليونانية ـ التركية وزيادة التنسيق السياسي داخل هذه الجماعة ذاتها، وفي حالة ارتفاع اسعار النفط مرة اخرى، فالأرجح ان تركيا ستسعى اقتصادياً الى ربط الاقطار العربية اقتصادياً بأوروبا الغربية من خلال السياسة المتوسطية للجماعة مع قيام تركيا بدور الوسيط في هذه العلاقة. ومن الناحية الامنية فينتظر ان توجه تركيا جهودها الى ربط المنطقة بالسياسة الامنية لحلف الاطلسي، وربما تسعى لبناء حلف دفاعي لمنطقة شرق البحر الابيض المتوسط يمثل صورة موسعة لحلف بغداد القديم ويضم بصورة رئيسية، إضافة الى تركيا، كلا من مصر والسعودية والعراق والاردن. وفي هذه الحالة ربما تتكثف الضغوط على سوريا لكي تكف عن علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي وتلحق بهذا الحلف الدفاعي. ومن الطبيعي ان فرص هذا التصور في النجاح ستتزايد اذا ما أحرزت تسوية أردنية ـ اسرائيلية تنهي الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو تجمده لفترة زمنية طويلة. هذا التصور يمكن ان يقدر له الاكتمال بنهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين وعندئذ فإن النظام العربي يكون قد انفرط عقده تماماً وأصبح جزءاً من النظام الغربي للشرق الأوسط.

و ـ ينتظر أن تتجاوب الاقطار العربية مع هذه التوجهات التركية خصوصاً مع استمرار التجزئة والضغوط الايرانية والاسرائيلية والتبعية المنفردة لكل قطر على حدة للمعسكر الغربي. فالخيار التركي سيكون إحدى نوافذ اللحاق بالغرب وطريقاً لموازنة القوة الايرانية المتصاعدة.

٧ ـ مستقبل العلاقات العربية ـ الايرانية

الحرب العراقية ـ الايرانية هي مفتاح التنبوء بمستقبل العلاقات العربية ـ الايرانية وعلى نتائجها سيترتب مسار هذه العلاقات. فالحرب هي ذروة التفاعلات الصراعية بين الدول، وعندها فإن الابعاد الجيوبوليتيكية والقومية تصبح ذات اهمية مكثفة أكثر بكثير من الفترات العادية أو التي تشهد تعاوناً بين الامم. وبالنسبة الى العلاقات العربية ـ الايرانية فانها في ظل استمرار التجزئة ستكوَن في حقيقتها علاقات بين ايران وكل قطر عربي على حدة وفي مقدمة ذلك العلاقات الايرانية ـ العراقية. وعلى أي حال فان الاقسام السابقة تدفعنا الى الاعتقاد بان نتائج الحرب ستحددها ثلاثة عوامل:

أ ـ قدرة كلا الطرفين على المحافظة على الاجماع الداخلي من قبل المواطنين حول اهداف الحرب وبالذات في ابعادها الجيوبوليتيكية. وهنا سنكتشف أن الاهداف العراقية من الحرب بدأت محدودة تتعلق بتعديل بعض الاوضاع الجيبوليتيكية التي افرزتها اتفاقية ١٩٧٥ والمتعلقة بشط العرب مع بعض المطالب الجيوبوليتيكية الاضافية المتعلقة بالجزر الثلاث المهمة في الخليج العربي، وانتهت في منتصف الثمانينات الى الحفاظ على اتفاقية ١٩٧٥. أما ايران

فدخلت الحرب وهدفها الرئيسي الذي لا تنفك تعلن عنه تصفية النظام السياسي في العراق ومن ورائه كل النظم في الخليج وبالتالي كل الاوضاع الاقليمية الجيوبوليتيكية الخليجية وربما في الشرق الاوسط بأكمله. بمعنى اخر فإن الاهدافالعراقية تدور فياطار الحفاظ على الأمر الواقع السابق للحرب أما الاهداف الايرانية فتدور في اطار تغييره كلياً. ومن هنا فإن معنى الانتصار في الحرب لدى الطرفين يصبح مختلفاً فبينما هو ذو طابع سلبي لدى العراق بمعنى انه يتحقق في حالة تجنب الهزيمة ومنع ايران من تحقيق اهدافها الطموحة في المنطقة فان الانتصار الايراني ذو طابع ايجابي بمعنى انه يسعى الى توسيع عناصر القوة الايرانية بالتوسع الجغرافي والهيمنة السياسية والتأثير الايديولوجي. والخبرة التاريخية تشير الى ان الاهداف الطموحة ـ خصوصاً في ظل ايديولوجية دينية توسعية ـ كثيراً ما تكون أكثر قدرة على تحقيق الاجماع الداخلي من تلك التي ترمي فقط الى الحفاظ على الامر الواقع أو الخروج من مواقف الصدام بأقل خسائر ممكنة.

ب ـ يضاف الى الاختلال في الاهداف والقدرة على تحقيق الاجماع القومي انه ـ كما أسلفنا ـ اختلال يتعلق بالتوجه القومي أو بطبيعة الظاهرة القومية في الدولتين. فالقومية الايرانية في ثوبها الاسلامي الشيعي هي قومية توسعية عابرة للحدود، والقومية «العراقية» ذات طابع قطري في أحسن الاحوال وتحت القطري في أسوئها. ولا جدال فان ذلك له تأثيراته النفسية والتعبوية على ميزان القوى بين الطرفين.

ج ـ إن الميزان العسكري بين الطرفين وإن كان يشير الى وجود تفوق عراقي خلال بضع سنوات قد تصل الى خمس فان هذا الميزان ينتظر له ان يصحح بواسطة ايران التي ستحقق تفوقاً نسبياً يسمح لها بحسم الحرب لمصلحتها وهو الامر المتوقع ان يحدث مع بداية التسعينات. هذا بالطبع ما لم يحدث انهيار مفاجيء في الجبهة العراقية نتيجة عوامل ذاتية ومعنوية مما يعجّل بحدوث هذا التصور.

واذا وضعنا في الاعتبار أن موازين القوى بين ايران وباقي اقطار الخليج هي بحسم لمصلحة ايران، فانه يمكن تصور ان السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة في علاقات ايران بالأقطار العربية بحيث يمكن ان تؤدي الى واحد من تصورين للمستقبل: الأول ان تؤدي امكانيات التفوق والانتصار الايراني الى خلق درجة معقولة من التنسيق بين الاقطار العربية أو اقطار الخليج على الأقل تكفي لتصحيح موازين القوى بحيث تكون في مصلحة الاقطار العربية أو على الأقل تبقي على شكل التوازن القائم في منتصف الثمانينات. والثاني أن تنجح ايران في احراز تفوق عسكري على العراق وبالتالي تحرز انتصاراً كبيراً على القوات العراقية. ولما كان التصور الاول يعني في حقيقته الانتقال من مشهد التجزئة الى مشهد التنسيق الوظيفي، فاننا سنتناول استكشاف نتائج هذا التصور في القسم التالي من هذه

الدراسة. اما بالنسبة الى التصور الثاني والذي يدور في اطار استمرار مشهد التجزئة فستكون له نتائج بعيدة المدى نجملها فيما يلي:

أ ـ خلال فترة السنوات الخمس الاولى ستستمر ايران في العمل على تكريس الانقسام العربي حول الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية، فتدعم علاقاتها مع سوريا وليبيا وربما الجزائر والسودان وذلك بهدف نزع صفة التناقض القومي عن ساحة الصراع. إضافة الى ابقاء النظام العراقي قلقاً في شأن القوة العسكرية السورية من خلفه، وحتى يمكن اقناع الرأي العام الايراني بأن الحرب تدور مع نظم عربية «غير اسلامية» محددة وليس مع العرب المسلمين. وفي الوقت نفسه اقناع الرأي العام العربي بالحقيقة نفسها حتى لا يلتف ـ بخاصة في العراق والخليج ـ حول النظم السياسية القائمة.

ب ـ في الوقت نفسه، وفي اطار عملية تعديل موازين القوى، ينتظر ان تعمد ايران الى تحييد القوى الدولية الكبرى. فتحت شعارات محاربة الامبريالية والغرب الاستعماري والولايات المتحدة، فان الاتحاد السوفياتي قد يميل الى قبول الانتصار الايراني بنتائجه الواسعة في المنطقة والتي يمكن ان تعد حطاً من النفوذ الغربي والامريكي في الشرق الاوسط. وفي الوقت نفسه فان ايران ستحاول اقناع اوروبا والولايات المتحدة ان انتصارها لن يعني تهديداً للمصالح الغربية وفي مقدمتها النفط وحماية تدفقه الى الغرب الصناعي، بل ان ايران ـ وفق هذا المنطق ـ ستكون اكثر قدرة على القيام بهذه الوظيفة افضل من الاقطار العربية التي تتحكم فيها نظم سياسية ضعيفة. والاكثر أهمية من ذلك بالنسبة الى الغرب، ان دولة ايرانية اسلامية كبرى ذات نفوذ في منطقة الخليج والشرق الاوسط يمكن ان تمثل حاجزاً في وجه «التوسع الشيوعي» السوفياتي وحائلاً بينه وبين المياه الدافئة في المحيط الهندي(١٤).

ج ـ الأرجح انه عند اقتراب نقطة الانتصار الايرانية ان تتوزع أقطار الخليج العربي بين سياسة اللحاق والاتباع لايران، خصوصاً تلك الاقطار التي توجد فيها أقليات ايرانية وشيعية مثل البحرين والكويت والامارات وبين اللحاق والاتباع للولايات المتحدة والغرب عامة بقبول وجود عسكري امريكي في قواعد دائمة. والأقطار المرشحة لذلك هي السعودية وعمان وقطر وهو الامر الذي يعني في النهاية انهيار منظمة التعاون الخليجي.

د ـ بعد فترة الخمس سنوات وفي حال نجاح ايران فيها في جعل الميزان العسكري لمصلحتها كما اسلفنا فان الباب امامها سيكون مفتوحاً للانتصار على العراق. وفي الأغلب فان ايران ستسعى الى الحصول على عدد من المزايا الجيوبوليتيكية المحددة وأهمها الاستيلاء

---

(١٤) انظر: Rouhollah K. Ramazani, «Iran: Burying the Hatchet,» *Foreign Policy*, vol. 64, no. 60 (Fall 1985), pp. 52 - 74.

على شط العرب وعلى شريط ارضي يمتد من الفاو الى الحدود الكويتية بهدف انشاء طريق بري بين ايران والصحراء العربية إضافة الى بعض التعديلات الطفيفة في الحدود. الا ان النتائج السياسية والجيوستراتيجية للانتصار الايراني ستكون غير محدودة. فمن جانب فانها ستعيد البناء الديمغرافي العراقي بطريقة مناسبة لها. فبعد إعادة العراقيين من أصل إيراني الى العراق فانها ستعمل على اعطاء وضع متميز للشيعة في اطار المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي كونته اثناء الحرب. ومن المحتمل ان يقسم العراق الى ثلاثة اقاليم تخضع لهيئة المجلس: الجنوب حيث الاغلبية الشيعية، الوسط حيث السنة العرب، والشمال حيث السنة الاكراد. ويكون هذا النظام مقدمة لتقسيم العراق في حال انبعاث مقاومة عراقية للنظام الجديد التابع لايران.

هـ - سيمتد النوع ذاته من التأثيرات الى الاقطار الخليجية التي تختار اللحاق بايران حيث ينتظر ان يتزايد الثقل الشيعي الموجه لسياستها الخارجية بحيث تصير دولاً تابعة ربما لا يضم فيها لايران سوى البحرين ولكن الكويت والامارات ستعملان على عدم اغضاب طهران. ويتوقع انه في خطوة متقدمة من هذا التداعي ربما عند نهاية القرن العشرين ان تضم هذه الاقطار منظمة للتعاون الاقليمي الخليجي تضم ايران وعراق ما بعد الحرب والكويت والبحرين - اذا ما بقيت مستقلة بشكل رسمي على الأقل - ودولة الامارات العربية المتحدة. وهناك احتمال وارد في هذه الحالة ان تنقسم دولة الامارات ذاتها الى اكثر من امارة وقطر.

و - سيؤدي الانتصار الايراني الى نتائج واسعة النطاق بالنسبة الى باقي اقطار الجزيرة العربية ومنطقة الشرق الاوسط العربي ووادي النيل وشمال افريقيا. فالاتجاهات الاسلامية الاصولية ستجد في انتصار ايران انتصاراً للثورة الاسلامية التي طالما نادت بها ومن ثم فانها ستجنح الى الضغط على حكوماتها من أجل اتباع ايران او إحداث القلاقل لنظم الحكم. وان كان متصوراً ان هذه الحركات الاسلامية ستميل تدريجاً الى تأكيد الطابع السني لأصوليتها وهو ما يفتح الباب مستقبلياً ربما خلال النصف الثاني من فترة الاستشراف لمواجهة ما بين الاسلام الشيعي وذلك السني. وعلى اي حال فانه في المدى المتوسط من ١٠ الى ٢٠ عاماً فان الضغوط الخارجية والداخلية على نظم الحكم العربية ستدفع السعودية ومصر والاردن وما تبقى خارج اطار التبعية من اقطار الجزيرة مثل عمان وقطر واليمن العربية - الى القبول بالترتيبات الامنية الغربية للشرق الاوسط التي تدخل فيها تركيا وربما باكستان من خارج الاقليم العربي.

ز - ستبقى سوريا لغزاً بالنسبة الى المستقبل فالأرجح انها لن تتنبه الا متأخرة للغاية الى الانعكاسات الجيوستراتيجية المترتبة على الانتصار الايراني. والأرجح في هذه الحالة انها

ستزيد من تقاربها مع الاتحاد السوفياتي كعامل موازن لايران من جانب والقوى التي ستصبح تابعة للغرب بشكل مباشر كما أسلفنا من جانب آخر.

ح ـ الأرجح اذا صحت هذه التوقعات أن تدخل منطقة الشرق الاوسط بأكملها في مرحلة جديدة من التوازنات تشغل النصف الثاني من فترة الاستشراف يقبل فيها الاتحاد السوفياتي موقتاً بدولة معادية للامبريالية الغربية على حدوده ويقبل الغرب فيها بدولة معادية للشيوعية ذات ثقل جغرافي وايديولوجي ودافع لتوطيد ترتيباته الامنية في المنطقة. وبينما يكون الحفاظ على سوريا واليمن الديمقراطية (وربما ليبيا) والجزائر ضماناً للسوفيات للاطلالة على البحر المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي فإن اسرائيل المندمجة في اطار ترتيبات الغرب الأمنية تجعل منها التجسيد الفعلي لفكرة «الاجماع الاستراتيجي» في مواجهة الاتحاد السوفياتي والقوى الراديكالية في المنطقة.

ط ـ وخلال الخمس سنوات الاولى من فترة الاستشراف فإن العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ستظل محدودة للغاية ومقتصرة على مد اسرائيل لايران بكميات غير كبيرة من السلاح وقطع الغيار، مع الاعلان المستمر من جانب ايران بأن حربها مع العراق هي جزء من حربها من اجل تحرير القدس. وبعد الانتصار على العراق ـ اذا ما تحقق ـ فالأغلب ان ايران ستكثف من حملتها الدعائية كوسيلة لادانة الاقطار العربية التي ستبدأ في اللحاق بالغرب ولإعطاء مشروعية لثورتها الاسلامية. والارجح كذلك انها ستشجع العمليات المضادة لاسرائيل ذات الطابع الاسلامي المنطلق من الشيعة في جنوب لبنان والجماعات الاسلامية الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها. والاغلب كذلك انها ستدين وترفض أية تسويات سلمية بين الاردن واسرائيل في هذه الفترة وهو ما سيخلق تناقضاً يكون أحد المعالم الأساسية للصراعات في الشرق الاوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ي ـ لن يقتصر تأثير الانتصار الايراني على العراق على إعادة توزيع الترتيبات الأمنية والتحالفية والعسكرية في المنطقة، ولكن سيكون له ايضاً آثار ثقافية واجتماعية واسعة المدى، فاضافة الى ان شعار «تطبيق الشريعة الاسلامية» سيكون حقيقة واقعة في الاغلب للبلدان العربية حتى تلك غير الواقعة تحت هيمنة طهران فإن اللغة والثقافة الايرانيتين ستتوسعان في العراق ومنطقة الخليج. ففضلاً عن ان الاتصال الجغرافي سيسمح لجماعات متزايدة من الايرانيين بالهجرة اليها فإن الاوضاع الحالية ـ في منتصف الثمانينات ـ تخلق بذوراً صالحة تماماً للتوسع الثقافي الايراني. باختصار شديد فربما تشهد مرحلة الاستشراف وجود امكانية حقيقية لانتهاء عروبة المنطقة سواء من ناحية التركيب البشري أو من ناحية اللغة والثقافة.

٨ ـ مستقبل العلاقات العربية ـ الاثيوبية

بقدر ما ينتظر من نتائج واسعة المدى لانتهاء المواجهة الايرانية ـ العراقية في مشرق

الوطن العربي فان نتائج اخرى شبيهة لها ستترتب على المواجهة العربية ـ الاثيوبية في جنوب الوطن اذا ما استمر مشهد التجزئة أساساً لتصورنا للمستقبل. فلقد اشرنا سابقاً الى الاختلال الحادث في العلاقات الاثيوبية ـ العربية من ناحية الايديولوجية القومية وميزان القوى بين الطرفين، وان العوامل الاقتصادية والعرقية داخل اثيوبيا هي التي تقف حائلاً دون تحقيق اثيوبيا لاهدافها التوسعية في المنطقة. وبأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار فانه يمكن تصور مستقبل العلاقات العربية ـ الاثيوبية على الوجه التالي:

أ ـ ستكون المهمة الاولى للنظام الاثيوبي خلال النصف الاول من فترة الاستشراف هي تنمية عناصر القوة الذاتية لاثيوبيا عن طريق:

ـ استكمال عملية التوحد القومي حول النظام الحالي باستيعاب الاقليات سواء بالقمع او بالاغراء.

ـ احداث تنمية اقتصادية تركز على الزراعة لتجنب تكرار ظاهرة المجاعة.

ـ المحافظة باستمرار على ابقاء ميزان القوى العسكري لمصلحتها كما هو حادث في منتصف الثمانينات كما اسلفنا.

ب ـ خلال الفترة نفسها ستسعى اثيوبيا الى ابقاء علاقات وثيقة مع اليمن الديمقراطية وليبيا للاسباب نفسها التي لدى ايران لابقاء علاقات وثيقة مع سوريا وليبيا.

ج ـ مع الاستمرار في تنمية العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية التي ستزداد اهميتها للاتحاد السوفياتي مع هيمنة الترتيبات الأمنية الغربية على قلب الشرق الاوسط كما اسلفنا فان اثيوبيا ستحاول تحييد ـ ان لم يكن اكتساب صداقة ـ الغرب عن طريق عدد من الوسائل:

ـ تنمية العلاقات الاثيوبية مع اسرائيل سواء عن طريق تهجير ما تبقى من يهود الفلاشا مع الاستفادة من الدعاية الايجابية التي يمكن ان تقوم بها جماعات الضغط الصهيوني في الغرب لمصلحة اثيوبيا. إضافة الى اظهار التقارب الاثيوبي ـ الاسرائيلي على انه ضروري لابقاء البحر الاحمر بحيرة غير عربية ومفتوحة للملاحة الدولية.

ـ التأكيد على الوجه المسيحي الافريقي لاثيوبيا في مواجهة المد العربي الاسلامي في القارة الافريقية وهي نقطة تكون لمصلحة اثيوبيا بالنسبة الى الجماعات الكنسية المسيحية في الغرب.

ـ اظهار ان العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية الوثيقة ناجمة عن ضرورات اقتصادية يمكن للغرب ان يساهم فيها وبالتالي تقل كثافة العلاقات الاثيوبية ـ السوفياتية بحيث تعيد اثيوبيا تجربة موزامبيق التي ابقت على نظامها الاشتراكي وفي الوقت نفسه حسنت علاقاتها مع الغرب وجنوب افريقيا.

د ـ خلال الفترة نفسها فان اثيوبيا ستسعى الى تدعيم الحركات الانفصالية وحركات التمرد في السودان وجيبوتي سواء بالسلاح أم بالتأييد السياسي والدبلوماسي في منطقة الوحدة الافريقية والمحافل الدولية مع محاولة تحييد دور مصر بعزلها عن الدولتين وعن الصومال.

هـ ـ كذلك فان اثيوبيا ستسعى الى تقوية التحالف الاثيوبي ـ الكيني القائم فعلاً مع محاولة ضم الدول الافريقية ذات الاغلبية المسيحية مثل أوغندا وزائير وجنوب التشاد الى هذا التحالف

و ـ خلال هذه الفترة فان الاقطار العربية ـ انطلاقاً من مشهد التجزئة ـ ستكون عرضة للقبول بالمطامح الاثيوبية. فمصر وحدها ستكون واقعة تحت الابتزاز الاثيوبي بالتحكم في مياه النيل ومن ثم فإنها ستمضي لمصالحة مع اثيوبيا بعيداً عن السودان الذي سيكون هو الاخر واقعاً تحت الابتزاز الناجم عن الحركة الانفصالية في الجنوب ويسعى الى جذب اثيوبيا للقيام بدور الوسيط، وهو الأمر الذي سترحب به اثيوبيا من دون الكفّ عن تأييد هذه الحركة. وينطبق الشيء نفسه على جيبوتي التي لن يبقى لها الا اللحاق باثيوبيا وهو الامر الذي يمكن ان ينجم عن اعطاء قبائل عفر الاثيوبية مزايا في نظام الحكم أو تقسم بين اثيوبيا والصومال. أما هذه الأخيرة فستقع تحت الحصار الاثيوبي في حال نجاح كل ما سبق ولا يكون امامها سوى التبعية وقبول الهيمنة الاثيوبية.

ز ـ اذا ما نجحت اثيوبيا في تحقيق كل ما سبق وهو الامر الذي سيظل رهناً بخروجها من أزمتها الاقتصادية ولا يمكن حدوثه قبل نهاية القرن الحالي، فان اثيوبيا ستبدأ مع بداية القرن المقبل في اقامة نظام اقليمي جديد في شرق القارة الافريقية ومتحكم في مياه النيل حيث يمتد من التشاد غرباً الى البحر الاحمر شرقاً مروراً بجنوب السودان، ويمتد جنوباً حتى زائير شاملاً اوغندا وكينيا وجيبوتي وربما الصومال. هذا النظام الاقليمي ستقوده اثيوبيا بثقلها العسكري والجغرافي ويكون قادراً على الضغط على شمال السودان ومصر بحكم موقعه المتميز على منابع نهر النيل. ومن هنا فان المحاولة الجدية لبناء نظام اقليمي خاص بدول نهر النيل متجسد في منظمة الاندوغو ستتعرض للفشل.

الخلاصة: مستقبل العلاقات بين الاقطار العربية ودول الجوار الجغرافي

نخلص من كل ما سبق الى أن الابعاد المختلفة لعلاقات العرب بالدول الرئيسية المجاورة لهم محملة بالتناقضات الجوهرية التي يمكن ان تؤدي الى نتائج وخيمة على الأقطار العربية خلال سنوات الاستشراف الثلاثين نلخصها في مرحلتين:

١ ـ المرحلة الاولى وتقع خلال النصف الاول من فترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠) وفيها تتم هزيمة الاقطار العربية ذات المواجهة المباشرة مع ايران واثيوبيا وتتفتت الاقطار

العربية ـ زيادة على تجزئتها ـ ما بين اللحاق بمعسكر الاعداء (اسرائيل أو ايران أو اثيوبيا) أو اللحاق بالمعسكر الغربي ككل.

٢ ـ المرحلة الثانية وتقع خلال النصف الثاني من فترة الاستشراف (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥) وفيها يتم دمج الوطن العربي في نظم اقليمية فرعية هي: نظام شرق البحر الابيض المتوسط، ونظام الخليج «الفارسي» ونظام شرق افريقيا بحيث تتحكم في النظام الاول تركيا ربما إضافة الى اسرائيل، وايران في النظام الثاني واثيوبيا في النظام الثالث.

خلال كل ما سبق فقد ذكرنا القليل جداً عن الدول الافريقية المجاورة للوطن العربي والممتدة من التشاد وحتى السنغال. والأرجح أن هذه الدول لن يكون لها تأثير يذكر بفعل توازنات القوى على أقطار شمال افريقيا العربية (تونس والجزائر والمغرب) ولكن على ضوء التطورات المتوقعة في مشرق وقلب الوطن العربي، السالفة الذكر، فان هذه البلدان ستقع تحت تأثير النظام المتوسطي للجماعة الاوروبية. وهكذا يكون الوطن العربي بفعل التجزئة كف عن كونه نظاماً اقليمياً متميزاً بذاته وأصبح مندمجاً في توازنات عالمية جديدة تغير تماماً من شكل المنطقة كما نعرفها الان، وبالتأكيد كما عرفناها في الماضي.

ثانياً: مشهد التنسيق الوظيفي

١ ـ مقدمة

الصفحات السابقة من البحث تظهر بجلاء المصير السوداوي الذي يمكن ان يصل اليه الوطن العربي في حال استمرار واقع التجزئة على ما هو عليه، حيث يندثر الوطن ويتشرذم داخل منظومات اقليمية ودولية خارجية وينتهي الى ان يكون موضوعاً للصراعات الدولية وليس فاعلاً فيها. ولكن ـ كما لاحظنا أيضاً ـ ان تأثيرات علاقات الجوار المشار اليها تحدث في ظل ظروف مثالية بالنسبة الى دول الجوار الثلاث حيث يفترض ان تحقق تركيا أهدافها في الالتحاق بالجماعة الاوروبية من دون عقبات في منتصف التسعينات وان تتمكن ايران من كسر حصار التسليح عليها، وان تنجح اثيوبيا في الحفاظ على علاقاتها المتميزة بالاتحاد السوفياتي مع تحييد الولايات المتحدة على الأقل، والأهم من ذلك كله أن يظل الوطن العربي على حاله من دون استجابة للتحدي الخارجي على الاطلاق، وهي حالة لا يوجد لها سند تاريخي. فبالقدر الذي لعبت فيه العوامل الخارجية دوراً في تجزئة الوطن العربي وضعفه، فانها ايضا لعبت دوراً كبيراً في يقظته ودفعه نحو درجات أرقى من التكامل بين دوله.

جاء إنشاء الجامعة العربية استجابة للأوضاع التي افرزتها الحرب العالمية الثانية ومحاولة

الامبراطوريات الاستعمارية المحافظة على مستعمراتها السابقة في الوطن العربي وزرع اسرائيل في قلبه. في وقت ساهمت الجامعة في احباط الهدف الاول بالعمل على تحقيق الاستقلال للاقطار العربية واحدا بعد الاخر فان فشلها في مواجهة الهدف الثاني عام ١٩٤٨ دفعها مجدداً الى السعي الى تحقيق درجة من التنسيق والتكامل بين الاقطار العربية حيث وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار الجامعة في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٥٠ وهي المعاهدة التي أدت الى تكوين المجلس الاقتصادي الذي عقد اولى دوراته في أول كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣. وقبيل هذا الانعقاد وصل المجلس الى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال في ٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٣. وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ توصل المجلس الاقتصادي الى اتفاقية على جدول موحد للتعريفة الجمركية. هذه الاتفاقيات الثلاث وقعت عليها ستة اقطار عربية. ثم توصل المجلس الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ وتم تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥٩ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في شباط/ فبراير ١٩٦٤ بمشاركة ١٣ قطراً عربياً. وبعدها اشتركت اربعة اقطار عربية هي مصر والاردن وسوريا والعراق في توقيع اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤ انضم لها فيما بعد كل من ليبيا وموريتانيا بينما استبعدت عضوية مصر بعد توقيعها لاتفاقية السلام مع اسرائيل في آذار/ مارس ١٩٧٩[١٥].

وعلى الرغم من ان كل هذه الاتفاقيات لم تؤد الى نتائج تذكر فانها ظلت تعبيراً رمزياً عن الحاجة الى التنسيق في مواجهة التحديات الخارجية والتنموية. ولكن في بعض الاحيان فان الضغوط الخارجية وبالذات من دول الجوار الجغرافي دفعت في اتجاه درجات مختلفة من التنسيق بين الاقطار العربية. فالضغوط التركية على سوريا عام ١٩٥٧ كانت احدى الاسباب الرئيسية ـ إضافة الى اسرائيل والظروف الداخلية في سوريا ـ التي دفعت في اتجاه الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). ورغم فشل الوحدة وانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فان التنسيق بين مصر وسوريا كان ضروريا لتجاوز هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والمشاركة سوياً مع سبعة اقطار عربية هي العراق والاردن والجزائر وليبيا والمغرب والسعودية والكويت في القتال اثناء حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣،

---

(١٥) انظر لعبد الحسن زلزلة : «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: جامعة الدول العربية، الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، ص ٢١٨ ، و«التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات،» في: أنور عبد الملك [وآخرون]، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

إضافة الى الجهود التي بذلتها الاقطار العربية المصدرة للنفط لاستخدام سلاح النفط لخدمة الأهداف العربية اثناء الحرب والفترة التي تلتها مباشرة.

وعلى الرغم من تدهور الاوضاع العربية وسيادة التيار القطري ـ واحياناً ما هو تحت القطري ـ بين الاقطار العربية في اواخر السبعينات والثمانيات بفعل اسباب متعددة يقع في مقدمتها توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد ولمعاهدة السلام مع اسرائيل والحرب العراقية ـ الايرانية، فإن الروابط القومية والضرورات الجيوبوليتيكية دفعت الى الابقاء على بعض صور التعاون العربي وأحياناً انشاء اطارات جديدة للتعاون بين قطرين أو أكثر نتيجة للضغوط التي تمارسها دول الجوار الجغرافي. فرغم مقررات قمة بغداد العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ والتي فرضت المقاطعة العربية على مصر فان هذه القمة استثنت من ذلك ابقاء العمالة المصرية في البلدان العربية، واستمرت الاستثمارات العربية في مصر حتى بلغت ١٦ بالمائة من اجمالي الاستثمارات التي أتاحها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ الصادر في مصر بخصوص مشاركة رأس المال غير المصري في المشروعات المصرية. والأهم من ذلك أن الحرب العراقية ـ الايرانية ما لبثت ان دفعت الى عديد من صور التعاون العربي لمواجهة الخطر الايراني فقامت مصر بامداد العراق بالسلاح السوفياتي الذي لديها إضافة الى ان المصانع الحربية المصرية أصبحت تمد العراق بكل ما يمكنها انتاجه من اسلحة وذخائر. وتحسنت العلاقات المصرية ـ العراقية على المستويات كافة. وكانت الاردن شريكة في هذا التحسن، فمن خلال ميناء العقبة الاردني كانت امدادات السلاح تمر عبر الاراضي الأردنية الى العراق. وكان من اهم نتائج الحرب ان تكون مجلس التعاون الخليجي لتنسيق التعاون الامني والعسكري والاقتصادي لستة بلدان عربية هي السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية وعمان. هذه الدول الست قامت بتقديم معونات مالية هائلة بلغت حتى عام ١٩٨٥ ما يساوي ٤٠ مليار دولار ساهمت بلا جدال في الصمود العراقي خلال فترة الحرب. إضافة الى ذلك فان اغلاق الخليج العربي أمام العراق، وهو احدى النتائج الاستراتيجية المباشرة للحرب، أدى الى ان الحكومة العراقية كثفت من جهودها لتوسيع وتنويع قدرات النقل البري في العراق كضرورة حيوية لضمان تدفق السلع ومستلزمات التنمية من العالم الخارجي من خلال زيادة التعاون مع الاقطار العربية المحيطة (الاردن والسعودية والكويت) للنفاذ عبر اقاليمها الى الموانىء البحرية: ميناء العقبة في الاردن وميناء الدمام في السعودية وميناءي الشعيبة والشويخ في الكويت. وقد أدت الحرب الى انواع اخرى من التعاون الوظيفي بين العراق والاقطار العربية أهمها انشاء خط انابيب لنقل النفط العراقي عبر الاراضي السعودية والكويتية كلف ٥٠٠ مليون دولار بطاقة ٥٠٠ الف برميل يومياً. وتتضمن المرحلة الثانية من المشروع انشاء خط انابيب مواز للخط السعودي الى مصب جديد جنوباً على البحر الاحمر لتصل طاقة الخط الى ١,٦ مليون برميل يومياً. وفوق

ذلك فهناك الخط المقترح من العراق الى ميناء العقبة الاردني، وقد أثيرت تحفظات بشأنه مع تقدم العمل في خط السعودية فضلاً عن التخوف من التعرض للهجمات الاسرائيلية[16]. المهم هنا أن نقرر أن الضغوط الايرانية على العراق وبلدان الخليج أدت الى صور متعددة من التنسيق والتعاون بين قطر أو أكثر من الاقطار العربية. ورغم انه لا يوجد التأثير نفسه في جنوب الوطن العربي استجابة للتهديد الاثيوبي الا انه لم يكن من قبيل الصدفة ان السودان والصومال كانا ضمن ثلاثة اقطار عربية فقط (إضافة الى عمان) تبقي علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بالرغم من قرارات قمة بغداد. وكانت جيبوتي الدولة الثانية (بعد الاردن) التي تعيد علاقاتها مع مصر. كذلك حدثت صور مختلفة للتعاون العسكري بين مصر والصومال إبان حرب الاخيرة مع اثيوبيا وبعدها، كما حدثت محاولة للتكامل بين مصر والسودان لم يقدر لها النجاح نتيجة عوامل متعددة خارج نطاق هذا البحث. ولكن الخلاصة هي انه رغم وجود التيار القطري فان الضغوط الخارجية خصوصاً من دول الجوار الجغرافي ادت وتؤدي دوراً فعلياً في فرض صور للتعاون والتنسيق بين الاقطار العربية وهو الامر الذي يجعل من هذا المشهد امكانية واقعية رغم كل الظروف المحيطة بالوطن العربي في منتصف الثمانينات. ولذلك فإننا سنعرض الملامح العامة للمشهد كما أوردتها وثيقة بحث استشراف مستقبل الوطن العربي ثم نتعرض للأبعاد الاربعة السابق الاشارة اليها في تطورها المستقبلي على ضوء هذا المشهد ثم بعد ذلك نتعرض لتداعيات العلاقات العربية مع كل من دول الجوار الجغرافي على حدة كما حدث بالنسبة للمشهد الأول.

١ ـ ملامح مشهد التنسيق الوظيفي[17]

يعبر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل أو أغلب أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمها وكيفها واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الأول. الافتراض هو أن يمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية ـ في قضية الوحدة وفي غيرها ـ بالقدر الذي لا يؤثر على مصالحها المباشرة سلبياً. هذه الافتراضات تجعل من هذا المشهد الرئيسي الثاني أقرب ما يكون الى ما يسمى في الدراسات المستقبلية «بالمشهد الاصلاحي».

يقوم هذا المشهد على افتراض ان مترتبات وتداعيات الاوضاع الحالية تدفع إما الى قيام اثنتين أو اكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات إقليمية، وإما الى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر) وذلك استجابة لواحد او اكثر من العوامل الآتية:

(١٦) حرب، «تأثير الحرب بين العراق وايران على اوضاعهما السياسية والاقتصادية،».

(١٧) ابراهيم [وآخرون]، «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام،» ص ٧١ ـ ٧٤.

ـ ادراكهـا لتهديد حاد لمصالحها أو شرعيتها داخلياً أو خارجياً.

ـ ادراكـها ان آفاق التنمية القطرية قد وصلت الى طـريق مسدود بسبب ضيق السـوق أو نقص الموارد.

ـ تـردي مستوى الاداء الاقتصادي والسياسي أو سوء ادارة الموارد المتاحة عـلى المستوى القطري.

ـ زيـادة تبعيتها لطرف اجنبي يجد من مصلحته استراتيجياً أو اقتصاديـاً تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بـين هذه الاقـطار العربيـة، ومن ثم يدفعهـا أو يشجعها في هـذا الاتجاه.

ـ تصاعد الضغوط الشعبية (أو من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبـارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية.

كـما يفترض هـذا المشهـد التـزام (ومقـدرة) الاقطار العـربية التي تـدخل في اشكـال وسيطة للتعاون بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات، وما يتخذ من قرارات حتى لـو استدعى الامر التنازل عن بعض المظاهر السيادية، وحتى لو استدعى الامر بعض السياسات الترشيدية بسبب ادراك الفئات الحاكمة ان المميـزات التي تجنيها من مثـل هذا الالـتزام يفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره عـلى مزيـد من التداخـل الهيكلي التـدريجي. ولا يعني ذلك تغييراً جذرياً في طبيعة الفئات الحاكمة ولكنه يعني بالتأكيد بعض التعديل في التوازنات بينها واستيعابها لبعض الدروس والنكسات.

ويفترض هذا المشهـد أن يأخـذ هذا المستـوى للتنسيق والتعاون أحـد شكلين رئيسيين ومتقاطعين في بعض الأحيان:

الأول: تجمعـات إقليمية تجمـع بين أقـطارهـا عـوامـل الجـوار الجغـرافي، والتقـارب الايديولـوجي في شكل أنـظمة الحكم والتقـارب في مستويـات المعيشة، عـلى الأغلب ودرجة التطور الاجتماعي الاقتصادي. ويعتبر مجلس التعاون الخليجي والتكامـل المصري ـ السوداني نمـوذجين لهـذا المستوى الـوسيط. والتجمعات الأخـرى المحتملة ضمن هـذا الشكـل هي: اليمنـان وتجمع في المغـرب الكبـير وتجمـع آخـر في المشرق العـربي (الهـلال الخصيب). ومن المتصور في هذه الحالة ان تأخذ بعض التجمعات صبغة رأسمالية في نظامها الاقتصـادي، وأن يأخذ البعض الآخر صبغة اشتراكية. ويمكن ان ينعكس هذا الانقسام عـلى طبيعة العـلاقات التي تقوم بين اجزاء الوطن العربي، أو بين هـذه التجمعات والخـارج. وبالـطبع يكـون لهذا التنوع في الفلسفات الاجتماعية تأثيره على السياسات الداخلية، خصوصاً جوانبها التوزيعية، وعلى الموقف من مسألة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

والثـاني: تنسيق عربي عـام في أحد المجـالات العسكـريـة والاقتصـاديـة والسيـاسيـة

الخارجية أكثر تعبيراً عن نفسه عما ساد في فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) يلتزم بالحد الادنى الذي لا يهدد المصالح المباشرة للفئات الحاكمة أو لأي قطر من الاقطار ولكن يتم تنفيذ ما يتفق عليه في هذا الاطار سواء داخل الجامعة العربية ومنظماتها أم خارجها.

وتكون الملامح العامة لمشهد التنسيق الوظيفي على الوجه التالي:

أ ـ في ظل وجود واستمرار الاشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرس فكرة الولاء لكيانات اكبر.

ب ـ سيستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات مشابهاً لما كان سائداً في حالة التجزئة (المشهد الأول).

ج ـ ستستمر التوجهات التنموية نفسها وان يكن على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق وباستخدام افضل نسبياً للموارد مما كان سائداً في حالة التجزئة، وبالتالي سيتحسن الاداء العام للاقتصاد وتقل نسبياً الاختناقات الحادة ـ وان كانت لن تختفي ـ خصوصاً في المشهد الفرعي الأول.

د ـ ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها كما في المشهد الأول من حيث الجوهر. وفي الاقطار أو التجمعات التي ترفع لواء الاشتراكية يحدث بعض التحسن النسبي في توزيع الدخل.

هـ ـ سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، خصوصاً في مجالات الانتاج والأمن والقوة العسكرية، ويبدو هذا الارتفاع اكثر وضوحاً في المشهد الفرعي الاول بالنسبة الى التجمعات الاقليمية التي تتم بعيداً عن مخططات قوى خارجية.

و ـ سيرتفع تدريجاً مستوى التعبئة الشعبية وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الانظمة الحاكمة او دعائم النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

ز ـ ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات أكثر من غيرها وأكثر مما كانت تلعبه في مشهد التجزئة. وعلى رأسها الاجهزة التكنوقراطية والجيش والأجهزة الأمنية. كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالاً أوسع نسبياً لتأثيرها في إطار بعض التجمعات الاقليمية.

ح ـ يحتمل ان تقل النزاعات بين الاقطار وتزيد بين التجمعات القطرية ولكن تأخذ شكلاً سلمياً تنافسياً وتتطور آليات جديدة لفض هذه المنازعات.

ط ـ من المحتمل ألا يطرأ تغير كيفي على منهج إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ولكن القدرات العسكرية المتنامية للوطن العربي ككل أو لتجمعاته المحيطة باسرائيل ستمثل قيداً على قدرة اسرائيل التوسعية.

ي ـ سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر وان كان سيتعدل من حيث الدرجة حيث سيزيد هامش الحركة والمناورة والمساومة في النظام العالمي القائم بخاصة في النواحي الاقتصادية وشروط التبادل التجاري. وسيظل

النظام القيمي الغربي مهيمناً على مفاهيم وأنماط سلوك الفئات الحاكمة والطبقات الوسطى خصوصاً في مجالات الاستهلاك والتكنولوجيا والانبهار الحضاري بالغرب.

ك ـ ومن المهم أن نذكر أن هذا المشهد لطبيعته الوسيطة يقبل مزيداً من التفريعات، أو احتمالات التدهور إلى المشهد الأول أو الانتقال الى مشارف المشهد الثالث.

نخلص من ذلك الى ان المشهد الثاني لاستشراف مستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي ينطلق من رؤية أكثر تطوراً لواقع التجزئة الحالي ويتميز بعدد من المميزات:

ـ سيادة مزيد من العقلانية بين النخب السياسية الحاكمة تدفعها الى التنسيق فيما بينها، بهدف تحقيق المصلحة الوطنية لكل منها ـ من خلال اجراءات عملية وبراغماتية تحاول تعظيم المكاسب والتقليل من الخسائر في السياسة الخارجية.

ـ انخفاض مستوى العنف والتناقض سواء بين مجموعة من الاقطار العربية في ضوء المشهد الاقليمي الفرعي من هذاالمشهد في الخليج أو المشرق العربي أو وادي النيل أو المغرب العربي أم بين جميع أو معظم الاقطار العربية من خلال أشكال مؤسسية تقع الجامعة العربية ومؤسساتها في مقدمتها.

ـ ان هذا التغير يتم بشكل جوهري في إطار استمرار السيادة القطرية، حتى ولو أدى التنسيق الى تقديم بعض التنازلات في هذا الصدد.

٣ ـ الجغرافيا السياسية

بصفة عامة فإن أي محاولات فعلية للتنسيق بين قطرين أو أكثر من الاقطار العربية لا بد وأن يكون لها ردود فعل قوية لدى دول الجوار الجغرافي، بفعل ما تحدثه من تغير كيفي في موازين القوى بين أي من هذه الدول والأقطار العربية المجاورة لها مباشرة والداخلة في تناقضات جغرافية معها. ولما كان موضوع توازن القوى سيناقش فيما بعد، فإن هذا الجزء من البحث سيركز على التطورات الممكنة للتناقضات الناجمة عن الجغرافيا السياسية لعلاقات الجوار والتي سبقت الإشارة اليها. فلا جدال أن وجود تجمعات إقليمية عربية سيثير ذكريات لدى دول الجوار الجغرافي يعتقد انها انتهت الى غير رجعة بفعل واقع التجزئة الحالي في الوطن العربي خصوصاً اذا كان التنسيق العسكري والأمني في صدارة الوظائف التي يقوم التجمع الاقليمي لانجازها. فتجمع الخليج العربي سينبه ايران الى انه في تاريخ مضى فإن زوال الخلافات والصراعات بين اقطار التجمع غالبا ما قاد في النهاية الى منع ايران من تحقيق أهدافها الجغرافية في المنطقة اذا لم يؤد الى سعي الاقطار العربية ذاتها لاسترجاع بعض من الاراضي التي استولت عليها ايران. ومن ثم فإن قضايا الجغرافيا السياسية (الديمغرافية

والجغرافية والاقتصادية) التي تجمع الخليج مع ايران ستتراوح بين هاتين النقطتين: وقف المطامع الايرانية وتحقيق المطالب العربية. ولما كانت عمليات التنسيق الوظيفي وتعزيزها تتم داخل التجمع ـ إضافة الى عمليات بناء القوة الذاتية والتي ستستغرق بدورها بعض الوقت ـ فالأرجح هو أن الهدف الاول سيمكن تحقيقه خلال فترة الاستشراف. ويتوقف ذلك بصورة رئيسية على موقف العراق. ففي حال انضمامه الى تجمع الخليج فهناك إمكانية لاستعادة جزر الخليج الثلاث وتعديل الاوضاع في شط العرب لمصلحة العراق اما تحرير عربستان فسيظل هدفاً بعيد المدى للتجمع ربما يمكن انجازه بعد نهاية فترة الاستشراف.

أما إذا انضم العراق الى تجمع المشرق العربي (سوريا ولبنان والأردن) فالأرجح هنا ان يظل تجمع الخليج في أوضاع دفاعية تحاول الحفاظ على الأمر الواقع كما هو من دون حصول ايران على مكاسب جديدة. فتجمع المشرق العربي في الأغلب سيكون من الناحية الأمنية موجهاً في اتجاه اسرائيل ومن ثم فان تناقضاته الجغرافية مع كل من ايران وتركيا ستكون لها أولوية مقارنة بالتناقض الرئيسي مع الدولة الصهيونية. ولكن ذلك لا يعني ان تجمع المشرق العربي لن يكون مصدر قلق لكليهما. فهو من جانب يحرم إيران من حليف عربي مهم (سوريا) ويضيف لمناعة العراق ولا يخصم منها كما هو حادث في ظل استمرار التجزئة. اما بالنسبة الى تركيا فلو انه ليس منتظراً ان تثار من جديد قضية لواء الاسكندرونة فإن رؤيتها الجيوبوليتيكية ستنشأ من طبيعة علاقة تجمع المشرق العربي مع الاتحاد السوفياتي والتي على الأرجح ان تكون وثيقة مما سيدفعه الى مجموعة من السياسات لموازنة هذه العلاقة وهي ما سنناقشه فيما بعد.

أما بالنسبة الى تجمع وادي النيل فسيصل بالنفوذ العربي الاسلامي الى وسط افريقيا وهو الأمر الذي يواجه مباشرة النزعة الاثيوبية الى منع ذلك من الحدوث عن طريق تحقيق الاتصال ـ عبر السودان ـ بين جنوب التشاد المسيحي وهضبة الحبشة الافريقية المسيحية. فلم يكن أبداً من قبيل الصدفة أن حركة التمرد في جنوب السودان بقيادة جون غارانغ الذي يحصل على معونات من كل من اثيوبيا وكينيا واوغندا تضع في مقدمة مطالبها من شمال السودان الغاء التكامل المصري ـ السوداني. ولذلك فإن حدوث التنسيق الامني والدفاعي والاقتصادي بين مصر والسودان، بمشاركة من الصومال وجيبوتي، وان كان سيثير العقدة الأثيوبية التاريخية، فانه سيؤدي الى احباط محاولتها فصل جنوب السودان وللحصول على ميزات اقتصادية من جيبوتي. ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة لدول هذا التجمع فإنه من المحتمل ان تسعى فقط الى احباط الاهداف الاثيوبية ربما عن طريق المقايضة بين مشكلات جنوب السودان من جانب ومشكلات ارتيريا وأوغادين من جانب اخر ربما التزاماً بقرارات منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بابقاء الحدود الافريقية كما هي عليه. ولكن ستبقى مشكلة مياه النيل معلقة وماثلة في علاقات اثيوبيا مع تجمع وادي النيل. فمع زيادة السكان

والحاجات الاقتصادية خلال فترة الاستشراف فان النزاع على مياه النيل سيتزايد بين تجمع وادي النيل من ناحية، وتجمع شرق ووسط افريقيا الذي تسعى اثيوبيا لقيادته من ناحية اخرى.

واذا كانت اسرائيل وايران واثيوبيا يمكن ان تكون أحد الأسباب الأمنية الدافعة الى تكوين التجمعات الاقليمية للخليج العربي والمشرق العربي ووادي النيل فان تجمع المغرب العربي ينتظر ان يتكون نتيجة أسباب اقتصادية بحتة تعود أساساً الى التغيرات الاقتصادية والديمغرافية المحتملة ـ عبر البحر المتوسط ـ في الجماعة الاوروبية. فبعد انضمام اسبانيا والبرتغال فعلاً الى الجماعة في عام ١٩٨٦ ، بدأت صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب في مواجهة صعوبات جمة داخل السوق المشتركة. ولما كان منتظراً ان تنضم تركيا وقبرص ومالطة الى الجماعة بعد منتصف التسعينات فان سوق الجماعة سيتشبع من صادرات البحر المتوسط الزراعية ومنتجات الصناعة الخفيفة والمتوسطة والسياحة المتوسطية. وإذا أضفنا الى ذلك أن الدول الثلاث ـ إضافة الى اسبانيا والبرتغال ـ تشكل مصادر للعمالة الرخيصة في المهن الدنيا فالأرجح هو ان الرباط بين اقطار المغرب العربي والجماعة الاوروبية سيتفكك سواء فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية أم بعلاقات العمل وهي امور يمكن ان تدفع الدول الثلاث ـ وربما تحاول اجتذاب ليبيا وموريتانيا إليها ـ الى تكوين تجمع اقتصادي فيما بينها. هذا التجمع يمكن ان يحل المشكلات الواقعة داخلها مثل قضية الصحراء، وفي الوقت نفسه ينهي أية دعاوي خاصة بدول الجوار متعلقة بالحدود.

المشهد الفرعي الثاني المتعلق بإمكانية التنسيق بين معظم الاقطار العربية في إطارات مؤسسية عامة مثل الجامعة العربية أو غيرها من المؤسسات ليس من المنتظر ان يكون له تأثير كبير على قضايا الجغرافيا السياسية بينها وبين دول الجوار.والارجح ان هذه القضايا ستتجمد عند أوضاعها الحالية خلال فترة الاستشراف وفق هذا المشهد. فمن جانب فإنه ان تصورنا عام ١٩٩٠ كنقطة زمنية لمثل هذا المشهد فإنها ستحتاج الى عقدين من الزمان على الأقل حتى تصبح حقيقة موضوعية غير قابلة للتراجع. هذا التقدير ناشيء عن مقارنة منظمة للتنسيق الوظيفي مثل الجماعة الاوروبية التي احتاجت الفترة من ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٠ حتى أمكن الحديث عن ان التنسيق فيها وصل الى مرحلة اللاعودة(١٨). ونظراً للفروق الكيفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دول الجماعة الاوروبية والاقطار العربية، فإن هذه الاخيرة لا بد وأن تستغرق فترة أطول للوصول الى النقطة نفسها. ولذا فربما يكون تقدير عقدين من الزمان لنجاح مشهد التنسيق تقديراً متفائلاً. ولكن التصور هنا ان

---

(١٨) عبدالمنعم سعيد، الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

الاقطار العربية ستكون واقعة تحت ضغوط خارجية قوية تدفعها لمثل هذا التنسيق إضافة الى أنها ستكون في موقع يسمح لها بالاستفادة من دروس التجارب المماثلة في العالم وفي مقدمتها الجماعة الاوروبية. ومن جانب آخر فإن التنسيق العربي في جوانبه العسكرية والأمنية سيكون موجهاً في اتجاه اسرائيل، وبالتالي فإن البلدان العربية لن تكون على استعداد لفتح صراعات أخرى على حدودها الجغرافية. إضافة الى ذلك فإن القياس التاريخي أيضاً يبرهن على انه في ظل سيادة التيار الوظيفي على الوطن العربي ـ كما حدث في السبعينات على سبيل المثال ـ فإن قضايا الحوار الجغرافي مع تركيا وايران تم تجميدها بل وحدث وفاق حولها كما حدث في اتفاقية ١٩٧٥ بين ايران والعراق. ولكن يمكن القول أيضاً أن تنامي التنسيق العربي سيحد من قدرة دول الجوار الجغرافي على الحصول على مكاسب جغرافية أو ديمغرافية من الوطن العربي.

٤ ـ القومية

التنسيق الوظيفي بين الاقطار العربية يعد مدخلاً متميزاً لتنمية العلاقات بين دول تربطها روابط تاريخية وثقافية وحضارية وسياسية مشتركة. وهو يختلف جوهرياً عن مدخل التيار القومي الوحدوي الذي ساد المنطقة العربية خلال الخمسينات والستينات والذي أدى الى عدد من التجارب الوحدوية بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية لم يقدر لأي منها النجاح. وقد استند التيار الوحدوي العربي في محاولاته الى اربعة ادعاءات رئيسية:

أ ـ إن هناك أمة عربية كاملة التكوين ومن ثم فإن هذه الأمة تحتاج الى دولة واحدة تمثل التعبير السياسي عنها.

ب ـ إن الرابطة الاساسية لهذه الأمة تنبع من تاريخها وواقعها الثقافي والحضاري المستند الى وجود اللغة العربية كأداة للتعبير في الاقطار كافة.

ج ـ إنه لما كانت معظم الاقطار العربية حديثة الاستقلال فإن وحدتها السياسية يمكن أن توفر لها شروطاً أفضل للتنمية الاقتصادية والسياسية ومن ثم ينبغي العبور مباشرة الى مرحلة الدولة الموحدة من دون انتظار لاستكمال هذه الدول لمؤسساتها القطرية.

د ـ إن العائق الاساسي أمام قيام الدولة العربية الواحدة ناجم أساساً من الظروف الخارجية المحيطة بالوطن العربي وطبيعة النخب السياسية التي افرزها العهد الاستعماري، وليس عن اختلاف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وادراك الاوضاع الجيوبوليتيكية لدى الأقطار والشعوب العربية.

وبغض النظر عن جدارة وسلامة هذه الادعاءات فإن التيار القومي الوحدوي ما لبث ان واجه صعوبات جمة خلال النصف الثاني من الستينات نتيجة الظروف الخارجية وتلك

الداخلية المتعلقة بنشأة الدولة الحديثة في الوطن العربي، وبالتالي فإنه أفسح في المجال للتيار العربي الوظيفي خلال السبعينات. المهم هنا أن نقرر انه بالنسبة الى دول الجوار الجغرافي فان التيار الاول وسيادته فكرياً على الأقل في الوطن العربي، كان يولد لديها تناقضاً قومياً دفعها في معظم الاحيان الى التحالف فيما بينها وبين اسرائيل، وبينها وبين القوى الغربية. أما بالنسبة الى التيار الثاني فقد كانت على استعداد للتعايش معه بل والاستفادة منه احياناً وقد كان ذلك ناجماً عن أن التيار الوظيفي في أغلب الاحيان كان يركز على المصالح الاقتصادية المشتركة ويتعامل معها بطريقة براغماتية، ويقل فيه التركيز على اعتبارات التميز «القومي» العربي الذي يركز على الاعتبارات الثقافية التي تميز العرب عن غيرهم من الشعوب وبالذات شعوب دول الجوار ويخلق لديها شعوراً مضاداً يؤكد على قوميتها الذاتية.

ولكن لما كان مشهد التنسيق الوظيفي ـ كما أوضحنا ملامحه من قبل ـ يمثل خطوات أكثر تقدماً وفاعلية عما جرى عليه الحال في السبعينات حيث يعني في جوهره إقامة تقسيم للعمل بين الاقطار العربية في المجالات الاقتصادية والأمنية، وهو الامر الذي سيجعل من تقسيم العمل الداخلي في كل قطر جزءاً لا يتجزأ من عملية تقسيم العمل داخل المجتمع العربي ككل، فهذه العملية لا بد وأن يرافقها من الناحية الشعورية والنفسية تأكيد على فكرة العروبة ولو كان على أساس فكرة المصلحة بدلاً من الثقافة والتاريخ. وعلى الاقل فان التنسيق يفترض تراجع ـ ان لم يكن اختفاء ـ المنازعات العربية ـ العربية وهو ما يحمل في داخله بداية لوقف التيار القطري في الاقطار العربية، وكلتا العمليتين لا بد وأن تصب في تنمية الشعور القومي العربي أياً كانت أسبابه ومقدماته في هذه الحال. ورغم أن ذلك كان يمكن موضوعياً أن يقود الى الوحدة (المشهد الثالث) فإن هذه العملية للتنسيق والتكامل القومي من خلال مؤسسات وظيفية نظراً لاتصافها بالتدرج والبطء والبراغماتية فإن نتائجها تحتاج الى وقت طويل حتى تعبر عن واقع سياسي متميز يؤثر في دول الجوار الجغرافي. ولذا فإنه على الأرجح ـ في ظل مشهد التنسيق الوظيفي الفرعي الثاني ـ فإن رد الفعل القومي لدى دول الجوار ربما يتأخر حتى العقد الاخير من فترة الاستشراف حين يبدو أن التنسيق بين البلدان العربية وصل الى نقطة لا عودة فيها ولا نكوص. وعندئذ فإن رد الفعل لدى دول الجوار سيكون مقارباً لرد فعلها في حالة الوحدة العربية الفدرالية (المشهد الثالث) وهو ما سنناقشه في الجزء التالي من الدراسة. ويعزز من وجهة النظر هذه ان التنسيق العربي ـ في ظل هذا المشهد الفرعي ـ من الناحية الامنية والعسكرية سيركز على اسرائيل، ومن ثم فإنه سيتجنب مواجهة مباشرة مع باقي دول الجوار الجغرافي الاخرى بل انه سيسعى الى مد الجسور معها من خلال مؤسسات مثل «الأوبك» أو «المؤتمر الاسلامي» أو «منظمة الوحدة الافريقية» أو منظمات العالم الثالث الاخرى. وان كان ذلك كله لا ينفي انه مع كل تطور في تقسيم العمل العربي وتراجع النزاعات العربية ـ العربية، فان الترقب والتخوف سيتزايدان لدى

القوميات المجاورة خصوصاً لدى اثيوبيا وايـران، نظراً لما يمكن ان تضفيه هـذه العملية من تزايد في القدرات العربية عموماً.

ولكن الـوضع سيختلف بـالنسبـة الى المشهـد الفـرعي الأول والخـاص بـالتجمعـات الاقليمية. فالارجح أن انشاء هذه التجمعات سيكون لمواجهـة خطر خـارجي من قبل دولـة من دول الجوار. فتجمع الخليج سيكون أساساً لمواجهة ايران، والمشرق العربي لمواجهة اسرائيل وايران وتركيا على الترتيب، ووادي اليل لمواجهـة اثيوبيـا، والمغرب العـربي لـمواجهة نمـو الجماعـة الاوروبية كـما أسلفنا. ولمـا كانت مـواجهة الخطر الخـارجي في أغلب الاحيـان تؤدي الى التأكيـد على الشعـور القـومي والتميـز تجـاه «العـدو المشـترك» فـإن هـذه التجمعات وان كانت سـتركز عـلى خصوصيـاتها السيـاسية والاجتـماعية فـانها لن تجد سـوى العروبة رباطاً معنوياً وروحياً بين شعوبها. ومن ثم فإنها ستطرح نفسها خطوة أولية في سبيل تحقيق الوحدة العربيـة. هذه الرابطة العربية ستثير شعـوراً مضاداً لـدى قوميـات دول الجوار الجغرافي خصوصاً لدى ايران واثيوبيا ودول الجوار الجغرافي الواقعة جنوب المغرب العربي من التشاد حتى السنغال. فإذا أخذنا في الاعتبار أن التجمعات الاقليمية ستقوم بين اقطار عربيـة ليست متجاورة فقط، وإنما ايضا تتشابـه فيها النـظم السياسيـة والاجتماعيـة كما هـو الحال في الخليج حيث يوجـد حكم الملوك والامراء والسـلاطين وفي المشرق العـربي بين بعث العـراق وبعث سوريا أساساً وفي وادي النيل حيث التعدديـة الحزبيـة في مصر والسودان وفي المغـرب العـربي حيث يهيمن حزب واحـد أو تاريـخ في النضال ضـد الاستعمار فـان الارجح هـو أن عمليات التنسيق الوظيفي ستسير بوتائر أسرع عما هو الحال في حالة التنسيق الوظيفي العـربي العام في اطـار المشهد الفرعي الثاني. ولذا فانه يتصور ان تسـير عمليات تقسيم العمـل في كل اقليم على حدة بطريقة أسرع من تكونها على مستوى الـوطن العربي ككـل. المشكلة هنا أنه ولو أن هذه التجمعات ستجعل من الاقطار أسـاساً لهـا الا انه من المتصـور أن يكون لهـا تكييفات مختلفة لهذه الفكرة حسب الظروف السياسية والاجتماعيـة لكل تجمـع وهو مـا يمكن ان يخلق تناقضات بين هذه التجمعات ذاتها شبيهة بالتناقض بين الجمهورية العـربية المتحـدة والاتحـاد الهاشمي بـين العراق والاردن خـلال الخمسينات وهـو ما يفتـح الباب لـدور لدول الجوار الجغرافي للتأثير في الوطن العربي ككل.

٥ ـ توازن القوى

سـوف يغير التنسيق الـوظيفي بين الاقـطار العربيـة أو مجموعـات منهـا ميـزان القـوى جوهرياً في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي. فلو تصورنا ان هناك تنسيقاً وظيفياً بين الاقطار العربية جميعاً وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار الجامعة العربية في ١٣ نيسـان/ ابريـل ١٩٥٠ وان هذه الاتفـاقية وضعت مـوضع التطبيـق، فـإن القـدرات

الاقتصادية والعسكرية العربية سوف تكون قادرة على مواجهة أي من دول الجوار الجغرافي على حدة. فالجدول رقم (٣ ـ ٧) يشير الى المؤشرات الخاصة بخمسة أقطار عربية فقط وهي التي تقع في مقدمة الاقطار العربية الواحد والعشرين من حيث عناصر القوة[١٩]. وبالمقارنة مع الجداول (٣ ـ ٣) و (٣ ـ ٤) و (٣ ـ ٦) بخاصة الأجزاء الخاصة بعناصر القوة لكل دولة من دول الجوار الجغرافي على حدة نكتشف بسهولة حجم التفوق العربي. فبالنسبة الى تركيا على سبيل المثال نجد أنه في عام ١٩٨٥ فإن الاقطار العربية الرئيسية الخمسة فيها من السكان ما يقرب من ضعف سكان تركيا. وناتجها المحلي يزيد على ٤ أضعاف الناتج المحلي لتركيا بينما يبلغ الانفاق العسكري ٢٧ ضعفاً والدبابات والمدفعية ٦ اضعاف والصواريخ أرض/ أرض ٦ أضعاف وسفن السطح ما يقرب من الضعف والغواصات ما يزيد على الضعف وزوارق الصواريخ ٩ اضعاف وما يقرب من ٦ اضعاف طائرات القتال. وتقل هذه النسب نسبياً في حالة ايران ولكن التفوق العربي يظل كاسحاً. أما في حالة اثيوبيا فان التفوق العربي أكثر من ساحق. ولكن المشكلة هنا أن الوطن العربي حتى في حالة التنسيق الوظيفي الأمني والدفاعي للمشهد الفرعي الثاني فان عليه ان يتعامل مع كل دول الجوار الجغرافي الرئيسية في وقت واحد إضافة الى اسرائيل والدول العظمى التي تساندها. وإذا أضيفت الى ذلك المشكلات الخاصة بالتنسيق ونقل القوات وامدادها والاتساع الجغرافي لنطاق حركتها، فضلاً عن ان متطلبات الأمن الداخلي في هذه البلدان يجعل مثل هذا التنسيق فاعلاً فقط في ردع الجوار ومنعه من التوسع خصوصاً في حالة حدوث تنسيق فعال فيما بينها أو بينها وبين اسرائيل، إلا في حالة اثيوبيا التي يمكن ان يكون في طاقة التنسيق العربي ليس فقط ردعها وإنما هزيمتها.

أما بالنسبة الى المشهد الفرعي الاقليمي الذي يركز على التنسيق الوظيفي في المجالات الأمنية والدفاعية فاننا نكتشف بسهولة أن تجمعاً للمشرق العربي يضم في نقطة ارتكازه سوريا والعراق (إضافة الى الاردن ولبنان) سيسمح بتفوق نسبي عسكري على تركيا فيما عدا العنصر الخاص بتعداد السكان والقوة البحرية وبمراجعة الجدول رقم (٣ ـ ٣) سنجد أنه حتى في هذين العنصرين فإن التفوق النسبي التركي سيتراجع تدريجاً حتى يصل الى درجة التعادل تقريباً عام ٢٠١٥. ولكن تفوق المشرق العربي يظل نسبياً، حيث من الضروري أن يؤخذ في الحسبان كل من التهديدات الاسرائيلية والايرانية لاقليم المشرق العربي والوضع التركي في حلف الاطلسي والتهديدات السوفياتية لتركيا وعدم حيوية المشكلات الجيوبوليتيكية والقومية بين الاقليم وتركيا. كل هذه العوامل يمكن ان تجعل ميزان القوى بين الطرفين متعادلاً خلال فترة الاستشراف.

(١٩) مسلم، «تطور الامكانيات العسكرية والتسليحية للدول العربية،» (بحث غير منشور مقدم الى مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

جدول رقم (٣ - ٧)
المؤشرات العسكرية الرئيسية للأقطار العربية الرئيسية
أ - عام ١٩٨٥

البيان	الوحدة	مصر	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	المجموع
السكان	مليون	٤٨,٥	١١	١٥	٣,٥	١٢	٩٠
الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٣)	مليار دولار	٣٣,٦٦٢	١٩,٧٤٥	٣٠,٥٥٦	(*)٢٩,٨٧٥	١١٩,٥٩٧	٢٣٣,٤٣٥
مجموع القوات المسلحة	ألف فرد	٤٤٥	٤٠٢,٥	٥٢	٧٣	٦٢,٥	١٥٠٣
الانفاق الدفاعي عام ١٩٨٤	مليون دولار	(**)٣٧٨٦	٣٢١٠	١٢٨٣١	(*)٧٠٩,٢٢	(**)٢٢٦٨٧	٤٤٢٢٣,٢٢
متوسط نصيب الفرد من قوات الدفاع	دولار	٧٨,٠٦	٢٩١,٨١	٦٨٦,٢	١٩٩,٧٨	١٨٩,٥٨	٤٩١,٣
دبابات القتال الرئيسية	دبابة	٢١٠٠	٤٢٠٠	٣٧٥٠	٢٨٠٠	٤٥٠	١٣٣٠٠
قطع المدفعية	قطعة	٢٤٠٠	٤٠٠٠	٣٦٥٠	٢١٧٤	٤٦٣	١٢٦٨٧
صواريخ أرض/ أرض	قاعدة	٢١	٥٤	٤٣	٤٨	—	١٦٦
سفن السطح الرئيسية	سفينة	١٠	٢	١	١٠	٩	٣٢
غواصات	غواصة	١٤	٢	—	١٨	—	٣٤
زوارق صواريخ	زورق	٣٠	٢٢	١٠	٢٥	٩	٨٦
طائرات قتال	طائرة	٤٢٧	٥٠٠	٥٠٠	٥٣٥		٢١٦٧
هليكوبتر مسلحة	هليكوبتر	٢٤	١٠٠	١٠٠	٤٢	—	٢٦٦

(*) الرقم عن عام ١٩٨٢، ووفقاً لتقرير البنك الدولي، ١٩٨٥ كان الناتج المحلي الاجمالي لليبيا عام ١٩٨٣، ٣١,٣٦٠ مليار دولار.

(**) الرقم عن العام ١٩٨٤/١٩٨٥.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: طلعت مسلم، «تطور الامكانيات العسكرية والتسليحية للدول العربية،» (بحث غير منشور مقدم الى مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

ب ـ عام ١٩٩٠

البيـــان	الوحدة	مصـر	سـوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	المجموع
السكان	مليون نسمة	٥٢	١٣	١٦,٤	٥	١٤	١٠٠,٤
إجمالي القوات المسلحة	ألف فرد	٤٧٧	٦٦٢	٥٧٠	١٠٣	٧٢,٥	١٨٨٤,٥
دبابات القتال الرئيسية	دبابة	٢٣٠٠	٤٢٠٠	٣٧٥٠	٢٩٠٠	٦٥٠	١٣٨٠٠
قطع المدفعية	قطعة	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٢٣٠٠	٥٣٠	١٢٩٣٠
صواريخ أرض/أرض	قاعدة	٢١	٥٤	٤٣	٤٨	—	١٦٦
سفن السطح الرئيسية	سفينة	١٥	٦	١١	١٤	٩	٥٥
غواصات	غواصة	١٦	٢	—	١٢	٣	٣٥
زوارق صواريخ	زورق	٣٦	٢٥	١٥	٢٩	٩	١٠٩
طائرات القتال	طائرة	٥٠٧	٥٣٦	٥٠٠	٥٣٥	٢٧٧	٢٣٥٥
هليكوبتر مسلحة	هليكوبتر	٦٠	١٠٠	١٠٠	٤٢	٢٤	٣٢٦
طائرات انذار مبكر	طائرة	٥	—	—	—	٥	١٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

ج ـ عام ١٩٩٥

البيان	الوحدة	مصر	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	المجموع
السكان	مليون نسمة	٥٦	١٥	٢٢	٦	١٦	١١٥
اجمالي القوات المسلحة	ألف فرد	٥١٤	٥٤٥	٧٦٢	١٢٣	٨٣	٢٠٢٧
دبابات القتال الرئيسية	دبابة	٢٥٠٠	٤٢٠٠	٣٦٠٠	٣٠٠٠	٦٥٠	١٣٩٥٠
قطع المدفعية	قطعة	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٢٤٠٠	٥٣٠	١٣٠٣٠
صواريخ أرض/أرض	قاعدة	٣٠	٥٤	٣٦	٥٤	—	١٧٤
سفن السطح الرئيسية	سفينة	١٥	٨	١٢	١٤		٥٨
غواصات	غواصة	١٦	٤	—	١٧	٣	٣٥
زوارق صواريخ	زورق	٣٦	٢٥	١٠	٢٩	٩	١٠٩
طائرات القتال	طائرة	٥٤٠	٥٤٨	٥٠٠	٥٣٥	٣٥٠	٢٤٧٣
هليكوبتر مسلحة	هليكوبتر	٩٦	١٠٠	١٠٠	٤٢	٢٤	٣٦٢
طائرات انذار مبكر	طائرة	٥	٤	٤	٥	٥	٢٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

د ـ عام ٢٠٠٠

البيان	الوحدة	مصر	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	المجموع
السكان	مليون نسمة	٦٢	١٧	٢٦	٧	١٩	١٣١
اجمالي القوات المسلحة	ألف فرد	٥٦٨	٦٢٢	٩٠١	١٤٤	٩٩	٢٣٣٤
دبابات القتال الرئيسية	دبابة	٢٨٠٠	٤٢٠٠	٣٨٠٠	٣٢٠٠	٧٦٠	١٤٧٦٠
قطع المدفعية	قطعة	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٨٠٠	٢٤٠٠	٦٥٠	١٣٣٥٠
صواريخ أرض/أرض	قاعدة	٣٦	٥٤	٣٦	٥٤	—	١٨٠
سفن السطح الرئيسية	سفينة	١٥	١٢	١٤	١٥	١٢	٦٨
غواصات	غواصة	١٦	٨	—	١٤	٦	٤٤
زوارق الصواريخ	زورق	٣٦	٢٥	١٢	٣٢	١٥	١٢٠
طائرات القتال	طائرة	٥٨٠	٥٤٨	٥٠٠	٥٣٥	٣٩٠	٢٥٥٣
هليكوبتر مسلحة	هليكوبتر	٩٦	١٠٠	١٠٠	٧٢	٤٨	٤١٦
طائرات انذار مبكر	طائرة	٥	٤	٤	٥	٥	٢٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

هـ ـ عام ٢٠١٥

البيان	الوحدة	مصر	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	السعودية	المجموع
السكان	مليون نسمة	٨٥	٣٣	٦٢	١٢	٣٢	٢١٤
إجمالي القوات المسلحة	ألف فرد	٧٨٠	١٠٠٠ـ١٣٠٠	١٥٠٠ـ٢٠٠٠	٢٤٧	١٦٦	٤٠٩٣(*)
دبابات القتال الرئيسية	دبابة	٣٠٠٠	٤٢٠٠	٣٨٠٠	٣٦٠٠	١٢٠٠	١٥٨٠٠
قطع المدفعية	قطعة	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٨٠٠	٢٤٠٠	٩٠٠	١٣٦٠٠
صواريخ أرض/ارض	قاعدة	٤٥	٥٤	٤٥	٥٤	—	١٩٨
سفن السطح الرئيسية	سفينة	١٦	١٢	١٤	١٥	١٠	٦٧
غواصات	غواصة	١٦	١٢	—	١٤	١٢٠٦	٥١(**)
زوارق الصواريخ	زورق	٣٦	٣٠	١٢	١٤	١٥	٩٧
طائرات القتال	طائرة	٥٨٠	٦٤٤	٥٩٦	٥٣٥	٤٠٠	٢٧٥٥
هليكوبتر مسلحة	هليكوبتر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠	٤٦٠
طائرات انذارمبكر	طائرة	٥	٤	٤	٥	٥	٢٣

(*) بحساب المتوسط لسوريا والعراق.

(**) بحساب المتوسط للسعودية.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

ويختلف الموقف في حالة الميزان الايراني مع تجمع الخليج العربي. فرغم ان التجمع يضم ستة اقطار عربية فإن به نقطة ضعف جوهرية تتمثل في عدد سكانه مقارنة مع عدد السكان في ايران. وبالنظر الى الجدول رقم (٣ ـ ٤) نجد أنه في عام ١٩٨٥ فإن عدد سكان ايران يبلغ ٤٣ مليون نسمة مقارناً بحوالى ١٦ مليون نسمة لبلدان الخليج مجتمعة. ويظل التفوق السكاني مستمراً حتى نهاية فترة الاستشراف عام ٢٠١٥ حيث يبلغ عدد سكان ايران ١٠٤ ملايين نسمة مقابل ٤٧ مليوناً لأقطار الخليج. والأهم من ذلك أن ميزان الطرفين يصبح أكثر اختلالاً بالنسبة الى القوات المسلحة لكل من الطرفين. ففي عام ١٩٨٥ يبلغ عدد القوات المسلحة الايرانية ٦٢٥ الفاً مقارنة بحوالى ١٤٨ الفاً لأقطار الخليج. وفي عام ٢٠١٥ فان الفجوة بين الطرفين تظل على اتساعها حيث يبلغ عدد القوات المسلحة الايرانية ما يقارب المليونين مقارناً بـ ٣١٥ الف فرد لأقطار الخليج. صحيح أنه خلال فترة الاستشراف ستتمكن أقطار الخليج العربية من احراز تفوق نسبي في المعدات كماً وكيفاً غير أن التوازن البشري سيظل عنصراً حاسماً في ميزان القوى بين الطرفين خصوصاً اذا ما أخذ في الاعتبار التركيب الديمغرافي لكلا الطرفين حيث توجد أقليات ايرانية وشيعية فاعلة في أقطار الخليج. وهكذا فإن التجمع العربي في الخليج وإن كان متصوراً أن يسد قدراً معقولاً من الاختلال الاستراتيجي بينه وبين ايران، فانه ليس من المتصور ان يصل الى نقطة التعادل التي تجعل ايران تنصرف عن اهدافها التوسعية في المنطقة. وفي هذه الحالة فإن موقف العراق (وتجمع المشرق العربي عامة) من تجمع الخليج يصبح امراً مهماً. فوجود قدر من التنسيق حتى في المجال الدفاعي والأمني فقط يمكن ان يمثل الردع الحاسم لايران ويمنعها من التوسع في منطقة الخليج.

أما بالنسبة الى تجمع وادي النيل، فإن الاختلال الحادث في ميزان القوى بين أثيوبيا وكل من السودان والصومال وجيبوتي فرادى ومجتمعة كما هو واضح من الجدول رقم (٣ ـ ١) سيتم تصحيحه تماماً بإضافة القوة المصرية كما هي موضحة في الجدول رقم (٣ ـ ٢). ورغم وجود صعوبات شديدة متعلقة بالنقل والامداد وطبيعة مسارح العمليات في شرق افريقيا وجنوب السودان فإن تجمع وادي النيل يصبح قادراً على ردع اثيوبيا ومنعها من التأثير في جنوب السودان أو الاعتداء على الصومال أو التأثير في جيبوتي بل ويخلق ظروفاً مواتية لعزل اثيوبيا عن باقي دول الجوار الافريقية الواقعة جنوب السودان.

وأخيراً فإن تجمع المغرب العربي سيجعل الاختلال الشديد الموجود في ميزان القوى بين الاقطار العربية في شمال افريقيا والدول الافريقية جنوبها نهائياً وحاسماً بحيث يفتح الباب ليس فقط لابقاء الاوضاع الحالية كما هي عليه الآن في وضع التجزئة وانما يمكن أن يفتح الباب لمنافسة النفوذ الاوروبي عموماً والفرنسي خصوصاً في كل من التشاد والنيجر ومالي والسنغال. وربما في مراحل متأخرة من التنسيق الوظيفي بين اقطار المغرب العربي ـ في

العقد الثالث من فترة الاستشراف ـ ان لا تجد هذه الدول أمامها سوى استراتيجية اللحاق والاتباع لتجمع المغرب مستفيدة في ذلك من الروابط الاسلامية بين الطرفين، فتأخذ شكل علاقات انتساب كتلك التي تربط بين اقطار المغرب نفسها والجماعة الاوروبية الآن في منتصف الثمانينات.

٦ ـ الاعتماد المتبادل

التنسيق الوظيفي بين الاقطار العربية جميعها أو بين مجموعات إقليمية منها يعني عدداً من النتائج: أولاها،اتساع السوق بدرجة كبيرة عن سوق أي قطر عربي منفرد.وثانيتها،زيادة كبيرة في درجة تقسيم العمل بين الاقطار العربية تبعاً للمزايا الاقتصادية المتوافرة لكل قطر على حدة. وثالثتها زيادة القاعدة الانتاجية وربما تنوعها بالنسبة الى هذه الاقطار. ورابعتها، ان معدلات النمو الاقتصادي ستزيد في الاقطار العربية. وخامستها أنه من الناحية النسبية فان الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاقطار العربية سيتم على حساب علاقاتها مع العالم الخارجي، ولكن من الناحية المطلقة ـ وعلى ضوء النمو الاقتصادي ـ فانه سيحدث نمو في التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي. بالطبع فإن هذه النتائج ستختلف في عمقها من حالة الى اخرى. ففرصها تتزايد بشكل كبير في ظل التنسيق العربي العام (المشهد الفرعي الثاني) عنها في ظل التنسيق العربي الاقليمي (المشهد الفرعي الاول). وفي هذه الحالة الاخيرة فإن الوضع سيختلف من تجمع إقليمي الى آخر. فتجمع الخليج العربي قاعدته الانتاجية تدور كلها حول النفط سواء من حيث استخراجه أو تكريره أو إقامة صناعة متطورة للبتروكيماويات، وبعد ذلك فان الامكانات المتاحة للتوسع الزراعي والصناعي تبقى محدودة خصوصاً اذا حدثت تحت شرط الرشادة الاقتصادية في التنمية بحيث تسمح بانتاج سلع قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية والداخلية. ولكن الوفرة المالية ـ خصوصاً اذا ما استعاد النفط أسعاره في منتصف التسعينات ـ ستسمح بقدر كبير من القدرة على الاستيراد. على أي حال فان تشابه البنية الانتاجية لأقطار الخليج سيضع حدوداً على فرص تنوع القاعدة الانتاجية لها وبالتالي فرص نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار ضيق السوق المحلية في الخليج حتى مع تجمع الاقطار الستة في تجمع اقتصادي واحد. ويختلف الوضع بالنسبة الى تجمعي المشرق والمغرب العربيين. فكلاهما يتميز باتساع نسبي للسوق وتنوع في القدرات الانتاجية ففي المشرق نجد ان لدى العراق موارد للطاقة وموارد مالية يمكن ان تساهم في تنمية زراعية وصناعية موجودة مقوماتها. كما أن لدى سوريا الموقع الجغرافي المطل على البحر الابيض المتوسط إضافة الى طاقات بشرية وزراعية وصناعية يمكن ان يقدم الاردن القاعدة العلمية للتكامل والتنمية أما لبنان فلديه امكانات سياحية وخبرة سابقة في سوق المال. وهكذا فإن البنية الاقتصادية للاقطار الاربعة

تسمح بتنسيق وظيفي على مستوى متقدم بين الاقطار الاربعة هذا بالطبع على شرط انتهاء أو تجميد الحرب العراقية ـ الايرانية. وفي المغرب العربي فإن القاعدة الاقتصادية لكل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (وربما ليبيا) يمكن ان تسمح بتنسيق وظيفي متقدم بين الاقطار الاربعة، فالجزائر لديها موارد نفطية وقاعدة للصناعات الثقيلة والمغرب لديه موارد زراعية وطاقات للصناعات الخفيفة وتونس تتوافر فيها السياحة والزراعة وموريتانيا الموارد المعدنية. ومع الاتساع النسبي للسوق فإن العقبات التي يمكن ان تنشأ عن التنافس في المنتجات الزراعية والصناعية يمكن تلافيها عن طريق اجراءات التنسيق الوظيفي نفسها التي ستعمل على تكريس تقسيم العمل بين الاقطار الاربعة. واخيراً فإن تجمع وادي النيل يتميز بسوقه الواسعة والتنوع النسبي للقاعدة الزراعية والصناعية بين مصر والسودان ولكن رأس المال سيظل مشكلة كبرى لمحاولات التنسيق الوظيفي بين البلدين وهو العقبة التي وقفت في طريق العديد من مشروعات التكامل بين مصر والسودان خلال السبعينات ومن ثم فإن انضمام ليبيا الى هذا التجمع ربما يحل بعضاً من مشاكله المالية.

فاذا ما عدنا إلى دول الجوار الجغرافي فان حالة التنسيق الوظيفي العربي العام (المشهد الفرعي الثاني) ستضع امام تركيا قيوداً كما ستوفر لها فرصاً. اما بالنسبة الى القيود فستظهر في بعض السلع التركية المصدرة الى الوطن العربي والتي لها بدائل عربية: وفي هذه الحالة فان مثل هذه السلع ستكون في وضع تنافسي ضعيف مع السلع العربية المماثلة خصوصاً اذا ما وصل التنسيق الوظيفي العربي الى درجة انشاء اتحاد جمركي بين الاقطار العربية. اما الفرص فستنشأ نتيجة ان الاتحاد الجمركي يستغرق وقتاً طويلاً (ربما عقدين من الزمان) حتى يتم استقراره. ومن ثم فإن المجال سيظل متسعاً لتركيا ولفترة طويلة لكي تزيد من تجارتها مع الوطن العربي خصوصاً اذا ما وفر التنسيق في مراحله الأولية اتساعاً للسوق ونمواً وتنوعاً في القاعدة الانتاجية. والأهم من ذلك نمواً اقتصادياً يدفع الاقطار العربية الى مزيد من التبادل التجاري مع العالم الخارجي. والأهم من ذلك ان النمو الاقتصادي العربي العام سيخلق فرصاً امام العمالة والشركات التركية للعمل والاستثمار. وحتى بعد اكتمال التنسيق الوظيفي العربي ـ أي الوصول الى الاتحاد الجمركي كحد أدنى والسوق المشتركة كحد اقصى ـ فإن التبادل التجاري والاقتصادي بين الاقطار العربية، وإن كان سيزيد بصورة نسبية، فإن النمو الاقتصادي يؤدي عادة الى زيادة مطردة في التعامل مع العالم الخارجي. وهنا فان تركيا ربما تجد نفسها امام اغراء الرغبة في إقامة علاقة انتساب مع الاقليم العربي ككل شبيهة بالعلاقة التي تربطها بالجماعة الاوروبية حتى الآن في منتصف الثمانينات[٢٠]. ويتوقف الامر آنذاك على درجة اندماج تركيا في الجماعة الاوروبية والنمو الاقتصادي والتنوع

---

(٢٠) سعيد، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

في القاعدة الانتاجية في تركيا. فرغم ان تركيا لديها الدوافع والرغبة الاكيدة في اللحاق بالجماعة الاوروبية - كما اسلفنا - والاتفاق بين الطرفين على ضم تركيا كعضو كامل في الجماعة في منتصف التسعينات فان هناك عدداً من العوامل التي قد تقف حائلاً دون تنفيذ هذا الاتفاق نجملها فيما يلي:

أ - إن الحماس التركي للالتحاق بالجماعة لا يقابله حماس أوروبي مقابل نتيجة الاختلاف الثقافي والحضاري الواسع بين اوروبا الغربية وتركيا. فرغم وجود اتجاهات علمانية وسعي للتغريب بين النخبة المثقفة والحاكمة في تركيا فإنها تبقى مجتمعاً اسلامياً متميزاً. واذا كانت تركيا قبلت في حلف الاطلسي وعدد من المؤسسات الغربية الاخرى فقد تم ذلك لأسباب أمنية تتعلق بالمواجهة مع الاتحاد السوفياتي أساساً. ولكن ذلك ليس بالضرورة أن يكون تبريراً لادراج تركيا في سوق مشتركة تسمح بالانتقال الحر والعمالة للاتراك في وقت تسعى أوروبا تدريجاً للتخلص منهم.

ب - إنه لا يوجد ضمان لاستمرار عملية التحول الديمقراطي ورسوخه في تركيا. ولما كان النظام الديمقراطي في الحكم هو أحد الشروط الواجب توافرها لانضمام اليونان واسبانيا والبرتغال الى الجماعة ستنطبق القاعدة نفسها على تركيا ومن ثم فإن كل تأخير في استكمال مقومات هذا النظام في تركيا سيشكل عائقاً امام انضمام تركيا للجماعة.

ج - إن هناك تنافساً حقيقياً بين الصادرات التركية للجماعة وصادرات كل من اليونان واسبانيا والبرتغال - وربما ايطاليا - مما سيدفع هذه الدول الى الوقوف كعقبة امام انضمام تركيا الا بعد الحصول على تعويضات ضخمة قد يصعب على مؤسسات الجماعة الاوروبية توفيرها.

د - إن عنصر الزمن في حد ذاته له أهمية كبرى. فقد أشرنا من قبل الى ان تركيا رغم اعتمادها الأمني على الغرب من خلال حلف الاطلسي فإن اعتمادها الاقتصادي النسبي عليه أخذ في التراجع لمصلحة التبادل مع العالم الثالث خصوصاً مع العالم العربي والاسلامي. ويبدو ذلك واضحاً بمراجعة الصادرات والواردات التركية للدول العشر الاعضاء في الجماعة الاوروبية (قبيل انضمام اسبانيا والبرتغال في اول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦). فمن الناحية المطلقة فإن الصادرات التركية للدول العشر ارتفعت من ١٩٩,١ مليون دولار عام ١٩٦٣ الى ١٧٥٥,٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ ولكنها كنسبة من الصادرات التركية الكلية انخفضت من ٥٤ بالمائة الى ٣٠,٥ بالمائة عام ١٩٨٢. اما بالنسبة الى الواردات فقد ارتفعت من الناحية المطلقة من ٢٧٨ مليون دولار وانخفضت من الناحية النسبية من ٤٠,٦ بالمائة الى ٢٨,٢ بالمائة بين العامين[٢١]. فإذا استمر هذا الاتجاه مع اتجاه متصاعد للتجارة - إضافة الى

---

(٢١) «Turkey - EEC Relations,» p. 498.

العناصر الاقتصادية الاخرى - من الناحية المطلقة والنسبية مع الوطن العربي في ظل التنسيق الوظيفي العام فان هذا الاخير سيمثل منافساً للجماعة الأوروبية في العقل التركي.

هـ - لا جدال في ان عامل النفط واسعاره سيظلان عاملين مهمين بالنسبة الى فاعلية التنسيق الوظيفي العربي العام وعلاقات الاعتماد المتبادل مع تركيا. فارتفاع اسعار النفط سيدعم - مع عوامل اخرى مهمة - من اتجاه التنسيق الوظيفي ويشكل حافزاً لتركيا لتقوية اعتمادها المتبادل مع الوطن العربي.

وعلى أي حال فانه يمكن بناء تصورين لمستقبل التعاون العربي - التركي في ظل هذا المشهد الفرعي: الاول أن تنضم تركيا فعلاً الى الجماعة الاوروبية في النصف الثاني من التسعينات. ومع تصور ارتفاع اسعار النفط في ذلك الوقت فان سياسة تركيا الاقتصادية مع الوطن العربي ستتناسق بدورها مع سياسة الجماعة الاوروبية. والمرجح في هذه الحالة أن تحدث كثافة في علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين تتغير عن الصورة الثنائية لهذه العلاقات في ظل استمرار التجزئة وتقترب من النموذج الذي أرساه الحوار العربي - الاوروبي خلال السبعينات ولم يقدر له الدخول في حيز التنفيذ آنذاك. والثاني ونتيجة للعوامل السالف الاشارة اليها فان تركيا لن تدخل الجماعة الاوروبية مع الابقاء على علاقة الانتساب الحالية معها، فإن تركيا سيكون لديها ميل قوي لإقامة علاقة مماثلة مع الجماعة العربية. وفي كلتا الحالتين فانه ينتظر أن تتكثف علاقات الاعتماد المتبادل بين تركيا والوطن العربي وان اختلفت صور هذه الكثافة ودرجتها بين التصورين.

اما بالنسبة الى كل من ايران واثيوبيا وباقي دول الجوار الجغرافي الافريقية والتي لها علاقات اعتماد متبادل ضئيلة مع الوطن العربي فان التنسيق الوظيفي العربي العام سيتيح امكانات اكبر لتنمية هذه العلاقات وسيتوقف الامر في هذه الحالة على السياسات التي ستتبعها مؤسسات التنسيق. والأرجح في حالة الدول الافريقية - بما فيها اثيوبيا - ان تتكثف علاقات شبيهة بتلك التي تم تصورها خلال السبعينات في اطار ما عرف آنذاك بالحوار العربي - الافريقي حيث تساهم «الجماعة العربية» في تنمية الدول الافريقية مع إقامة نظام للمبادلات خاص بها. أما بالنسبة الى ايران فإن مستقبل علاقاتها الاقتصادية مع الوطن العربي سيتوقف على الحرب العراقية - الايرانية ونهايتها. ولما كنا نتصور - مما سبق - ان التنسيق الوظيفي العربي العام لو تم في خلال الخمس سنوات المقبلة (أي فترة أقصاها خمس سنوات) فان ميزان القوى بين الطرفين سيكون كافياً لردع ايران من الناحية الامنية والعسكرية، ولفترة قد تستمر حتى عقد من الزمن تحدث فيها عملية اعادة تكييف الاوضاع والعلاقات، فانه ليس من المنتظر ان تحدث كثافة في علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين. بعد ذلك، وربما مع مطلع القرن القادم فربما تتكثف هذه العلاقات نتيجة للفرص التي يتيحها الاقليم العربي للمنتجات الايرانية.

وتختلف علاقات الاعتماد المتبادل بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي في حالة المشهد الفرعي الأول والمتعلق بالتنسيق الوظيفي داخل مجموعات إقليمية عربية. ففي حالة تركيا فإن مثل هذا المشهد لن يكون في أي صورة من صوره منافساً للجماعة الاوروبية حتى ولو في مراحل زمنية متأخرة من فترة الاستشراف. ومن ثم فإن تعامل تركيا مع كل تجمع اقليمي سيكون على أسس من الرشادة الاقتصادية. وكما يتضح من الجدولين (٣ ـ ٨) و (٣ ـ ٩)[٢٢] فإن صادرات تركيا ووارداتها تنصرف أساساً الى الاقطار العربية المنتجة للنفط ومن ثم فان اهتمامها الاساسي سيتركز في تجمع الخليج العربي والأرجح أن تتوثق علاقاتها مع هذا التجمع سواء من خلال علاقاتها المباشرة به قبل أم بعد انضمامها الى الجماعة الاوروبية خصوصاً اذا ما ارتفعت أسعار النفط مرة اخرى منتصف عقد التسعينات؛ إضافة الى المساهمة في الحوار الاوروبي ـ الخليجي المتصور أن يتكثف آنذاك. أما بالنسبة الى تجمع المشرق العربي فالأغلب أن تركيا ستستمر في التعامل على اساس ثنائي حيث تستفيد وتنمي علاقاتها المكثفة مع العراق ودونما خلق علاقة مؤسسية مع تجمع قد يحمل توجهات سياسية ليست بالضرورة متماشية مع وجهة النظر التركية. وينطبق الشيء نفسه على العلاقات التركية مع تجمعي وادي النيل والمغرب العربي.

اما بالنسبة الى ايران فإنه رغم الضآلة العامة لعلاقاتها التجارية مع الوطن العربي ومع استبعاد سوريا حيث توجد علاقات سياسية خاصة فان الجدولين (٣ ـ ١٠) و (٣ ـ ١١)[٢٣] يشيران الى ان هذه العلاقات تنحصر أساساً في أقطار الخليج. ومن ثم فإن ايران قد تقرر في المستقبل أن تستفيد من التنوع النسبي في قاعدتها الانتاجية من خلال التوجه الى السوق الخليجية. أما فيما يتعلق بباقي التجمعات الاقليمية فان تجمع المشرق العربي سيلي في الأهمية تجمع الخليج ولكن الأرجح أن تقوم العلاقات معه على أسس ثنائية وليست مؤسسية مع مؤسسات التنسيق، وليس من المتصور أن تزيد علاقات ايران مع تجمعي وادي النيل والمغرب العربي عما عليه نظراً لعنصر البعد الجغرافي والمنافسة المتوقعة بين السلع المنتجة في كلا التجمعين والمنتجات الايرانية.

وبالنسبة الى اثيوبيا فان الجدولين (٣ ـ ١٢) و (٣ ـ ١٣)[٢٤] يشيران بجلاء الى ضعف العلاقات الاقتصادية بينها وبين الوطن العربي ككل وبأقطاره النفطية وتلك غير النفطية. والأرجح ان هذه العلاقات ستستمر على ضعفها مع التجمعات الاقليمية العربية كافة. فلا

---

(٢٢) International Monetary Fund (IMF), *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982,* and *1985* (Washington, D.C.: IMF).

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

يوجد دافع سياسي لدى تجمع الخليج للعمل مع اثيوبيا على توثيق علاقاتها به اللهم الا في المجال الخاص بمياه النيل وفي مراحل متقدمة من التنسيق بين مصر والسودان. اما بالنسبة الى باقي الدول الافريقية الواقعة جنوب المغرب العربي فإن هناك فرصة قوية للتعاون معها، فيصبح هذا التجمع منافياً للجماعة الاوروبية بالنسبة الى هذه الدول التي تكون مصدراً للمواد الاولية للصناعات المتوقع نموها في هذا التجمع وسوقاً لهذه المنتجات.

جدول رقم (٣ ـ ٨)
صادرات الأقطار العربية الى تركيا
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠	٠٠	١	٠٠	٠٠
الجزائر	١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤	٣٨	١٠	٤٦	٧٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٠٠	٢١٦	٢٣٦	٢٧٤	٣٠٥	٦٩٩	٧٩٦	٨٣٦	٧٢١	٦٥٥
السعودية	٣	١٠	٦	٢٥	٢٣	٦٢	٣٨٠	٥٣١	٢٤٤	١٧٠
العراق	٤٥٨	٥٨٦	٦٢٩	٢٣٦	٥٢٢	١٠٤٦	١٤٧٤	١,٢١٥	٨٦٠	٨٦٩
قطر	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٣	٠٠	٠٠	٣,٣	٠,٣
الكويت	٦	١٨	١٣	١٣	٤٨	٨٤	٣٧	٧١	١٥٣	١٤٧
المجموع	٥٦٨,٣	٨٣١	٨٨٤	٥٤٨	٨٩٨	١٩٦٥,٣	٢٧٢٥	٢٦٦٤	٢٠٢٧,٣	١٩١٩,٣
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	٩	٤,١	٣,٢	٧,٥	١٢,٤	١٨,٤	١٧,٥	٤,٢	٥,٣	٤,٠
البحرين	٠٠	٩,٤	٤,٢	٠٠	٠,٦	٠٠	٤,٤٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٢٨,٨	٢٢,٢	١١,٨	١٤,٧	١١,٩	٢٥,٥	١٤,٩	١٩,١	٣٢,٧	٣٨,٨
جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السودان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	٠,١
سوريا	٣,٨	١٢,٦	١٠,٨	٣,٥	١١,٢	٥,٣	٣,١	٤,٦	٣,٨	٥,٣
الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠١	٠٠	٠,٧	٠,٦
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٢٥,٢	٥,٩	٣,١	١٤,٣	٦,٥	١٤,١	٣,٢	٢,٦	١,٤	١,٦
المغرب	٢٤,٤	١٣,١	١٢,٥	٤,٤٠	٨,٨	١٦,٦	٤١,١	٧,٤	٧٩,٩	٩٥,٦
مصر	٦,١	٠,٥	١,٦	٧,٥	٠,٥	٠٠,٤	١٥,٦	٠,٧	٢٢,٧	٦,٤
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٤٧
اليمن الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن العربية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٩٧,٤	٦٧,٨	٤٧,٢	٥١,٩	٥٢,٥	٨٠,٣	٩٩,٨١	٧٨,٦	١٤٥,٩٧	١٥٣,٢٣
المجموع العام	٦٦٥,٧	٨٩٨,٨	٩٣١,٢	٥٩٩,٩	٩٥٠,٥	٢٠٤٥,٦	٢٨٢٤,٨١	٢٧٤٢,٦	٢١٧٣,٢٧	٢٠٧٢,٦٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982* and *1985*.

جدول رقم (٣ ـ ٩)
واردات الأقطار العربية من تركيا
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٣	٤	٠٠	١٧	١٤	٢٢	٥١	٦٢	١٠
الجزائر	١٩,٨	١١,٧	٠٠	٠٠	١٦	٧	١٩	١٣٩	١٥٨	٩٥
الجماهيرية العربية الليبية	٢٨	٧	١٤	٥٨	٥٢	٥٣	١٩١	٢٥٨	٢٠٣	١٥٥
السعودية	٤	١٧	٢٧	٤٤	٦١	٩٣	١٨٩	٣١١	٣٣٦	٣٥١
العراق	٢٤	٣١	٥٨	٥٢	١١٦	١٤٨	٦١٥	٦٧٢	٣٥٢	٨٢٠
قطر	٠,٤	٠,٨	٢,١	٠,٦	١,٧	١,٧	٢,١	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	١٢	١٦	٢٠	٢٨	٣٥	٤٤	٥٨	١٠٠	٩٦	١٠٤
المجموع	٨٨,٢	٨٦,٥	١٢٥,١	١٨٢,٦	٢٩٨,٧	٣٦٠,٧	١٠٩٦,١	١٥٣١	١٢٠٧	١٥٣٥
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	١٠	١٧,٨	١٥,٤	١٩,٥	٢٩,٨	٣٠,٣	٥١,٤	٦٩,٧	٨٤	٨٨,٣
البحرين	٠٠	٠٠	٠,٦	١,٧	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤
تونس	٧,٤	١٠,٥	١٦,٢	٢٩,٧	٢٧,٢	٣٠	١٥,١	٢٤,٧	٣٥	١٨,٥
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠,١	٠,١	٢,٩	١,٢	١,٦	٩,٢	٣,٩	٣,٤	٣,٣	٢,٧
سوريا	٢٣,٦	٣٦,٣	٣٩,٦	٢٥,٢	٥١,٥	٧٣	٩٦,٨	٤٢,٦	٥٤	٦٣,٧
الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٢٦	٠,٥١	٠٠
عمان	٠٠	٠٠	٢,٩	٢,٤	٠,٣	٠,١	٠,١	٧,٥	٠,٢	١,٦
لبنان	٧٣,١	٦١	١٩,٤	٢٢,٦	٢٩,٧	٨٠,٣	٨٧,٥	١٢٢,٧	١٣٣,١	١٢٥,٦
المغرب	٧	٨,٨	١٦,٨	٢٦,٧	١١,١	٦,٦	٢,٩	٣,٦	٣,٩	٤,٢
مصر	١٤,٥	١٤,٩	١٦,٢	١٠٤,٧	٤٣,٩	١٦,٧	٥١,٢	١٠٧,٤	٧٧,٢	١٣٨,٢
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٤٧
اليمن الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢٦	٠,٠٧	١,٣٩
اليمن العربية	٠٠	٠,١	٠,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٥
المجموع	١٣٥,٧	١٤٩,٤	١٣٠,٣	٢٣٤,٦	١٩٥,٥	٢٤٦,٦٨	٣٠٩,٢٢	٣٨٢,٨٢	٣٩٣,٧٨	٤٤٦,٥٦
المجموع العام	٢٢٣,٩	٢٣٥,٩	٢٥٥,٤	٤١٧,٥	٤٩٤,٢	٦٠٧,٣٨	١٤٠٥,٣٢	١٩١٣,٨٢	١٦٠٠,٧٨	١٩٨١,٥٦

المصدر: مسلم، «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار».

جدول رقم (٣ - ١٠)
صادرات الاقطار العربية الى ايران

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٧	٢٣٠	٢٦٥	٢٠٩	٨٢	٦٥	٦٥
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٧	٧
الجماهيرية العربية الليبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	١	٩	٤	١٢	٦	٥	٥
العراق	٠٠	٢	٢	٣	٤	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٧	٧	٥,٦	٥,٦
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨	١١٥	٢٧٤	١٢٢	٦٧	٥٤	٥٤
المجموع	٠٠	٢	٢	٢٣٩	٣٥٨	٥٤٧	٣٥٠,٧	١٧٠	١٣٦,٦	١٣٦,٦
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٥	٢,٥	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحرين	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨,٦	٢٥,٩	٤٠,٤	٢٥,١	٠,٦	١	٠,٩
تونس	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠,١	٧,٧	٠٠	٠٠	٢٤,٩	١٩,٩
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	٠,١	٠,٥	٠٠	٤١,٢	١٠٢,٦	٤٢,٨
الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٠٦	٥,٠٦	٥,٥٧	٥,٠١	٤,٥١
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	١,٥	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٩
لبنان	٠٠	٠٠	٠٠	١,٨	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٥	٢,٦	٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٣	٠,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٥٧	٠,٧٧	٠,٩٧	٠,٩٧	١,٠٧	٠,٩٦	٠,٨٦
اليمن العربية	—	—	—	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤,٥٧	٣٢,٥٧	٦٤,٩٣	٣١,٣٣	٤٩,٥٤	١٣٥,٣٧	٦٩,٨٧
مجموع الصادرات	٠٠	٢	٢	٢٩٣,٥٧	٣٩٠,٥٧	٦١١,٩٣	٣٨٢,٠٣	٢١٩,٥٤	٢٧١,٩٧	٢٠٦,٤٧

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى ان المعلومات غير متوافرة.
المصـدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣ - ١١)
واردات الأقطار العربية من ايران
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	٣٣	٣١	٣١	١٠	٥٣	٥٣
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	١
الجماهيرية العربية الليبية	٠٠	٠٠	٠٠	٢	١	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦	٣١	٢٠	٣٥	٣١	٢٨	٢٨
العراق	٨	٦	١٦	٢١	٢٧	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٤	٥,٤	٢,٢	٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٣٥	٢٠	١٠	١٥	١٢	١٢
المجموع	٨	٦	١٦	١١٠,٤	١٣٢,٤	١٠٥,٢	٧٩,٥	٥٦	٩٤	٩٤
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٩	٤,١	١,٧	١,٩	٢,٢	٣,٣	٣,٧
البحرين	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٦	٢٨,٣	٥,٦	٢,٤	١,٧	٢,٨	٢,٥
تونس	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٥	١,٧	٦,٢	٠٠	٠٠	٠,٨	٢,٥
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٢	١٣,٤	٢,٦	٣,٥	٧٨٨,٣	١١٨٧,٧	١٠٨٣
الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١٨	٠,٢٩	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٣٣	٠,٣٠
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٨	٢	٥,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٠٠	٠٠	٠٠	٩,٦	١٠,٦	١١,٦	١١,٦	١٠,٤	٨,٣	٧,٥
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	٣,١	٠,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن العربية	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	٠٠	٠,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٠٠			٣٥,١٨	٧٨,٦٩	٢٩,١٦	١٩,٨٦	٨٠٣,٠٢	١٢٠٣,٢٣	١٠٩٩,٥
مجموع الواردات	٨	٦	١٦	١٤٥,٥٨	٢١١,٠٩	١٣٤,٣٦	٩٩,٣٦	٨٥٩,٠٢	١٢٩٧,٢٣	١١٩٣,٥

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣ ـ ١٢)
الصادرات العربية الى أثيوبيا
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٤٥	٤٦	٤٠	٠٠	١	٤	٢٩	٨	٩	٨
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	٢	٠٠	٠٠	١٠	٦٩	٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٤٧	٤٦	٤٠	١٠	٧٠	١٠	٣٠	٨	٩	٨
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤،٣	٦
البحرين	٠٠	٠،٢	١،٨	٢	٢،٣	١،٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٠،٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	١،٢	١،٩	٥	٢،٥	١،٣	١،٥	١،٥
السودان	٠،٢	٠،٢	٠،٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠،٢	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الصومال	٠،٠٢	٠،٠٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٠،٥	٠،٢	٠٠	٠٠	٠،١	٠،١	٠،١	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٠٠	٠،١	٠،٢	٠،١	٠٠	٠٠	٠،٢	٠،٧	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن الديمقراطية	٠،١٢	٠،١٥	٠،٠٧	٠،٠١	١،٠١	١،٢	٠،٠١	٠،١٦	٣،٣٨	٣،٣٨
اليمن العربية	٠٠	٠٠	٠٠	٠،٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠،٣	٠،٣
المجموع	١،٧٤	٠،٦٨	٢،٢٧	٣،٦١	٥،٣١	٧،٦	٣،٠١	٢،١٦	٩،٤٨	١١،١٨
مجموع الصادرات	٤٨،٧٤	٤٦،٦٨	٤٢،٢٧	١٣،٦١	٧٥،٣١	١٧،٦	٣٣،٠١	١٠،١٦	١٨،٤٨	١٩،١٨

المصدر: IMF, *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982,* and *1985.*

جدول رقم (٣ ـ ١٣)
واردات الأقطار العربية من أثيوبيا

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأقطار العربية النفطية										
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢	٤	٣	٤	٣
الجماهيرية العربية الليبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	١٤	١٣	١٧	٢٤	٢٨	٣٣	٣٦	٣٥	٣٣	٢٩
العراق	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قطر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	١٦	١٤	١٧	٢٤	٢٨	٣٥	٤١	٣٨	٣٧	٣٢
الأقطار العربية غير النفطية										
الأردن	١	٠,٦	٠,٤	٠٠	٢,٢	٠,١	٠,١	٠٠	٠٠	٣
البحرين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	١,٣	٠,٣	٠٠	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠٠	٠٠	٠,٤	٠,٤
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٥	٢٧,١	٥٣,٣	٢١,٧	٢١,٢	١٧,٩	١٧,٩
السودان	١,٣	١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٥	١,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الصومال	٢,٠٨	٠,١٨	٥,٧٣	٤,٨	٠٠	٦,٩٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
عمان	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لبنان	٢,٥	٠,٤	٠,٨	٠,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,١	٠٠	٠٠
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	١٣,٥	١٠,١	٤,٥	٠,١	٠,٧	٢	٣,٦	٧,١	٠٠	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اليمن الديمقراطية	٢,٨٧	٦,٤٥	٠,٠٧	٠,٤٧	٦,٠٤	٦,٠٧	٢٦,٧٨	٢٦,٠٣	١٢,٤١	١٢,٤١
اليمن العربية	٧,٤	٤,٣	٣,٤	٤,٣	١,٥	٤,١	٢,٥	٢,٧	٠,٩	٠,٩
المجموع	٣٢,١٥	٢٤,٢٣	١٤,٩	١٤,٦٧	٣٩,١٤	٧٨,٦٢	٥٦,٠٨	٥٧,٣٣	٣١,٩١	٣٤,٩١
مجموع الواردات	٤٨,١٥	٣٨,٢٣	٣١,٩	٣٨,٦٧	٦٧,١٤	١١٣,٦٢	٩٧,٠٨	٩٥,٣٣	٦٨,٩١	٦٦,٩١

المصدر: المصدر نفسه.

٧ ـ العلاقات العربية ـ التركية

إذا أخذنا الأبعاد الاربعة السابقة للعلاقات العربية ـ التركية في الاعتبار فإنه يمكن تصور مسارها خلال فترة الاستشراف في ظل مشهد التنسيق الوظيفي كالتالي:

أ ـ بديهي أن المصلحة الثابتة لأي من دول الجوار الجغرافي ان يبقى الوطن العربي على ما هو عليه في ظل مشهد التجزئة. ففي هذا المشهد فإن الأوضاع تكون مثالية من حيث القدرة على التعامل مع كل قطر عربي على حدة، إضافة الى امكانية جذبه الى تجمعات إقليمية خارج النظام العربي تكون لدولة الجوار الدور المهيمن عليه. وفي حالة تركيا ـ مثلها في ذلك مثل باقي الدول الغربية ـ فانها ستحاول تعويق حدوث التنسيق العربي العام كلما أمكن خصوصاً خلال مراحله الاولية من خلال العلاقات الثنائية والعلاقات من خلال المؤتمر الاسلامي والتنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وربما اسرائيل. والأغلب ان اتجاه التعويق التركي سيكون في اتجاه فصل أقطار الخليج عن باقي الوطن العربي حيث يوجد النفط والمال والسوق.

ب ـ ومع نجاح التنسيق الوظيفي العربي العام وفي الدخول من دائرة الاتفاقيات الى عالم التنفيذ فان ذلك سيشكل احباطاً للمساعي التركية. ومع ذلك فانها ستسعى للاستفادة من الوضع الجديد من خلال سياسة للحوار العربي الاوروبي تلعب تركيا فيه دور الوسيط والجسر. وفي الوقت نفسه وتخوفاً من النتائج الأمنية المترتبة على هذا التنسيق والتي ستنعكس على ميزان القوى بين الطرفين فالأغلب ان تركيا ستميل الى مزيد من التنسيق الدفاعي مع حلف الاطلسي واسرائيل في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط كنوع من استراتيجية التوازن في مواجهة القوة العربية المتنامية.

ج ـ ستسعى تركيا وعلى الأغلب سيستجيب الجانب العربي الى توطيد علاقاته مع السوق العربية المتسعة وفي مراحل متقدمة من التنسيق سيكون الاقليم العربي في شكل «الجماعة العربية» منافساً للجماعة الاوروبية لدى تركيا. وفي حالة عدم انضمام تركيا لهذه الاخيرة ـ لأسباب ذكرت من قبل ـ فإن تركيا ستجعل من اللحاق بالجماعة العربية في شكل انتساب ربما أحد خياراتها في السياسة الخارجية. وعندئذ سيحدث تحول جوهري في السياسة الخارجية التركية حيث تتقلص علاقاتها مع الغرب واسرائيل. ولكن هذا الاحتمال يظل بعيداً ورهناً بعوامل كثيرة اذا توافرت فسيكون ذلك في السنوات الاخيرة من فترة الاستشراف، لكنه اذا حدث فسيكون كفيلاً بحل كثير من المشكلات مع تركيا خصوصاً المتعلقة بتوزيع مياه نهر الفرات.

د ـ في حالة التنسيق العربي الاقليمي فان إقليم المشرق العربي سيكون مصدراً للتهديد الأمني لتركيا بحكم وجود عدد من المشاكل الجيوبوليتيكية المثارة وأهمها يتعلق بتوزيع

مياه نهر الفرات، ومشاكل جيوستراتيجية ناجمة عن العداء الشديد لهذا التجمع لاسرائيل والغرب وعلاقاته الوثيقة مع السوفيات. وهنا فان تركيا ستسعى دائماً الى الضغط على هذا الاقليم من خلال استراتيجية للتوازن. فمن داخل الاقليم نفسه ستحاول اجتذاب كل من العراق والأردن وربما لبنان، حسب نظام الحكم السائد فيها آنذاك خلال التسعينات. وفي النظام العربي ككل ستعمل على توطيد علاقاتها مع تجمع الخليج وربما وادي النيل. ومع دول الجوار الجغرافي الاخرى فتكون اسرائيل هي المرشحة لتعاون وثيق مع تركيا وذلك في إطار تعاون وتنسيق غربيين. واذا ظل النظام الايراني كما هو عليه فإن حدوث تنسيق أمني ايراني ـ تركي سيظل مستبعداً، أما إذا سقط النظام نتيجة فشل سياساته التوسعية وهو الأمر المحتمل نتيجة التنسيق العربي الوظيفي العام أو الاقليمي كما أسلفنا فهناك فرصة قوية لتعاون ايراني ـ تركي وثيق قد يصل الى درجة التحالف. في هذه الحالة فان الحاجة للتعاون التركي ـ الاسرائيلي ستقل.

هـ ـ سيكون تجمع الخليج هو الساحة التي تسعى تركيا لتوطيد علاقاتها الأمنية والاقتصادية معها كعنصر موازن لايران ـ اذا ما استمر نظام الحكم فيها كما هو عليه ـ ولاقليم المشرق العربي. اما إذا تغير النظام الايراني فإن السعي التركي سيتوجه الى بناء حلف دفاعي يأخذ شكل قوس يمتد من تركيا الى الخليج من خلال ايران.

و ـ من المؤكد تماماً أنه في ظل التنسيق الوظيفي العام أو الاقليمي ان لا تحدث مواجهات مسلحة بين تركيا وأي من البلدان العربية.

٨ ـ العلاقات العربية ـ الايرانية

عند تحديد المسار المستقبلي للعلاقات العربية ـ الايرانية في مشهد التجزئة، ذكرت ثلاث حقائق: الاولى أن الحرب العراقية ـ الايرانية ستكون الأساس الذي يتحكم في هذا المسار، والثانية أن هذه الحرب يمكن ان يتغير مسارها الحالي (في منتصف الثمانينات) خلال خمس سنوات حيث يميل ميزان القوى لمصلحة ايران وبالتالي يمكنها أن تكسب الحرب، والثالثة ان هذا التطور يمكن ان يؤدي الى واحد من احتمالين يتعلقان بباقي الاقطار العربية: أن تترك الاقطار العربية العراق وحده في الميدان وتلحق بايران او بالغرب (مشهد التجزئة)، أو يمكن ان يشكل ضغوطاً كبرى على النخب العربية الحاكمة وبخاصة في منطقة الخليج أو المشرق العربي ويدفعها الى التنسيق الوظيفي فيما بينها خصوصاً في المجالات الأمنية والدفاعية. وقد ذكر في مقدمة هذا المشهد ان الحرب دفعت فعلاً الى بعض من اشكال هذا التنسيق. فإذا تصورنا أنه يمكن البناء على ذلك، واستكماله حتى عام ١٩٩٠، فان ذلك سيرتب مجموعة كبيرة من النتائج يمكن تصورها على الوجه التالي:

أ ـ أنه خلال الخمس سنوات التي يُستكمل فيها التنسيق، ستبذل ايران كل جهدها

لمنعه من الحدوث عن طريق ثلاثة أساليب:

- محاولة حسم الحرب لمصلحتها خلال هذه الفترة عن طريق الضغط المكثف على العراق، ومن ثم فإن الحرب تدخل مرحلة شرسة وخطيرة.
- تدعيم العلاقات الايرانية مع كل من سوريا وليبيا لابقاء الصف العربي مجزءاً.
- الضغط المكثف - بما فيه استخدام العنف المسلح - على اقطار الخليج.

ب - إذا أحدثت هذه الاساليب أثراً معاكساً وأدت الى التنسيق الوظيفي العربي العام (المشهد الفرعي العام) بحيث تدخل فيه أقطار الخليج وسوريا ومصر الى جانب العراق، فإن تغييراً جوهرياً سيحدث في ميزان القوى بين الطرفين العربي والايراني، سيمنع - كما ذكرنا في ميزان القوى - إيران من تحقيق أهدافها، ومن ثم تصبح امكانية هزيمة العراق - على الأقل - غير واردة. وبالتالي فإن الوصول الى هذه النقطة سيؤدي من جانب الى دفعة معنوية هائلة للجانب العربي تعزز من اجراءات التنسيق و يؤدي - في الجانب الآخر - الى تغيرات جوهرية في ايران.

ج - ليس متصوراً أن تحدث هذه التغيرات الجوهرية فجأة، وإنما عبر فترة زمنية قد تصل الى خمس سنوات أخرى تستمر فيها الحرب ولكن بمعدلات أقل كثافة وعنفاً حتى تستقر عند حال من التوتر الدائم دون مستوى الحرب الشاملة وهو ما سيؤدي تدريجاً الى صعوبات داخلية في ايران قد تصل الى تغيير نظام الحكم نفسه، وعندها سيمكن ايقاف الحرب نهائياً ربما على أساس من العودة الى تطبيق اتفاقية ١٩٧٥ أو ربما - ايضاً - مع بعض التعديلات لمصلحة الجانب العربي، ولكن الأرجح ان يكون تطبيق الاتفاقية الحل السياسي المقبول لانهاء الحرب.

د - سيغير هذا التحول ليس فقط الأوضاع العربية بعودة سوريا وليبيا الى الصف العربي المؤيد للعراق، أو الأوضاع الايرانية كما أسلفنا، ولكنه سيغير أيضاً في الاتجاهات الدولية تجاه المنطقة. فاحتمالات الانتصار الايراني في حالة مشهد استمرار التجزئة ستجعل الدول العظمى تميل الى خطب ود ايران والانحياز التدريجي لها، ومن ثم امدادها بالسلاح علناً أو سراً، الامر الذي يعطيها قدرة أكبر على تحقيق النصر. أما في حالة التنسيق الوظيفي العربي العام وظهور احتمالات لانتصار العراق، فان ذلك سيؤدي الى النتيجة العكسية حيث تزيد احتمالات فرض حظر على امدادات السلاح لايران (باعتبارها لا تستجيب لمحاولات التسوية) في محاولة للتقرب من الجانب العربي، وبذلك تساهم في تدهور الموقف الايراني.

هـ - إذا صدقت التوقعات السابقة، وتغير النظام الايراني خلال ما بقي من التسعينات فليس متصوراً ان تتحسن العلاقات العربية - الايرانية، بل الأرجح أن هذه العلاقات ستستمر على توترها حيث سيحاول النظام الايراني الجديد إعادة بناء ايران وتوازناتها الدولية،

وفي هذه الحالـة فان اسرائيـل وتركيـا ـ في المجال الاقليمي ـ والـولايات المتحـدة ـ في المجال الدولي ـ ستكون الأطراف التي تسعى ايران الى اللحاق بها وتقوية أواصر العلاقات معها.

و ـ من المتصـور أن يستمر هـذا الاتجاه معـظم ما تبقى من فـترة الاستشراف في هـذا المشهد، حيث سيتوقف الامر على مدى فعاليـة التنسيق الوظيفي ونضجـه ومداه. وفي حـال وصوله الى درجـة متقدمـة فان ايـران ستحاول تـدريجياً تحسـين علاقـاتها مـع الوطن العـربي ومؤسساته والتنسيق معهـا لتحصل عـلى بعض الميزات النسبيـة مستفيدة في ذلـك من حقيقة الجوار الجغرافي والجوار الديني (الاسلام) وهي صفة تشترك فيها مع تركيا.

ز ـ وفي حـالة المشهـد الفـرعي الأول والمتعلق بالتنسيق الاقليمي فإن مسار العـلاقات العربية ـ الايرانية سيختلف. ويتوقف هذا الاختلاف على عاملين: الأول طبيعة التنسيق بين سوريا والعراق على وجه الخصوص والثـاني عـلاقة تجمـع الشرق العربي مـع تجمع الخليـج. ففي حـالة كـون التنسيق السوري ـ العـراقي وثيقـاً ويشمـل عـداء لايـران مـوازيـاً للعـداء لاسرائيل، وكانت العلاقات بين تجمعي المشرق والخليج وثيقـة فالارجـح الا تختلف النتائـج عما هي في حالة المشهـد التنسيق الوظيفي العام إلا في امرين: الاول، الزمن الذي تتم فيـه التداعيات المشار اليها حيث يتصور أن تكون معدلاتها أبطأ مما هي عليـه في حالـة المشهد الفرعي الاول. والثاني، ان ايران ستحاول خلق المشكـلات لسوريـا سواء في داخلهـا أم في لبنان. اما إذا كان العكس هو الحادث، فربما تكون التداعيات مماثلة لما هو الحال في مشهـد التجزئة. الا ان الانهيار العراقي سيكون أبطأ في هذه الحالة. أما اذا كان التنسيق بين سوريا والعراق وثيقاً ولكن صلته ـ لأسباب شتى ـ ضعيفـة مع تجمـع الخليج، وان كـان ذلك ليس مرجحاً، فالأرجح أن علاقة استنزاف طويلة يصعب تحديد مداها الزمني ستستمر بـين ايران والتجمع في المشرق العربي، تحول ايران اثناءها وبعدها توجهها التوسعي والتخريبي في اتجاه تجمع الخليج حيث توجد الجبهة الأضعف في هذه الحالة. ولكن ذلـك يمكن في حد ذاتـه أن يؤدي الى توثيق العلاقات بين التجمعين وهو ما يعني أن التداعيات الحاصلة في الحالة الاولى ستكون أشد بـطأً وربما تستغـرق فترة الاستشراف كلهـا ولا يتصور أي تعـاون في أي مرحلة مقبلة بين ايران والاقطار العربية.

٩ ـ العلاقات العربية ـ الأثيوبية

ستكون للتنسيق العربي الوظيفي العام والاقليمي نتائج واسعـة المدى عـلى العلاقـات العـربية ـ الاثيـوبية تؤدي الى تغـيرات في موازين القـوى بين الـطرفين وتـوقف التـدهـور في الاوضاع العربية، كما توقف أثيوبيا عند حدودها الحالية سياسياً واسـتراتيجياً. ويمكن تصـور تطور هذه العلاقات كالتالي:

أ ـ التنسيق الوظيفي العربي العام ستكون له نتائج مهمة أبرزها تقوية السودان والصومال وجيبوتي اقتصادياً وعسكرياً وبالتالي يكون في مقدور هذه البلدان تدريجاً منع اثيوبيا من تحقيق أهدافها في جنوب السودان أو تغيير موازين القوى داخل جيبوتي أو تهديد الاراضي الصومالية. ومن المتصور في هذه الحالة الا يتم ذلك فور بدء التنسيق فالأغلب ان ذلك سيستغرق فترة من الوقت قد تصل الى بدايات القرن الواحد والعشرين بحيث تحتدم فيها التوترات بين الجانبين فتصعد اثيوبيا من تدخلاتها خصوصاً في جنوب السودان. ولكن دخول بقية الوطن العربي في المواجهة وحرمان أثيوبيا من الأقطار العربية المؤيدة لها (اليمن الديمقراطية وليبيا) سيثيران المتاعب لأديس أبابا عن طريق أرتيريا واوغادين. وخلال فترة التوتر هذه ليس مستبعداً أن تحاول اثيوبيا إثارة قضية توزيع مياه النيل بإلحاح للضغط على مصر والسودان مع محاولة خلق تجمع مضاد يضم كينيا واوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وباقي دول حوض وادي النيل الافريقية.

ب ـ في حالة تعزيز التنسيق الوظيفي العربي العام فان قدراته ستتزايد لجهة جذب دول حوض وادي النيل الافريقية الفقيرة للغاية الى صفه، وبالتالي تفقد أثيوبيا تدريجاً تحالفاتها الإقليمية. وإذا أضيف إلى ذلك أن التنسيق العربي سوف يحيد القوى العظمى نسبياً فالأرجح في هذه الحالة أن تتراجع اثيوبيا. وفي هذه الحالة وفي النصف الثاني من فترة الاستشراف ربما لا تجد أمامها سوى القبول بصور للتعاون، التجاري والاقتصادي تتناول ايضاً وادي النيل، مع الاقطار العربية.

ج ـ في حالة التنسيق الاقليمي الوظيفي في إقليم وادي النيل (مصر والسودان) فالأرجح أن تحدث التداعيات نفسها ولكن بطريقة أبطأ بكثير من الحالة الاولى ولا تصل الى نقطة التعاون المشار اليها. وسينبع ذلك من حقيقة أن تجمع وادي النيل ولو انه سيصبح من ضمن ميزان القوى العسكري بين الطرفين فإن ضعف القدرات المالية لأطرافه ستؤثر على سلوكه الخارجي وستحد هدف حكوماته في وقف التدهور في الموقف الحالي في ظل التجزئة مع اجتذاب دول حوض وادي النيل الافريقية.

د ـ في حالة التنسيق فإن اثيوبيا ستوثق علاقاتها مع اسرائيل باعتبار ذلك ضرورة جيوبوليتيكية واستراتيجية ولمنع العرب من السيطرة على البحر الاحمر وهي مصلحة ستلتقي فيها اثيوبيا مع الغرب، وهو ما سيكون المعادي الموضوعي لنمو القوة العربية الناجمة عن التنسيق العام أو الاقليمي.

هـ ـ هناك احتمالات قوية لأن يتغير نظام الحكم في اثيوبيا نتيجة التدهور في الاوضاع الاقتصادية الداخلية والأغلب أن نظام الحكم الجديد سيكون غربي النزعة وهو ما يعني درجة أوثق من العلاقات مع اسرائيل والولايات المتحدة وهذه الدول لن ترضى اطلاقاً بتجزئة اثيوبيا ولكنها يمكن ان تقبل الأوضاع الجغرافية للمنطقة كما هي عليه.

الخلاصة: مستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي

نخلص من كل ما سبق في ظل مشهد التنسيق الوظيفي العربي الى عدد من النتائج نوجزها فيما يلي:

١ ـ ان التنسيق الوظيفي العربي العام أو الاقليمي سيؤدي الى وقف التدهور في علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي من حيث تحقيق هذه الدول لأهدافها في الأقطار العربية، ولكن ايقاف التدهور في الاحوال العربية سيكون أبطأ في حالة التنسيق الاقليمي عما هو عليه في حالة التنسيق العام.

٢ ـ في حالة التنسيق فمن المتصور استمرار العداء بين الطرفين (خصوصاً مع ايران واثيوبيا) لفترة تتراوح بين ١٠ سنوات في حالة التنسيق العام و ٢٠ عاماً في حالة التنسيق الاقليمي.

٣ ـ في حالة كون التنسيق العربي الوظيفي العام وثيقاً وسار في مسار مشابه لتجربة الجماعة الاوروبية فان هناك احتمالات قوية ان تحاول دول الجوار الجغرافي بما فيها تركيا ـ في حالة توافر ظروف معينة ـ أن تلحق بالجماعة العربية أو تتعاون معها بصورة وثيقة.

٤ ـ في حالة التنسيق الوظيفي المتقدم بين دول المغرب العربي، فان الدول الافريقية الواقعة جنوبها ستسعى الى اللحاق بهذا التجمع أو على الأقل توازن في علاقاتها بينها وبينه وبينها وبين الجماعة الاوروبية.

ثالثاً: مشهد الوحدة الفدرالية

١ ـ مقدمة

في المشهد الأول (التجزئة) لاحظنا أن الوطن العربي سيفقد وضعه كأقليم دولي متميز وله سماته الخاصة، وسيكون أحد ملامح اندثاره ذوبانه في نظم اقليمية يمكن القول عنها أنها شرق أوسطية تقودها إقليمياً احدى دول الجوار الجغرافي، مع تبعيتها ككل ـ في الأغلب ـ للنظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب. وفي المشهد الثاني (التنسيق الوظيفي) لاحظنا أيضاً أن ميزان القوى بين العرب ودول الجوار الجغرافي سيبدأ في الاعتدال، بل ان هناك فرصة تتوقف على كثافة هذا التنسيق وحسن ادارته للعلاقات مع دول الجوار فتنجذب بعض هذه الدول لتحسين علاقاتها جوهرياً مع النظام العربي، هذا بالطبع إذا ما توافر عدد من الظروف الدولية المناسبة. ورغم التميز الجوهري بين كلا المشهدين، فإن هناك سمة تجمعهما وهي انتماؤهما إلى الواقع العربي الذي نعيشه في منتصف الثمانينات بمعنى أنهما ينتميان

الى قوى فاعلة ومتحركة في الظروف الموضوعية الموجودة في الوطن العربي. بمعنى آخر أن كليهما وارد بالمعنى التاريخي، وتتوقف امكانات حدوثهما على قدرة البشر والنخب الحاكمة على ادارة واقعها وعلاقاتها بالغير.

ويختلف الوضع بالنسبة الى المشهد الثالث (الوحدة الفدرالية)، فلا يوجد في الواقع رابطة بين الدول الواحدة والعشرين العربية سوى الثقافة واللغة المشتركة والتاريخ المشترك، وربما لدى بعض من تياراته السياسية إيمان مشترك بضرورة الوحدة العربية. فيما عدا ذلك فإن النظام العربي يعيش واقعاً إقليمياً تتمتع فيه كل دولة بسيادتها، وينطبق على العلاقات فيما بينها، ما ينطبق على مجمل العلاقات «الدولية» عموماً. ومن هناك تأتي صعوبة البحث في هذا المشهد، لأنه لا ينطلق من قوى واقعية يمكن ـ حتى مع استعمال أوسع قدرات الخيال ـ ان تترجم الى واقع يبدأ من عام ١٩٩٠، ويستمر حتى نهاية فترة الاستشراف. الصعوبة الثانية تنجم من نقطة بداية المشهد، فهذه النقطة تتعلق بكيفية الوصول اليه، ومن المتصور أن هناك طريقتين يمكن عن طريقهما الوصول الى الدولة الفدرالية العربية: الأولى أن تكون هذه الدولة نتيجة تداعيات التنسيق الوظيفي المكثف، والتي تصورنا ـ في المشهد الثاني ـ أنه يمكن الوصول اليها عند نهاية فترة الاستشراف. والثانية أن يتم ذلك نتيجة اتفاق سياسي بين النخب السياسية العربية نتيجة توافر عدد من الشروط(٢٥):

أ ـ حد أدنى من التنمية على مستوى الاقطار المؤهلة للوحدة، وحجم معقول للفئات الاجتماعية ذات التوجهات الوحدوية في داخل كل منها.

ب ـ دوافع اقتصادية ملحة ـ مثل حدة أزمة الغذاء وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، ونقص حاد في الموارد الطبيعية في أقطار كبيرة سكانياً مع تفاوت داخلي واضح بينها وبين اقطار مجاورة.

ج ـ دوافع سياسية عسكرية بسبب وجود تحد خارجي لأقطار مركزية في الوطن العربي ذات أهمية جيبوليتيكية أو حضارية خاصة.

د ـ ظروف عالمية مواتية تتعلق بالتوازن والتنافس بين القوى الأعظم، بحيث تقلل من فرص التدخل السافر لأحداها لاجهاض المشروع الوحدوي.

هـ ـ انتشار أفكار سياسية وحدوية ذات فعالية في تعبئة الجماهير في واحد أو اكثر من أقطار عربية مركزية.

ومن الواضح انه حتى تظل مسألة استشراف مستقبل الوطن العربي مرتبطة بالواقع فلا بد من استبعاد الطريقة الاولى، لأنه لا يمكن تحقيقها موضوعياً إلا نحو عام ٢٠١٠ على افتراض ان العرب سوف يبدأون في هذا الاتجاه فوراً. ومن ثم فإنه لا يبقى أمام البحث اذا

(٢٥) ابراهيم [وآخرون]، «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام،» ص ٨٢.

كانت نقطة بدايته عام ١٩٩٠ - سوى الطريق الثاني. ولكن عند اتباعه سوف تواجهنا مشكلة ثالثة هي أن هذا المشهد يفترض قيام وحدة فدرالية عربية تضم معظم الاقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض أو كل الأقطار العربية الاخرى، بحيث يصبح هذا الكيان الموحد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. ومعنى «الفدرالية» في هذا المشهد هو الاكتفاء بوجود سياسة خارجية واحدة وجيش واحد وعملة واحدة ونظام تعليمي عام واحد كحد أدنى.

ويفترض المشهد أيضاً أن مبدأ التعددية، الذي تجسده الفكرة القدرالية على المستوى القومي، سيصبح روحاً عامة تنسحب على مستويات وجوانب أخرى من الواقع العربي الجديد، ويحتم التنوع في إطار الوحدة. كما يفترض أن قيام الكيان العربي لا يمكن ان يتم في اطار قبول التبعية، أو في اطار غياب المشاركة الشعبية، أو باستخدام القوة المسلحة وحدها[٢٦].

وتنبع المشكلة من أنه يمكن قبول التصور النظري لوحدة عربية فدرالية تقوم على أسس سياسية واستجابة للظروف السالفة الاشارة اليها، ولكن سيكون من غير المقبول - حتى نظرياً - ان تتم الوحدة عضوياً وموضوعياً بالقرار السياسي نفسه. فعلى سبيل المثال فانه يمكن لدولة الوحدة الفدرالية أن توحد سياستها الخارجية فور قيامها، بالغاء جميع وزارات الخارجية العربية الحالية وانشاء وزارة واحدة وتمثيل دبلوماسي موحد (وحتى ذلك سيستغرق عدداً من السنوات). ولكن الصعوبات بعد ذلك ستتزايد بالنسبة الى السمات الثلاث التالية للدولة الفدرالية. سيمكن إنشاء قيادة عسكرية واحدة فور قيام الدولة، ولكن عملية توحيد المصطلحات العسكرية، وأنماط الاسلحة، وتنظيم القوات ووسائل الاعداد، ووضع استراتيجية مشتركة، ووسائل الاتصال... الخ، ستستغرق وقتاً طويلاً. واذا عرفنا ان هذه المشكلات لا تزال تواجه حلف الاطلسي رغم مرور ما يقرب من أربعة عقود على إنشائه لادركنا حجم المشكلة. ومن الطبيعي - هنا - أن نتوقع ان وجود قيادة سياسية وعسكرية موحدة سيسمح بالاسراع في عملية التوحيد هذه، ولكنه بالتأكيد فانه سيكون من المستحيل خلقها بين يوم وليلة. وستزيد صعوبة المشكلة بالنسبة الى المجالين التاليين وهما العملة الموحدة والنظام التعليمي العام الموحد.

وهكذا فإن ملامح المشهد - والتي سنعرضها هنا نقلاً عن وثيقة الاستشراف الأولية - هي في الواقع ملامح مستقبلية تنجز عن طريق الأداة السياسية للدولة الفدرالية. ولذا لا بد أن نميز بين مرحلتين زمنيتين من الاستشراف: الأولى وتمتد من إنشاء الدولة سياسياً عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥ تقريباً (ويمكن ان تمتد حتى عام ٢٠١٠) وتستكمل فيها ملامح

---

(٢٦) المصدر نفسه.

المشهد كما جاء في الوثيقة، والثانية وتمتد حتى نهاية فترة الاستشراف وفيها تكون الدولة الفدرالية مستكملة سياسياً وعضوياً. ان أهمية هذه النقطة تنبع من أن سمات الدولةالفدرالية المختلفة في المرحلتين ستؤثر على العلاقات مع دول الجوار الجغرافي وأبعادها (الجغرافيا السياسية، القومية، ميزان القوى، الاعتماد المتبادل)، حسب ما سيرد فيما يلي بعد التعرض لملامح المشهد كما توضحها الوثيقة.

٢ ـ الملامح العامة لمشهد الوحدة الفدرالية

أ ـ الاحساس بالانتماء الى كيان عربي أوسع يسترجع أمجاداً سابقة ويوجد الشعور بالعزة وروح التحدي.

ب ـ مزيد من التبلور الاجتماعي، يستند الى طبقة عمالية صناعية حضرية كبرى، وطبقة برجوازية عليا وطبقة وسطى من المهنيين والتكنوقراطيين، وطبقة فلاحية ـ صناعية، مع آليات نشطة للحراك الاجتماعي الافقي والرأسي، وآليات لادارة الصراع الطبقي سلمياً، واحتمال استقطاب هذا التركيب الطبقي الى تحالفين سياسيين عريضين، أحدهما بقيادة الرأسمالية ويعمل لخدمة مصالح الطبقات الميسورة، والثاني بقيادة تحالف أكثر يسارية ويهدف الى خدمة مصالح الطبقات الدنيا.

ج ـ مزيد من الشرعية «للتعددية» الثقافية ـ الاثنية في نطاق الدولة الفدرالية وهذه التعددية لا تنطوي على نزعات انفصالية أو عنصرية.

د ـ زيادة قدرة مجتمع الدولة الاتحادية على المواءمة بين ثنائيات المتناقضات الحضارية، واتجاه النظام القيمي العام لتأكيد أو افراز انساق قيمية فرعية، قادرة على منع الهيمنة الحضارية الأجنبية، وترشيد التفاعل والحوار المتبادل بين الحضارة الغربية، والعربية ـ الاسلامية والحضارات الاخرى.

هـ ـ غلبة قيم اكثر مناسبة فيما يتعلق بالعمل والانتاج ووضع المرأة والمعرفة العلمية ومزيد من الربط بين قيم الانتاج والاستهلاك، وتكريس بعض قيم الأصالة خصوصاً قيمة الوحدة في مواجهة قيمة التجزئة.

و ـ مزيد من «التعددية» السياسية التي تأخذ أشكالاً متنوعة للمؤسسات والاحزاب بين الكيانات أو الولايات التي تتكون منها الدولة الاتحادية، أو في داخل كل كيان أو ولاية.

ز ـ مزيد من التوجه التخطيطي الشامل على المستوى القومي العام للدولة الاتحادية يكون حده الأدنى التوطين الأمثل للمشروعات وتحرير تدفق الموارد والسلع وعناصر الانتاج (بما في ذلك العمالة) ولن يستبعد ذلك تنوع الخطط لكل ولاية من الولايات، أو نمو القطاع الخاص في هذا الاطار التخطيطي القومي العام الذي يهدف الى التقسيم الأمثل للعمل على مستوى الوطن العربي.

ح ـ زيادة معدل النمو لاتساع الموارد المتاحة والسوق، وربما باستخدام تكنولوجيا اكثر كفاية وتواؤماً مع واقع الوطن العربي.

ط ـ ارتفاع نصيب قطاعات الانتاج المادي في الناتج الاجمالي القومي، وخلق هيكل انتاجي مركب، يضمن حداً أدنى لاشباع الحاجات الاساسية لأغلبية مواطني الدولة الاتحادية.

ي ـ خلق قاعدة تكنولوجية عربية متناسبة ـ وبمفاهيم تختلف حسب المشهد الفرعي ـ وترتبط بقدر اكبر بالعملية التربوية وأجهزة البحث العملي من ناحية، وبالهيكل الاقتصادي الانتاجي من ناحية اخرى.

ك ـ زيادة القدرة العسكرية العربية وتمحور عقيدتها القتالية حول الدفاع عن الدولة الاتحادية داخلياً وحماية حدودها خارجياً.

ل ـ قيام وتنامي صناعة عسكرية عربية مستقلة تمد معظم احتياجات القوات المسلحة العربية من السلاح، وترتبط عضوياً بالهيكل الصناعي ـ الانتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

م ـ سيتم قيام الدولة الفدرالية من خلال عملية صراعية مع الأطراف الاقليمية والدولية التي تعتبر قيامها تهديداً لمصالحها.

ومع قيام واستمرار دولة الوحدة ستزداد فرص التصفية التدريجية لاسرائيل ككيان صهيوني عنصري توسعي معاد للأمة العربية.

ن ـ ستنحو الدولة الفدرالية في توجهاتها الى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة، أو تكريس هذا النظام ان كان قد وجد بالفعل عند قيامها. ولكن ذلك قد لا يمنع حدوث توترات بينها وبين بعض جيرانها غير العرب.

٣ ـ الجغرافيا السياسية

إن إقامة الدولة الفدرالية ستغير بصورة جوهرية من الجغرافيا السياسية للمنطقة المعروفة حالياً باسم الشرق الاوسط، بل والجغرافيا السياسية للعالم كله. فوجود دولة واحدة تمتد من المحيط الاطلسي حتى الخليج العربي ـ أو تهيمن على تلك المنطقة ـ ليخلق قوة مؤثرة في مركز العالم القديم حيث تربط بين ثلاث قارات، وتطل على أكثر الممرات الاستراتيجية أهمية في العالم، وعلى واحدة من أكثر طرق المواصلات البحرية والجوية ازدحاماً. ولذلك فإن تأثيراتها ستكون أبعد بكثير من النتائج التي ستترتب على قضايا الجغرافيا السياسية مع دول الجوار الجغرافي، بل ستثير قضايا استراتيجية بالغة الأهمية لدول الجوار والقوى العظمى في العالم.

وبالنسبة الى دول الجوار الجغرافي ـ موضع البحث ـ فإن وجود دولة كبرى بهذا الحجم

وهذه الموارد، فضلاً عن كونها «عربية» لا بد وأن يثير عقداً تاريخية غائرة في تاريخ العلاقات بين الطرفين. فقيام الدولة العربية الواحدة سيمثل الانجاز التاريخي لأفكار الثورة العربية الكبرى، وحركة اليقظة العربية عامة، منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والتي ساهمت في تحطيم الامبراطورية العثمانية، وكذا فان «بندول» التاريخ يكون قد تحرك أخيراً في اتجاه العرب واثبات جدارة منطقهم وحقهم في أمة متميزة، بعد أن بدا للاتراك طوال فترة طويلة، ان العرب قد طالبوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية لكي يستسلموا للغرب. ولكن ذلك سيثير عقداً أخرى ـ ربما أكثر أهمية ـ تتعلق بأن الدولة العربية الفدرالية سيكون لها سمات امبراطورية (ذات رغبة في التوسع والهيمنة). ومن الطبيعي أن تكون الاراضي العربية «المغتصبة» هي أول ما يسعى العرب لاستعادتها، ومن ثم فإنه ليس مستبعداً على الاطلاق ـ ونتيجة عوامل تتعلق بالنزعة القومية وتوازن القوى سنناقشها فيما بعد ـ أن تثير الدولة العربية من جديد قضية لواء الاسكندرون وقضايا توزيع مياه نهر الفرات، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى نزاعات بين الطرفين. صحيح ان أحد ملامح المشهد هو أن الدولة الفدرالية تتوجه «الى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد اكثر عدالة»، لكن موازين القوى ـ كما سنشرح فيما بعد ـ ستغير من مفهوم «العدالة» لدى العرب. ففي ظل التجزئة فان هذا المفهوم يميل الى القبول بالأمر الواقع صراحة أو ضمناً وهو في ظل وضع الوحدة سيسعى ـ بل يرى من واجبه القومي ـ أن يسعى الى تغييره لاسترداد حقوق اغتصبت في فترات الضعف ـ لذلك فإن المرجح هنا ان نزاعات كبرى ـ ليس بالضرورة ان تصل الى الصدام المسلح الشامل ـ سوف تنشأ بين العرب وتركيا، وتكون نتيجة لشبكة معقدة من العوامل، ولكن موضوعها سيكون قضايا الجغرافيا السياسية بين الطرفين. والأرجح أن هذه النزاعات ستكون أكثر حدة خلال المرحلة الزمنية الاولى لدولة الوحدة مع الخفض النسبي والتدريجي خلال مرحلتها الثانية. ورغم انه يصعب التنبوء بالنتيجة التي ستنتهي اليها هذه النزاعات، نتيجة لدخول عوامل دولية اقليمية في معادلة العلاقات بين الطرفين، فان الأرجح هو ان قضية نهر الفرات ستحل بحيث يستجاب للمطالب العربية (العراقية والسورية) في مياه النهر. اما بالنسبة الى لواء الاسكندرونة فسيظل قضية شائكة، رغم ان توازن القوى المباشر سيسمح للدولة العربية باسترداد اللواء فانه إذا أخذت التحالفات الدولية في الاعتبار، والرغبة العربية في «التعايش السلمي» فان هذه المنطقة ستستمر تحت السيادة التركية، وان كان مقصوراً ـ في ظل توافر شروط اخرى متعلقة بكثافة الاعتماد المتبادل بين الطرفين ـ ان يكون اللواء منطقة حرة يسمح فيها للعرب والاتراك بالاقامة والاستثمار. ولكن هذا الاحتمال لا بد وان يتأخر حتى المرحلة الزمنية الثانية من دولة الوحدة وذلك لمبررات سنذكرها فيما بعد.

بالنسبة الى ايران: حيث قضايا الجغرافيا السياسية بينها وبين العرب اكثر تعقيداً ـ فلا

بد انه خلال المرحلة الاولى لدولة الوحدة على الاقل ان تكون عقدة «العرب والعجم» أكثر تعقيداً، بخاصة وأن هزيمة ايران في الحرب مع العراق في حالة الوحدة العربية ستصير حتمية. ونتيجة لهذا الوضع الاخير، فإنه سيعاد تشكيل الاوضاع الجغرافية والديمغرافية والاستراتيجية في منطقة الخليج جوهرياً، وسيصير شط العرب بكامله تحت السيادة العربية، وهو ما يعيد أوضاعه الى ما سبق اتفاقية عام ١٩٧٥، ويكون رسم الحدود الايرانية العربية متفقاً مع الرؤية التي يحددها القطر العراقي في دولة الوحدة. ومع استعادة السيادة العربية على جزر الخليج الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) فإن الخليج سيكون «عربياً» اسماً وفعلاً، نتيجة القدرات العربية البحرية المتنامية، والقدرة على التحكم في مضيق هرمز.

ولما كانت دولة الوحدة ستقوم على أساس من التعددية الفكرية والاثنية. فسيكون من الممكن استيعاب الأقليات الايرانية داخل الدولة العربية، بل ان هناك احتمالاً نتعريبها. ولكن ذلك سيتوقف على المدى الذي تصل اليه دولة الوحدة في قبول الديمقراطية والتعددية، ولذلك فليس منتظراً أن يتم ذلك قبل المرحلة الزمنية الثانية من دولة الوحدة حتى تصبح سياسية وعضوية في آن واحد. وتبقى في النهاية قضية عربستان، فمن جانب فإن هزيمة ايران وحرمانها من أهم سماتها الامبراطورية وعودتها الى حدودها الدولية، سوف يثير قضايا الاقليات فيها ـ بما فيها الأقلية العربية ـ خصوصاً اذا ما تغير نظام الحكم فيها وغيرت القومية الايرانية من طابعها الاسلامي، وعادت الى جوهرها الفارسي، ومن جانب آخر فإن الدولة العربية الفدرالية سيكون لها اشعاعاتها الثقافية والحضارية، والاغراء الذي تقدمه للعرب خارجها من حيث القوة والثروة، فتكون عنصر جذب للأقلية العربية في ايران للخروج على الدولة الايرانية. ونتيجة العاملين، فإن قضية عربستان ستكون موضوعاً للصراع المستقبلي بين العرب وايران. ورغم ان توازن القوى سيكون لمصلحة الدولة العربية، فان التوازنات الدولية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والرغبة في التعايش السلمي، ربما لن تجعل من المصلحة العربية ـ خصوصاً في ضوء المكتسبات السابقة ـ أن تجعلها نقطة صدام جديدة مع ايران. وذلك وربما في المرحلة الثانية من فترة الوحدة، وفي ظل توافر ظروف متعددة قد يكون أهمها توافر اعتماد كثيف متبادل بين الطرفين، أن تكون منطقة عربستان مساحة للتفاعل الثقافي والاقتصادي للطرفين مع بقائها تحت السيادة الايرانية، الا ان هذا الاحتمال سيظل مستبعداً اللهم الا قرب نهاية فترة الاستشراف.

ولن يختلف الامر كثيراً في حالة العلاقات العربية ـ الأثيوبية في العلاقات العربية ـ الايرانية. فتكوين دولة الوحدة سيقطع على اثيوبيا تحقيق أهدافها في السودان وجيبوتي والصومال، خصوصاً في ظل التعددية المتزايدة في دولة الوحدة خلال المرحلة الزمنية الثانية لها. فمع اتساع الموارد والنمو الاقتصادي، فان الأسس الاقتصادية والاجتماعية والاثنية

للحركات الانفصالية في جنوب السودان ستتلاشى تدريجاً، ومن ثم يتزايد القبول بالدولة الفدرالية خصوصاً إذا ما تم اعطاء سكان الجنوب قدرات ذاتية لادارة شؤونهم، ولكن ذلك لن يكون نهاية المشكلات بين اثيوبيا والعرب. فالدولة العربية الفدرالية - مع تأمين حدودها الحالية - ستثير من جديد «عقدة» العرب والأحباش، وستجدد الدماء - حتى بدون عون مباشر منها - في الحركات الانفصالية في اوغادين وارتيريا، وهو ما سيخلق معركة «بقاء» بين أثيوبيا والدولة العربية. هذه المعركة ستتعدد اشكالها - وسوف نتعرض لها فيها بعد - ولكن المهم هنا انها ستشكل كل المرحلة الزمنية الاولى لدولة الوحدة، بخاصة اذا ما دخلت في هذه المرحلة قوى دولية واقليمية أخرى، وهي التي - على الأرجح - لن تسمح بتقسيم اثيوبيا وبالتالي، فربما يكون اقصى الممكن خلال فترة الاستشراف ان يعطى الاقليمان قدراً من الحكم الذاتي، أو أن تعتبر اثيوبيا دولة فدرالية، وهو ما يسمح للدولة بالبقاء، وفي الوقت نفسه يعطي الاقليمين فرصة لاقامة علاقات وثيقة بين الدولة العربية والعالم الاسلامي، ويخلق منهما قوة ضغط داخلية، لمصلحة العرب، داخل الدولة الاثيوبية. وقرب نهاية فترة الاستشراف، فليس مستبعداً تماماً ان يعطي العرب منافذ بحرية متعددة لأثيوبيا، تخلصها من عقدة الدولة المغلقة، مقابل تخليها عن الانخراط في تحالفات دولية أو اقليمية مناوئة للعرب.

٤ - القومية

ستكون إقامة الدولة العربية الفدرالية تنفيذاً لحلم حركة اليقظة العربية وتتويجاً لجهودها. فمن العصر العباسي الثاني، أخذت الامبراطورية العربية الاسلامية في التراجع، وابتعد العرب تدريجاً عن المشاركة في حكمها. ومع مضي الزمن فإن الدولة أصبحت دولاً، وكان العثمانيون ولأربعة قرون، آخر من وحّد أرض العرب جغرافياً ولكنهم حكموها سياسياً. المهم أن انشاء الدولة الفدرالية بقرار سياسي في عام ١٩٩٠ سيؤدي الى درجة عالية للغاية من الشعور القومي والانتماء الى الأمة العربية وسيغذي هذا الشعور عاملان:

أ - شدة المعارضة الخارجية خصوصاً من القوى العظمى لقيام الدولة.

ب - حتى يمكن مواجهة هذه المعارضة، نتيجة النشأة السياسية للدولة، فان النخبة الحاكمة ستكثف من جهودها للتأكيد على الرابطة القومية، بأبعادها الروحية والثقافية والحضارية، كبعد أساسي في عملية استكمال التوحيد العضوي للدولة.

نتيجة هذين العاملين، فإن المرحلة الاولى من دولة الوحدة لا بد وأن تشهد درجة عالية من الولاء القومي، الذي ربما، وصل في بعض الاحيان الى درجة من الشوفينية والتطرف. وقد كان ذلك دائماً سمة أساسية لجميع القوميات التي توحدت وعبرت عن

نفسها سياسياً من خلال الدولة الموحدة. فينطبق ذلك على المانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية، والذي كثيراً ما انعكس على سلوك الدولة الخارجي، حيث تشتد المطالبة بمكان تحت الشمس للدولة الوليدة، ودعوة لتحرير الأقليات العربية خارج الدولة، من غير الدولة التي يقعون في ظلها. ومع الزمن، وظهور مشكلات التوحيد العضوي وتجاوزها، وما لم تتعرض الدولة الوليدة لمغامرة خارجية كبرى تعيد تقسيمها ـ كما حدث في حالة المانيا ـ ومع الدخول في المرحلة الزمنية الثانية لها فانها تدخل تدريجياً في مرحلة النضج، والثقة بالنفس، والتعامل مع العامل الخارجي على أسس من التوازنات الدولية القائمة.

ولذلك فمن المتصور أن الدولة الفدرالية العربية ستؤدي بالضرورة الى نمو مقابل في النزعات القومية لدول الجوار الجغرافي والتأكيد على هويتها الثقافية والحضارية، بخاصة وان هذه الدولة من حيث الموارد والسكان وعناصر القوة الاخرى ستكون أقوى دولة اسلامية ومن ثم فان تركيا لن تستطيع الادعاء بانها كانت مقراً لآخر الخلافات الاسلامية، ولا تستطيع ايران الادعاء بانها حاملة مشعل الاسلام. فالتأثير العربي داخل العالم الاسلامي سيتزايد، ومن ثم فان العرب، والعروبة تدريجياً سيكون لها تأثير كبير في المحافل الدولية. أما أثيوبيا فسترى أن خوفها المستمر من الإتصال الحضاري والجغرافي بين الدولة العربية الكبرى ومسلمي افريقيا سيكون سبيلاً للنفوذ في بقية القارة، ومهدداً لمسيحيتها وافريقيتها. وبسبب توازنات القوى، ونتيجة للتأكيد المبالغ فيه على «القومية العربية»، فان دول الجوار الجغرافي الثلاث ستقوم بدورها بالاسراف في التأكيد على هويتها القومية. وهو ما يخلق مناخاً تصادمياً بالضرورة، خصوصاً وان توازن القوى سيميل بحسم الى مصلحة الدولة العربية، ولذا فان كثيراً من الأخطاء التاريخية، والحماقات ايضاً، ستصب في هذا الاتجاه.

على أي حال، فإن إدارة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي من قبل الدولة الفدرالية، وقدرة النخب الحاكمة في الدولة على ترتيب اولوياتها بين السير في طريق إقامة الوحدة العضوية، والتناقض الرئيسي مع اسرائيل، والتناقضات الاخرى مع الدول العظمى، ستكون عاملاً حاسماً ليس فقط في التخفيف من الصدام المتوقع، بل في ارساء أسس علاقات متميزة بين القومية العربية والقوميات المجاورة خلال المرحلة الزمنية الثانية من دولة الوحدة خلال فترة الاستشراف. فلو مرت المرحلة الأولى من دون حرب كبرى مع أي من دول الجوار، وانتهت الحرب العراقية ـ الايرانية لمصلحة العرب، ولكن من دون اهانة بليغة للشرف الايراني، وانتهت مشكلات جنوب السودان، والتناقضات الأثيوبية مع الصومال وجيبوتي، من دون ان يكون ذلك مظهراً لهزيمة اثيوبية، وأعطيت لتركيا ـ رغم ارتباطها بالغرب وحتى باسرائيل ـ مكانة متميزة في العلاقات الخارجية العربية، فربما يمكن بعد ذلك، وخلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة ان تقل تدريجياً حدة التصادم القومي. والاغلب آنذاك أن يبحث الطرفان عن عناصر ثقافية وحضارية مشتركة في تكوينهما القومي لتمثل

الاساس النفسي لدرجات متصاعدة من التعاون بينهما. فالاسلام يمكن ان يكون الجسر الذي تعبر عليه العلاقات من تركيا وايران والدول الافريقية الممتدة من التشاد وحتى السنغال، كما يمكن ان تكون المسيحية القبطية جسراً مع أثيوبيا. والأهم من ذلك، فان القبول بالتعددية الفكرية والاثنية داخل دولة الوحدة ـ وهو ما يعني الاحترام السياسي والثقافي والحضاري للأكراد والايرانيين والافارقة وغيرهم من الاقليات في الوطن العربي ـ ستشكل عاملاً مغرياً لدول الجوار في تخفيف غلوائها القومي تدريجاً داخل دول الجوار الجغرافي، ويبعد الطرفين تدريجاً عن نقطة الصدام المشار اليها بحيث يبدأ الطرفان في البحث عما هو مشترك في ثقافتهما، بدلاً من التأكيد على كل ما يفرق بينهما.

٥ ـ توازن القوى

إن إقامة الدولة العربية الفدرالية سيؤدي الى تغيير جوهري في موازين القوى الاقليمية والدولية. وفيما يخص دول الجوار الجغرافي فإن الانقلاب في موازين القوى سوف يبرز فيما يلي:

أ ـ بمقارنة الجدول رقم (٣ ـ ٧) السابق والخاص بالمؤشرات العسكرية للدولة العربية الرئيسية، بالجداول (٣ ـ ٣)، (٣ ـ ٤)، (٣ ـ ٦) سنلمح بسهولة التفوق العربي على كل من دول الجوار الجغرافي. واذا أضفنا الى ذلك ان الجدول رقم (٣ ـ ٧) يمثل خمسة اقطار عربية فقط، فإن الدولة الفدرالية ـ والتي ستضيف أقطاراً عربية اخرى ـ ستجعل هذا التفوق الكمي حاسماً.

ب ـ ان هذا التفوق الكمي سيأخذ بعداً كيفياً نتيجة ما يلي:

ـ وجود قيادة عسكرية موحدة.
ـ ارتفاع الروح المعنوية للقوات نتيجة وجود الدولة القومية ذاتها.
ـ التقدم التدريجي في التوحيد العضوي في القوات المسلحة العربية.
ـ قيام صناعة عسكرية عربية متنامية تقلص من الاعتماد العربي على الدول العظمى في مجال التسلح.
ـ قيام مفاعلات نووية يمكن ان تؤدي خلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة الى انتاج سلاح نووي.

ج ـ ان الدولة العربية الفدرالية ستكون لها موارد سياسية واقتصادية واسعة تكفل لها قدرات كبرى في التأثير على العلاقات الدولية عامة والدول العظمى خاصة.

وإزاء هذا الاختلاف في موازين القوى بين العرب وجيرانهم، فان التناقضات

الجيوبوليتيكية والقومية السالفة الاشارة لها، ستكتسب أبعاداً أكثر كثافة وبخاصة خلال المرحلة الزمنية الاولى لدولة الوحدة. ومن ثم فإن دول الجوار الجغرافي ـ على الارجح ـ ستتجه الى مجموعة من السياسات نلخصها فيما يلي:

ـ تنمية القوة الذاتية لهذه الدول خصوصاً العسكرية مع اذكاء الشعور القومي.
ـ تبني استراتيجية للتوازن تقوم على اللحاق اولاً بالمعسكر الغربي بالنسبة الى ايران وتركيا، خصوصاً اذا ما تغير الحكم في ايران نتيجة هزيمته المتوقعة، وثانياً إقامة تحالف اقليمي بين الدولتين يمتد علناً أو سراً الى اسرائيل وربما باكستان. كما سيصير من المؤكد ان تتوثق العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية لتصل الى درجة التحالف حتى ولو بقي النظام الماركسي في اثيوبيا قائماً. ومما سيدفع في هذا الاتجاه ان الدولة العربية الفدرالية ستجد نفسها ونتيجة لضرورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذات علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. فليس متصوراً خلال الفترة الزمنية الاولى لدولة الوحدة، ان يتخلى الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً عن اسرائيل، بل الأغلب أن أهميتها ستتزايد لضرب دولة الوحدة. ومن ثم فإن العرب لن يجدوا أمامهم سوى السوفيات للتعامل معهم في مجال السلاح، خصوصاً في ضوء تنامي القوة النووية الاسرائيلية. وليس معنى ذلك أن الدولة العربية ستكون تابعة للسوفيات، فنتيجة الوحدة الفدرالية، فإن الاستقلالية العربية ستتنامى بحيث تتعدى وتتجاوز الانماط الحالية لتعامل القوى العظمى مع كل قطر عربي على حدة. ولكن الأغلب هو أن الدولة العربية ستكون مماثلة للنموذج الهندي في التعامل الدولي، حيث تكون دولة غير منحازة أساساً، ولكن مع روابط قوية مع السوفيات نتيجة الظروف الاستراتيجية المتعلقة بالصراع مع اسرائيل.

ج ـ من الطبيعي أن دول الجوار الجغرافي ستسعى بكل الطرق الى منع قيام دولة الوحدة، وربما يكون ذلك أحد أسباب قيامها، ولكن بعد ذلك فإنها تسعى أولاً لجذب تلك الأقطار العربية التي تظل خارج نطاق الوحدة واستدراجها الى تحالفات إقليمية، وثانياً إثارة الاقليات داخل دولة الوحدة ـ التي من المتوقع ان تكون مستثارة أصلاً نتيجة تخوفها من الهيمنة العربية الثقافية على الدولة ـ بهدف إحباط الطابع التعددي للدولة.

ولكن من المتوقع ان تختلف هذه السياسات جذرياً خلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة نتيجة عدد من العوامل:

ـ مع نضج الدولة تتراجع درجات التعصب القومي فيها.
ـ مع تحقيق الوحدة العضوية تصبح من الناحية الاقتصادية على الأقل أكثر قدرة على اغراء دول الجوار الجغرافي والدول الغربية.
ـ تأكيد الطابع التعددي للدولة.

ـ مع تنامي قوتها العسكرية الذاتية غير المستندة الى استيراد السلاح من الاتحاد السوفياتي، فإنها ستكون أكثر استقلالاً عنه.

ـ الأرجح ان تستند التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية الى توازن للرعب النووي مما يدفع الى تصورات جديدة لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن طريق إقامة ولاية فلسطينية داخل دولة الوحدة، بل ربما التفكير ان يتم استيعاب اسرائيل نفسها مع الحفاظ على تميزها اليهودي، وان كان ذلك ليس متصوراً حدوثه خلال هذه الفترة. ولكن الوفاق بين الطرفين سيصير ممكناً.

هذه العوامل الخمسة يمكن ان تدفع دول الجوار الجغرافي الى تغيير سياستها القائمة على التوازن، الى سياسة أخرى تعتمد استراتيجية اللحاق والاتباع للدولة العربية الفدرالية. وليس متصوراً ان يتم ذلك بشكل فجائي وإنما يمكن أن يتم تدريجياً بحيث تصبح هذه الاستراتيجية ظاهرة قرب نهاية فترة الاستشراف. سيعزز من امكانية حدوث هذا التصور الطريقةالتي ستدير بها الدولة الفدرالية علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي والتي أشرنا الى بعض منها اثناء مناقشة البعد القومي، ولكن هنا، وفي إطار توازن القوى، فيمكن إضافة مجموعة اخرى من السياسات العربية التي ستجعل استراتيجية اللحاق بالنسبة الى دول الجوار أكثر اغراء وأقل تكلفة من استراتيجية التوازن:

ـ وضع عملية استكمال التكامل العضوي بين الولايات العربية كأولوية تعلو أية امكانات للصراع مع واحدة أو أكثر من دول الجوار الجغرافي أو تجنب هذه الاخيرة كلياً خصوصاً اذا كان الصراع مع اسرائيل لا يزال مستمراً.

ـ ابتكار وسائل قانونية لحل المنازعات مع دول الجوار.

ـ اعطاء مكانة متميزة لدول الجوار سياسياً في المنظمات الدولية التي تجمع الطرفين سوياً مثل مجموعة عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامي أومنظمة الوحدة الافريقية، واقتصادياً عن طريق منح تسهيلات لهذه الدول وزيادة الاعتماد المتبادل معها.

ـ تكثيف الاتصالات الشعبية والثقافية والعلمية مع الالتزام بخط دعائي ذكي يتجنب إذكاء التناقضات القومية بين الطرفين.

٦ ـ الاعتماد المتبادل

الاقطار العربية الفدرالية ستشكل مخاطر وفرصاً لدول الجوار الجغرافي. فالمخاطر تنبع من حقيقة أن هذه الدولة في سبيل تحقيق وحدة السوق داخلها، وانجاز مهمة تقسيم العمل والانتاج بين ولاياتها، وبخاصة في المرحلة الاولى، ستلجأ الى سياسات حمائية عالية ازاء المنتجات الخارجية وسينطبق ذلك على منتجات دول الجوار الجغرافي، خصوصاً وان هذه الدول لا تمثل قوى اقتصادية عظمى بمعنى ان لديها قاعدة اقتصادية متنوعة ونامية أو لديها

تقدم تكنولوجي يفوق ما سيكون متوافراً لدى الدولة العربية. وحتى في حالة تركيا، والتي اشرنا من قبل الى وضعها المتميز بين دول الجوار الجغرافي من حيث كثافة علاقات الاعتماد المتبادل بينها وبين الوطن العربي، فان الوضع نفسه سيكون قائماً سواء بالنسبة الى المنتجات أو العمالة او الشركات.

أما عن الفرص فستنشأ بالطبع من اتساع السوق العربية وتنوع قاعدتها الانتاجية والنمو الاقتصادي المتوقع لها. واذا كان ذلك سيقود تدريجاً الى تقلص نصيب التجارة عموماً من الدخل القومي الاجمالي لدولة الوحدة، فإنه من الناحية المطلقة فمن المتصور ـ مع النمو ـ أن تزداد قيمة هذه التجارة. وهذا ينطبق على معظم الدول القارية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين والهند والولايات المتحدة الاوروبية إذا قدر لها القيام خلال فترة الاستشراف. لذا فإن هناك فرصاً ستتوافر لدول الجوار الجغرافي لتزيد من علاقاتها الاقتصادية مع الدولة العربية، بل وفي المرحلة الثانية ان ترتبط اقتصادياتها بها.

ولذلك قد يكون من الضروري ـ مرة اخرى ـ أن نميز بين المرحلتين الزمنيتين لتطور دولة الوحدة، فخلال المرحلة الاولى، الأرجح أن علاقات الاعتماد المتبادل القائمة حالياً في منتصف الثمانينات مع دول الجوار الجغرافي، ستتقلص حتى مع تركيا. وسيعود ذلك لعدد من العوامل:

أ ـ ضرورة تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي الذي سيفرض اجراءات حمائية كبرى.

ب ـ إن الدولة العربية ـ من الزاوية الاقتصادية ـ ستكثف علاقاتها الاقتصادية مع الدول الصناعية للاستفادة من تقدمها التكنولوجي، وربما الدول الصناعية الجديدة للاستفادة من تجربتها في تطوير التكنولوجيا العربية، كما ستكثف علاقاتها مع دول العالم الثالث المنتجة للموارد الأولية التي لا يوجد مثيل لها في الدولة العربية.

ج ـ إن أسعار النفط ستكون منخفضة بشكل عام خلال معظم هذه المرحلة مما سيجعل الاموال العربية النفطية قليلة ولازمة للاستثمار داخل الوطن العربي، ومن ثم فان بلداً كتركيا لن يجد الدافع الذي دفعه لتقوية صلاته بالوطن العربي.

د ـ إن الابعاد الجيوبوليتيكية والقومية وتوازن القوى ستكون مؤثرة خلال هذه الفترة ـ كما أسلفنا ـ بحيث تلقي بظلالها على البعد الاقتصادي.

وفي المرحلة الزمنية الثانية فإن الفرص ستكون اكثر من القيود، والاحتمالات اكبر لزيادة تفاعلات الاعتماد المتبادل بين الطرفين. يستند هذا التصور الى العوامل التالية:

ـ مع تشبع السوق العربية بالمنتجات القيمية سيتزايد الدافع لدى الدولة للتصدير وزيادة التجارة الخارجية، وتعتبر دول الجوار سوقاً طبيعية في هذه الحالة، ومن ثم يمكن لكل من الطرفين تقديم تسهيلات للطرف الآخر.

ـ النمـو الذي يمكن ان يحدث في دول الجوار ذاتها (بخاصة تركيا وايران) بحيث تتسع قاعدتها الانتاجية وتتنوع مما يزيد من فرص التبادل بين الطرفين.

ـ ان النفط العـربي سيستعيد بعضـاً من مكانتـه العالميـة التي كانت لـه في السبعينـات نتيجة خروج العديد من الدول المنتجة حالياً في منتصف الثمانينات من السـوق وتركـز النسبة الكبرى من إنتاج النفط في منـطقة الخليـج العربي، ممـا سيؤدي الى ارتفاع اسعـاره، وتقويـة المركز المالي العربي.

ـ ان دول الجـوار ستكـون قـد تحـولت ـ نتيجـة عـوامـل سبقت الإشـارة اليهـا من استراتيجية التوازن الى استراتيجية اللحاق والاتباع.

ـ ستكـون خيارات مطروحة امام الدولة العربيـة لقيام عـلاقات اعتـماد متبادل مكثف (شبيهـة بالنمـوذج الامريكي ـ الكنـدي) مع دول الجـوار من خلال مجمـوعة من السيـاسـات الاستثمارية والاتصالية والثقافية التي تؤدي الى ربط هذه الدول بـالدولـة العربيـة، حتى تصل ربما بعد انتهاء فترة الاستشراف الى تحقيق ارتباط وثيق بين الطرفين.

٧ ـ العلاقات العربية ـ التركية

إن قيام الدولة العربية الفدرالية لن يكون حدثاً سعيداً بالنسبة الى تركيا، خاصـة وان هذه الدولة لن تقتصر مهامها على تحقيق التكامل الوظيفي بين الولايات العربية الداخلة فيها (كـما في حالـة التنسيق الوظيفي العـام)، وإنما ستقـوم على أسـاس يحقق التكامـل السيـاسي والاقتصادي والعسكري بين اطرافها. والدولـة الجديـدة ستكون دولـة كبرى بكـل المعايـير. وهكذا فإن تركيا ستكون واقعة ـ من زاويـة توازن القـوى ـ تحت مصدرين للتهـديد: أولهـما الاتحاد السوفيـاتي ودول حلف وارسو، وثـانيهما الـدولة العـربية الفـدرالية. ويـزيد من ثقـل التهديدين، وجود درجة من التعـاون بينهما نـاجمة عن التحـالف الاستراتيجي ـ الامـريكي ـ الاسرائيلي. ولذلك فمن المرجـح ان تأخـذ العلاقـات التركيـة ـ العربيـة المسار التـالي خلال المرحلة الزمنية الاولى لدولة الوحدة:

أ ـ تسارع تركيا بعملية اللحاق بالمعسكـر الغربي بـاجراءات داخليـة تسرع من علمانية الدولة بالضرب على يد الحركات الاسلامية مع العمل في مرحلة لاحقـة على استكـمال البقاء الديمقراطي التركي بحيث لا يسمح بقيام احزاب دينيـة وربما شيـوعية، وهي عمليـة سيكون الغرب ـ وبالذات الولايات المتحدة ـ مرحباً بها. وفي الوقت نفسه فان تركيا ستعمل على حل نزاعاتها مع اليونان بخصوص قبرص وبحر إيجه. كل ذلك حتى تزيل العوائق امام انضـمامها الى الجماعة الاوروبية، وهي الخطوات التي ستكـون الجماعـة مرحبـة بها خصـوصاً بعـد قيام الدولة العربية.

ب ـ تعمل تركيا على خلق المصاعب امام الدولة الناشئة عن طريق اغراء ـ والضغط احياناً ـ على الدول التي لم تدخل في الدولة بعد مثل لبنان وعمان، على عدم الدخول فيها، مقابل الحصول على الحماية الغربية المباشرة. كما يمكن لتركيا ان تلعب دوراً مناوئاً لدولة الوحدة عن طريق تشجيع وتمويل الحركات السياسية المناوئة لدولة الوحدة خصوصاً المعبرة عن الأقليات وبتنسيق مع الاستخبارات الامريكية والغربية.

ج ـ تسعى تركيا الى إقامة تحالف بين دول الجوار الجغرافي خصوصاً بينها وبين ايران، وتزيد فرص قيام هذا التحالف بعد هزيمة إيران وتغيير نظام الحكم فيها إلى نظام موال للغرب. هذا التحالف سيقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل، قد تأخذ شكلاً سرياً في مراحلها الاولى ولكنه سيتحول بعد ذلك الى شكل علني تقوم الولايات المتحدة بدور المنسق العام فيه.

د ـ ربما تعمل تركيا على ان تقيم تنسيقاً وظيفياً (اقتصادياً وعسكرياً) مع هذه الدول تنضم اليه باكستان وربما أفغانستان إذا تغير نظام الحكم الحالي فيها.

هـ ـ ربما تقوم تركيا ـ بتنسيق مع اسرائيل ـ ببعض استعراضات القوة إزاء القطر السوري، خصوصاً خلال السنوات الاولى لقيام الدولة.

و ـ سيجابه الجانب العربي التحركات التركية عن طريق توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والضغط الاقتصادي بحرمان تركيا من السوق العربية الواسعة أو فرض ضرائب كبيرة على منتجاتها، ويمكن ايضا تبني عدد من الحركات المعارضة داخل تركيا ذاتها، وأخيراً تأييد اليونان في صراعها مع تركيا إذا لم يكن قد تم حل هذا الصراع.

ز ـ ستثير الدولة العربية عدداً من القضايا المعلقة بين الطرفين مثل لواء الاسكندرونة وتوزيع مياه نهر الفرات أو فرض المقاطعة النفطية على تركيا.

ح ـ الأرجح ان العلاقات العربية ـ التركية ستتعرض للتوتر الشديد، وان كان ليس مرجحاً أن يؤدي ذلك الى مواجهة مسلحة إلا من خلال اسرائيل حيث تقدم تركيا تسهيلات للولايات المتحدة تستخدم لخدمة اسرائيل في الصراع.

وإذا ما انتقلت الدولة العربية من مرحلتها السياسية الى مرحلتها العضوية ووصلت الى نقطة اللاعودة وان الدول الخارجية عليها ان تتعامل معها كأمر واقع فإن مسار العلاقات سيختلف على الوجه التالي في المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة:

ـ التغير في الموقف التركي من الدولة العربية الفدرالية سيتوقف على التغير في الموقف الغربي عموماً من دولة الوحدة. وهو امر محتمل مع استمرار الدولة وتنامي قوتها عضوياً. فحدوث ذلك من جانب سيضعف من الاعتماد العربي على السوفيات خصوصاً في مجال التسلح ـ وهي مسألة يستحسنها الغرب ـ ومن جانب آخر، فان تنامي قوتها الاقتصادية والنفطية سيشكل إغراء للغرب وبخاصة اوروبا واليابان وربما الولايات المتحدة الامريكية.

وسيعزز من هذا التغيير التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الأسرائيلي تستند الى وصول الطرفين الى درجة من التوازن النووي بينهما.

ـ فيهذه الحالة ربما تجد تركيا امامها فرصة لتدعم من علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الوطن العربي مستفيدة في ذلك من الروابط الاسلامية بين الطرفين، وربما تكون على استعداد في هذا الصدد لأن تقيم منظمة مشتركة مع الدولة العربية لتنظيم توزيع مياه نهر الفرات والاستفادة منه، والقبول بتحويل منطقة لواء الاسكندرونة الى منطقة حرة تحتفظ بالسيادة عليها، وان كانت تسمح للعرب بحرية الحركة فيها بالنسبة الى العمل والاستثمار وهو ما ستستفيد منه تركياً اقتصادياً. وبالطبع ستزداد فرص هذا التحول إذا لم تكن تركيا قد دخلت اصلاً الى الجماعة الاوروبية نتيجة العوامل التي أشرنا اليها من قبل، وسوف تقل هذه الفرص، أو تحدث بطريقة أكثر بطأً ـ بحيث تتجاوز فترة الاستشراف ـ اذا ما كانت تركيا عضواً في الجماعة.

ـ يتراجع التوتر في العلاقات العربية ـ التركية، ويمكن ان يتزايد فيها التعاون والاعتماد المتبادل المكثف للعلاقات التجارية والتي يمكن ان تدعم من خلال اتفاقات خاصة بين الطرفين، والاستثمار حيث يمكن تكوين شركات مشتركة في مجالات السياحة والزراعة والصناعة بحيث تفيد الطرفين على جانبي الحدود. ومن المتوقع في هذه الحالة أنه لا يوجد مبرر لتحالفاتها السابقة مع دول الجوار الاخرى (بخاصة ايران واسرائيل) فتضعف تدريجياً وإن كان ليس من المتصور ان تنهار تماماً خلال فترة الاستشراف.

٨ ـ العلاقات العربية ـ الايرانية

العلاقات العربية ـ الايرانية أكثر تعقيداً من تلك العربية ـ التركية نتيجة تزامن تطوراتها المستقبلية المتصورة في إطار مشهد الوحدة الفدرالية مع وجود حالة حرب فعلية قائمة بين الطرفين يمثل العرب فيها العراق. وهنا يمكن القول ـ من منطلق المشهد ـ ان الحرب ذاتها، والنتائج التي يمكن ان تترتب على انتصار ايران ـ كما أبلغنا في مشهد التجزئة ـ يمكن ان تؤدي نظرياً الى الوحدة الفدرالية. هذه الوحدة ستغير جوهريا معنى ميزان القوى بين الطرفين وتحبط الاهداف الايرانية من الحرب، ومن هنا يمكن الامساك بتطور العلاقات العربية ـ الايرانية على النحو التالي:

أ ـ إذا كانت بداية هذا المشهد هي عام ١٩٩٠، فان الحرب العراقية ـ الايرانية يكون قد مر عليها ما يزيد على عشر سنوات اهدرت فيها الكثير من الموارد لدى الطرفين. وإذا كانت الحرب مستمرة حتى ذلك التاريخ، فان ميزان القوى الذي سيكون لمصلحة الدولة العربية ـ سواء من الناحية العسكرية او السياسية أو الاقتصادية ـ سيؤدي الى هزيمة ايران في النهاية ولكن بعد ثمن غالٍ حقاً. ورغم أن إقامة الدولة الفدرالية سيؤدي الى تغيير

في نظام الحكم العراقي ـ وهو أحد مطالب ايران في الحرب ـ فانه سيكون تغييراً الى الاسوأ من وجهة النظر الايرانية حيث يؤدي الى بعث القومية العربية من جديد، وهي القومية التي تحاول القومية الفارسية ان تتخطاها من خلال الاسلام. ونظراً لخسائر الحرب الكبيرة فإن المكاسب المباشرة التي سيحصل عليها العرب من هزيمة ايران لن تكون كبيرة ولن تتعدى استعادة السيادةعلى شط العرب واسترجاع الجزر العربية الثلاث التي استولت عليها ايران عام ١٩٧١.

ب ـ تدخل العلاقات العربية ـ الايرانية مرحلة طويلة من التوتر ربما تتجاوز تلك المرحلة المشار اليها في العلاقات العربية ـ التركية. فستكون هناك المرارات التي افرزتها فترة الحرب، كما أن الطبيعة السياسية والايديولوجية لنشأة الدولة العربية، ستؤدي الى تصاعد في المطالب من جانب الجماهير العربية للانتقام من ايران. كل ذلك سيقود في النهاية الى درجات متبادلة من التعصب القومي بحيث تتكسر سبل الحوار أو اعادة بناء العلاقات بينهما، سواء بقي النظام الايراني على ما هو عليه أم تغير إلى نظام آخر.

ج ـ على الأرجح أنه حتى بعد انتهاء الحرب ستثور حرب أخرى غير معلنة، وبالذات اذا استمر الحكم الايراني على ما هو عليه، حيث سيحاول ان يجعل هزيمة ايران ناجمة عن المؤامرات الخارجية ضد الاسلام، وهي نزعة ستتفق فيها الكثير من الحركات الاسلامية الاصولية مع النظام الايراني، ومن ثم فإنها يمكن ان تكون أداة في يد السياسة الايرانية التي تسعى بها الى تقويض دولة الوحدة، هذا إضافة الى الأقليات الايرانية والشيعية في الخليج التي قد تشعر أنها محكومة من قبل حركة قومية ذات طابع سني.

د ـ اذا ما تغير نظام الحكم في ايران، والأغلب ان ذلك سيحدث باتجاه يميني، فان ما سبق ذكره في الفقرة السابقة من جانب ايران سيكون بصورة أقل وسيتركز في الاقليات الايرانية. والأرجح في هذه الحالة ان تسعى ايران الى تبني استراتيجية للتوازن متعددة الأطراف مماثلة لتلك التي تتبعها تركيا في هذه المرحلة، بحيث يلتقيان مع اسرائيل، وربما باكستان في تكوين حلف مناهض للدولة العربية.

هـ ـ ليس متصوراً خلال فترة الاستشراف كلها (حتى عام ٢٠١٥) أن تتحسن العلاقات الايرانية ـ العربية جوهرياً حتى في المرحلة الثانية لدولة الوحدة كما هو حادث في حالة تركيا، اللهم الا في السنوات الاخيرة ونتيجة عاملين رئيسين: الاول، ان تضعف علاقة تركيا بالتحالف تدريجياً نتيجة رغبتها في الحصول على مميزات اقتصادية في الدولة العربية وكذلك الباكستان، ومن ثم فإن ايران لن تجد امامها سوى اللحاق بالدولة العربية. الثانية، أن الدولة العربية ذاتها تكون قد اتبعت مجموعة من السياسات الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تخفف من معضلة الأمن الايرانية والناجمة عن وجودها مجاورة لدولة كبيرة كالدولة العربية الفدرالية.

٩ ـ العلاقات العربية ـ الاثيوبية

مع إنشاء الدولة العربية الفدرالية فان تغيراً كبيراً سيحدث في العلاقات العربية ـ الافريقية عموماً والعربية ـ الاثيوبية خصوصاً. فالدولة العربية ستشمل معظم أو كل أقطار شمال افريقيا العربية بكل ما يعنيه ذلك من إمكانات اقتصادية وسياسية وعسكرية مؤثرة خصوصاً في الحزام الاسلامي الذي يقع في الجنوب الجغرافي المباشر للأقطار العربية. فليس هناك من جدال في هذه الحالة ان تلك الدول الممتدة من التشاد حتى السنغال ستلحق بالدول العربية وتتبعها. فهي بحكم امكاناتها وموقعها غير الاستراتيجي ومواردها غير المهمة وغير المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي لن تجد امامها سوى هذا الخيار. ربما تحاول بعضاً منها موازنة الثقل العربي بعلاقات وثيقة مع الجماعة الأوروبية، الا ان ذلك لن يلبث أن يتلاشى تدريجياً بخاصة اذا ما اتبعت دولة الوحدة سياسة حاذقة ومغرية لهذه الدول، وهو الامر الممكن تماماً في المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة. ولكن الوضع سيختلف بالنسبة الى اثيوبيا على الوجه التالي:

أ ـ نتيجة التغير في موازين القوى الاثيوبية ـ العربية، فإن اثيوبيا وإن كانت ستتخلى عن تشجيع الحركات الانفصالية في اقليم جنوب السودان وعن التحرش بالصومال وجيبوتي، خصوصاً مع توفير استثمارات عربية كبيرة في هذا الاقليم تشكل اغراء لسكانه في البقاء داخل الوحدة إضافة الى توافر شرط التعددية في دولة الوحدة، فإنها ستحاول بناء تجمع مضاد من الدول الافريقية المسيحية مثل كينيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى. ولكن نظراً لضعف القدرات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، فإن اثيوبيا على الأرجح ستسعى الى بناء تحالفات أخرى مع اسرائيل، وربما جنوب افريقيا، ومع الولايات المتحدة الامريكية. ونظراً للروابط الاثيوبية ـ السوفياتية، فان ذلك سيخلق تناقضاً في السياسة الخارجية الاثيوبية وتناقضاً في العلاقات العربية ـ السوفياتية. وربما يحاول الاتحاد السوفياتي ان يلعب دور الوسيط، ولكنه سيتخلى في النهاية عن أثيوبيا وهو ما يؤدي الى تغير في نظام الحكم فيها نحو اليمين، وهو ما يعطي دفعاً جديداً للتحالفات المشار إليها.

ب ـ هذا التحالف الجديد المضاد لدولة الوحدة يمكن ان يكون مصدر مناوشات متبادلة تتعلق بالحدود وبمياه النيل، كما يتوقع ان تثير الدولة العربية المشكلات لأثيوبيا من الداخل في أرتيريا وأوغادين، وتدفع في اتجاه انقلابات عسكرية في الدولة الاخرى تكون موالية للدولة العربية خصوصاً في أوغندا وأفريقيا الوسطى وزائير. وهو ما يعني فترة من التوتر تستمر طوال المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة.

ج ـ في المرحلة الزمنية الثانية ونتيجة لعوامل سبق ذكرها تتعلق بتحول دولة الوحدة الى مرحلة كيفية وحدوية، وبعلاقاتها مع الغرب واسرائيل، فإن اثيوبيا والدول الافريقية

المتحالفة معها ستبدأ تدريجاً في اللحاق بدولة الوحدة، وستزايد امكانات ذلك اذا اتبعت دولة الوحدة مجموعة من السياسات الحاذقة والمشجعة لهذه الدول على اتباع هذه الاستراتيجة. هذه السياسات يمكن أن تتمحور حول:

- الدخول في تنظيم دولي قائم على المساواة لتوزيع مياه النيل، وليكون صورة متطورة عن منظمة الاندوغو التي تحاول مصر بناءها منذ الثمانينات تعطي تعويضات للدول المتضررة أو «الفقيرة» في حوض وادي النيل.

- إعطاء منافذ عربية واسعة لأثيوبيا عبر الصومال وضمان تلك المنافذ التي تستخدمها في جيبوتي باتفاقيات دولية.

- القبول العربي بعدم اعطاء ارتيريا وأوغادين الاستقلال شريطة تحول أثيوبيا الى دولة فدرالية تعطيهم الحق في ادارة شؤونهم الداخلية.

- الاستثمار العربي في اثيوبيا مع إعطائها معونات اقتصادية مكثفة.

- اعطاء مميزات تجارية لها.

في حالة توافر هذه العوامل فإن التحالف الاثيوبي - الافريقي سيتفكك تدريجاً وتتراجع علاقاته مع اسرائيل والغرب، وان كان ذلك لن يعني انفصامها.

الخلاصة: مستقبل العلاقات بين الدولة العربية الفدرالية ودول الجوار الجغرافي

نخلص من كل ما سبق في ظل مشهد الوحدة العربية الفدرالية الى عدد من النتائج:

١ - ان الدولة العربية الفدرالية ستبدأ من منطلقات سياسية وايديولوجية تستمر حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، تنتقل بعدها الى مرحلة أرقى يتم فيها التوحيد العضوي بين اقطارها. وخلال المرحلة الاولى فان مستقبل علاقاتها مع دول الجوار سيتميز بالتوتر والصراع الشديدين، الذي ليس عسكرياً بالضرورة، وانما سيأخذ شكل حرب باردة عميقة تسعى فيها هذه الدول الى بناء تحالفات فيما بينها (بخاصة بين تركيا وايران)، وبينها وبين قوى خارج المنطقة (اسرائيل وباكستان وربما جنوب افريقيا)، وبينها وبين القوى العظمى المناوئة للدولة العربية الفدرالية خصوصاً الولايات المتحدة.

٢ - في المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة، حيث يتم تقسيم العمل بين الاقطار العربية، ويزيد نموها الاقتصادي وتتنوع قاعدتها الانتاجية وتتسع، وتنضج أبنيتها الاجتماعية السياسية، وتستقر فيها التعددية الفكرية والاثنية، فانها ستدفع الدول الافريقية، بما فيها اثيوبيا ربما في مرحلة متأخرة قرب نهاية فترة الاستشراف، الى تبني استراتيجية اللحاق والاتباع بحثاً عن مزايا اقتصادية وسياسية. اما تركيا فانها ستتجه الى التعاون مع الدولة

العربية في نسق واحد مع توجه الدول الغربية. واخيراً فإن ايران، وان كـان محتملاً أن تتبـع خطى تركيا في هذه الحالة، الا ان ذلك سيكون قرب نهاية فترة الاستشراف، هذا اذا حدث على الاطلاق.

الفَصْلُ الرَّابع

العَرَبُ وَدُوَل الجِوَار الجغْرَافي: مَا العَمل؟

خلال الصفحات السابقة حاولنا ان نعرض لمستقبل العلاقات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي عموماً وكل من ايران وتركيا وأثيوبيا خصوصاً من خلال التتبع المنطقي لثلاثة مشـاهد: أولهـا يفترض استمـرار واقع التجـزئة العـربي كـما هـو عليـه، والثـاني ينصرف الى وجود تنسيق وظيفي عربي عام أو اقليمي، والثالث يحلل من منطلق وجود وحدة فدرالية بين الأقطار العربيـة الرئيسيـة على الأقـل. ومن المشـاهد الثـلاثة نـاقشنا أربعـة أبعاد: الجغـرافيا السياسية، القومية، توازن القوى، الاعتماد المتبادل. ثم بعد ذلك أولينا اهتمامـاً خاصـاً لكل من العلاقات العربية ـ التركية، العربية ـ الايرانية، والعربية ـ الاثيوبية. ورغم انه في معظم الحـالات كانت حـالة الـوطن العربي (من التجـزئة الى الـوحدة) هي نقـطة الانطلاق، فـان البحث كان يستطلع ـ كلما لزم ذلك ـ مستقبل هذه الدول داخلياً وخارجياً.

وكما هو واضح من العرض فإن ميزان العلاقات كان يتحرك باستمرار لمصلحـة الوطن العـربي كلما ابتعد عن واقـع التجزئـة، ويميل ضـده كلما ظل واقعـاً فيها. فـالمشهد الأول لا يحمل للوطن سوى الهزيمة والتفتت واللحاق بمعسكرات الخصوم سواء كـانوا من دول الجـوار أم المعسكر الغربي ككل. والأكثر فداحة من ذلك، انه سيصير ممكناً مـع مطلع القـرن القادم ان ينـدمج الـوطن في نظم إقليميـة فرعيـة هي: نظام شرق البحـر الابيض المتـوسط الـذي تتحكم فيه تركيا واسرائيل، ونظام الخليج «الفارسي» الذي تقوده ايران، ونظام شرق افريقيا الذي تتزعمه اثيوبيا والنظام المتوسطي الذي تديره الجماعة الاوروبية. المهم ان الوطن العربي آنذاك لن يصير وطناً، وانما ستضيع ملامحه ومعالمـه في خضم ثقافـات ونظم اقليميـة، يكون فيها العرب موضوعاً وليسوا فاعلين.

أمـا في المشهد الثـاني فإن الـوضع العـربي العـام سيتجـه الى التحسن، ويبقى الـوطن العربي حياً وفاعلاً دولياً رغم بقاء اجزائه القطرية عـلى حالهـا. فسواء حـدث تنسيق وظيفي

عربي عام أو إقليمي فإن التدهور في علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي سيتوقف على قدرة هذه الدول على تحقيق اهدافها الجيوسياسية، الجيوستراتيجية والاقتصادية في الاقطار العربية، وان كانت سرعة هذا الانجاز ستتوقف على نوعية التنسيق، فمن المتصور أنه سيكون أسرع من حالة التنسيق العام عما هو عليه في حالة التنسيق الاقليمي، كما ان استمرار العداء مع كل من ايران واثيوبيا سيتوقف بطريقة اسرع في الحالة الاولى عما هو عليه في الحالة الثانية. الاكثر أهمية من ذلك هو أنه في حالة ما اذا كان التنسيق الوظيفي العام وثيقاً، وسار في خطى متقدمة مماثلة لما وصلت اليه الجماعة الاوروبية، فإن هناك احتمالات قوية لأن تحاول دول الجوار الجغرافي ـ خصوصاً تركيا في حالة توافر ظروف معينة سلفت الاشارة اليها ـ ان تلحق بالجماعة العربية او تتعاون معها بصورة وثيقة. ونظراً لضعف الدول الافريقية الواقعة جنوب المغرب العربي، فإن تنسيقاً وظيفياً إقليمياً بين دوله يمكن ان يجذب هذه الدول اليه او على الأقل يدفعها الى موازنة علاقاتها بينها وبينه، وبينها وبين الجماعة الاوروبية.

وأخيراً فإن المشهد الثالث يبدأ من حقيقة ان الدولة العربية الفدرالية اذا ما قدر لها الوجود خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الاستشراف، فلا بد ان يحدث ذلك من منطلقات سياسية وايديولوجية. فلا يوجد في الواقع العربي الراهن ما يدفع على الاعتقاد بإمكانية حدوث ذلك من خلال منهج تطوري تدريجي وظيفي. ونتيجة ذلك فإن دولة الوحدة لا بد وان تمر بمرحلتين: الأولى سياسية تعتمد فيها على وحدة صنع القرار الذي يهيمن على الدولة، والثانية عضوية يتم فيها تقسيم العمل بين الاقطار العربية، ويزيد نموها الاقتصادي، وتتنوع قاعدتها الانتاجية، وتتسع وتنضج أبنيتها الاجتماعية والسياسية، وتستقر فيها التعددية الفكرية والاثنية. وخلال المرحلة الاولى فإن علاقات الدولة العربية الفدرالية بدول الجوار ستتميز بالتوتر والصراع الشديدين سواء اخذا شكل مواجهات عسكرية ساخنة او حروب باردة. كما ستسعى هذه الدول الى بناء تحالفات فيما بينها ضمن الدولة العربية الفدرالية ـ بخاصة بين ايران وتركيا ـ وبينها وبين قوى أخرى مثل اسرائيل وباكستان وربما جنوب افريقيا، وبينها وبين القوى العظمى المناوئة للدولة الفدرالية كالولايات المتحدة. أما في المرحلة الزمنية الثانية، فإن علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي ستتغير كيفياً نتيجة الاستمرارية العضوية لدولة الوحدة التي ستغير الكثير من الموازين الاقليمية والعالمية، فلن تجد الدول الافريقية ـ بما فيها اثيوبيا في مرحلة متأخرة نسبياً ـ امامها سوى تبني استراتيجية اللحاق والاتباع للدولة الفدرالية بحثاً عن مزايا اقتصادية وسياسية، اما تركيا فإنها سوف تتجه للتعاون مع البلدان العربية في نسق واحد مع توجه الدول الغربية. وأخيراً فإن ايران، وان كان محتملاً ان تتبع خطى تركيا في هذه الحالة، الا ان ذلك سيكون قرب نهاية فترة الاستشراف اذا حدث.

في المشاهد الثلاثة فإن العنصر الحاكم في المشهد كان «توازن القوى»، فاستمرار التجزئة ـ كما في المشهد الأول ـ كان يعني ان يكون هذا الميزان في مصلحة دولة الجوار الجغرافي نتيجة انها تواجه مباشرة قطراً عربياً وحيداً، ومن ثم فإنه يكون بقدرة دولة الجوار إن عاجلاً أو آجلاً ان تحسم الصراع لمصلحتها، كما هو الحال في المواجهة الايرانية ـ العراقية بكل ما يعنيه ذلك من تفتيت وتقسيم وإضعاف للوطن العربي. وبينما ينعدل الميزان ويتعادل ـ كما في حالة المشهد الثاني ـ ويؤدي إلى إحباط اهداف الدول المجاورة، فإنه في حالة المشهد الثالث فقد يميل الى جانب الوطن العربي ويسمح له بتحقيق أهدافه في المنطقة المجاورة له. وهكذا فإن تسلسل المشاهد هو في الحقيقة حالة انتقال من توازن للقوى الى آخر، ويكون الفاعل الاساسي في هذا الانتقال هو تحول الوطن العربي نفسه من حالة التجزئة الى التنسيق الى الوحدة.

وهكذا فإن تعامل الوطن العربي مع ذاته هو الأساس والمنطلق لأي تعامل مع دول الجوار الجغرافي، فبدون توافر شروط الخروج من حالة التجزئة، فإنه ـ مع اخذ عامل الزمن في الاعتبار ـ سيفقد حقيقة كونه وطناً يضم شعباً في داخله خصائص أمة ترغب في إنشاء دولتها المستقلة. ولعل هذه هي نقطة البداية لأي تعامل بين الوطن العربي والعالم الخارجي بما فيه دول الجوار الجغرافي. ولكن في هذه الحالة الأخيرة ـ كما يظهر من البحث ـ فإن هناك خصائص جوهرية تستدعي الانتباه من صانعي السياسة العرب:

أولها، أنه وان كانت الابعاد المختلفة التي سبقت الاشارة اليها تدفع الى وجود مناخ تخاصمي بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي الرئيسية، فإن هناك روابط تاريخية وجغرافية وثقافية قد تكونت عبر التاريخ، ومن ثم تفتح بابا للتعاون إن لم يكن وقف العداء.

وثانيها، ان هذه الدول، مثل الوطن العربي، تنتمي الى العالم الثالث بكل مشاكله ومآسيه ورغباته وطموحاته في التقدم وتجاوز التخلف، واذا كان ذلك احياناً أحد اسباب الخصام، فإنه ايضا يمكن ان يخلق اهدافاً مشتركة تتشكل في السعي نحو الاستقلال والرغبة الأكيدة في التنمية.

وثالثها، ان التناقضات بين الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي الرئيسية تحدث في ظل تناقض رئيس آخر أكثر أهمية منها مجتمعة وهو التناقض العربي الصهيوني، والذي تصبح كل التناقضات الاخرى بجواره ثانوية خصوصاً وإن اسرائيل ذاتها لا تكف ابداً عن محاولة بناء تحالفات علنية او ضمنية مع كل من تركيا وايران واثيوبيا أياً كانت النظم السياسية التي تحكم هذه الدول (سلفية دينية في حالة ايران، وعلمانية غربية في حالة تركيا، وماركسية في حالة اثيوبيا) أو توجهها المعلن بالعداء أو الوفاق مع اسرائيل.

انطلاقاً من هذه الخصائص الثلاث فإن الخطوط العامة للتوجه العربي نحو دول الجوار الجغرافي، إضافة الى تصحيح موازين القوى والخروج من حالة التجزئة كحد أدنى تكون على الوجه التالي:

- انه في ظل التحديد العربي للتناقض العربي الصهيوني كأولوية اولى في مصاف استراتيجياته المستقبلية، فلا بد من السعي الى جعل التناقضات العربية مع دول الجوار الجغرافي عند حدها الأدنى وتهيئتها تماماً حتى يمكن التفرغ للجبهة الرئيسية مع اسرائيل، إضافة الى منع هذه الدولة من التحالف مع اسرائيل ودفعها الى تقليص علاقاتها معها الى الحد الأدنى الممكن.
- استثمار العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية مع دول الجوار الجغرافي بشكل صحي بحيث يمكن تحويل هذه العلاقات من علاقات تناقض الى حياد وإن امكن علاقات إيجابية لمصلحة كلا الطرفين.
- بناء جبهة متماسكة من دول العالم الثالث - تشترك فيها دول الجوار الجغرافي بفعالية - حول الموقف العربي من الصراع العربي - الاسرائيلي.

هذه الخطوط الثلاثة تستحق قدراً من التفصيل من خلال تناول كل من علاقات الوطن العربي مع تركيا وايران واثيوبيا على حدة.

١ - **العرب وتركيا**، تمثل تركيا واحدة من أهم دول الجوار الجغرافي للاقليم العربي والتي كان لها تناقضات تاريخية مع البلدان العربية يمكن ان تسفر عن نفسها في ظل ظروف وشروط محددة ترتبط بسياسة تركيا الاطلسية وباتجاهاتها المحافظة في السياسة الخارجية والداخلية بخاصة في ظل علاقاتها الوثيقة مع اسرائيل. وفي الوقت الحالي، منذ منتصف السبعينات وتدريجيا ومع الثمانينات أخذت تركيا في إقامة علاقات تعاونية كثيفة مع عدد من البلدان العربية منها السعودية والعراق وليبيا ومصر. وتهدف تركيا من هذه السياسات التعاونية الى التالي:

أ - الرغبة في فتح اسواق جديدة للمنتجات التركية حيث بات من المؤكد ان خروج تركيا من أزماتها الاقتصادية لن يتأتى إلا بزيادة قدراتها التصديرية، ولما كان ذلك صعباً في اتجاه السوق الاوروبية فقد اصبح من الطبيعي ان تلجأ تركيا الى الاسواق العربية للخروج من مأزقها.

ب - محاولة جذب الوطن العربي لتأييد تركيا في صراعاتها الخارجية خصوصاً مع اليونان فيما يتعلق ببحر ايجه وقبرص. وتعد المشكلة القبرصية أهم المشكلات الخارجية لتركيا حيث تعد الدولة الوحيدة التي اعترفت باقامة جمهورية قبرصية إسلامية في قبرص في المنطقة التي تشغلها أغلبية اسلامية والتي تحتلها تركيا.

ج ـ محاولة اعطاء وجه اسلامي للسياسة التركية الخارجية للالتفاف حول الاركان الاسلامية الثورية داخلها عن طريق إقامة علاقات وثيقة مع الدول الاسلامية وفي مقدمتها البلدان العربية من خلال المؤتمر الاسلامي والمؤسسات الاسلامية التابعة لها.

د ـ ان يتم تحقيق الاهداف الثلاثة السابقة من دون تقليص للعلاقات بين تركيا الاوروبية والاطلسية وبين اسرائيل.

وإزاء هذه الاهداف فإنه على السياسة العربية ان تستثمر المناخ الهادىء نسبياً والتعاوني الحالي في العلاقات العربية ـ التركية من أجل تحقيق هدفين رئيسيين:

ـ منع إقامة تحالف إقليمي بين تركيا واسرائيل، والعمل على تقليص العلاقات التركية ـ الاسرائيلية الى أدنى حد ممكن.
ـ منع الولايات المتحدة من استخدام قواعدها العسكرية في تركيا لامداد اسرائيل بالسلاح خلال فترة الصراع المسلح معها او كنقطة انطلاق سقوات الأمريكية في حالة قرار امريكي بالمشاركة المباشرة في القتال.

إضافة الى هذين الهدفين فانه يمكن ايضا تحقيق أهداف ثانوية اخرى ذات طابع اقتصادي وثقافي وسياسي من خلال الاجهزة والمنظمات الدولية التي تضم الطرفين العربي والتركي. ولكن ما يهمنا هنا هو كيف يمكن تحقيق الهدفين الرئيسيين المنوه عنهما أعلاه. ان الوطن العربي لديه عدد من الإمكانات التي يمكن ان تساهم في استمرار تهدئة التناقض التركي ـ العربي نذكر منها:

ـ استثمار المناخ التعاوني الحالي في العلاقات العربية ـ التركية الى أقصى مدى من خلال مؤسسات المؤتمر الاسلامي وغيره من المؤسسات الدولية باعطاء تركيا وضعاً خاصاً من حيث التشاور معها باستمرار في القرارات التي ينبغي اتخاذها مع تكثيف الزيارات المتبادلة بين القادة السياسيين للطرفين.
ـ تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين على اساس من الفائدة المتبادلة وعلى أسس تجارية.
ـ في حال تقليص تركيا لعلاقاتها مع اسرائيل وفي حال التزامها عدم استخدام القواعد الامريكية فيها من جانب الولايات المتحدة في حال الصراع العربي مع اسرائيل، فقد يكون من الضروري على الاقطار العربية ان تخفف تدريجيا وبالمقابل من تأييدها لليونان ولقبرص اليونانية في صراعها مع تركيا.
ـ يمكن للاقطار العربية ان تسمح تدريجيا ومع كل خطوة تركية تعاونية في اتجاه الوطن العربي لبعض الهيئات الشعبية والأحزاب السياسية ذات التوجه الاسلامي بتأييد الموقف التركي وربما زيارة «جمهورية قبرص الاسلامية».

ـ في المدى القريب، والمتوسط ينبغي على الاقطار العربية ـ وبخاصة سوريا ـ والمسؤولين فيها وهيئاتها عدم إثارة موضوع استيلاء تركيا على لواء الاسكندرونة السوري، وعلى المدى البعيد فإنه يمكن حل هذه المشكلة من خلال اساليب مبتكرة وسلمية سبقت الاشارة اليها. وينطبق الشيء نفسه على مشكلات مياه نهر الفرات حيث يمكن احالتها على التحكيم الدولي او إقامة منظمة إقليمية فرعية لتنظيم توزيع مياهه بين الدول الواقعة عليه ولصالحها طبقاً لقواعد القانون الدولي المقررة في هذا الصدد.

ـ تتبع الموقف الداخلي في تركيا بدقة ورصده باستمرار حتى يمكن تكييف السياسة العربية تجاه تركيا من أجل مزيد من التعاون في حالة اقتراب تركيا من الموقف العربي، أو إثارة المشكلات لها في حالة تعاونها مع اسرائيل.

ـ تتبع الموقف الخارجي لتركيا بدقة خصوصاً في علاقاتها مع الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة. فرغم ان تركيا ترتبط معهما بروابط شتى سبقت الاشارة اليها، إلا ان التمايز الثقافي والحضاري والتنموي بين الطرفين يخلق تناقضات يمكن ان تكون مفيدة للجانب العربي.

٢ ـ العرب وايران: يعد التناقض الايراني ـ العربي من أكثر التناقضات أهمية في الوقت الراهن نظراً لآثاره السلبية الفادحة على الوطن العربي. فهذا الصراع المتمثل حالياً في الحرب العراقية ـ الايرانية يؤدي الى:

أ ـ استنزاف موارد العراق وقدراته العسكرية، وهو بلد رئيسي وخاصة في ظل المواجهة مع اسرائيل.

ب ـ استنزاف موارد البلدان الخليجية التي تؤيد العراق وهي الموارد المهمة لتحويل الصراع مع اسرائيل.

ج ـ تشجيع الحركات الاسلامية الموالية للنظام الايراني والآخذة بفلسفته في الحكم في إحداث قلاقل أمنية داخل الاقطار العربية.

د ـ انقسام الاقطار العربية بين المؤيدة للعراق وتلك المؤيدة لايران، مما يقف حائلاً امام الخروج من واقع التجزئة العربية.

هـ ـ امكان اتساع الحرب لتشمل منطقة الخليج بأكملها ومن ثم إهدار مزيد من الموارد العربية.

والمشكلة العربية في هذا التناقض العربي ـ الايراني تكمن في أنه في حال سعي غالبية الأقطار العربية لتهدئة هذا التناقض، فإن ذلك قد يؤدي الى ابتعاد العراق عن أي استراتيجية للخروج من حالة التجزئة العربية، وفي حالة تصعيد التأييد العربي للعراق في حربه مع ايران، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة الى تقوية التنسيق الاسرائيلي ـ الايراني والى التأثير سلباً على امكان إدخال سوريا في استراتيجية للتنسيق العربي. ولذلك فإن على

العرب الذين يرغبون في تحقيق الهدفين في وقت واحد ـ التهدئة والخروج من التجزئة ـ ان يتبعوا سياسة معقدة يصعب تحديد تفاصيلها، إن كان ممكناً إقتراح خطوطها الرئيسية على الوجه التالي:

ـ اعتبار الهدف الاستراتيجي العربي تهدئة التناقض العربي ـ الايراني بما يكفل حماية المصالح الاساسية للطرفين. ويتم التعبير عن ذلك بقوة إعلامياً وسياسياً. ويمكن ترجمة هذه الاستراتيجية الى سياسات مقدرة تقوم على رفض قيام العراق بضم أية اراضي إيرانية والتأكيد على الحرص على سلامة ايران الاقليمية على ان تكون اتفاقية عام ١٩٧٥ بين العراق وايران هي أساس التسوية السلمية فيما بينهما، مع حض العراق على عدم ضرب الأهداف المدنية الايرانية، وعلى عدم استخدام الاسلحة الكيماوية في الحرب، مع وقف مد العراق بهذه الاسلحة اذا كان ذلك هو الحادث فعلاً، وتشجيع فكرة انشاء صندوق دولي (عربي أساساً) لبناء ما خربته الحرب في البلدين.

ـ السعي لدى الولايات المتحدة من قبل الاقطار العربية الصديقة لها لوقف امدادات السلاح لايران، وحضها على الضغط على اسرائيل لتوقف دعمها لايران باعتبار ان الثورة الايرانية تمثل خطراً على المصالح الامريكية في الخليج إضافة لما تحدثه الثورة الايرانية الاسلامية من عناصر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

ـ اثبات ان العراق لا يمكن هزيمته عن طريق القوة المسلحة الايرانية، عن طريق مساندة العراق عسكرياً ـ وليس مالياً فقط ـ طالما أن الحرب تدور على الأراضي العراقية، بمعنى آخر فإنه يجب ان تشعر ايران بانها غير قادرة على الانتصار في هذه الحرب.

ـ التتبع الدقيق للظروف الداخلية والخارجية لايران ومحاولة استغلال الفرص السانحة كلما أمكن، بحيث تنسجم مع الأبعاد الثلاثة السابقة، وبحيث تؤدي الى اضعاف النظام الايراني في حالة استمراره في الحرب والى تقويته في حالة جنوحه نحو السلام.

٣ ـ **العرب وأثيوبيا**: تمثل اثيوبيا أحد مصادر التهديد المحتملة للأمن القومي العربي. هذا التهديد يمكن ان يتمثل فيما يلي:

أ ـ تهديد بلدين عربيين هما السودان والصومال بشكل مباشر من خلال النفوذ السياسي والايديولوجي الذي يشعه النظام الماركسي في اثيوبيا أو غير مباشر عن طريق تشجيع المعارضة السياسية والحركات الانفصالية في كلتا الدولتين بالشكل الذي يهدد نظم الحكم القائمة فيهما.

ب ـ الاشتراك في تحالف اقليمي بشكل مباشر وغير مباشر مع اسرائيل وهو الأمر الذي يمكن أن يترجم عملياً على انه تعاون مشترك بشأن تهديد البلدان العربية (الصومال،

جيبـوتي، والسودان) ومنعهـا من الاشتراك في تحـالف عربي واسـع ضد اسرائيـل، وعلى أنـه تهديد مشترك لأمن البحر الاحمر عن طريق اعطاء اسرائيل مزايا عسكرية عنـد منطقـة مضيق باب المندب.

ج ـ ان تكون اثيوبيـا وهي تحتوي عـلى المقر الـدائم لمنظمـة الوحـدة الافريقيـة معبراً للنفوذ الاسرائيلي في افريقيا.

د ـ تهديد التـدفق المستمر لميـاه النيل الى السودان ومصر في حالـة توافر التكنولـوجيا المنـاسبة وهـو الأمر الـذي يمكن ان تسعى اليه اسرائيـل والعناصر الصهيـونية المؤيـدة لها في الغرب.

ورغم عنـاصر هذا التهـديد الـذي تمثله اثيـوبيا فإن هنـاك عدداً من الفـرص المتاحـة للوطن العربي في التعامل معها تصلح لبناء استراتيجيةعربية تبحث عن تهدئة امكانـات الصراع مع أثيوبيا، وفك علاقاتهـا مع اسرائيـل في حالـة وجودهـا. هذه الفـرص يمكن إجمالهـا على الوجه التالي:

ـ ان هنـاك العديد من الصلات التاريخية ذات الطابع الايجابي بين مصر واثيوبيا نـذكر منها العلاقات بين الكنيسة القبطية المصرية والشعب المسيحي في اثيوبيا، إضافة الى الصلات الاسلامية بين الشعب العربي المسلم والمسلمين هناك، فضلاً عن المشاركة في منظمة الوحـدة الافريقية وباقي منظمات العالم الثالث، وهو الامر الذي يخلق مصالـح مشتركـة بين الـطرفين بالنسبة الى قضايا البلدان النامية، يصعب ان تتوافر في العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية.

ـ ان هنـاك رابطة النيل والتي يمكن ان تكون مصـدراً للتواصـل بين الاقـطار العربيـة وأثيوبيا بقدر ما تكون مصدراً للتهديد من خـلال تنظيم وتنسيق الاستفـادة المشتركـة من مياه النيل.

ـ ان هنـاك علاقات وثيقة تصل الى درجة التحالف بين اثيوبيا والاتحاد السوفياتي. ولما كان الاخير يؤيد بشكل عام الموقف العربي من الصراع مع اسرائيل، فان الاتحـاد السوفيـاتي يشكل أداة ضغط مهمة على اثيوبيا في هذا الصدد خصوصاً مع استمرار التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي.

ـ ان أثيوبيـا دولة ذات امكانات محدودة وتعاني مشكلات داخلية حادة، يمكن لـلاقطار العربية ان تستغلها ـ وفي مقدمتها مشكلات الفقـر وارتيريـا واوغادين ـ في المسـاومة والضغط على النظام الاثيوبي بحيث يكف عن عدائه للاقطار العربية.

هـذه هي بعض الخطوط العـامة التي يمكن لـلاقطار العـربيـة ان تتبعهـا للتخفيف من التناقضات مع دول الجوار الجغرافي، ولكنها ـ كسياسة ـ لا يمكن ان تنجم الا عن وطن عربي

غير ذلك الذي نعيش فيه، ففي ظل اوضاع التجزئة الحالية، والاختلال الراهن في موازين القوى في المنطقة، والهيمنة الاسرائيلية والامريكية على اقدارها، فإن رسم سياسات من هذا النوع تصبح صعبة المنال، ومن ثم تستمر الحلقة الجهنمية في دورانها، ولا يمكن كسرها الا بالخروج من وضع التجزئة، واذا كان لهذا البحث فائدة فانه يلفت النظر الى هذه النقطة الجوهرية بجلاء، فإما ان يستمر الوطن العربي في اوضاعه الراهنة فيذوب في أحضان الدول المجاورة ويفقد هويته وعروبته، او يتجاوز هذا الوضع - حتى بالتنسيق - فيصبح على أعتاب بعث جديد.

المـــراجع

١ ـ العربية

كتب

البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ١٩٨٥.

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. اشراف السيد يسين. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦.

حافظ، صلاح الدين. صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة، ٤٩)

حمدان، جمال. الاستعمار والتحرير في العالم العربي. القاهرة: دار الحكمة، ١٩٦٤.

الدوري، عبدالعزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

ربيع، حامد. الاسلام والقوى الدولية. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨١.

سعيد، عبدالمنعم. الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية، ٥)

عبدالملك، انور [وآخرون]. دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (كتب المستقبل العربي، ١)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الموسوعة العربية الميسرة. اشراف محمد شفيق غربال. القاهرة: دار القلم والمؤسسة فرانكلين، [١٩٦٥].

دوريات

الاصفهاني، نبية. «تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي.» السياسة الدولية: السنة ١٤، العدد ٥٢، نيسان/ ابريل ١٩٧٨. ص ٩٢ ـ ١٠٧.

ـــ . «المواجهات المسلحة الاثيوبية الصومالية.» السياسة الدولية: السنة ١٤، العدد ٥٤، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨. ص ٢٢ ـ ٢٧.

الاهـرام: ١٩٦٥/١٢/٨؛ ١٩٧٠/٥/٤؛ ١٩٧٧/٤/٢٥؛ ١٩٧٩/٦/١٦؛ ١٩٧٩/٦/١٨؛ ١٩٧٩/٩/٢١؛ ١٩٨٠/٤/٢٠؛ ١٩٨٣/١٠/١٥؛ ١٩٨٥/١/٩، و١٩٨٦/١٠/١٦.

بغـدادي، عبدالسـلام ابراهيم. «العـلاقات الصهيـونيـة الاثيـوبيـة في ضـوء المتغـيرات الاخـيرة.» الجمهـوريـة (العراق): ١٩٨٥/٢/١٩.

حجـازي، محمد وفـاء. «العلاقـات المصرية الـتركية: جـذورها المـاضيـة واحتـمالاتهـا المستقبلية.» السياسة الدولية: السنة ٢١، العدد ٨٢، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥.

الداود، محمود علي. «العلاقات العربية ـ التركية والعوامـل المؤثرة فيهـا.» المستقبل العـربي: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. ص ٦٢ ـ ٦٩.

زرد، أحمد ابوالحسن. «العلاقات المصرية الاثيوبيـة.» السياسـة الدوليـة: السنة ٢١، العـدد ٨٢، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥.

شاكماك، سيم. «موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بـالوطن العـربي.» المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. ص ١٠١ ـ ١١١.

شهاب، مفيد محمود. «المشكلة القبرصية.» الاهرام الاقتصادي: كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥.

صفوة، نجدة فتحي. «موقف تركيا من قضية فلسـطين.» المستقبل العـربي: السنة ٥، العـدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. ص٨٥ ـ ١٠٠.

العقاد، صلاح. «السياسة الايرانية والاستعـمار الجديـد.» السياسـة الدوليـة: السنة ٢، العـدد ٤، نيسان/ ابريل ١٩٦٦. ص ٢٨ ـ ٤٥.

غليـون، برهـان. «فكرة الـوحدة في المغـرب العربي: تكـوين الجماعـة الـوطنيـة او جـدل الـوحـدة والديمقراطية.» المستقبل العربي: السنة ٩، العـدد ٨٨، حزيـران/ يونيـو ١٩٨٦. ص ٤ ـ ١٧.

فؤاد، حسن. «الأزمة الدستورية في تركيا.» السياسة الـدولية: السنـة ٧، العدد ٢٥، تمـوز/ يوليـو ١٩٧١. ص ١٥٩ ـ ١٦٤.

القبس: ١٩٨٦/٨/٢٤.

القرعي، احمد يوسف. «الخريطة السياسية للقرن الافريقي.» السياسة الدوليـة: السنة ١٤، العـدد ٥٤، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨. ص ٨ ـ ١٦.

مسلم، طلعت. «تركيا والعالم العربي: الابعاد السياسية والعسكرية.» الاهرام: ١٩٨٥/١/٣١.

«ملفات العلاقات العراقية الايرانية.» الاهرام: ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥.

المنوفي، كمال. «التطورات الجديدة في السياسة الخارجيـة التركيـة.» السياسـة الدوليـة: السنة ١٢، العدد ٤٤، نيسان/ ابريل ١٩٧٦. ص ١٤٤ ـ ١٤٩.

نصرالدين، ابراهيم احمـد. «مشكلات الاطـراف العربيـة في القرن الافـريقي.» المستقبل العـربي: السنة ٧، العدد ٧٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٥. ص ٤٦ ـ ٦٣.

النفوري، امين. «الحرب العراقية الايرانية.» الفكر الاستراتيجي العربي: السنة ١، العدد ١، تموز/ يوليو ١٩٨١. ص ٢١٩ - ٢٥٢.

النفيسي، عبدالله. «ارتيريا: شأن جزيري عربي.» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: السنة ٢، العدد ٨، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦. ص ٦٥ - ٧٩.

هيل، وليام. «العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية - العربية.» المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. ص ٧٠ - ٨٤.

أوراق

ابراهيم، سعدالدين [وآخرون]. «مشروع بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: الاطار العام.» القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

مسلم، طلعت. «تطور الامكانيات العسكرية والتسليحية للدول العربية.» بحث غير منشور مقدم الى مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

ـــ . «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار.» بحث خاص معد لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

نافعة، حسن. «انماط التفاعلات بين الحرب العراقية الايرانية والصراع العربي - الاسرائيلي.» ايار/ مايو ١٩٨٦، بحث غير منشور.

مؤتمرات وندوات

جامعة الدول العربية، الواقع والطموح: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

مؤتمر الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، شباط/ فبراير ١٩٨٦.

ندوة التوقعات المستقبلية للحرب العراقية الايرانية، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

٢ - الأجنبيــة

Books

Africa South of the Sahara, 1986. 5th ed. London: Europa Publications Ltd., 1986.

Aristotle. *The Politics of Aristotle.* Oxford: Clarendon Press, 1961.

Bhardwaj, Raman G. *The Dilemma of the Horn of Africa.* New Dlhi: Sterling Publications, 1979.

Bodin, Jean. *Six Books of the Commonwealth.* New York: Macmillan, 1955.

Congressional Quarterly, Inc. *The Middle East: U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs.* 4th ed. Washington, D.C.: Congressional Quarterly, Inc., 1979.

Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey.* New York: Harper and Row, 1971.

Economist Intelligence Unit (EIU). *Quarterly Economic Review of Turkey.* Annual supplement, 1983.

Europa International Yearbook, 1984 and *1985.* London: Europa Publications Ltd., [n.d.].

Freedman, Robert O. (ed.). *World Politics and the Arab-Israeli Conflict.* New York: Pergamon Press, 1980.
Greenstein, Fred I. and Nelson W. Polsby (eds.). *The Handbook of Political Science: International Relations.* Reading, Mass.: Addison-Wesley, [c1975].
Grieves, Forest L. *Conflict and Order: An Introduction to International Relation.* Boston: H. Mifflin, [c1977].
Hill, Norman. *International Politics.* New York: Harper and Row, 1963.
International Monetary Fund (IMF). *The Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982,* and *1985.* Washington, D.C.: IMF, [n.d.].
Karpat, Kemal H. *Turkey: Foreign, Policy in Transition, 1950-1974.* Leiden: E.J. Brill, 1975.
Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence: World Politics in Transition.* Boston: Little, Brown, 1977.
Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs,* 3rd ed. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1962.
——— (ed.). *Iran under the Pahlavis.* Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1978.
Lijphart, Arend (ed.). *World Politics.* Boston: Allyn and Bacon, 1968.
Mackinder, Halford John (Sir). *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction.* New York: W.W. Norton, 1962.
Mahan, Alfred T. *The Influence of Seapower Upon History, 1660-1783.* Boston: Little, Brown, 1897.
The Middle East and North Africa, 1982-1983. London: Europa Publications, Ltd., 1982.
Mitrany, David. *A Working Peace System.* Chicago, Ill.: Quadrangle Books, 1966.
Montesquieu, Charles Louis de Secondat. *The Spirit of Laws.* Translated by Thomas Nugent. Worcester: Isaiah Thomas, 1802.
Morgenthau, Hans Joachim. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace.* 4th ed. New York: Knopf, 1967.
——— .*Scientific Man Versus Power Politics.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1946.
——— and Kenneth W. Thompson (eds.). *Principles and Problems of International Politics.* New York: Knopf, 1952.
National, International Security and Peace. Washington, D.C.: Consortium for International Studies Education, 1978.
Nieuwenhuijze, G.A.O. *Sociology of the Middle East.* Leiden: E.J. Brill, 1971.
Ramazani, Rouhollah K. *The Persian Gulf: Iran's Role.* Charlottesville: University Press of Virginia, 1972.
Sprout, Harold and Margaret Sprout. *An Ecological Paradigm for the Study of International Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, Center for International Studies, 1968.
——— .*The Ecological Perspective on Human Affairs with Special Reference to International Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, Center for International Studies, 1965.
Spykman, Nicholas J. *The Geography of the Peace.* New York: Harcourt and Brace, 1944.
Toynbee, Arnold J. *A Study of History.* London: Oxford University Press, H. Milford, 1934-1961. 12 vols.
Turkey 1983 Almanac. Turkish Daily News Publications, 1983.
Turkey 1986 Almanac. Turkish Daily News Publications, 1986.
Waltz, Kenneth N. *Man, the State and War.* New York: Columbia University Press, 1959.
World Bank. *World Development Report, 1980.* Washington, D.C.: The Bank, 1980.

——— .*World Development Report, 1986.* Washington, D.C.: The Bank, 1986.

Periodicals

Deutsch, Karl W. «The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns of Political and Social Integration.» *World Politics:* vol. 5, January 1953.

Karpat, Kemal H. «Arab Turkish Relations.» *Security* (University of Islamabad): vol. 1, July-December 1975.

Middle East (London): March 1985.

Ramazani, Rouhollah K. «Iran: Burying the Hatchet.» *Foreign Polciy:* vol. 64, no. 60, Fall 1985.

Walth, Stephen M. «Alliance Formation and the Balance of World Power.» *International Security:* no. 9, Spring 1985.

Wienbaum, M.G. «Iran and Israel: The Discreet Entente.» *Orbis:* vol. 18, no.4, Winter 1975 .

Wilson, Andrew. «Turks Want to Act as Bridge.» *Daily News:* 25/2/1984.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ن)



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الأمريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧
  (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. بوقنطار الحسان
- الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من أجل التنمية الصناعية: مشكلات
  الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. سعدون حمادي
- الابعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية،
  (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) .... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية:

- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .....د. محمد الأطرش
- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٢ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي/سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) .... تأليف د. نادية محمود محمد مصطفى

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
■ تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
■ نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
■ تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
■ التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
■ كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٣٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
■ صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
■ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ٢٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
■ الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
■ صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
■ ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
■ التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٢٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
■ دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
■ البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
■ التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ...... د. فؤاد حمدي بسيسو
■ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... د. حليم بركات
■ مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة...
طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) .... د. حسن نافعة
■ اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...
طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٢٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
■ الهجرة الى النفط.. طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
■ العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
■ الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
■ التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. . طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
■ العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
■ انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
■ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكريه
■ الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... أمين حامد هويدي
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين

ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٢٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال

■ التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي

■ مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين

■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل

■ المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية

■ السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين

■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية

■ الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار

■ صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون

■ النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم

■ تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠.. طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر

■ البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان

■ القومية العربية والاسلام... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية

■ التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية

■ سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري/٣ مجلدات (٢١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $)

■ مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية (٨ سنوات) (ثمن مجلدات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلاسل الناشئة

■ سلسلة «ربوع بلادي» ٨ أجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

■ سلسلة «فتى العرب» ٧ أجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

د. عبد المنعم سعيد

■ يعمل حالياً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة، خبيراً في العلاقات الدولية ومنسقاً عاماً ومدير تحرير التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن المركز

■ حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠، وعلى الماجستير والدكتوراه من جامعة شمال الينوي في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ على التوالي

■ له مؤلفات عدة منها: **مصر وأمريكا**، و**الحوار العربي - الأوروبي**، و**الخضر: المتغيرات الجديدة في السياسة الألمانية** وهي جميعها صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، و**وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة** التي صدرت عن مركز الدراسات العربية بالقاهرة، و**الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، وهو الكتاب الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

■ نشرت له دراسات عدة في مجلات **السياسة الدولية** و **المستقبل العربي** و**شؤون عربية** و **المنار** باللغة العربية، و **مجلة الشرق الأوسط** الأمريكية، إضافة الى فصول في كتب عربية وانكليزية.

الثمن: دولارات
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣